

آرنت ليبهارت

الديمقراطية التوافقية

في مجتمع متعدد

ترجمة

حسني زينه



مركز الدراسات الاستراتيجية

علي مولا

للمزيد من زاد المعرفة وكتب الفكر العالمي

اضغط (انقر) على الرابط التالي

www.alexandra.ahlamontada.com

منتدى مكتبة الإسكندرية

10/10/2023

الديمقراطية التوافقية
في مجتمع متعدد

منشورات . معهد الدراسات الاستراتيجية
عنوان الكتاب : الديمقراطية التوافقية في مجتمعات متعددة (Democracy in Plural Societies)
المؤلف : آرت ليجهارث Arend Lijphart
المنترجم : حسني زينة
التحرير والاشراف اللغوي : حسين بن حمزة
مراجعة الترجمة : معهد الدراسات الاستراتيجية
تنسيق وإخراج : علي حمدان
الطبعة : القرات للنشر والتوزيع
تصميم الغلاف : جبران مصطفى
الطبعة . الأولى ٢٠٠٦ بغداد - بيروت

© حقوق الطبع العربية محفوظة لمعهد الدراسات الاستراتيجية - العراق
لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو تحريك مبادئه بطريقة الإسترجاع، أو نقله، على أي
نحو، أو بأي طريقة سواء كانت «إلكترونية»، أو «ميكانيكية»، أو بالتصوير، أو بالتسجيل أو
خلاف ذلك، إلا بموافقة كتابية من الناشر مسبقاً.

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without prior permission in writing of the publisher.

آرنت ليبهارت

الديمقراطية التوافقية

في مجتمع متعدد

ترجمة

حسني زينه



مركز الدراسات والبحوث

تقديم

البحث في المفاهيم والأفكار ضرورة دائمة للتعلم والاستزادة. فالفاهيم الرائدة مثل بناء الأمة، والقومية، والتنمية، والمجتمع المدني، والعملة، وبناء الديمقراطية، واقتصاد السوق، هي من دون أدنى ريب، تؤلف نسيج العالم المعاصر. فالعملة مثلاً تحدد بنية العالم الجديد، والدولة القومية هي لبنة هذا المعمار، كما أن التنمية واقتصاد السوق، يتصلان بوجود أن تقوم وحدة بناء العالم (الدولة القومية) على اقتصاد يشبع الحاجات، من جانب، ويؤدي مسؤولية أخلاقية وحياتية تجاه تفضي الفوارق (أو إزالتها إن أمكن) بين الفئات والطبقات. أما المجتمع المدني والديموقراطية فهما أيضاً مفهومان عن كيان مجتمعي مستقل عن الدولة، ونظام محدد لإدارة هذه الدولة.

وهناك الآن اهتمام غير مسبوق بمفهوم وتجربة الديمقراطية التوافقية. ولحسن الحظ فإن النظرية التوافقية ولدت بعد نشوء التحارب

التوافقية من الحاجة إلى توسيع الديمقراطية الأغلبية المعهودة. من هنا فإن نظرية التوافقية إنما تدور حول تجارب عابثة وليست تهريمياً نظرياً.

نشأت أولى مساعي بناء التوافق في بلدان أوروبية غربية، منها بلجيكا وهولندا وسويسرا والنمسا وكندا. لم تصدر هذه المساعي عن أي نظرية مسبقة، بل كانت وليدة حاجات عملية في مجتمعات متقسمة، أي غير متجانسة من الناحية القومية. أي أنها ليست أمة صوانية، متناخمة على قاعدة أن الأمم تتعين حدودها بمعيار الثقافة المتجانسة (اللغة، الدين، العرق، والتاريخ، الخ).

جاءت نظرية التوافقية، مثل النظريات عن القومية، بعد التجربة وليس قبلها. والمشكلة عندنا، كما عند شعوب أخرى، أننا نقف بلا تجربة إزاء معمار نظري اسمه النظرية التوافقية. واكتسبت هذه النظرية شكلها الملموس على يد مفكرين سياسيين بارزين منهم آرنست ليهارت، وغيرهارد لبروخ، علماً أن ثمة دزينة أو أكثر من دارسي هذه التجربة.

ما الفرق بين الديمقراطية والديموقراطية التوافقية؟ ولماذا هذه الصفة الإضافية إلى الحامل الأصلي؟

تقوم فكرة الديمقراطية، سواء في سياق تحققها التاريخي، أو في الخلاصات الفكرية لها، على المبادئ التي حددها جون لوك ومونتسكيو، نخصي: الحكم بالرضى (عبر الانتخابات)، وحكم الاكثورية أو الأغلبية (الفائز بأكثر عدد من الأصوات)، وتقسيم السلطات. ثمة ملاحظ لهذا النظام منها حقوق الإنسان، والحقوق المدنية للفرد، فحقوق المرأة، والقانون الدولي... الخ.

لقد اصطُفح على نظرية لوك - مونتسكيو بمفهوم الحكم
الأغليبي^٢.

نشأت هذه النظرية الكلاسيكية من تلخيص تجربة الديمقراطيات
المبكرة كما في انكلترا، فرنسا، أميركا خلال القرنين الثامن والتاسع
عشر. وكما نرى، فقد ولدت الديمقراطية الأغلبية وترسخت في
بلدان متجانسة قومياً، وهو تجانس لا يقسمها إلى أقليات وأكثريات
دينية، أو إثنية، أو ثقافية.

لكن التجانس القومي لم يكن القاعدة الشاملة في كل دول
العالم. زد على هذا أن الحراك الاجتماعي الناشئ عن العولمة بدأ يقضم
التجانس القومي. الثقافي في البلدان النموذجية. ولعله بالكاد توجد
اليوم ١٥ دولة تستطيع الزعم بأنها متجانسة قومياً.

ما علاقة ذلك بالديموقراطية؟

يقول المنظر السياسي خوان لينز Juan Linz إن مبدأ الأغلبية
والأقلية السياسي سينحول إلى أغلبية وأقلية قومية، وبالتالي ينشأ
عن ذلك «استبداد الأثرية»^٣. أحد الباحثين الإسرائيليين (أرون
يفتختال) يعتقد أن لا ديموقراطية في إسرائيل، بل هناك استبداد
الإثنية الكبرى.

حاول الممارسون السياسيون إيجاد حل لهذه المعضلة في اتجاهين:
الأول استخدام الفيدرالية أو مناطق الحكم الذاتي لضمان حقوق
القومية للقوميات ذات الأقلية العددية، وهو استلهاهم لتجربة
الفيدرالية الأميركية - الألمانية، التي برزت بدافع الحد من غلواء سلطة
المركز، بتقسيم السلطات على أساس جغرافي، بين مركز وأطراف،

علاوة على التقييم الوظيفي المعروف إلى سلطات تنفيذ وتشريع وقضاء.

أما الاتجاه الثاني فهو التجربة التوافقية التي نشأت عملياً بعد الحرب العالمية الثانية، اعترافاً بقصور النظام الديمقراطي الأجنبي، المؤلف، وعليه، فإن الديمقراطية التوافقية انطلقت من قاعدة ديمقراطية واسعة وليست ناشئة.

ولعل أهم ما يميز التجربة التوافقية هو أربعة عناصر أساسية (حسب آرنت ليبهارت) وهي: ١- حكومة ائتلاف أو تحالف واسعة (تشمل حزب الغالبية وسواه) ٢- مبدأ التمثيل النسبي (في الوزارة، في الإدارة، والمؤسسات، والانتخابات أساساً) ٣- حق القيتو المتبادل (للأقليات والأقليات لمنع احتكار القرار) ٤- الإدارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة.

هذه هي باختصار السمات المميزة للنظام التوافقي عن النظام الديمقراطي الأجنبي. انطلق النقاش حول هذه النظرية في العالم العربي والشرق الأوسط عقد الثمانينات بمبادرة من الأستاذ اللبناني أنطون مسرة، حتى عده المتابعون ممثلها الأكثر حماساً. وبحدود علمي لم تعقد ندوات أو مؤتمرات لمناقشة هذه النظرية، من حق الغاربي أن يتساءل: كيف نبني ديمقراطية أولاً، وهل ثمة حقاً ديمقراطية توافقية، أو وفاقية حسب اجتهاد لغوي آخر.

لعل هناك في ماضي عناصر من التجربة التوافقية، تتمثل في نظم النبل العثماني الذي حافظ أو سعى للحفاظ على استقلال الجماعات الدينية في مجتمع مرثني يتربع المسلمون على قمته، وما كان رواج الفكرة القومية العربية أو الكردية إلا تعبيراً عن الانتقال من عالم

الملل إلى عالم المواطن المحرد، لتجاوز الانقسام الديني.

النظرية التوافقية الأوروبية لا تدعي أكثر من تعميم خلاصات تجارب، مؤكدة على اختلاف الواحدة عن الأخرى. وهي تقدم خزيناً إجرائياً من تدابير حماية الأقليات، وتخفيف الانقسامات الإثنية، وغيرها، لتجاوز بعض من محدودية الديمقراطية الأكثرية المجردة، تماماً مثلما أن نظام الضمان الاجتماعي وسيلة لتخفيف الانقسامات الاجتماعية نخادة التي تهدد استقرار أي نظام سياسي - اجتماعي.

صحيح أن الديمقراطية تقوم على الرضى، لكنها لا تولد. فالرضى يأتي دوماً من توسيع المشاركة الاقتصادية والسياسية والثقافية، والإدارية. ونحن نعتقد إلى هذه المشاركات. والسماح التوافقية التوافقية لدينا هي انقسام المجتمعات إثنية وثقافياً، ليس إلا. أما الوسائل اللازمة لتخفيف سورات هذا الانقسام فغائبة تماماً. بتعمير آخر، المشكلة التوافقية لدينا قائمة من دون أي جهاز لضبطها ناهيك عن حلها.

لقد شاعت كلمة التوافقية شيوعاً كبيراً في عراق ما بعد الحرب، وهي متداولة في لبنان على نطاق نخيوي. ما عدا ذلك، يبدو أن كثرة من العرب العارية والمستعربة لا تعرف حتى أصل الكلمة. وقد أفنى البعض بأنها نتاج مؤامرة أميركية، وهي نكتة بائخة حقاً، لأن نظرية التوافقية أوروبية المنشأ، وهي خروج على الإجماع النمطي الذي يمثل النظام الأكثرية، البريطاني - الأميركي - الفرنسي.

معهد الدراسات الاستراتيجية

الفصل الأول

المجتمعات التعددية والأنظمة الديمقراطية

إن صعوبة تحقيق الحكم الديمقراطي المستقر وصوره في المجتمع التعددي قضية ثابتة في العلم السياسي - ويرقى تاريخها إلى قول أرسطو المأثور إن «الدولة تستهدف قدر المستطاع أن تكون مجتمعاً مكوناً من أتراب»^(١). فالنجاح الاجتماعي والإجماع السياسي يعتبران شرطين مسبقين للديمقراطية المستقرة، أو عاملين يؤديان بقوة إليها. وبالعكس، فإن الانقسامات الاجتماعية العميقة والاختلافات السياسية داخل المجتمعات التعددية تحصل تبعاً لعدم الاستقرار والاضطراب في الديمقراطيات.

سننصّح في هذه الدراسة صورة مخصوصة من الديمقراطية - الديمقراطية التوافقية - التي تعدل القضية الأئمة الذكر: قد يكون من الصعب، لا المستحيل، أن يتحقق الحكم الديمقراطي التوافقي ويصان

(١) أرسطو، السياسة، (New York: Ernest Barker (trans. Aristotle, *Politics*, Oxford University Press, 1958), p. 181.

في مجتمع تعددي^(٢). ففي الديمقراطية التوافقية، تتعرض الميول اللامركزية اللازمة للمجتمع التعددي للمقاومة بواسطة المواقف البناءة والسلوك التعاوني اللذين يبديهما زعماء مختلف قطاعات السكان. فتعاون النخب هو السمة الأولى المميزة للديمقراطية التوافقية؛ وسوف نحلل عدداً من السمات المكتملة الوثيقة الصلة بها في الفصل التالي.

والديمقراطية التوافقية نموذج تجريبي ومعيارى في الوقت نفسه. فهي تستخدم، في المقام الأول، بمثابة تفسير للاستقرار السياسي في عدد من الديمقراطيات الأوروبية الصغرى التي سيركز عليها القسم الأول (الفصلان الثاني والثالث) من هذا الكتاب: النمسا، بلجيكا، نيوزلاندز (الأراضي النخبة)، وسويسرا. وتنكفي هذه البلدان اليوم عن منتهى [p.1] نموها التوافقي. فقد بلغت ذروة انقساماتها التعددية الحادة وتعاون نخبها في أواخر الخمسينات وراحت منذئذ تتراجع، لا جزاء إخفاق الديمقراطية التوافقية - وهذا أمر جدير بلفت الانتباه - بل لأن نجاح التوافقية نفسه جعلها تنقل. وسوف نرى هنا بالبلدان الأربعة في مرحلة نموها التوافقية. هذا أن «النمسا» سوف تشير إلى النمسا خلال فترة تعاون النخب الكاثوليكية - الاشتراكية المتجسدة في التحالف الواسع، و«نيوزلاندز» سوف تشير إلى الحالة النيوزلاندية من التوافقية وليس إلى هولندا اليوم، وقس على ذلك. وللسبب نفسه، فإن البيانات الإحصائية والاستقصائية المستعملة

(٢) مصطلح التوافقية مستلهم من مفهوم consociatio الذي وضعه يوهانس ألتوسيوس في كتابه [مختصر المنهج السياسي] Politica Methodice Digesta (1603).

في التحليل سوف نستقي من عام ١٩٦٠ بقدر المستطاع، بدلاً من البيانات الأحدث عهداً.

تحديد للمشتامين بالديمقراطية

إن التوافقية وإن لم تكن إلا مرحلة عابرة في تطور هذه البلدان الأوروبية الأربعة، فهي ليست مجرد ظاهرة تستحق الانتباه لاهميتها التاريخية فحسب. وتشكل هذه البلدان، من خلال نجاحها في تكوين أنظمة حكم مستقرة في مجتمعات شديدة الانقسام، حالات شاذة لا في السياسة الأوروبية فحسب، بل وعلى الصعيد العالمي أيضاً. ففي دراسة تناولت ١١٤ تنظيمًا سياسيًا، وجد روبرت أ. دال أن مجرد ٣٦ بالمئة من التنظيمات السياسية ذات التعددية المعتدلة و١٥ بالمئة من التنظيمات السياسية المنسوبة بالتعددية الظاهرة أو المفروطة يمكن اعتبارها متعددة السلطات^(٣)، بينما انتمت ٥٨ بالمئة من هذه التنظيمات السياسية ذات المستوى المنخفض من التعدد الخفائي، بتعدد السلطات أو بما «يشبه تعدد السلطات». وعلى وجه التحديد، فإن الكثير من البلدان غير الغربية مبتلاة بالمشكلة المزدوجة المتمثلة في الانقسامات الحادة المتنوعة الأشكال وهدم الاستقرار السياسي. والتجارب التوافقية للنمسا، وبلجيكا، والتيلرلاندرز، وسويسرا، تقدم أمثلة ملموسة لقدرة الديمقراطية على أن تكون نظاماً مستقرًا وفعالاً للحكم في المجتمعات التعددية. ويتناول القسم الثاني من هذه الدراسة

(٣) روبرت دال، (تعدد المراكز: المشاركة والمعارضة): Robert A. Dahl, Polyarchy: Participation and Opposition (New Haven: Yale University Press, 1971), pp. 110-11

(أي الفصول ٥ ، ٦ ، ٧) الديمقراطية التوافقية من حيث هي مثال معياري [p.2] بمخدّي، ويكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى المجتمعات التعددية في العالم الثالث.

إن الحججة القائلة بأن الديمقراطية التوافقية يمكن أن تتخذ نموذجاً معيارياً حجة تنحلي المزاج الشاؤمي السائد لإيماناء وهي غير تقليدية عن عمد. فهي تستند إلى الفناعة بأن الاعتقاد الشعبي الذي انتشر في السبعينات، وبعد فترة التفاؤل المفرط الذي ساد في الخمسينات وأوائل الستينات حول آفاق الديمقراطية، إنما هو اعتقاد يزيد إفراطاً في الشاؤم. إن ما حدث من إخفاقات ديمقراطية عديدة، والكثير من العنف في المجتمعات التعددية في السنوات الأخيرة، لا يسوغ، طبعاً، نظرة وردية إلى حظوظ الديمقراطية في النجاح. ولكن ليس من الواقعية في شيء الاستسلام لليأس المطبق أيضاً. ولا يستطيع المتشائمون أن يرقضوا أو يشجعوا بنية سليمة حجج هذا الكتاب ونوصياته إلا إذا كانوا مقتنعين تماماً بأن الديمقراطية التوافقية ليست مستبعدة فحسب بل ومستحيلة كلياً في المجتمعات التعددية في العالم الثالث، وهذه نظرة لا يتأثر الأخذ بها إذا ما تمّ تفحص كافة البيئات المتاحة.

ويتخي أن يُحذّر المتشائمون بالديمقراطية من أن تشاؤمهم قد يستجرّ خطر التحول إلى نبوءة تحقق ذاتها بذاتها: فإذا ما كان الساسة وعلماء السياسة مقتنعين بأن الديمقراطية لا يمكن أن تعمل في المجتمعات التعددية في العالم الثالث فهم لن يماولوا حتى إطلاقها أو جعلها تعمل. ومن شأن موقف كهذا أن يعزز فعلياً شيوع أشكال الحكم غير الديمقراطية.

تعريفات

معظم المصطلحات المستعملة حتى الآن معروفة تماماً، واسعة الاستعمال، وهي إلى حد بعيد بيّنة بذاتها، ومع ذلك فقد يكون من المفيد أن نقدم تعريفات للمفاهيم الأساسية بغية تخفيف إمكانية سوء الفهم. بداية، المجتمع المتعدد هو المجتمع المقسم وفقاً لما يطلق عليه هاري إكشتاين «الانقسامات القطاعية». يكتب إكشتاين قائلاً: «ويوجد هذا حيث ترتبط الانقسامات السياسية ارتباطاً وثيقاً بخطوط التباينات الاجتماعية القائمة موضوعياً، ولا سيما تلك البارزة في مجتمع معين»⁽¹⁾. والانقسامات القطاعية يمكن أن تكون ذات طبيعة دينية، إيديولوجية، [p.3] لغوية، إقليمية، ثقافية، عرقية، أو إثنية. وثمة سمة إضافية، متضمنة في تعريف إكشتاين، وهي أن الأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، والمدارس، والجمعيات التطوعية، يقلب عليها الاندراج، من حيث تنظيمها، في خطوط الانقسامات القطاعية. أما الجماعات السكانية التي تحدها هذه الانقسامات فسوف يشار إليها باعتبارها قطاعات المجتمع التعددي.

الديمقراطية مفهوم يتحدى التعريف فعلياً. وكفينا القول إنه

(1) هاري إكشتاين، [الانقسام وتماسك في الديمقراطية: دراسة للفروج] Harry Eckstein, *Division and Cohesion in Democracy. A Study of Norway* (Princeton: Princeton University Press, 1966), p.34 See also Alan Zuckerman, "Political Cleavage: A Conceptual and Theoretical Analysis," *British Journal of Political Science* 5, no. 2 (April 1975): 231-48; and R. A. Schmitterhorn, *Comparative Ethnic Relations: A Framework for Theory and Research* (New York: Random House, 1970), pp. 123-27

سوف يستعمل هنا مرادفاً لما أسماه دال «تعدد السلطات»^(٥). وهو ليس نظام حكم يجسد كل المثل العليا الديمقراطية تجسيداً تاماً، بل نظام يقارب ذلك إلى حدٍ معقول.

الاستقرار السياسي مصطلح منبجر يكاد يضاهي الديمقراطية في صعوبة التعريف والغموض. وهو سوف يستعمل في هذه الدراسة استعمال مفهوم متعدد الأبعاد، يجمع الأفكار التي يكثر ورودها في أدبيات العلوم السياسية المقارنة: صيانة النظام، النظام المدني، الشرعية، والفعالية^(٦). وأبرز سمات النظام الديمقراطي المستقر هي أنه يتمتع باحتمالات عالية لأن يبقى ديمقراطياً وأنه يتطوي عمل مستوى منخفض من العنف المدني الفعلي أو المحتمل. وهاتان السمتان مترابطتان ترابطاً وثيقاً؛ ويمكن اعتبار السمة الثانية بمثابة شرط مسبق ومؤشر على السمة الأولى. وبالمثل فإن مستوى الشرعية الذي يتمتع به النظام وفعاليتيه في صنع القرارات مترابطان فيما يتهدما وفيما بينهما وبين السمتين الأولين.

وتسم هذه الأبعاد الأربعة مجتمعة ومتضافرة الاستقرار الديمقراطي.

(٥) Dahl, Polyarchy, pp. 1-9, 231-49

(٦) أنظر هاري إكشتاين، (تقديم الأداء السياسي: المشكلة والأبعاد) Harry Eckstein, *The Evaluation of Political Performance: Problems and Dimensions*, Sage Professional Papers in Comparative Politics, no. 01-017 (Beverly Hills; Sage, 1971) and Leon Hurwitz, "Contemporary Approaches to Political Stability," *Comparative Politics* 5, no. 3 (April 1973): 449-63.

أما مفهوم الديمقراطية التوافقية المركزي فقد سبق تعريفه تعريفاً موفياً وسوف يتطور في الفصل التالي. [n.4] ومن المفيد هنا أن نشدد على أنه يُعرّف من حيث علاقته بالانقسامات القطاعية المميزة للمجتمعات التعددية والتعاون السياسي القائم بين النخب القطاعية؛ كما أنه من المهم أيضاً أن نميزه عن مفهومين مشابهين استعملهما في التحليلات المقارنة للتوافقية وهما: مفهوم التعددية القطاعية الذي قدمه فالر- لوروين، والديمقراطية الوفاقية الذي قدمه جرهارد ليبروخ. يركز لوروين على السمة الأولى ويشرك مسألة تجاوب النخب وحوافز الانقسامات العميقة مفتوحة؛ وهو، علاوة على ذلك، يقصر دلالة اللغز على الانقسامات ذات الطبيعة الدينية والإيديولوجية. ويُعرّف ليبروخ الديمقراطية الوفاقية بأنها استراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلاً من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية؛ وهذه هي السمة الثانية للحكم التوافقي^(٧) بعبارة أخرى، إن الديمقراطية التوافقية تدل على التعددية القطاعية، إذا ما وُضعت لتشمل كافة الانقسامات القطاعية في مجتمع

(٧) فال لوروين، [التعددية القطاعية: الانقسامات الإيديولوجية والتسامك السياسي في الديمقراطيات الأوروبية الصغرى] Val R. Lorwin, "Segmented Pluralism: Ideological Cleavages and Political Cohesion in the Smaller European Democracies," *Comparative Politics* 3, no. 2 (January 1971): 141-44. Gerhard Lehbruch, "Segmented Pluralism and Political Strategies in Continental Europe: Internal and External Conditions of "Concordant Democracy" ورقة مقدمة إلى الطاولة المستديرة التي عقدها الجمعية الدولية للعلوم السياسية، في تورينو، أيلول ١٩٦٩، ص ١ - ٢. ونظر أيضاً: Gerhard Lehbruch, *Proportional Democracy: Politisches System und politische Kultur in der Schweiz und Österreich* (Tubingen: Mohr, 1967)

تعددي، ودعجت بالديمقراطية التوافقية. والأمثلة التي يأتي على ذكرها لوروين ولينبروخ، وكذلك تلك التي يتضحها إريك أ. نوردينغر في تحليله المقارن لتنظيم النزاعات الديمقراطية في المجتمعات العميقة الانقسامات، هي البلدان الأربعة نفسها التي سوف نتناولها بالتحليل في القسم الأول من هذا الكتاب^(٨). الحالات الأخرى التي ينظر فيها مؤلف أو أكثر من المؤلفين الثلاثة هي لكسمبورغ، ليتان، وماليزيا. حالة لكسمبورغ مشابهة تماماً لحالة الديمقراطيات التوافقية الأوروبية الأربع الأكبر حجماً، ولكن كان علينا أن نغفلها هنا على أساس عملي، نظراً لندرة ما هو متوفر من البيانات المناسبة عنها لأغراض التحليل. وسوف يتم تفحص حالتها ليتان وماليزيا في الفصل الخامس باعتبارهما مثالين ناجحين نسبياً للديمقراطية التوافقية في العالم الثالث.

[p.5]

المجتمعات التعددية والديمقراطية في العالم الأول

يستمد النمط التوافقي من الديمقراطية أهميته كنموذج عملي ملموس من المساهمات التي يقدمها لعلم الديمقراطيات الغربية. وهو مستلهم من تصنيف غاربريال أ. ألوند الكلاسيكي للأنظمة السياسية، الذي بسطه للمرة الأولى سنة ١٩٥٦، والذي يُعدُّ المحاولة الحديثة الكبرى لتحديد مختلف أنواع الديمقراطيات^(٩). ونظراً إلى أن النموذج

(٨) إريك نوردينغر: [نسوية الخلافات في المجتمعات المنقسمة] Eric A. Nordlinger, *Conflict Regulation in Divided Societies*, Occasional Papers in International Affairs, no. 29 (Cambridge, Mass.: Center for International Affairs, Harvard University, 1972).

(٩) غاربريال ألوند، [الأنظمة السياسية المقارنة] Gabriel A. Almond,

التوافقي يمثل جهداً بناءً لتهديب تصنيف الموند العميق الأثر وإثرائه، فلا بد من النظر عن كثب إلى أفكار الموند. وثمة سبب إضافي هام للقيام بذلك وهو أن الموند لا يقتصر على تحديد عدد من المتغيرات والعلاقات الهامة التي تحدد مباشرة أنماط تصنيفه، بل يدمج في تصنيفه عدة نظريات ومفاهيم ذات صلة: العضويات المتداخلة والمتشابكة، الأنظمة الحزبية، فصل السلطات، والتنمية السياسية. ولهذه العوامل أهمية حيوية في تحليل الديمقراطية التوافقية أيضاً.

تصنف الأنظمة السياسية في الصياغة الأقدم عهداً لتصنيف الموند في أربع فئات أساسية: أنكلو - أميركية، أوروبية قارية، قبل صناعية أو صناعية جزئياً، وتونالثرارية. الفئتان الأوليان هما نمطان من الأنظمة الديمقراطية، وتتميز هذه استناداً إلى معايير الثقافة السياسية وهيكلية الأدوار. فالأنظمة الأنكلو - أميركية تنسب «ثقافة سياسية متجانسة، علمانية» وهيكلية أدوار «متمايزة تمايزاً كبيراً»، بينما الأنظمة الأوروبية القارية تنسب «بتفتت الثقافة السياسية»، أي أن فيها عدة «ثقافات فرعية سياسية» منفصلة بعضها عن بعض، وهيكلية أدوار متجننة في الثقافات الفرعية مع الميل إلى تشكيل نظم فرعية للأدوار قائمة بذاتها^(١٠). بعبارة أخرى، إن الأنظمة الأوروبية القارية هي مجتمعات تعددية. وهكذا، فإن بريطانيا والولايات المتحدة [p.6] تعذان مثلاً على

"Comparative Political Systems," *Journal of Politics* 18, no. 3 (August 1956): 391-409; كتاب Gabriel A. Almond, *Political Development: Essays in Heuristic Theory* (Boston: Little, Brown, 1970) Ch. 1

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٩٨، ٩٩، ١٠٧.

النمط الأول غير التعددي، كما تعد ألمانيا أيام جمهورية فايمار، وفرنسا، وإيطاليا ما بعد الحرب مثلاً على النمط الثاني. وقد استمر هذا التمييز بين هذين النمطين من الديمقراطية في التصنيف اللاحق (١٩٦٦) للأنظمة السياسية الذي قدمه ألكوند بالتعاون مع ج. بنهام باون^(١١) الابن بصورة أكثر بلورة.

يجدر بنا قبل المضي في مناقشة تصنيف ألكوند، أن نورد ملحوظتين تحذيريتين. أولاً، على الرغم من مصطلحاته المستمدة من الجغرافيا، فإن ألكوند لا يستعمل الموقع الجغرافي كمعيار أساسي أو إضافي للتمييز بين النمط الأنكلو-أميركي من الديمقراطية والنمط الأوروبي القاري، وبالفعل، ففي المقالة نفسها التي يعرض فيها هذا التصنيف، يرفض على وجه التحديد أي تصنيف إقليمي لأنه لا يستند على خصائص الأنظمة السياسية، بل على مجاورها في المكان،^١ ويعدّه معياراً غير ذي صلة بالموضوع^(١٢). ثانياً، إن الحالات التي يصنفها في مقالة ١٩٥٦ وكتابه اللاحقة هي الأنظمة السياسية التي كانت قائمة حتى الخمسينات وأوائل الستينات ولا تعبر بالضرورة عن الوضع القائم في السبعينات. وينطبق هذا التحذير بقوة خاصة على الحالتين البريطانية والأميركية. علاوة على ذلك، فإن فرنسا تعني بالدرجة الأولى الجمهورية الفرنسية الثالثة والرابعة.

(١١) غابرييل ألكوند وج. بنهام باون الأصغر، [العلم السياسي المقارن: مقارنة

تسمية] Gabriel A. Almond and G. Bingham Powell Jr., Comparative

Politics: A Developmental Approach (Boston, Little, Brown, 1966).

pp. 217, 259-66

(١٢) ألكوند، "الأنظمة السياسية المقارنة" Almond, "Comparative Political

Systems," p 392

في كلتا صياغتي الموند، ترتبط أنماط الثقافات السياسية وهيكليات الأدوار بالاستقرار السياسي في البلدان المتطور فيها. فالنمط الأنكلو أمريكي، بثقافته السياسية المتجانسة وأحزابه المستقلة ذاتياً، وجماعات المصالح، ووسائل الإعلام والاتصال، يرتبط بالاستقرار، أما النمط الأوروبي القاري، بثقافته السياسية المفتتة والاعتماد المتبادل بين الأحزاب وجماعات فيرتبط بعدم الاستقرار. وتذكر العلاقة عيبتها بصورة ضمنية في «المقاربة الوظيفية للسياسة المقارنة» التي يقدمها الموند^(١٣). ويحتج وليام ت. بلوم بأنها تحتوي على «نظرية في أكثر الأنظمة فعالية [أي استقراراً]» [p.7] ويعتق بأن «سمات التنظيم الأكثر فعالية... تبدو بصورة مدهشة شبيهة بسمات الديمقراطية البرلمانية الحديثة ولا سيما في تجسيدها البريطاني»، أو بعبارة أخرى النمط الأنكلو أمريكي^(١٤). فالنمط الأوروبي القاري، بحسب تعبير الموند نفسه يرتبط «بالجمود» والخطر الدائم لما يسمى غالباً «بالاختراق القيصري». ولا يمكن لهذا النمط غير المستقر من

(١٣) غابرييل الموند، مقدمة: مقارنة وظيفية لعنم نسبة القارن Gabriel A. Almond, "Introduction: A Functional Approach to Comparative Politics," in *The Politics of Developing Areas*, ed. Gabriel A. Almond and James S. Coleman (Princeton: Princeton University Press, 1968), pp 3-64.

(١٤) وليام بلوم، [نظريات في الأنظمة السياسية] *Theories of the Political System* *Classics of Political Thought and Modern Political Analysis* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1965), p.150. See also Stanley Rothman, "Functionalism and Its Critics. An Analysis of the Writings of Gabriel Almond," *Political Science Reviewer* (fall 1971) 242-43, 246-47.

الحكيم أن يقدم الديمقراطية فربما أفضى إلى الحكم الديكتاتوري؛ وربما انطوى في جوهره على «احتمال التوتاليتارية». ويذهب ألوند في كتاباته اللاحقة إلى أن سمة الجمود الملازمة للنمط الأوروبي القاري من الديمقراطية نستجر «عواقب هامة (وربما غير مؤاتية) لاستقراره وبقائه». وبالمقابل، فإن النظام البريطاني يوصف بأنه «طبيق الحركة»، يعني أنه «يمكن أن يتجاوب بقدر من المرونة حيال المطالب الداخلية والخارجية أكبر من كثير من الأنظمة الأخرى، وربما من معظمها»^(١٥).

فصل السلطات والمضويات المتداخلة

ثمة أوجه شبه متقاربة بين منظومة ألوند ومذهب فصل السلطات، التي تعنى أيضاً بالاستقرار الديمقراطي - ولا سيما إمكانية أن يحافظ نظام ديمقراطي أصلاً على طبيعته الديمقراطية الحقيقية. ففي الكلمة التي ألقاها عند توليه رئاسة الرابطة الأميركية للعلوم السياسية سنة ١٩٦٦، قابل ألوند بين نظرية فصل السلطات ونظرية الأنظمة، ووصف الأولى بأنها «مثال السائد للعلوم السياسية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وأن هذا المثال قد استعيب عنه اليوم بمثال الأنظمة. من جهة ثانية ركز ألوند أيضاً على انصلة الوثيقة بين الإثنين إذ وصف المؤلفين الذين وضعوا [p.8] الأوراق الفيدرالية بأنهم من «منظري الأنظمة»^(١٦). يكتسي هذا الترابط بين فصل السلطات

(١٥) ألوند، [الأنظمة السياسية المقارنة] Almond, "Comparative Political Systems," p. 408, Almond and Powell, Comparative Politics, pp. 106,

(١٦) غابرييل ألوند، [النظرية السياسية والعلم السياسي] Gabriel A. Almond.

ومقاربة ألوند الوظيفية أهمية خاصة في هذا السياق لأن أحد المعايير التي تميز أنماط ألوند الأنكلو - أميركية والأوروبية القارية هو معيار هيكلية الأدوار: إلى أي درجة تعتبر الأدوار مستقلة ذاتياً - أو منفصلة بعضها عن بعض.

الفرق الأساسي بين مذهب فصل السلطات ومتظومة ألوند هو أن ألوند يوسع فكرة فصل السلطات من مجرد فروع الحكم الرسمية الثلاثة (التشريعي، والتنفيذي، والقضائي) بحيث تشمل الهيكليات الفرعية السياسية غير الرسمية (الأحزاب، جماعات المصلحة، ووسائل الإعلام)، وأنه يولي مزيداً من الأهمية للأواخر (هيكليات التزويد) بما يولي للأوائل (هيكليات الإنتاج). أما الاختلافات الأخرى فهي في معظمها تتعلق بالمصطلحات. بترجم ألوند السلطات إلى وظائف، بحيث يصبح الفصل «حفاظاً على الحدود». لا الفصل بين السلطات، وفقاً للأوراق الفيدرالية، وإحفاظ على الحدود بين الوظائف السياسية يساهمان في استقرار الأنظمة الديمقراطية. ففي بريطانيا، وهي مثال على النمط الأنكلو - أميركي، ثمة «حفاظ فعال على الحدود... بين الأنظمة الفرعية في الجسم السياسي»، بينما في فرنسا، وهي مثال من النمط الأوروبي القاري، يجد المرء «حفاظاً ضعيفاً على الحدود... بين مختلف أجزاء النظام السياسي. فالأحزاب الفرنسية وجماعات المصلحة لا تشكلن أنظمة فرعية سياسية مستقلة ذاتياً وتممايزة. بل هي تتداخل الواحدة منها في الأخرى» ولا سيما داخل الثقافات الفرعية

"Political Theory and Political Science." American Political Science Review 60, no. 4 (December 1966): 875-876; Almond and Powell, Comparative Politics, p 11

الكاثوليكية، والاشتراكية، والشيوعية. وبالمثل فإن الأنماط الأنكلو-أميركية والأوروبية انفارية تتمايز من حيث درجة استقلال وسائل إعلامها. فالولايات المتحدة، وبريطانيا، وأمم الكومنولث القديم «تتمتع وسائل إعلامها بأقصى حد من التمايز والاستقلال الذاتي» بينما في فرنسا وإيطاليا «تقبل الصحافة» إلى أن تكون خاضعة لجماعات المصلحة والأحزاب السياسية»^(١٧).

وكما أن مذهب فصل السلطات تكمله (p.9) فكرة الضوابط والتوازنات، فإن مذهب الحفاظ على الحدود يكمله مفهوم «تعدد الوظائف» و«الدور التنظيمي». الحفاظ التام على الحدود لا يحدث أبداً، على قول ألووند. فالفروع الرسمية للمحكم، والأحزاب، وجماعات المصلحة، وما إليها تقوم باستمرار بأكثر من مجرد وظيفة واحدة: «كل بنية سياسية، مهما كان تخصصها... متعددة الوظائف». ولذلك، فما يهم ليس كون الأحزاب السياسية، مثلاً، مجرد «مكتلات» فصائح الناس المختلفة أنها لا تقاوم بأية وظيفة أخرى غير عملية تكتيل المصالح، بل إن هذه الوظيفة تصبح مسؤوليتها الخاصة. ففي الأنظمة المتخصصة الحديثة التي مثل الديمقراطيات الأنكلو-أميركية نموذجها الأصلي، توجد بعض الهيكلية «التي تمتاز بمرزية وظيفية خاصة، والتي تميل إلى القيام بما يمكن أن نسميه دوراً تنظيمياً بالنسبة إلى تلك الوظيفة داخل النظام السياسي ككل»^(١٨).

علاوة على التلاقي بين المعيار الأول في تصنيف ألووند، وهو هيكلية الأدوار، ومذهب فصل السلطات، ثمة أيضاً صلة وثيقة بين

(١٧) ألووند، «الغاية الوظيفية» pp.37-38, 46 Almond, "Functional Approach,"

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٦، ١٨.

المعيار الثاني، وهو الثقافة السياسية، وفضية «العضويات المتداخلة» التي قدمها المنظران آرثر ف. بنتلي ودايفيد ب. ترومان، وقضية الانقسامات المتقاطعة التي اقترحها سيمور مارتن ليبسيت. وحاصل هاتين القضيتين أنه عندما ينتمي الأفراد إلى عدد من المجموعات المنظمة أو غير المنظمة ذات المصالح والمنظورات المتنوعة، فإن مواقفهم تميل إلى الاعتدال نتيجة هذه الضغوط النفسية المتقاطعة. يضاف إلى ذلك أن قادة المنظمات ذات العضويات غير المتجانسة سوف يخضعون للضغوط السياسية المتقاطعة اثنان عن هذا الوضع وسوف يميلون أيضاً إلى اتخاذ مواقف وسطية معتدلة. ولا بد من اعتدال كهذا لاستقرار السياسي. وبالعكس، فعندما يكون المجتمع ممزقاً بالانقسامات الحادة، ولا تندخل العضويات والولاءات بل تركز بصورة حصرية داخل كل قطاع من قطاعات المجتمع، تنعدم الضغوط المتقاطعة التي لا بد منها للاعتدال والاستقرار السياسيين. ويلاحظ ترومان أنه إذا استطاع مجتمع مركب أن يتحاشى «الثورة، والانحطاط، والفساد، ويحافظ [p.10] على استقراره... فهو قد يقوم بذلك إلى حد بعيد جراء وجود عضويات متعددة»^(١٩). ويذهب ليبسيت إلى أن «قرص استقرار الديمقراطية تتعزز بقدر ما يكون لتجمعات والأفراد عدد من الانتماءات المتقاطعة والهامة سياسياً»^(٢٠). ويطلق بنتلي اسم الحل الوسط على «عملية تقاطع

(١٩) «دايفيد ترومان، [العملية الحكومية: المصالح انبانية والرأي العام] David B. Truman. *The Governmental Process: Political Interests and Public Opinion* (New York: Knopf, 1951), p.168

(٢٠) سيمور مارتن ليبسيت، [الإنسان السياسي: الأسس الاجتماعية لعلم سياسة] Seymour Martin Lipset, *Political Man: The Social Bases of Politics* (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1963), pp. 88-89

الجماعات أثناء العمل^(٢١).

في تعابير الثقافة السياسية، نعتبر العضويات المتداخلة سمة مميزة للثقافة السيامية المتجانسة، بينما الثقافة المتفتتة لا تتسم بأي تداخل يذكر بين ثقافتها الفرعية المتعايزة. وفي تصنيف الموند تنسم الأنظمة الأنكلو - أميركية المستقرة بثقافة متجانسة بينما الأنظمة الأوروبية القارية غير المستقرة تنسم بانقسامات عميقة بين الثقافات الفرعية. ويكتب الموند قائلاً: «إن جهودها وعدم استقرارها ناتجان عن وضع الثقافة السياسية». من ذلك، أن الموند وياول يصفان النظام الفرنسي في ظل الجمهورية الرابعة باعتباره منقسماً إلى ثلاث عائلات إيديولوجية: أو ثقافات فرعية مع كون الأحزاب الرئيسية، وجماعات المصلحة، ووسائل الإعلام منسقة ضمن عائلات أيديولوجية. وكان من نتيجة ذلك أن تراكمت المطالب ولم تتحول إلى خيارات سياسية بديلة ولا سُتت في شأنها قوانين، وإن مرت فترات تطويلة من الجمود مع فترة وجيزة من تصفية الأزمات. ويتبنى الموند وياول أحياناً لغة نظرية العضويات المتداخلة فيقولان: «إن الفرد، في أمة كفرنسا، قد لا يتعرض إلا إلى القليل من انضغوط المتقاطعة التي من شأنها أن تليّن مواقف السياسية الصلبة»^(٢٢). ويتص الموند وسيدني فيربا في كتاب *The Civic Culture* على أن «أنماط العضوية تختلف

(٢١) آرثر بنتلي، [العملية الحكومية: دراسة للضغوط الاجتماعية] Arthur P. Bentley, *The Process of Government. A Study of Social Pressures*, 4th ed (Evanston: Principia Press of Illinois, 1955), p.208

(٢٢) ألفوند، [الأنظمة السياسية المقارنة] Almond, "Comparative Political Systems," p. 408; Almond and Powell, *Comparative Politics*, pp.122.

من بلد إلى آخر. ففي البلدان الأوروبية الكاثوليكية، مثلاً، يميل التمتع إلى أن يكون تراكمياً من حيث الأيديولوجية. فالأسرة، والكنيسة، وجماعة المصلحة، والعضوية الحزبية تميل إلى التطابق في سماتها الأيديولوجية والسياسية وإلى التعزيز [p.11] المتبادل لتأثيراتها في تكوين الرأي. أما في الولايات المتحدة وبريطانيا، فإن التمتع المتداخل يبدو أكثر شوعاً^(٢٣).

المجتمعات التعددية والأنظمة الحزبية

إن تصنيف ألوند لا يتميز بصلات وثيقة بنظريتي فصل السلطات والعضويات المتداخلة فحسب بل هو يشاقق أيضاً مع القسمة الثنائية التقليدية للأنظمة الديمقراطية وفقاً لعدد الأحزاب العاملة ضمن النظام: نظام الحزبين مقابل نظام تعدد الأحزاب. ويتبني التشديد على أن هذا التصنيف كثيراً ما يستعمل للتمييز لا بين الأنظمة الحزبية فحسب بل بين الأنظمة السياسية كلها أيضاً. من ذلك أن سيغموند نوبمان يذهب إلى أن «لهذه الأنظمة الحزبية المختلفة عواقب بعيدة المدى بالنسبة إلى عملية الانتخاب وينتسبة أكبر إلى عملية صنع القرارات الحكومية... فالصنيف على مقتضى هذا الخط [أي وفق عدد الأحزاب]، إنما هو غني بالفوائد وجوهري»^(٢٤). ويخلص موريس

(٢٣) غابرييل ألوند وسيدني فيربا، [الثقافة المدنية: المواقف السياسية والديمقراطية في خمس أمم] Gabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations* (Princeton: Princeton University Press, 1963), pp. 133-134

(٢٤) سيغموند نوبمان، [نحو دراسة مقارنة للأحزاب السياسية] Sigmund Neumann, "Toward a Comparative Study of Political Parties," in

دوفيرجي إلى أن «التمييز بين أنظمة الحزب الواحد، والحزبين، والأحزاب المتعددة يميل إلى أن يكون الطريقة الأساسية لتصنيف أنظمة الحكم المعاصرة»^(٢٥).

يشدد كل من دوفيرجي ونويمان على أن نمة علاقة وثيقة بين عدد الأحزاب والاستقرار الديمقراطي. ويعتقد دوفيرجي أن نظام الحزبين لا يبدو مطابقاً لطبيعة الأشياء فحسب، إذ يستطيع أن يعكس بدقة الثنائية الطبيعية في الرأي العام، بل يعزل أيضاً إلى أن يكون أكثر استقراراً من نظام الأحزاب المتعددة لأنه أكثر اعتدالاً. ففي الأول يجد المرء «انخفاضاً في درجة الانقسامات السياسية» يعمل على تقبيد ديماغوجية الأحزاب، [p.12] بينما تجد في الثاني «تفاعلاً للانقسامات السياسية وتكيفاً للخلافات» يتطابق مع «نظر عام في الآراء»^(٢٦). وبالمثل، يذهب نويمان إلى أن نظام الأحزاب المتعددة يخالف نظام الحزبين في أنه لا «يمتلك تنظيماً موحداً ومركزاً» ولا يحتوي تلقياً «على وعد كبير بأن يكون صانعاً فعالاً للسياسات»^(٢٧).

Modern Political Parties: Approaches to Comparative Politics, ed. Sigmond Neumann (Chicago: University of Chicago Press, 1956), pp. 402-03.

(٢٥) موريس دوفيرجي، [الأحزاب السياسية: تنظيمها ونشاطها في الدولة الحديثة] Maurice Duverger, Political Parties: Their Organization and Activity in the Modern State, trans. Barbara and Robert North (London: Methuen, 1959), p.393.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢١٥، ٣٨٧ - ٣٨٨.

(٢٧) نويمان، [دراسة مقارنة للأنظمة انسيابية] Neumann, "Comparative Study of Political Parties," p. 402.

ويرى ألوند أنه في الأنظمة السياسية الحديثة المتطورة ذات الصياغة الواضحة للحدود (أي النمط الأنكلو - أميركي)، يعتبر تكتيل المصالح الوظيفية الأبرز والأكثر تمييزاً للأحزاب السياسية، وأن هذه الوظيفة هي في المدى الأوسط للمعالجة، ومن المفترض فيها أن تحول المصالح المعبر عنها بوضوح إلى عدد محدود نسبياً من الخيارات. وقد يبدو نظام الحزبين في وضع مثالي لهذا، كما قد تبدو أنظمة الأحزاب المتعددة أقل فعالية من حيث تكتيل المصالح. ومع ذلك، فإن ألوند يرفض مبدأ الفكرة القائلة إن نمطه الأنكلو - أميركي يتسق مع نظام الحزبين وأن نمطه الأوروبي القاري يتسق مع نظام الأحزاب المتعددة؛ التمييزات الشائعة الاستعماري بين نظام الحزب الواحد، ونظام الحزبين، ونظام الأحزاب المتعددة لا تتصل إلى شيء في تمييز الخصائص الجوهرية للأنظمة السياسية الثوتاليتارية، والأنكلو - أميركية، والأوروبية القارية،^(٢٨).

غير أن ألوند يرضى ضمناً في كتاباته اللاحقة بالاتفاق بين تصنيفه الخاص (عمل الأقل ذلك القسم من التصنيف الذي يعنى بالأنظمة الديمقراطية) والتصنيف القائم على عدد الأحزاب: بعض أنظمة الأحزاب تكتل المصالح بفعالية أفضل من غيرها. إن عدد الأحزاب عامل هام. فأنظمة الحزبين المسؤولية أمام قاعدة انتخابية واسعة تضطر عادة إلى اعتماد سياسات تكتيلية للمصالح. من ناحية ثانية، إن وجود عدد كبير من الأحزاب الصغيرة إلى حد ما يزيد من احتمالات اقتصار كل حزب على نقل مصالح ثمانية فرعية خاصة أو

(٢٨) ألوند، [المقارنة الوظيفية]، pp 39, 40; Almond, "Functional Approach,"

Almond, "Comparative Political Systems," p. 197

زبائن مخصوصين مع الحد الأدنى من التكتيل^{٢٩}. أنظمة الحزبين ليست أفضل تكتيلاً للمصالح فحسب بل هي تساهم في صيانة فعالة للحدود. ومن المرغوب فيه، وفقاً [p.13] لألوند، أن تكون الهيكليات التكتيلية متعايزة عن الهيكليات التي تصنع القرارات وتلك التي تعبر عن المصالح، كما أن نظام الحزبين التنافسي ربما كان الأقدر على تأمين هذا التمايز وصيانتها^(٢٩). إن التكتيل الفعال للمصالح والصيانة الجيدة للحدود يرتبطان مباشرة بالاستقرار الديمقراطي، وكلاهما من سمات النمط الأنكلو - أميركي من الديمقراطية.

حالات شاذة

تصنيف ألوند ثري نظرياً، حسن التكامل، وجيد الصياغة، إلا أنه يشكو من عيب أساسي واحد، وهو أنه لا يعالج حالة الديمقراطيات الأوروبية الصغرى معاملة مرضية. ففي المقالة التي يطرح فيها النمطين الأنكلو - أميركي والأوروبي القاري مع خصائصهما المميزة، تستثنى البلدان الإسكندنافية والبلدان الولاظنة (النيدرلاندر) تخصيصاً من فئة الأنظمة السياسية الأوروبية القارية، كما تغفل النمسا وسويسرا إغفالاً تاماً. وهو يقيم للبلدان الإسكندنافية والبلدان الولاظنة فئة منفصلة لا يقدم حل بلورة تفاصيلها. بل إن ألوند يكتفي بالقول إن هذه الأنظمة السياسية «تمزج بعض سمات الأنظمة الأوروبية القارية والأنكلو - أميركية»، وإنما «تقف في مكان ما بين النمط الأوروبي القاري والنمط الأنكلو - أميركي»، ويجرد ألوند في

(٢٩) ألوند وراون، «علم السياسة المقارن» Almond and Powell, Comparative Politics, pp. 302-3, 307

كتبايته اللاحقة، بمزيد من التفصيل، الجوانب التي تختلف فيها هذا النمط عن النمطين الآخرين. فهو يميز، معتمداً لغة التصنيف بحسب عدد الأحزاب بين نظامي الأربعة أو الجمود التعددي الأحزاب في فرنسا وإيطاليا والأنظمة المتعددة الأحزاب العاملة في البلدان الاسكندنافية والبلدان الواحدة. فثمة في الأواخر بعض الأحزاب، على الأقل، التي تنصف بصفة التكتيل كالأحزاب الاشتراكية الاسكندنافية، والأحزاب الاشتراكية البلجيكية والكاثوليكية⁽³⁰⁾. وهذا المعيار ليس مرضياً تماماً، لأنه لا ينطبق بوضوح على [p.14] الأحزاب الهولندية، بينما لا يلائم الحزب المسيحي الديمقراطي الإيطالي.

المعيار الثاني لتميز نظام الأحزاب المتعددة العامل/ الفعالي عن نظام الجمود أقرب إلى الإرضاء، على الأقل بالنسبة إلى البلدان الاسكندنافية: فثقافتها السياسية أكثر نجاساً وصهراً للعناصر العلانية والتقليدية⁽³¹⁾. وبالفعل، فإن البلدان الاسكندنافية لا تختلف كثيراً عن النمط الأنكلو-أميركي في هذا المجال. ففي كتاب *The Civic Culture*، يذكر ألووند وقريبا البلدان الاسكندنافية إلى جانب إنكلترا وبلدان الكومنولث القديم، والولايات المتحدة الأميركية باعتبارها تمتلك «ثقافات سياسية متجانسة»⁽³²⁾.

ولكن الثقافة السياسية المتجانسة ليست من خصائص أنظمة الأحزاب المتعددة العاملة في سويسرا والبلدان الواحدة ولا نظام

(30) ألووند، (الأنظمة السياسية المقارنة) *Comparative Political Systems*, pp.392-393, 405; Almond, "Functional Approach," p.42.

(31) ألووند وقريبا، (الثقافة المتجانسة) *Almond and Verba, Civic Culture*, pp. 28-29.

الحزبين النمساوي، وعلى وجه التخصيص، فإن الحزب الكاثوليكي، والاشتراكي، والعائلات الروحية الليبرالية في بلجيكا ولوكسمبورغ، والحزب الكاثوليكي، والكاليفيني، والاشتراكي، والأعمدة (المجموعات العمودية) الليبرالية في الأراضي الواطنة/ النيدرلاندرز، والحزب الكاثوليكي، والاشتراكي، والليبرالي القومي في النمسا، إنما هي ثقافات فرعية مشابهة جداً للثقافات الفرعية المميزة لمنطقة الموند الأوروبي القاري. وبالفعل، فإن هذه البلدان تنتم بثقافات سياسية أكثر تفتناً من فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا أيام جمهورية فايمار، مفرونة بشبكة متينة من الجماعات المتداخلة ووسائل الإعلام داخل كل ثقافة فرعية ومرونة أقل وتداخل أقل في العضوية بين مختلف الثقافات الفرعية. ويؤكد تصنيف لوروين للديمقراطيات الغربية وفقاً لدرجة التعددية المقطعة هذا الوصف: فالنمسا، وبلجيكا، ولوكسمبورغ، والأراضي الواطنة/ النيدرلاندرز تقع في أعلى فئة من التقطيع؛ أما البلدان الأوروبية القارية (حسب تصنيف الموند، أي فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا) إضافة إلى سويسرا والولايات المتحدة فتقع ضمن الفئة المتوسطة؛ كما أن بريطانيا، والجمهورية الإيرلندية، والدون الاسكتلندية، وفلندا، وأيسلندا تصنف في درجة متدنية من التعددية المقطعة^(٣٢). [p.15]

يجب أن نفسر الاستقرار السياسي في الديمقراطيات التوافقية اعتماداً على علاقتها بعامل إضافي هو تعاون زعماء الجماعات المختلفة الذي يتخطى الانقسامات القطاعية أو الثقافية الفرعية على مستوى الجماهير بدلاً من حشر علاقتها بمنخبر تفسير آخر هو الثقافة

(٣٢) لوروين، [تعددية القطاعية] p.148, "Segmented Pluralism", Lorwin,

السياسية، ولهذا السبب كانت تجربة الديمقراطيات التوافقية الأوروبية على هذا القدر من الأهمية المعيارية بالنسبة إلى المجتمعات التعددية في العالم الثالث: فهي ديمقراطيات مستغرة لا لأن مجتمعاتها تعددية بصورة مطلقة، بل على الرغم من الانقسامات القطعية العميقة في مجتمعاتها.

المجتمعات التعددية والديمقراطية في العالم الثالث

يعاني الكثير من الدول النامية - ولا سيما الآسيوية والأفريقية منها، وأيضاً الأميركية الجنوبية، كغويانا، وسورينام، وترينيداد - من مشاكل سياسية ناجمة عن الانقسامات العميقة بين قطاعات من سكانها وغياب الإجماع الموحد لها، وتعامل الأدبيات النظرية حول التنمية السياسية، وبناء الأمة، والتحول الديمقراطي في الدول الجديدة مع هذا الواقع بطريقة ملتبسة لافتة. فمن جهة، يرفض كثير من الكتاب ضمناً الاعتراف بأهميتها، ويذهب واكر كونور إلى أن معظم المنظرين البارزين لبناء الأمة قد «مالوا» إلى التقليل من شأن المشاكل المتعلقة بالتنوع العرقي، إن لم يتجاهلوا هذه المشاكل أصلاً^(٢٣). ومن جهة ثانية، فإن المؤلفين الذين يعالجون المسألة معاجة جادة يميلون إلى إيلانها أهمية غائية. من ذلك، أنها تشكل المشكلة الأولى إطلاقاً لتلازمة لوسيان و. باي المشهورة المتكونة من سبع عشرة سنة نسج مجتمعة العملية السياسية غير الغربية، ويذكر باي أن المجال السياسي ليس

(٢٣) واكر كونور، «بناء الأمة أم تفويض لأمة؟» Walker Connor, "Nation-Building or Nation-Destroying?" World Politics 24, no.3 (April 1972).

منفصلاً بوضوح عن المجال الاجتماعي والعلاقات الشخصية في المجتمعات غير الغربية: «إن الإطار الأساسي للسياسة غير الغربية هو (p.16) الإطار الطائفي، ويتلون السلوك السياسي كله تلويحاً واضحاً باعتبار ذات علاقة بالانتماء الطائفي»^(٣٤).

وهذه الانتماءات الطائفية هي ما يطلق عليه كليفورد غيرتز «الولاءات الأولية»، التي ربما كانت تستند إلى اللغة، الدين، العرق، المنطقة، العرق، أو الروابط الدموية المفترضة^(٣٥). فالمشافات الفرعية للديمقراطيات التوافقية الأوروبية، التي هي دينية وإيديولوجية في طبيعتها، والتي تنضاف إليها في اثنين من هذه البلدان الانقسامات اللغوية، ربما اعتبرت جماعات أولية، إذا ما كان المرء مستعداً لاعتبار الإيديولوجية نوعاً من الدين. وسوف نشير هنا إلى كافة هذه المجتمعات، الغربية وغير الغربية، بأنها مجتمعات تعددية. ويقارب تعريف هذا اللفظ، الذي قدمناه في موضع سابق من هذا الفصل، المعنى الذي استعمله فيه ج. س. فرينغال. ومن الجدير بالملاحظة أن الإطارين النظريين لكل من الموند وفرينغال يشتملان صراحة على الاختلافات الثقافية باعتبارها من سمات المجتمعات التعددية: «كل

(٣٤) لوسيان باي، [العملية السياسية غير الغربية] Lucian W. Pye, "The Non-Western Political Process," *Journal of Politics* 20, no. 3 (August 1958):

(٣٥) كليفورد غيرتز، [الثورة الأدماجية: المشاعر الأولية والسياسة المدنية في الدول الحديثة العهد] Clifford Geertz, "The Integrative Revolution: Primordial Sentiments and Civil Politics in the New States," in *Old Societies and New States. The Quest for Modernity in Asia and Africa*, ed. Clifford Geertz (New York: Free Press, 1963), pp. 109-13

جماعة تترك يدبانتها، وثقافتها، ولغتها، وأفكارها، وطرائقها. وهو يعرف المجتمع التعددي بأنه المجتمع الذي تعيش ضمنه مختلف قطاعات المجتمع جنباً إلى جنب، ولكن بانفصال، داخل الوحدة السياسية الواحدة. وهذا المفهوم أضحى نوعاً ما من مفهوم غير تركز لأنه لا يتضمن التمايزات الإقليمية. أما مجتمع فرنيفال التعددي فهو مجتمع فيه اختلاط جغرافي واجتباب اجتماعي متبادل: إنه بالمعنى الأدق خليط من [الشعوب]، لأنهم ينحائطون ولكن من دون تداخل وتضام [اندماج] (٣٦). وسوف نعتمد التعريف الأوسع هنا لأنه يناسب أغراض هذه الدراسة في المقارنة العامة، على الرغم من الانتقاد المتواتر بأن مفهوم المجتمع التعددي مفهوم واسع جداً ويتضمن الكثير (٣٧). ولا بد، في الوقت نفسه، من التنبيه إلى [p.17] الفروق النوعية والكمية داخل فئة المجتمعات التعددية الواسعة: فهناك فوارق بين

(٣٦) ج. س. فرنيفال، [السياسة الاستعمارية وممارستها: دراسة مقارنة لبورما والهند الهولندية] J.S. Furnival, *Colonial Policy and Practice: A Comparative Study of Burma and Netherlands India* (Cambridge University Press, 1948), p. 304.

(٣٧) و. د. فان دن موزنبرغ، [في المجتمع التعددي] See, e.g., O.D. van den Muijzenberg, *De "Plural society": Een onderzoek naar gebruik en bruikbaarheid als sociologisch begrip* (Amsterdam: Sociologisch-Historisch Seminarium voor Zuidoost Azië, 1965), pp. 114-116; and Ira Katznelson, "Comparative Studies of Race and Ethnicity: Plural Analysis and Beyond," *Comparative Politics* 5, no. 1 (October 1972): 135-54. Michael F. Lofchie, "Political Theory لمن يريد نظرة مختلفة، نظر and African Politics," *Journal of Modern African Studies* 6, no. 1 (May 1968): 10-15

مختلف أنواع الانقسامات القطاعية وفوارق في درجة كون المجتمع تعددياً.

السمة البارزة الثانية من سمات السياسة غير الغربية هي انهيار الديمقراطية. فبعد اتفاؤن الأولي في الآفاق الديمقراطية للبلدان الحديثة الاستقلال، والمستند في معظمه إلى الطموحات الديمقراطية التي أعرب عنها قادتها السياسيون، حل مزاج من الخيبة. وثمة، في رأي العديد من المراقبين، صلة مباشرة بين السمتين الأساسيتين للسياسة غير الغربية: المجتمع التعددي عاجز عن الحفاظ على الحكم الديمقراطي. وقد كانت هذه العلاقة مضمرة أصلاً في أعمال فرينغال. فهو قد طبق مفهوم المجتمع التعددي على المستعمرات وحثه أن وحدتها إنما كانت نصان بالوسائل غير الديمقراطية التي تعتمد عليها السيطرة الاستعمارية. وهذا ينسجم مع تقويم جون ستيوارت ميل المشائم لفرص الديمقراطية البرلمانية التمثيلية في المجتمعات التعددية: «المؤسسات الحرة تقارب النحال في بلد متكون من قوميات مختلفة. إذ لا يمكن للرأي العام الموحد الضروري لعمل الحكم البرلماني أن يوجد في صفوف أناس لا تربطهم رابطة من شعور الزمالة، ولا سيما إذا كانوا يقرؤون ويتفكرون بلغات مختلفة»^(٢٨).

ترد هذه القضية في الصيغة الأبعد عن الانتباس عند م. ج. سميث. فسيطرة أحد قطاعات المجتمع جزء من تعريفه للمجتمع التعددي. ولكن الأمر لا يقتصر على التعريف. ففي نظر سميث،

(٢٨) جون ستيوارت ميل، [انظرت في الحكومة التمثيلية] John Stuart Mill, *Considerations on Representative Government* (New York: Liberal Arts Press, 1958), p. 230

نستجرب التعددية صيانة النظام السياسي بالسيطرة والقوة: «إن التنوع الثقافي أو التعددية يفرض أنبأ في هيكلية الدولة ضرورة سيطرة أحد القطاعات الثقافية. وهو... يستلزم التنظيم غير الديمقراطي لعلاقات الجماعات». وينطوي هذا المفهوم، تقسيمياً، على تصنيف ثنائي يشابه [p.18] تصنيف ألووند للأنظمة السياسية الأوروبية مشابهة وثيقة. إذ يتكون صنف من «مجتمعات متدمجة تسم بإجماع الرأي والتجانس الثقافي» ويتكون الصنف الثاني من «مجتمعات منظمة تتسم بافتراق الرأي والتعدد الثقافي». ويستلزم هذا أن يكون التجانس شرطاً مسبقاً لنحكم الديمقراطية، ويحتوي على التنبؤ للموسم بأن «دولاً كثيرة حديثة الاستقلال معرضة لتفتكك إلى عدة قطاعات ثقافية منفصلة، أو للمحافظة على هويتها، ولكن في ظل ظروف من السيطرة والإخضاع في العلاقات بين الجماعات»⁽³⁹⁾.

ولهذه الأفكار أيضاً مكانة مرموقة في أدبيات التنمية السياسية. إن مفهوم التنمية السياسية مفهوم عديم الشكل إجمالاً وقد نسبت إليه تشكيلية من التعريفات، ولكنه احتوى عادة (حتى حلول الزواج المنشائم بالديمقراطية على الأقل) على بعدي التحول الديمقراطي والاندماج الوطني أو بناء الوطن بالإضافة إلى تصوير وظائف متميزة وهيكلية متخصصة فعالة. ولا بد من ذكر ثلاثة أوجه هامة في مفهوم التنمية السياسية. ففي المقام الأول، يعتبر عادة أن التحول الديمقراطي وسواه

(39) هذا هو التعبير ليو كوبر لنظرية سميت في [التعددية في أفريقيا] Plural Societies: Perspectives and Problem, in Pluralism in Africa, ed. Leo Kuper and M. G. Smith (Berkeley: University of California Press, 1969) p. 14

من أبعاد التنمية تابعاً للاندماج الوطني. من ذلك أن باي يذهب إلى أن التنمية السياسية لا يمكن أن تتقدم كثيراً على وجه الإجمال من دون إحساس بالتماهي مع النظام الكلي. إن أهمية الاندماج الوطني في عملية التنمية تؤدي أحياناً إلى المعادلة التامة بين المفهومين: فالتنمية السياسية هي بناء الأمة^(٤٠). ثانياً، والنصيحة الخاصة بوضع السياسات المثبتة على هذه القضية هي أن بناء الأمة ينبغي أن يولي الأولوية وأن يكون المهمة الأولى المتوجبة على زعماء الدول النامية. ثالثاً، النظرة المعتادة هي أن بناء الأمة [p.19] يستتبع استئصال الولاءات الأولية الأدنى من الأمة والاستعاضة عنها بالولاء للأمة. ويذهب نيونارد بايندر إلى أن «الاندماج الوطني يستلزم خلق إجماع ثقافي - إيديولوجي على درجة من الشمول لم يشاهد مثلها في هذه البلدان [النامية]»^(٤١). وهذا ما ينطوي عليه تقصيماً قول صموئيل ب. هنتنغتون بأن التحديث السياسي يعني الاندماج الوطني وأنه يستلزم الاستعاضة عن عدد كبير من السلطات السياسية التقليدية، والدينية،

(٤٠) لوسيان باي، «الهوية والثقافة السياسية» [Lucian W. Pye, "Identity and the Political Culture," in Leonard Binder et al., *Cities and Sequences in Political Development* (Princeton: Princeton University Press, 1971), p. 117, Lucian W. Pye, *Aspects of Political Development* (Boston: Little, Brown, 1966), p. 38. ولمن راجع عامة لأدبيات بناء الأمة، انظر Stein Rokkan, *Citizens, Elections, Parties. Approaches to the Comparative Study of the Processes of Development* (Oslo: Universitetsforlag, 1970), pp. 46-71.

(٤١) Leonard Binder, "Nations' Integration and Political Development," *American Political Science Review* 58, no. 3 (September 1964): 630.

والعائليّة، والعرقية بسطة سياسية وطنية عظمانيّة واحدة^(٤٢).

ومن المقاربات البديلة لدراسة التنمية السياسيّة إطار المركز - الأطراف، غير أن هذه المقاربة لا توفر تفسيراً بديلاً لتعمية بناء الأمة. والإسهام التجديدي الذي تقدمه هو تركيزها على الدور الجوهرى للتّخّيب. ففي الصياغة المرجعيّة لمقاربة المركز - الأطراف التي طرحها إدوارد شيلز، يعتبر المركز ذلك الجزء من المجتمع الذي يمتلك السلطة، والأطراف هي «الأرباب... التي تمارس عليها السلطة». والمركز هو أيضاً «مظاهرة من عالم القيم والاعتقادات». ومنظومة القيم المركزيّة هذه إنما هي مركزيّة، وفقاً لتعريف دائري، لأن «السلطات الحاكمة في المجتمع تعينها». منظومة القيم في المركز هي موضع إجماع، ولكن اتّعلق بها يضعف في الأطراف - التي ربما كانت غير متجانسة ومتقسمة من حيث قيمها. وما يترتب على هذا النموذج بالنسبة إلى المجتمعات التعددية هو وجوب بسط سيطرة مركز مؤلف من أحد قطاعات المجتمع أو، بدلاً من ذلك، خلق إجماع وطني بمعنى «إدماج جماهير الشعب في المؤسسات ومنظومات القيم المركزيّة»^(٤٣). وهذه النتائج تمهي نتائج نظريات أخرى في التنمية السياسيّة.

(٤٢) سموتيل هنتون، [الانتظام السياسي في المجتمعات المتغيرة] Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven: Yale University Press, 1968), p. 34

(٤٣) إدوارد شيلز، «المركز والأطراف» in [Edward Shils, "Centre and Periphery," in Paul Ignatus et al., *Personal Knowledge: Essays Presented to Michael Polanyi on His seventieth Birthday*, 11th March 1961 (London: Routledge and Kegan Paul, 1961), pp. 117, 118, 124, 128

من ناحية ثانية، إذا لم تكن هذه النتائج من تضمينات هذه النظرية فإن [p.20] سلسلة من الأسئلة المربكة ستنشأ بالنسبة إلى تطبيق إطار المركز - الأطراف على المجتمعات التعددية. ففي مؤتمر اليونسكو سنة ١٩٧٠ حول بناء الأمة، وافق المشاركون على أن هذه المقاربة مفيدة كأداة وصفية وكشفية غير أنهم انتقدوا اقتراحها إلى الوضوح في التعامل مع المجتمعات المنقسمة إقليمياً وثقافياً. وقد أوجز المقرر هذه النقاط بما يلي:

ما هي التضمينات الإقليمية لهذا النموذج؟ فإذا كان «المركز» مفهوماً إقليمياً، فهل يوجد مركز وحيد أم من الممكن أن يوجد أكثر من مركز؟... ما هي درجة التجانس الاجتماعي والثقافي المطلوبة لقبول «المركز» كمرجع شرعي للسلطة والولاء؟ فبقدر ما لا يكون هذا التجانس قائماً أو بقدر ما تنهض مقاومة للمركز المسيطر في المراكز الإقليمية [المنطقية] التي يمكن أن ننظر إلى ذاتها باعتبارها مراكز منافسة أو «مراكز عضادة»، هل يجب الاستمرار في اعتبار الأول «مركزاً»؟^(٤٤)

إن هذه الأسئلة إذا ما تركت فعلاً بلا إجابة من قبل مقاربة المركز - الأطراف، فلا بد من اعتبار هذه المقاربة غير ذات صلة بدراسة المجتمعات التعددية. غير أن ما يوضحه شيلز إيضاحاً لا لبس فيه هو أن مفهومه عن المركز يستبعد أي نوع من التحالف النخبوي البراغماتي. فمنظومة القيم المركزية لا تحتاج إلى أن تكون موضع إجماع

(٤٤) راجني كوثاري [مقدمة: تروبعات وانتظامات في بناء الأمة]، Rajni Kothari, "Introduction: Variations and Uniformities in Nation-Building,"

كامل ونقي، كما أن الطبقة الحاكمة قد تكون «قطاعية نسيباً»، ولكن ثمة دائماً إحساس بالانتماء يستند إلى «علاقة مشتركة بمنظومة القيم المركزية» التي توحد مختلف القطاعات، لا مجرد إدراك المصلحة التلاحمية^(٤٥). لذلك كان من غير الممكن الإجابة عن الأسئلة السابقة بواسطة التفسير التوافقي.

البيانات المبالغ فيها بين العالمين الأول والثالث

الخطأ الأساسي الذي يرتكب في الكثير من الأدبيات النظرية حول التنمية السياسية هو المبالغة في درجة التجانس في الدول الديمقراطية الغربية. فالتنمية [p.21] ينظر إليها إجمالاً باعتبارها التحرك من الوضع الحالي للدول غير الغربية أو وضعها عند الاستقلال نحو هدف مرغوب أو ممكن. وهذا الهدف هو النموذج المثالي لمجتمع غربي متجانس إلى درجة عالية. كان فونيفال قد التزم في تحليله للمجتمعات التعددية بمثل هذه القسمة الثنائية للمجتمعات إلى غربية وغير غربية. ففي دراسته المبكرة للمستعمرات الهولندية في أمريكا الجنوبية، صرح بأن التعددية في المجتمع لا تقتصر على المناطق المدارية وضرب أمثلة عن الانقسام العنصري في الولايات المتحدة، والثقافي في كندا، والديني في إيرلندا^(٤٦). ولكنه في أعماله المتأخرة رسم نقاباً حاداً بين المجتمع التعددي في المستعمرات المدارية والمجتمع الموحد الذي

(٤٥) شيلز، «المركز والأطراف» p. 126, "Centre and Periphery".

(٤٦) ج. س. فونيفال [المستعمرات الهولندية: دراسة في الاقتصاد التعددي] J. S. Furnival, *Netherlands India: A Study of Plural Economy* Cambridge-Cambridge University Press, 1939), p. 446.

يعتبره الغربيون أمراً مفروغاً منه^(٤٧). غير أن نموذج فرنيفال للدول الغربية السوية المتجانسة لا ينطبق على المجتمعات الغربية بعمامة. وهو يقارب نموذج الموند الأنكلو - أميركي أو، وعلى وجه أخص، صيغة مثالية للمجتمع البريطاني. وتتفقد جايمنس من كولمن المنظور المعتاد للتنمية السياسية الذي يفترض مسبقاً أن غاية ما توصل إليه التنمية سيكون تنظيمياً سياسياً «حديثاً». وهو يرى أن هذا المنظور ينم عن انحياز معياري استعراقي غربي ضيق الأفق^(٤٨). إن مواطن الضعف الأبلغ في هذا المنظور هو أنه لا ينم فعلياً عن انحياز غربي ضيق الأفق فحسب، بل عن انحياز بريطاني ضيق الأفق أيضاً.

(٤٧) فرنيفال، السياسة الاستعمارية وعماستها، [Furnival, Colonial Policy and Practice, p. 307 وهو يصف هنا بلداناً كالولايات المتحدة وكندا بأنها مجتمعات ذات سمات تعددية لا مجتمعات تعددية. (ص ٣٠٥). ويذهب أوليفر كوكس إلى أن هذه الأقوال الواردة في Colonial Policy and Practice الذي نشر سنة ١٩٢٨، لا بد أنها كنييت في وقت سابق على تلك الواردة في Netherlands India الذي نشر سنة ١٩٣٩؛ انظر Cox, "The Question of Pluralism," Race 12, no. 4 (April 1971): 392, 400 ومجتمعات ذات سمات تعددية فيولزي غير م. ج. سميت بين المجتمعات التعددية والمجتمعات غير المتجانسة؛ انظر Smith, "Institutional and Political Conditions of Pluralism," in Pluralism in Africa, ed. Kuper and Smith, pp. 28-29

(٤٨) جايمنس كولمان، [منلازمة التنمية: التمايز، المساواة - القدرة] James S. Coleman, "The Development Syndrome: Differentiation-Equality-Capacity," in Binder et al., Crises and Sequences in Political Development, p. 74 See also Ali A. Mazrui, "From Social Darwinism to Current Theories of Modernization," World Politics 21, no. 1 (October 1968), 70-75

أما تصور ألووند للتنمية السياسية، المقرون بتحديثه الثنائي للديمقراطيات الغربية فيمكنه من اجتناب هذا الخطأ. فهو ينص على أن مستوى التنمية [p.22] السياسية ينبغي أن يقاس بدرجة تمايز الأدوار، والاستقلال الذاتي للأنظمة الفرعية، والعلمنة^(٤٩). فهذه خصائص هيكلية الأدوار والثقافة السياسية، وهي فعلاً المقاهيم ذاتها المستعملة في تعريف صنفى الديمقراطيات الغربية. فالنموذج الأوروبي القاري المصنف بالثقافة السياسية الفتنة (أي غير التجانس والعلمانية) وبالاستقلال الذاتي المدني الذي تتمتع به الأنظمة الفرعية فيه، ينبغي أن يعدّ مختلفاً نسبياً إذا ما قيس بالنموذج الأنكلو-أميركي.

ويتفق فرينغال والكتاب اللاحقون مع حجة ألووند المتعلقة بالعواقب السياسية للتجانس الثقافي أو التعددية غير أنهم يتجاهلون كون العديد من المجتمعات الغربية، أي الأنظمة الأوروبية القارية عند ألووند، تنتمي إلى النمط التعددي. وقد لفت مراقب واحد على الأقل بقوة إلى هذه الخطأ. إذ يعترض ألفرد ديامانت على تقسيم باي للتنظيمات السياسية إلى نمطين غربي وغير غربي: فهناك عدة سمات من السمات التي يستعملها باي في وصف السياسات غير الغربية يمكن، على ما يرى ديامانت، «أن تستعمل من دون تغيير في وصف السياسات النمساوية في فترة ما بين الحربين». ويرى ديامانت، بصورة أعم، أن النمط الغربي المثالي المستند أساساً إلى السياسات البريطانية الإجماعية ينبغي أن يُطرح - ففي وسع المرء أن يستعمل هذا النمط المثالي بنجاح أكبر من المفهوم الذي أطلق عليه ألووند اسم النظام السياسي

(٤٩) ألووند وباويل، [علم السياسة لقارن] Almond and Powell, Comparative Politics, pp 305, 306

القاري مع ثقافته الفرعية المتحددة، فالأنظمة السياسية غير الغربية قد تصبح أقرب إلى الفهم وأقل بعداً إذا ما استعملنا هذا النمط القاري المستند إلى مجتمع متعدد الأعراق (متعدد القوميات)، والمفتقر إلى الإجماع القوي^(٥٠). غير أن تحذير ديامانت ذهب إلى حد بعيد من دون أن يُنقِص إليه.

الخطأ الخطير الشأن الثاني الذي استمر منظرو التنمية السياسية في ارتكابه هو تجاهل كون العديد من المجتمعات التعددية في أوروبا قد توصلت إلى ديمقراطية مستقرة من خلال طرائق توافقية. يذهب فرينفال إلى أن التجربة الغربية لا توفر نموذجاً معيارياً للمجتمعات التعددية، التي تستدعي مشكلتها تقنية [p.23] مناسبة خارج إطار العلم السياسي في الغرب. فالمشكلة الأساسية لعلم السياسة التطبيقي في الغرب، تكمن في معرفة أفضل الطرق لتأكيد من الإرادة الاجتماعية العامة ومنحها مجال التنفيذ العملي. وهو لا يعتقد بأن اعتماد أشكال جديدة للحكم سوف يحقق الديمقراطية ويصونها، ويرفض تحديداً أمثال هذه الطريقة التوافقية كأداة للنشيل الشعبي لأنها تميل إلى إضعاف الإرادة الاجتماعية ولا تقويها، وتعمل على خلق الانقسام الفئوي وليس الوحدة الاجتماعية. وتقوده هذه النظرة المشائمة بالضرورة إلى الاستنتاج، الذي ما زال سائداً في أدبيات التنمية السياسية، بأن خلق الإجماع الوطني ليس شرطاً مسبقاً

(٥٠) ألفرد ديامانت، «هل توجد عملية سياسية غير غربية؟» Alfred Diamant, "Is There a Non-Western Political Process? Comments on Lucian W. Pye's "The Non-Western Political Process," *Journal of Politics* 21, no. 1 (February 1959): 125, 126.

للديمقراطية فحسب بل هو المهمة الأولى التي يجب على الزعماء السياسيين غير الغربيين أن ينهضوا بها: ولا يكفي... الاقتصار على إنشاء آلية جديدة، بل لا بد أولاً من تغيير المجتمع. إن وظائف الحكم هي خلق الإرادة الاجتماعية المشتركة كأساس للحكم الذي يمثل الشعب ككل... إن تغيير المجتمع شرط مسبق للتغييرات في شكل الحكم^(٥١).

وتشكل هذه التصيحة الخطأ الفادح الثالث في المقاربة السائدة لسأنة التنمية السياسية، وهي الخطأ المقضي إلى أخطر العواقب العملية. فمع أن الاستعاضة عن الولاءات القطاعية بالولاء للامة تبدو جواباً منطقياً للمشكلة التي يطرحها المجتمع التعددي، فإن محاولة تطبيقها أمر في غاية الخطورة. ذلك لأن الولاءات الأولية لما كانت شديدة الصلابة، فمن المستبعد أن تنجح أية محاولة لاستئصالها، لا بل إن من شأن محاولة كهذه أن تؤدي إلى نتائج عكسية وربما نطقت التماسك القطاعي الداخلي والعنف بين القطاعات بدلاً من التماسك الوطني^(٥٢). إن البديل التوافقي يتحاشى هذا الخطر ويقدم طريقة واعنة أكثر لتحقيق الديمقراطية المقرونة بقدر كبير من الوحدة السياسية.

(٥١) فونيفال، «السياسة الاستعمارية وممارستها» [Furnival, Colonial Policy and Practice, pp. 489-90, 503, 546

(٥٢) نوردينغر، [تنظيم النزاعات] Nordinger, Conflict Regulation, pp. 36-39

الفصل الثاني

الديمقراطية التوافقية

يمكن تعريف الديمقراطية التوافقية استناداً إلى أربع خصائص. العنصر الأول والأهم هو الحكم من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات الهامة في المجتمع التعددي. ومن الممكن أن يتخذ ذلك عدة أشكال متنوعة، منها حكومة ائتلافية موسعة في النظام البرلماني، مجلس «موسع» أو لجنة موسعة ذات وظائف استشارية هامة، أو ائتلاف واسع للرئيس وسواه من كبار أصحاب المناصب العليا في نظام رئاسي. أما العناصر الثلاثة الأخرى هي الديمقراطية التوافقية فهي (١) الغيثة المتبادل أو حكم «الأغلبية المتراضية»، التي تستعمل كحماية إضافية لمصالح الأقلية الحيوية، (٢) النسبية كمعيار أساسي للتمثيل السياسي، والتعيينات في مجالات الخدمة المدنية، وتخصيص الأموال العامة، و(٣) درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في إدارة شؤونه الداخلية الخاصة.

الائتلاف الواسع

السمة الأساسية للديمقراطية التوافقية هي أن الزعماء السياسيين لكل قطاعات المجتمع التعددي تتعاون في ائتلاف واسع لحكم البلد. ومن الممكن مقابلة ذلك بنمط الديمقراطية التي ينقسم فيها الزعماء إلى حكومة تتنوع بتأييد أكثرية هزينة ومعارضة واسعة. الديمقراطية البريطانية هي المثال الأوضح على النمط الثاني؛ ولذلك فسوف نشير أيضاً إلى نموذج الحكومة - ضد - المعارضة باعتباره النموذج البريطاني. أسلوب الزعامة في النموذج التوافقي ائتلافي؛ أما في النموذج البريطاني فهو تناقسي أو، كما يقترح مارتن و. هايسلر اخصومي^(١).

الائتلافات الواسعة تنتهك القاعدة القاضية بأن تحصل الحكومة في الأنظمة البرلمانية [p 25]، وهي عادة تحصل: على تأييد الأكثرية ولكن ليس على تأييد الأكثرية الساحقة. فالائتلاف الصغير الحجم لا يسمح بوجود معارضة ديمقراطية فعالة فحسب، بل هو يشكل بسهولة أكبر لأن ثمة عدداً أقل من وجهات النظر والمصالح المختلفة المطنوب التوفيق بينها أيضاً. ويتفق هذا المفهوم البديهي أيضاً مع مبدأ الحجم؛ عند وليام ه. زيكر المبنى على مسلمات نظرية اللعب. وينص هذا المبدأ على أنه: «في اللعبة التي يشارك فيها عدد من اللاعبين، التي تستلزم نهاية فيها رابع وخاسر، والتي يسمح فيها بدفعات جانبية لأي اتفاقات خاصة حول تقاسم الأرباح»، والتي يكون اللاعبون فيها عقلانيين، والتي يمتلكون فيها المعلومات الكاملة، لا يحصل فيها إلا أصغر الائتلافات الراجعة». وعندما نطبق على الأوضاع الاجتماعية

(١) Martin O. Heisler, ed., *Politics in Europe: Structures and Processes in Some Postindustrial Democracies* (New York: McKay, 1974), p. 52

المشابهة لألعاب كهذه، فمعنى ذلك أن المشاركين يشكلون ائتلافات لا يزيد حجمها على الحد الذي يعتقدون معه أنهم سوف يتأكدون من الربح لا إلى ما يجاوز هذا الحد⁽¹⁾.

إن مبدأ الحجم هذا يفيد فائدة عظمى في إضاعة طبيعة الائتلاف الواسع، لأنه ينص على الشروط التي يمكن أن تتشكل في ظلها أصغر الائتلافات الربحية، وينص لذلك أيضاً وتضميناً، على الشروط لسوى هذه من أنواع الائتلافات كالائتلاف الواسع. يقول زيكور مثلاً إن مبدأ الحجم ينبغي أن يعدّك «بمفعول المعلومات»: فلا يمكن توقع تشكل أصغر الائتلافات الربحية إلا عندما يمتلك اللاعبون المعلومات الكاملة، وتصبح الائتلافات الأوسع نطاقاً ضرورية بقدر ما تكون المعلومات غير كاملة. كما يكتسي أهمية أكبر شرط الرابع والخاسر: «فالتزاعات المباشرة بين أفرادين تؤخذ في الاعتبار، أما المكاسب المشتركة فيتم تجاهلها». وعندما يكون للمكاسب المشتركة دور فإن شرط الرابع والخاسر لا يكون حاصلًا ولا يكون لمبدأ الحجم أي دور. وهذا ليس أمراً منطقيًا فحسب، بل إن البيانات الاختبارية من الدراسات التي أجريت على جماعات صغيرة تؤكد أيضاً. وقد وجد زيكور أن مبدأ الحجم كان فعالاً في الألعاب التي يشترك فيها أصدقاء حميمون ينظرون إلى اللعبة على أنها مجرد لعبة ولا صعوبة لديهم في تقبل فكرة الرابع والخاسر، بينما الجماعات المكونة من أشخاص أقل تعارفًا لم تكن تميل إلى اعتبارها لعبة رابع وخاسر - بل كانت اعتبارات المحافظة على تضامن الجماعة وولاء

(1) راييم هـ. زيكور، «نظرية الائتلافات السياسية» The Theory of Political Coalitions (New Haven: Yale University Press, 1962), pp. 32-33

الأفراد لها، تغطي بالأفضلية على ذلك - [p.26] ولذلك كانت تميل إلى تشكيل ائتلافات أوسع من مجرد الائتلاف الأصغر الرابع. إن شرط الرابع والخاسر يستلزم حداً، ألا وهو أن ليس من شأن أية نتيجة أن تزعزع الفريق. معنى هذا أنه لا يمكن اتخاذ أي قرار بطريقة يفضل معها الخاسرون الخروج من اللعبة بدلاً من الموافقة على النتيجة^(٣٣).

في الحياة السياسية الحقيقية، يجد شرط الرابع والخاسر من قابلية مبدأ الحجم للتطبيق على تشكيل الائتلافات في نوعين من المجتمعات: (١) المجتمعات المتجانسة ذات الدرجة العالية من الإجماع حيث تعتبر المكاسب المشتركة أمراً مفروضاً منه، و(٢) نقائضها المباشرة، أي المجتمعات الموسومة بالخلافات والعداوات الشديدة. بعبارة أخرى، ينطبق مبدأ الحجم عندما ينظر المشاركون في العملية السياسية إلى السياسة إما باعتبارها لعبة أو باعتبارها حرباً شاملة. أما في الأوضاع المتوسطة، فثمة على الأقل ضغط لتوسيع الائتلاف، وربما لتشكيل ائتلاف واسع^(٣٤).

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٩، ٥٦، ٨٨ - ٨٩، ١٠٣. حول عدم قابلية حكم الأكثرية لتطبيق في المجتمعات التعددية، انظر أيضاً روثالد روجوسكي، [الشرعية العقلانية: نظرية في الدعم السياسي] Ronald Rogowski, *Rational Legitimacy: A Theory of Political Support* (Princeton: Princeton University Press, 1974) pp. 77-142.

(٣٤) حتى في الأنظمة البرلمانية غير التوافقية تنحرف الائتلافات الحكومية في كثير من الأحيان عن ميار أصغر ائتلاف رابع. انظر هانز دالغر، "Cabinets and Party Systems in Ten Smaller European Democracies," *Acta Politica* 6, no. 3 (July 1971): 282-303; and Michael Taylor and Michael Laver, "Government Coalitions in Western Europe," *European Journal of Political Research* 1, no. 3 (September 1973): 203-48.

يستعمل غابرييل أ. الموند صورة اللعب المجازية ببراعة لتوصيف الديمقراطيات الأنكلو-أمريكية: «نظراً لأن الثقافة السياسية تميل إلى أن تكون متجانسة وبرغماتية، فإن [العملية السياسية] تنصف بشيء من أجواء اللعبة. توصف اللعبة بأنها لعبة جيدة عندما تكون نتيجتها تحتل الشك ولا يكون محط الرهان عالياً جداً.»^{٥٥} معنى هذا أن الأسلوب الخصومي يتناسب المجتمع المتجانس تماماً. غير أن الموند يتابع قائلاً: «عندما يكون محط الرهان عالياً جداً، تنقلب الالهجة من الحماسة إلى القنوت»^(٥٦). وبما أن مواضع الرهانات السياسية كثيراً ما تكون عالية جداً في المجتمعات التعددية، ينصح بالآثار الشؤون السياسية باعتبارها لعبة، ومن الأنسب لذلك اعتماد نمط الائتلاف الواسع بدلاً من نمط الحكومة ضد المعارضة.

ويمكن أيضاً توضيح وظيفة الائتلاف الواسع عبر [p.27] وضعه ضمن سياق مبدئين متنافسين هما الحكم بالإجماع وحكم الأكثرية في النظرية الديمقراطية المعيارية. فمن جهة، يبدو الاتفاق الواسع بين كافة المواطنين أكثر ديمقراطية من حكم الأكثرية، ولكن، من جهة ثانية، البديل الوحيد من حكم الأكثرية هو حكم الأقلية - أو على الأقل فئتين الأقلية. فمعظم الديمقراطيات تحاول أن تحل هذا المأزق بالنص على حكم الأكثرية للمعاملات العادية عندما يقدر أصحاب القرار أن مدار الرهانات ليس عالياً، وأكثرية استثنائية أو عدة أكثرية على امتداد فترة من الزمن بالنسبة إلى القرارات الحيوية جداً، كاعتماد الدساتير أو تعديلها. وهم يتبعون نصيحة جان جاك روسو القائل إنه

(٥٥) غابرييل الموند، [الأنظمة السياسية المقارنة] "Comparative Political Systems,"

Journal of Politics 18, no. 3 (August 1956) 398-99

مكلما كانت المسائل التي تناقش أهم وأخطر شأنًا كان على الرأي الذي يجب أن يسود أن يكون أقرب إلى الإجماع^(٦). عملياً، يستغل حكم الأكثرية استعمالاً حسناً عندما تكون الآراء موزعة على نمط واحد وبصورة غير متشعبة نسبياً. بعبارة أخرى، عندما يوجد إجماع لا يستهان به ولا تكون الأكثرية والأقلية متباعدتين جداً، عندما يكون الناس، على قول اللورد بلفور، «متوافقين في الأساس فهم يستطيعون التباحث بأمان»^(٧). ولكن، في النظام السياسي ذي القطاعات السكانية المنفصلة بوضوح والمتعادية تقريباً، فإن الحكم الصارم بالأكثرية يعرض وحدة النظام وسلامه للضغط الشديد.

حتى في البلدان التي هي ليست تحدية ولا توافقية، فقد يتم تشكيل ائتلاف واسع كوسيلة فعالة موقنة لمعالجة أزمة داخلية أو خارجية خطيرة. من ذلك أن بريطانيا العظمى والسويد، وكلاهما تنتميان إلى فئة الديمقراطيات المتجانسة والإجماعية، قد اعتمدتا حكومات ائتلاف واسع خلال الحرب العالمية الثانية. وهذا هو الحال الذي كان يفكر فيه زوبرت دال عندما اقترح، في ذروة أزمة وترغيت في الولايات المتحدة، إدارة مشكّلة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي خلال الفترة الممتدة ما بين استقالة الرئيس نيكسون وتولي رئيس للسلطة التنفيذية منتخب من قبل الشعب. [p.28] ورأى

(٦) جان جاك روسو، [العقد الاجتماعي] G. D. H. Cole (New York: Dutton, 1950), p. 107

(٧) مقتبس في كتاب كارل ج. فريدريش، [الحكم الدستوري والديمقراطية] Constitutional Government and Democracy: Theory and Practice in Europe and America. rev. ed. (Waltham, Mass.: Blaisdell, 1950), p.

أنه ينبغي للرئيس الانتقالي أن يكون شخصاً «متحرراً من أي انتماء حزبي حصري»^(٨) كما ينبغي للمناصب الحكومية أن تكون «موزعة توزيعاً متساوياً تقريباً بين الديمقراطيين والجمهوريين...» كما ينبغي أن يتم اختيار كبار مسؤولي البيت الأبيض بالتساوي تقريباً من صفوف الحزبين الرئيسيين.^(٩) وإن التسوية الذي قدمه لاقتراحه هذا الجذير بالاهتمام الخاص: «على الرغم من أن هذا الاقتراح جديد وغير مألوف عند الأمريكيين، فإن كل ما فيه متماسك كنبأ مع نص الدستور وروحه. فالانتماءات الواسعة قد حقت، في عدة من البلدان الأخرى، الوحدة والاستقرار خلال فترات انتقالية متأزمة وذلك بتهدئة الأهواء الحزبية وتقوية الإجماع»^(١٠). ويذهب جوليس نيريري أيضاً إلى أن المعارضة السياسية قد تكون ضارة أيام الأزمات، ويصيب في اختصار ممارسة الديمقراطيات الغربية بالكلمات التالية: «من الممارسات المقبولة في الديمقراطيات الغربية أن تقوم الأحزاب المعارضة في أزمات الأزمة بواد خلافاتها والانضمام إلى خصومها لتشكيل حكومة وطنية»^(١١). وفي المجتمعات التعددية تشكل طبيعة المجتمع بحد ذاتها، طبعاً، «الأزمة» وهي أكثر من مجرد حالة طارئة ولذا فهي تستدعي اتساقاً واسعاً أطول أجلاً.

يمكن المضي في هذا الخط من الحجج خطوة إضافية إلى الأمام.

(٨) روبرت داهل، «إدارة مشكلة من الحزبين» [A Bipartisan Administration], New York Times, November 4, 1973

(٩) جوليس نيريري، «حكم الحزب الواحد» [One Party Rule], in The Ideologies of Developing Nations, ed. Paul E. Sigmond, Jr. (New York: Praeger, 1963), p. 199

إن معيار الحكومة - ضد - المعارضة الموصوف في نظرية الديمقراطية يبدو مبدأ استبعادياً: يتبخر إبقاء أقلية كبيرة معارضة خارج الحكم، ولكنه في الواقع أقل استبعاداً بكثير مما يظهر لأنه يستند إلى الافتراض بأن الأقليات يمكن أن تصبح أكثرية، وأن الحكومات والمعارضات سوف تتناوب على تولي السلطة. ولذا فسوف نشأ، على المدى الطويل، لكل قطاع ذي شأن أن يشارك في الحكومة. هناك طريقتان لتحقيق تحول الأقليات إلى أكثرية: (١) فمن الجائز لعدد لا يستهان به من الناخبين المترددين أن يحولوا تأييدهم من الحزب أو الأحزاب المشاركة في الحكومة إلى تلك المشاركة في المعارضة وتعطي بذلك المعارضة الأكثرية الضرورية لتشكيل حكومة جديدة؛ (٢) قد يكون ثمة نظام من الائتلافات الحكومية المتحركة الذي يتفعل فيه كل حزب خلال فترة عدة سنوات [p.29] إلى داخل الحكومة ثم إلى خارجها. أما الآلية الأولى فلا قدرة لها على العمل بصورة مرضية في المجتمعات التعددية وذلك لأنه من المرجح أن تكون الانقسامات القطاعية بارزة وأن تتطابق مع انقسامات نظام الأحزاب، بحيث تكون أصوات المترددين ضئيلة الأثر. وأما الطريقة الثانية فلا يمكن أن تعمل إلا عندما توجد ثلاثة أحزاب أقلية، أو أكثر، لا تفضيلات صريحة دائمة لها بالنسبة إلى اختيار شركاء في الائتلاف. في هذه الحالة التي وصفها فال ر. لوروين بالألمانية بعبارة *Allgemeinkoalitionstähigkeit* أي القدرة على الائتلاف الشامل^(١٠)، نستطيع الائتلافات المتغيرة أن تكون

(١٠) فال ر. لوروين، *لابنجر كما ينبغي، الطبقة، واللغة في السياسة القومية* [Val R. Lorwin, "Belgium: Religion, Class, and Language in National Politics," in *Political Oppositions in Western Democracies*, ed. Robert A. Dahl (New Haven, Yale University Press, 1966), p. 178

بديلاً عن الائتلاف الواسع؛ فهي قد تعتبر بمثابة ائتلاف واسع متشكل على امتداد فترة من الزمن. ولكن عندما يوجد حزبان قطاعيان أساسيان، أو محافظان حزبيان ثابتان، أو حزب أكثر يواجه حزبين أصغر منه أو أكثر، فإن من شأن التحالف الواسع أن يوفر الإمكانية الوحيدة لتحتاشي استبعاد الأقلية من الحكومة.

واخوة الأخيرة المزيد لتشكيل ائتلاف واسع سواء أكان ذلك في الأنظمة ذات الحزبين أم في الأنظمة الأكثر تركيباً من حيث عدد الأحزاب والموصوفة بالقدرة على الائتلاف الشامل (Allgemeinkoalitionsfähigkeit) يمكن سونها رداً على اعتراض بريان باري على الفكرة القائلة بأن الائتلاف الواسع أداة حيوية لبلوغ الاستقرار السياسي في المجتمعات التعددية. إذ يذهب باري إلى أن الائتلاف الواسع إنما هو ظاهرة عابرة وأن العامل الجوهرية هو الاستعداد للحلول الوسط، وهذا أمر لا يستلزم حتماً أن يعبر عنه في شكل تعاون من خلال مؤسسة رسمية كالائتلاف الواسع:

إن استعداد زعماء حزب الشعب النمساوي سنة ١٩٤٥ لعرض «ائتلاف واسع» واستعداد زعماء الحزب الاشتراكي للقبول بهذا العرض كانا عميقين الدلالة لأنهما أظهرتا أن الفريقين مستعدان للعمل بصورة ملائمة. غير أنه كان من شأن الموقفين نفسيهما أن يسهلا قيام نظام سياسي مستقر لو أن حزب الشعب شكّل حكومة معتدلة والحزب الاشتراكي معارضة معتدلة^(١١).

(١١) بريان باري، «النموذج الشوافي (مخاطرة)»، Brian Barry, "The Consociational Model and Its Dangers," European Journal of Political Research 3, no. 4 (December 1975): 405

من انصحيح، لا بل إنه من نافل الكلام، أن الموقف المعتدل [p.30] والاستعداد للحل الوسط هما من الشروط التي لا بد منها لتشكيل ائتلاف واسع. ومن ناحية ثانية، فإن الأمل في المشاركة في الحكومة إنما هو حافز قوي للاعتدال والحلول الوسط، لأن من شأنه أن يقلل مخاطر التعرض للخدعة على يد الأحزاب الأخرى أو الانخداع بالتفاؤل الخاص غير المبرر في ما يتعلق باستعدادهم للملاينة. والأحزاب التي لا يثق بعضها ببعض تحصل من خلال وجودها في الحكومة على ضمان هامة لسلامتها السياسية. ولذلك كان من الضروري طبعاً أن تكون هذه الأحزاب في الائتلاف في الوقت نفسه بدلاً من المداورة عبر ائتلاف تتناوب فيه على السلطة خلال فترة زمنية.

أنواع الائتلافات الواسعة

ناقشنا حتى الآن فكرة الائتلاف الواسع بصورة عامة من دون تحديد شكلها المؤسسي الدقيق. فحكومة الائتلاف الواسع هي الوسيطة التوافقية المثل، ولكن نمة تشكيلة من الأشكال الأخرى التي يمكن أن تقوم بالوظيفة نفسها، والسمة الجوهرية للائتلاف الواسع ليست أي ترتيب مؤسسي مخصوص كمشاركة زعماء كافة القطاعات الهامة في حكم المجتمع التعددي.

تقدم سويسرا والنمسا أفضل مثلين على الائتلاف الواسع في شكله الأمثل. ففي السنوات الأخيرة بائت الهيئة التنفيذية الفيدرالية السويسرية السباعية الأعضاء، والسماة بالجلس الفيدرالي، تتألف من أعضاء الأحزاب الأربعة بنسبة تتلاءم مع قواها الانتخابية: عضوين

من الرادبكتيين، عضوين من الاشتراكيين، عضوين من الكاثوليك، وعضو واحد من حزب الفلاحين. كما أن أعضاء المجلس المتبعة يمثلون مختلف اللغات والأقاليم. غير أن هذه التصيغة انسحورية لم تنجز حتى العام ١٩٥٩، يوم صرح تمثيل الاشتراكيين بإضافة ممثل ثان لهذا الحزب في المجلس الفيدرالي. فقد كان المجلس يتألف من الرادبكتيين حصراً حتى العام ١٨٩١. وفي ذلك العام انتخب أول كاثوليكي لينضم إليه، ثم تبعه ممثل ثان لهذا الحزب سنة ١٩١٩، ودخل ممثل حزب الفلاحين إلى المجلس سنة ١٩٢٩، وانتخب أول عضو اشتراكي فيه سنة ١٩٤٣^(١٢). [p 31]

في الحالة النمساوية، تمت مقارنة النمط الثاني للتحزب المتوتلة مقارنة وثيقة. فحكومة الائتلاف الواسع التي حكمت البلاد من العام ١٩٤٥ إلى العام ١٩٦٦ كانت تضم وفوداً متوازنة تماماً من الحزبين القويين جداً اللذين يمثلان قطاعي الكاثوليك والاشتراكيين. وحده قطاع اليساريين القوميين لم يكن ممثلاً^(١٣). أما في سلجيكيا والنيدرلاندز، فإن فكرة الائتلاف الواسع لم تدخل في صلب مؤسسة

(١٢) كريستوفر هيرز، [برلمان سويسرا] Christopher Hughes, The Parliament of Switzerland (London: Cassell, 1962), pp. 69-83. See also Max Feldpietre, "De quelques problèmes concernant le Conseil fédéral," in Annuaire Suisse de science politique, vol 7 (Lausanne: Association Suisse de Science Politique, 1967), pp. 7-16.

(١٣) أدخل شيبسي في الائتلاف من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٧؛ أنظر كارل - هينز ناسماخر، [نظام الحكم النمساوي] Karl-Henz Nassmacher, Das österreichische Regierungssystem: Große Koalition oder alternierende Regierung? (Cologne: Westdeutscher Verlag, 1968), pp. 98-99.

السلطة التنفيذية القومية. ومع أن كافة الحكومات فعلياً كانت ائتلافية، فقد بقيت عدة أحزاب كبرى في المعارضة في عدة أوقات. فمن ١٩١٨ حتى ١٩٦٣، كانت الحكومات الائتلافية البلجيكية المشتتة على أعضاء من الأحزاب الكبرى الثلاثة تحكم البلاد لفترة تقارب ربع المدة. أما الحكومات الأخرى فكانت ائتلافات متغيرة يقوم فيها الكاثوليك بالدور المحوري؛ ولم يمض هؤلاء إلا ١٤٪ من الفترة المعتمدة بين ١٩١٨ و ١٩٦٣ في المعارضة. ولم تتكرر مشاركة الليبراليين والاشتراكيين في الائتلاف كثيراً، لكنهم شاركوا مع ذلك في الحكومة مدة تتجاوز ثلاثة أرباع المدة أو أكثر من نصف المدة على التوالي^(١١). وأما الأحزاب السياسية التي تمثل الـ *zuiden* الهولندية فلم تشارك قط في الائتلاف الواسع خلال الحقبة التوافقية في هولندا من ١٩١٧ إلى ١٩٦٧، غير أن الحكومات كلها كانت ائتلافات متغيرة مع بقاء الحزب الكاثوليكي المحوري ممثلاً فيها بصورة شبه دائمة. علاوة على ذلك، فإن معظم هذه الحكومات، وإن لم تشكل ائتلافات واسعة، كانت تتنوع بقاءه سياسية واسعة، أي أنها كانت أوسع من الحجم الرابع الأصغر. أما الشذوذ الوحيد عن هذا النمط فكان إبقاء الاشتراكيين خارج الحكومة حتى العام ١٩٣٩.

كانت التحالفات الحكومية المتغيرة تكتمل في بلجيكا والنيذرلاندز بائتلافات واسعة في هيئات أخرى: مجالس ولجان «كبرى» مؤنثة أو دائمة لا تكون لها رسمياً أكثر من وظيفة استشارية، بل يكون لها فعلياً وفي كثير من الأحيان نفوذ حاسم. والأمثلة البارزة على ذلك هي

(١١) لورين، «بلجيكا» app., pp.414-415

المجلس الاجتماعي والاقتصادي - وهو من الأمثلة القليلة (p.32) على برلمان اقتصادي فعال شديد النفوذ - والتحالفات الواسعة الموقّعة لزعيمها الأحزاب التي أثمرت معاهدات المدارس التي تمت بموجبها تسوية القضية التي انقسمت حولها الآراء انقساماً عميقاً، قضية المساعدات الحكومية للمدارس الدينية في النيدرلاندز سنة ١٩١٧ وملجيكا سنة ١٩٥٨. حتى عندما تكون الحكومة نفسها ائتلافاً واسعاً، فقد لا تكون الهيئة التوافقية الوحيدة أو الأهم. وفي النمسا، لم تكن المقررات الجهورية تتخذ داخل الائتلاف الحكومي الواسع بل داخل اللجنة الائتلافية غير الدستورية التي كان الزعماء الكاثوليك والاشتراكيون يمثلون فيها بالتساوي. وقد شكلت لجنة إدارة غير دستورية مشابهة، أعلى من الحكومة والبرلمان، وهي البيتكا Petka في تشيكوسلوفاكيا فترة ما بين الحربين. وقد ابتدأت كتحالف بقيادة الأحزاب الشبكية الخمسة الرئيسية ثم أصبحت لاحقاً حكومة داخلية^(١٥).

وتظهر هذه الأمثلة أن ليس لزاماً على الائتلاف الواسع أن يتخذ صورة الحكومة في الأنظمة البرلمانية. وهذا لا يعني، من ناحية ثانية، أن كافة الترتيبات المؤسساتية الرسمية تسمح بتشكيل ائتلافات واسعة بالسهولة نفسها. لذلك ينبغي لنا أن نتفحص اثنين من التصنيفات التقليدية للأنظمة الديمقراطية في هذا السياق: الأنظمة البرلمانية

(١٥) رودولف شليسينجر، [الديمقراطية في أوروبا الوسطى وخصيبتها] Rudolf Schlesinger, Central European Democracy and its Background: Economic and Political Group Organization (London: Routledge and Kegan Paul, 1953), pp.268-69. لم تكن البيتكا ائتلافاً واسعاً حقيقياً لأنها استنت الأغلبيات العرقية.

والأنظمة الرئاسية، الجمهوريات والأنظمة الملكية. لما كان النظام الرئاسي يستوعب غالبية قائد وحيد فهو أقل ملاءمة للحكم التوافقي من النظام البرلماني ذي الحكومة collegial التي يمكن أن تتمثل فيها كافة القطاعات. غير أن النظام الرئاسي والنظام التوافقي ليسا متنافيين تماماً. ومن الحلول الممكنة الحل المألوف المتمثل في الائتلاف الواسع غير المتزامن. فمع أن كولومبيا لا يمكن أن تعتبر مجتمعاً متعددياً، فإن الائتلاف بين حزبيها الليبرالي والحقائقي للنتاب على الرئاسة لمدة ست عشرة سنة (١٩٥٨ - ٧٤) يقدم مثلاً على ذلك. وقد كُمل هذا التناوب بالتعميل المتساوي على كافة مستويات الحكم الأدنى درجة. ومن الحلول الممكنة الأخرى القيام بترتيب ترتب فيه الرئاسة بعدد من المناصب التنفيذية العليا الأخرى [٥٣٣] كرئاسة الوزارة، ونائب رئيس الوزارة، ورئيس مجلس النواب. ويمكن لهذه مجموعة أن تصبح ائتلاًفاً واسعاً كما هي الحال في لبنان. كما أن اقتراح دال في شأن رئيس غير منتقم إلى أي من الحزبين وحكومة مشكولة من الحزبين للتعامل مع أزمة وترغبت وعواقبها يوفر مثلاً (اقتراسياً) إضافياً.

على الرغم من كون تركيز السلطة في يدي شخص واحد يمثل عفة في وجه إطلاق ائتلاف واسع، فإن ثمة سمة أخرى من سمات الحكومة الرئاسية ربما أثرت تأثيراً إيجابياً، ألا وهي فصل السلطات. تمتلك ثلاثة من الديمقراطيات التوافقية الأوروبية هي النمسا، وبلجيكا، والتيلندرانديز، ترتيبات برلمانية منتظمة تعتمد بموجبها الحكومة على ثقة البرلمان ويمكن للبرلمان أن يعزلها. أما سويسرا، فنتمرن فصل السلطات بمجلس رئاسي: فالجلس السباعي الفيدرالي ينتخب من قبل البرلمان لمدة أربع سنوات، ولا يمكن بعد الانتخاب

إجبار أعضاء المجلس على الاستقالة^(١٦). والأرجح أنه كان لفصل السلطات هذا تأثير إيجابي، وإن محدود، في تطور الحكم التوافقي في سويسرا واستمراره. ويذهب دال إلى أن فصل السلطات دستورياً يميل، إجمالاً، إلى تشجيع استراتيجيات تعاونية وائتلافية: ففصل السلطات والفيدرالية اتخذ من نماير المعارضة ومن فرص نشوء تناقض حاد بين الحكومة والمعارضة^(١٧).

وتتمرر صحة هذه الحجة بكون الهولنديين قد ثبتوا سلسلة من الممارسات العرفية التي أدت إلى تلطيف النزعة البرلمانية وتحويلها إلى شبه فصل للسلطات كان من شأنه تسهيل تعاون النخبة في النيذرلاندز. فعلى الرغم من أن كافة الحكومات منذ العام ١٨٦٨ كانت حكومات برلمانية، فإن وضعها شبه مستقل قد تبرز من خلال المفهوم السائد بأنها حكومات الملك أو الملكة. علاوة على ذلك، ومع أنه يحق لأعضاء الحكومة أن يتكلموا في البرلمان، فلا يحق لهم أن يكونوا أعضاء فيه ولا أن يصوتوا، كما أن الوزراء يختارون أساساً [p.34] من خارج البرلمان. فمن مجموع الوزراء الذين تولوا مناصب حكومية بين العامين ١٨٤٨ و١٩٥٨ لم يكن إلا الثلث أعضاء في البرلمان قبل دخول الحكومة^(١٨).

(١٦) أنظر كريستيان دوميني، [نظام الحكم الريفي] "Le système gouvernemental Suisse comparé à d'autres types de gouvernements", in *Annuaire Suisse*, 7:39-67

(١٧) دال، المعارضة العيانية، p. 351

(١٨) ماتي دروخان ومازيا شيفر فان دير فير، [الوزراء الهولنديون ١٨٤٨ - ١٩٥٨] Mattei Dogan and Maria Scheffer-Van der Veen, "Le personnel ministériel hollandaise (1848-1958)", in *L'année sociologique*, 3d. ser. (Paris: Presses Universitaires de France, 1958), p. 100

وتستطيع السلطان التنفيذي الهولندي والويسرية، بفضل وضعهما المستقل ذاتياً أو المستقل، أن تقوموا بوظيفة مزدوجة في الديمقراطية التوافقية. وبسبب تركيبتهما - وعلى الرغم من أن الحكومات الهولندية لم تكن يوماً ائتلافات واسعة تماماً، على ما يتناه من قبل - فهما توفران مواقع يمكن لتعاون النخبة أن يحصل فيها. ولكن، وجراء وضعهما الخاص فوق البرلمان والأحزاب، فهما تعطيان القيام بدور الوسيطين المحايدين بين الجماعات المتنافسة^(١٩).

إن كون البلد ذا نمط حكم جمهوري أو ملكي يؤثر أيضاً في إمكانيات قيام ائتلاف واسع. وأهم أوجه الملكية في مجتمع تعددي هو الدرجة التي تشكل فيها رمزاً للوحدة الوطنية وتعمل بذلك كقوة مقابلة للتأثيرات اللامركزية التي تمارسها الانقسامات القطاعية. والوظيفة الهامة الثانية هي أنها تستطيع توفير رئيس محايد للدولة ومجيب البك ضرورة العثور على مرشح واسع القبول لهذا المنصب - وهي مشكلة تشابه صعوبة العثور على رئيس غير منتم إلى أي حزب في نظام رئاسي. ويخلص هانز دالدر إلى الاستنتاج بأن الملكية الهولندية مالت، إذا ما أعممتنا النظر فيها، إلى القيام بوظيفة إدماجية هامة^(٢٠). ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن ملوك بلجيكا، الذين يقعون في مركز القناعات القومية القائمة أية كانت، فالذلك هو أيضاً

(١٩) أرنه ليجهارت، (سياسة التسوية)، أنتنر أرنه ليجهارت، *The Politics of Accomodation: Pluralism and Democracy in the Netherlands* (Berkeley: University of California Press, 1968), pp. 134-137.

(٢٠) هانز دالدر، (البيدرلاندر: المعارضة في مجتمع مفرغ)، *Hans Daalder, "The Netherlands: Opposition in a Segmented Society,"* in Dahl, *Political Oppositions*, p. 218.

البلجيكي الوحيد الذي ليس من الفلامنك ولا من الوالون أو البروكسلوا^(٢١١). من جهة ثانية، وعلى الرغم من أن الملكية كانت أحياناً قوة توحيدية فعالة في كلا البلدين - ولا سيما في ظل الملك ألبرت في بلجيكا والفترة الأخيرة من حكم الملكة فلهلمينا في النيدرلاندز - فإن الوضع لم يكن دائماً على هذه الحال. فمسألة الملك قد أفضت إلى الإضراب [p.35] العام في بلجيكا سنة ١٩٥٠، وكادت تؤدي إلى حرب أهلية. والبيت الملكي الهولندي لم يزل رمزاً للوحدة الوطنية ولكنه لم يزل يحافظ تقليدياً على علاقات وثيقة بالقطاع الكاثولبي.

على الرغم من أن النمسا وسويسرا اقتعدتا إلى القوة التوحيدية الإيجابية للملكية القومية، فقد وجدتتا حثولاً مبتكرة موازية لتوظيفه الثانية التي تقوم بها. فخلال كامل حقبة الائتلاف الواسع النمساوي، كانت الرئاسة في بد اشتراكي بينما كانت المستشارية في يدي كاثوليكي. ولكن هذا لم يكن بالحل التوافقي المقصود الذي صممته النخب، لأنه باستثناء العام ١٩٤٥، كانت الرئاسة موضع انتخابات شعبية تتنافس فيها الأحزاب الكبرى تنافساً حاداً^(٢٢). والرئاسة السويسرية يتناوب عليها مداورة أعضاء المجلس الفيدرالي - وهذا مثال آخر على الائتلاف الواسع غير المتزامن.

(٢١) فال لورين ومارك فيرمانك، [النزاع والتسوية في السياسة البلجيكية] Val R. Lorwin and Mark Vermang, "Conflict and Compromise in Belgian Politics," De Christelijke Werkgever, no. 12 (December 1964): 13.

(٢٢) ألكسندر فودوبيفيك، [من يحكم في النمسا؟] Alexander Vodopivec, Wer Regiert in Österreich? (Vienna Verlag für Geschichte und Politik, 1962), pp. 25-32.

القيتو المتبادل

أهم طريقة لتحكم التوافقي، أي الائتلاف الواسع بصورة من الصور، تكمن بثلاث أدوات ثانوية: القيتو المتبادل، النسبية، والاستئلال القطاعي. وتتصل هذه الأربعة بعضها ببعض، وهي كلها تستجر انحرافات عن حكم الأكثرية الخالص. ويمثل القيتو المتبادل، الذي تناوله أولاً، حكم الأقلية السليبي.

المشاركة في الائتلاف الواسع تتيح ضماناً سياسية هامة لقطاعات الأقلية، لكنها ليست حماية مطلقة ولا خالية من العيوب. ينبغي للمقررات أن تتخذ في الائتلافات الواسعة، وعندما تتخذ هذه القرارات عبر أكثرية الأصوات، فإن تمثيل الأقلية في الائتلاف يمنحها فرصة لتقديم اقتراحاتها بأقصى ما يمكن من قوة لشركائها في الائتلاف، لكنها قد تهزم مع ذلك أمام أصوات الأكثرية. وعندما تؤثر قرارات كهذه في المصالح الخيرية لقطاع أقل، فإن هذه الهزيمة تعتبر غير مقبولة وتعرض التعاون بين التخب القطاعية للخطر. ولذلك فلا بد من إضافة قيتو الأقلية إلى مبدأ الائتلاف الواسع؛ ولا يمكن لغير هذا القيتو أن يمنح كل قطاع [p 36] ضماناً كاملة للحماية السياسية. قيتو الأقلية مرادف لفكرة الأكثرية المتراضية عند جون س. كلهون، التي اعتبرت حماية مصالح الأقلية هدفها الأساسي؛ فهي تمنح كل قطاع القدرة على حماية نفسه، وتضع حقوق كل قطاع وسلامته حيث يمكن أن نوضع يأمان، أي تحت وصايته الخاصة. فمن دون هذا لن تقوم قائمة للمقاومة المنظمة، والسلمية، والفعالة ضد الشروع الطبيعي لكل قطاع نحو الدخول في نزاع مع القطاعات الأخرى^(٢٣).

(٢٣) جون س. كلهون، "مقالة في الحكم" John C. Calhoun, A Disquisition on

الخطر الكبير الذي يشكله فينبو الأقلية هو أنه سوف يؤدي إلى استبعاد الأقلية، الذي قد يؤثر انتعاشاً في الائتلاف الواسع تماماً كتغلب الأكثرية بأصواتها على الأقلية. ثمة ثلاثة أسباب لعدم كون هذا الخطر خطراً جدياً بقدر ما يظهر. الأول، أن الفيتو هو فينبو متبادل تستطيع كافة القطاعات الأقلية أن تستعمله؛ ويستعمل كلهمون مصطلح «سلبية متبادلة» كمرادف للأكثرية المتراضية. والافتراض في استعمال الفيتو من قبل الأقلية مستبعد لأنه قد ينقلب ضد مصالحها الخاصة أيضاً. الثاني، أن مجرد كون الفيتو متاحاً كصلاح ممكن يمنح شعوراً بالأمان يجعل استعماله مستبعداً؛ إن إعطاء كل مصنعة، أو قطاع، قوة الحماية الذاتية، يحول دون نشوء أي صراع أو نزاع بينها على العتبة، وبذلك... يقمع كل شعور يُحسب أنه قد يضعف تتعلق بالكل». ولذلك، يذهب كلهمون إلى أن كل قطاع «يرى ويشعر بأنه يستطيع ترقية ازدهاره الخاص بأفضل السبل عبر مصالحه الإرادة الطيبة عند الآخرين وترقية ازدهارهم». أخيراً، سوف يعترف كل قطاع بخطر الطريق المسدود والجمود اللذين قد يربتهما على الاستعمال عبر المحدود للفيتو: «إذ يشعر كل قطاع بوظيفة الضرورة الملحة لتفادي تعطيل عمل الحكومة... يضطر كل قطاع للنظر إلى النضحية التي قد يتوجب عليه تقديمها والتمثلة بالتنازل عن مصلحته الخاصة تأميناً للمصلحة والسلامة للجميع؛ بأنها ضئيلة قياساً على المضار التي قد تنزل بالجميع، وفي الجملة مصلحته وسلامته الخاصتين، إذا ما نشيت معانداً بخطئة عمل مغايرة»^(٢٤). [p.37]

Government, ed. C. Gordon Post (New York: Liberal Arts Press, 1953), p. 28

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٧، ٣٨، ٥٢. انظر أيضاً جورج كتاب، [مبدأ الأكثرية]

يمكن للقيتو المتبادل أن يكون نفاهاً عرفياً غير مكتوب أو قاعدة متفق عليها رسمياً وربما كانت مدرجة في الدستور، النيذرلاندز وسويسراً نموذجان عن التطبيق العرفي للقيتو. أما في النمسا فقد كان يتفق عليها رسمياً بين زعماء الحزبين الاشتراكي والكاثوليكي قبل تشكيل كل حكومة ائتلافية: ففي لجنة الائتلاف ينبغي أن تتخذ كل القرارات بالإجماع، وأما في بلجيكا فلم يكن القيتو المتبادل يوماً إلا مجرد مبدأ غير رسمي في العلاقات بين العائلات الروحية الكاثوليكية، والاشتراكية، والليبرالية، ولكنه حصل على الاعتراف الدستوري به بالنسبة إلى المسائل المتعلقة بالجماعات اللغوية. فقد كتب لود كلايس في أوائل الستينات: «تمة ميل متزايد، في البرلمان وسواء من الاجتماعات، إلى عدم اعتبار القرار ممثلاً لرأي الشعب بدرجة كافية، عندما تظهر جدولة الأصوات مع القرار وضده أن هذه الأصوات ليست موزعة بالتساوي بين قسمي البلدة»^(٢٥). وقد ترجمت هذه النظرة سنة ١٩٧٠ إلى تعديل دستوري: فالقوانين التي تؤثر في المصالح اللغوية والتربوية للجماعات اللغوية لا يمكن تشريعها إلا إذا كانت وافقت عليها أكثرية تمثلي الجماعتين الناطقة بالهولندية والناطقية بالفرنسية في البرلمان، وهذا يستتبع صلاحية رسمية لاستعمال القيتو لكلا القطاعين اللغويين.

George Kateb, "The Majority Principle: Carlheim and His Antecedents," *Political Science Quarterly* 84, no.4 (December 1969): 583-605; and Giuseppe Di Palma, *The Study of Conflict in Western Society: A Critique of the End of Ideology* (Morristown, N. J. General Learning Press, 1973), pp. 10-13

(٢٥) لود كلايس، «عملية الفدرلة في بلجيكا» [The Process of Federalization in Belgium], *Delta* 6, no 4 (winter 1963-64): 45

النسبة

يمثل مبدأ النسبة أيضاً انحرافاً هاماً عن حكم الأكثرية، كالقبول المتبادل، وهو وثيق الصلة بمبدأ الائتلاف الواسع. تقوم النسبية بوظيفتين هامتين. الأولى، إنها طريقة في توزيع التعيينات في الإدارات العامة والموارد المائية القليطة على شكل مساعدات حكومية على مختلف القطاعات. ويمكن مقابلتها بمبدأ الرابع - يأخذ - كل - شيء - في [p.38] حكم الأكثرية غير المقيدة. نظراً إلى أن تقسيم «غنائم» الحكم على أصغر عدد ممكن من المشاركين هو أحد دوافع تشكيل الائتلاف الأصغر الرابع، فإن قاعدة التوزيع النسبي تجعل الائتلاف الأصغر الرابع أقل ربحية ولذلك أقل إمكانية.

النسبية، بكونها معياراً محايداً وغير منحاز للتوزيع، تزيل عدداً كبيراً من المشاكل المسببة للانقسامات في عملية صنع القرارات وتخفف بذلك من أعباء الحكم التوافقي. ومن الوظائف الأكثر أهمية للنسبية وظيفة تتصل بعملية صنع القرارات نفسها. يحدد بورغ شتاينر النموذج النسبي بأنه النموذج الذي فيه «تؤثر كل الجماعات في قرار ما بنسبة قوتها العددية». وفي هذا المجال، أيضاً، تتصل قواعد النسبية والائتلاف الواسع بعضها ببعض: «فتوزيع النفوذ توزيعاً نسبياً إلى حد ما في مسائل السياسة لا يمكن أن يضمن إلا إذا تمت المساومة على القرار بمشاركة كافة الجماعات»^(٢٦). غير أن النسبية تضيق إرهافاً لمفهوم الائتلاف الواسع: لا يكفي أن تكون كافة القطاعات الهامة

(٢٦) Jurg Steiner, The Principles of [الأسس الأكثرية والنسبية] Majority and Proportionality, British Journal of Political Science, 1, no. 1 (January 1971) 63.

مثلة في أجهزة صنع القرار، بل يجب أيضاً أن تكون مثلة بصورة نسبية. من ذلك، أن «الصيغة السحرية» النسبوية لتشكيل المجلس الفيدرالي هي صيغة نسبية. وفي التمسك كانت الحكومات الائتلافية الواسعة تشكل بطريقة تعبر عن القوة الانتخابية لكل من الشريكين في الائتلاف بأقرب ما يكون إلى الدقة.

والتركيبة النسبية للحكومات وسواها من هيئات صنع القرار لا تحل مشكلة كيف يمكن تحقيق التأثير النسبي عندما تكون طبيعة القرار ثنائية: كأن يكون السؤال المطروح هل يجب القيام بعمل معين أم لا؟ فبما لم يكن هناك إجماع تلقائي، سوف يكون هناك رابحون وخاسرون في حالة كهذه: وفي النهاية، لن يكون من الممكن تفادي حكم الأكثرية أو نيتو الأقلية. لا حل لهذا المأزق، ولكن ثمة طريقتان من شأنهما تخفيفه ويمكن اعتبارهما حلين جزئيين. الأولى هي ربط عدة قضايا معاً وحلها بالتزامن عبر [p.39] تنازلات متبادلة: والمصطلحات المستعملة في هذه الطريقة هي مقابضة أصوات، رزمة حلول، وفي النمسا يونكتيم (رزم)^(٢٧).

الطريقة الثانية هي تضويض أصعب القرارات التصيرية إلى كبار زعماء المقاطعات، والنسبية مبدأ حيوي في هذه العملية. في النموذج البريطاني من النمط المثالي، يطبق حكم الأكثرية على قرارات الناخبين وتركية الحكومة. إذ يختار الناخبون، من وجهة النظر المثالية، في كل دائرة انتخابية مرشحاً مع مجموعة واضحة من السياسات. ثم تقوم

(٢٧) جيرهارد ليمبروخ، [الديمقراطية النسبية] Gerhard Lehmbruch, Proporzdemokratie. Politisches System und politische Kultur in der Schweiz und in Österreich (Tübingen: Mohr, 1967), pp. 26-29

الحكومة المدعومة بأكثرية هؤلاء المرشحين الاربعة بتنفيذ البرنامج الرابع. في هذا النموذج يتخذ القرار الاساسي وفق حكم الاكثرية على مستوى الانتخابات. أما النموذج النسبي فهو، على النقيض التام من هذا، يؤجل القرار استناداً إلى حكم الاكثرية (أو فيتر الاقضية) أطول مدة ممكنة. ومن حيث هو نظام انتخابي، فهو يترجم القوة الانتخابية إلى مقاعد برلمانية بأقرب ما يكون إلى الدقة، من دون أن يتطلب مجموعة من القرارات السياسية. وتؤجل القرارات أكثر فأكثر من خلال تشكيل حكومة ائتلاف واسع نسبية التكوين، وربما رفعها أيضاً إلى هيئة أعلى كاللجنة الائتلافية والبيسكا. إن طريقة تأجيل القرارات هذه إلى أعلى المستويات تستتبع تركيز صنع القرارات في أيدي مجموعة صغيرة من كبار الزعماء. ومزية هذا الترتيب هو أنه في المفاوضات الحكيمة والسرية تزداد إلى أقصى حد إمكانية تحقيق رزمة من الاتفاقات وتخفص إلى أدنى حد إمكانية فرض القيتو.

وعلى وجه التدقيق، فإن المقطب النقيض للطريقة النسبية في تأجيل القرارات وتفويضها إلى قلة ليس حكم الاكثرية المعمول به في بريطانيا بل حكم الاكثرية من دون تدخل ممثلين منتخبين، كما في الاسفتاء، ولا سيما عندما يكون ذلك مقترنا بالمبادرة. لذلك فإن ميسرا تتميز بخليط مستغرب من التفويض النسبي للقرارات إلى مستوى الهيئة التنفيذية الغومية مع ارتدادات متقطعة إلى المقطب النقيض، أي الديمقراطية المباشرة وحكم الاكثرية - اللطيف قليلاً بواقع أنه لا بد من الاكثرية الشعبية والكائتوتية عندما يتعلق الأمر ببيت المسائل الدستورية.

ثمة تنوعان لمبدأ النسبية [p.40] يستبعدان انحرافات أكبر شأناً عن

حكم الأكثرية: تعتمد المبالغة في تمثيل القطاعات الصغيرة، والتكافؤ في التمثيل، ويمكن اعتبار التكافؤ بمثابة التوسيع الأقصى للمبالغة في التمثيل: فالأقلية أو الأقليات تحصل على تمثيل مبالغ فيه إلى حد أنها تبلغ حد التساوي مع الأكثرية أو الجماعة الكبرى. والنتيجة العملية لحكم الأكثرية في النموذج البريطاني هو المبالغة في تمثيل الأكثرية ونفوذها. أما التكافؤ والمباينة في تمثيل الأقلية فيفضيهان إلى تأثير معاكس. كلاهما من وسائل توفير الحماية الإضافية والأمان للقطاعات الصغيرة. والتكافؤ بديل مفيد جداً للنسبية عندما يكون المجتمع مقسماً إلى قطاعتين غير متساويتين في الحجم. ففي حالة كهذه لا تنفي النسبية المواجهة بين الأكثرية والأقلية في هيئات صنع القرار لأنها إنما تعبر عن قوى القطاعات. ومن الأمثلة على هيئة تكافؤية الحكومة البلجيكية التي مات، بفضل الأحكام الدستورية الجديدة التي أدخلت سنة ١٩٧٠، يفترض فيها أن تضم عدداً متكافئاً من الوزراء الناطقين بالهولندية والفرنسية (مع استثناء رئيس الحكومة من العند) والتي بانت الأقلية الناطقة بالفرنسية تمثل فيها تمثيلاً مبالغاً فيه.

الاستقلال القطاعي والفيدرالية

الانحراف الأخير عن حكم الأكثرية هو الاستقلال القطاعي، الذي يستتبع حكم الأقلية: حكم الأقلية لنفسها في المنطقة التي تعني هذه الأقلية حصرياً. إنها اللازمة المنطقية لبدا الائتلاف الواسع. ففي كافة الشؤون التي تعني الجميع، ينبغي للمقرارات أن تتخذ من قبل كل القطاعات معاً وبدرجات متساوية تقريباً من النفوذ. أما في باقي الشؤون فيمكن للمقرارات ولتنفيذها أن يوكل لقطاعات مختلفة.

إن تفويض سلطات صناعة الحكم وتنفيذه إلى القطاعات، مفروضاً بالتوزيع النسبي للأموال الحكومية على كل قطاع، يشكل حافزاً قوياً لمختلف المنظمات القطاعية. فمن أوجه تعريف المجتمع التعددي أن المنظمات التمثيلية للمجتمع تتبع الانقسامات القطاعية. معنى هذا أن الاستقلال [p.41] القطاعي يزيد من الطبيعة التعددية لمجتمع تعددي أصلاً. وقد انتقد دالدر نفسياً: «انقسام الاتفاق حول المدارس» سكول باكت School pact سنة ١٩١٧ ونسوية مسألة حتى التصويت في الانتخابات - عبر ائتلافات واسعة مرتجلة لزعماء الأحزاب عن أساس مبادئ نسبية - تجاوباً مع التوترات التي نشأت حول هذه القضايا بين الثقافات الفرعية: «التهدة الكبرى التي حصلت سنة ١٩١٧ لم تكن... تجاوباً مع الانقسامات القطاعية الهولندية، بل كانت من نواحي عدة نوطية لها. إذ لم تطور مختلف الجماعات الهولندية شبكات قوية للمنظمات المذاعة عن مصالح الثقافات الفرعية إلا بعد سنة ١٩١٧»^(٢٨). والواقع أن ليس مهناً أي تناقض البتة. فالقطاعات كانت موجودة كثقافات متميزة قبل سنة ١٩١٧، غير أن شبكاتها التنظيمية تعززت بصورة لا سابق لها عبر تطبيق الاستقلال للثقافات الفرعية والمساعدات النسبية بدءاً من سنة ١٩١٧. فمن طبيعة الديمقراطية التوافقية، في بدايتها على الأقل، أن تجعل المجتمعات التعددية أكثر تعددية. وهي لا تستهدف إزالة الانقسامات القطاعية أو إضعافها، بل الاعتراف بها صراحة وتحويل القطاعات إلى عناصر بناء للديمقراطية المستقرة.

(٢٨) هانس دالدر، «معرض الديمقراطية التوافقية»، Hans Daalder, "The Consociational Democracy Theme," World Politics 26, no. 4 (July 1974): 616

نمة شكل خاص من أشكال الاستقلال القطاعي وهو الفيدرالية، مع أن الفيدرالية يمكن أن تطبق أيضاً في مجتمعات غير تعددية. نظرياً، نمة بضعة أوجه شبه هامة بين الفيدرالية والنظرية التوافقية: ولا تقتصر أوجه الشبه على منح الاستقلال الذاتي للعناصر المكونة للدولة، وهي أهم سمة من سماتها، بل تعداها إلى المبالغة في تمثيل الأقسام الصغرى في المجلس «الفيدرالي». لذلك يمكن اعتبار النظرية الفيدرالية نمطاً محدوداً وخصوصاً من النظرية التوافقية. وبالمثل، فمن الممكن استعمال الفيدرالية كطريقة توافقية عندما يكون المجتمع التعددي «مجتمعاً فيدرالياً»: أي مجتمعاً يتركز فيه كل قطاع في إقليم محدد منفصل عن بقية القطاعات، أي، بعبارة أخرى، أي تنطبق فيه الانقسامات القطاعية مع الانقسامات الإقليمية^(٢٩). نظراً إلى كون الحكم على المستوى المحلي منظمياً بصورة عملية (p.42) على أسس إقليمية دائماً، فإن الفيدرالية تشكل طريقة جذابة جداً لتطبيق فكرة الاستقلال القطاعي.

وبالعكس، فإن الاستقلال القطاعي يمكن أن يعدّ تعميماً لفكرة الفيدرالية. وقد قام فعلياً كل من أوثنو باوير وكارل رينر بمحاولة لتطوير نظام كهذا للفيدرالية غير الإقليمية كحل لمسألة القوميات في الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية. وقد أشارا إلى اقتراحهما باعتبارهما فيدرالية على أساس «مدى الشخصية» مقابلة مع المبدأ الإقليمي المعتاد. يجب أن يكون كل فرد قادراً على أن يعلن إلى أية قومية يود أن ينتمي،

(٢٩) انظر مايكل ب. ستاين، «الأنظمة السنية لفيدرالية والمجتمعات الفيدرالية»

Michael B. Stein, "Federal Political Systems and Federal Societies,"

World Politics 20, no. 4 (July 1968), 721-47

بحيث تصبح هذه القوميات (Kulturgemeinschaften) جماعات ثقافية مستقلة ذاتياً. وقد أقام باوير بصراحة مقارنة بين هذه الجماعات الثقافية المقترحة والجماعات الدينية كالكاثوليك، والبروتستانت، واليهود المتعايشة في أماكن عدة والتي تعني كل منها بشؤونها الدينية الخاصة بصورة مستقلة^(٣٠). لعبت الفيدرالية الإقليمية وغير الإقليمية في الديمقراطيات التوافقية الأوروبية، دوراً لا يستهان به. كان النمط الأول ذا أهمية خاصة في سويسرا (التي سوف ننظر إليها بمزيد من التفصيل في الفصل التالي)، وأهمية متنامية منذ ١٩٧٠ في بلجيكا. حيثما كانت القطاعات متناثرة جداً جغرافياً أقيم الاستقلال القطاعي على أساس المبدأ الشخصي: في النيدرلاندز، والنمسا، وفي بلجيكا من حيث العلاقة بالثقافات العرقية الدينية - الأيديولوجية وليس بالجماعات اللغوية. النمسا جمهورية فيدرالية من حيث المبدأ، غير أن نظام الاستقلال القطاعي فيها هو في جده من النمط غير الإقليمي. والملاحظ هنا أنه على الرغم من أن إيلاء المسؤوليات الحكومية والإدارية لقطاعات مركزة إقليمياً أسهل من إيلاء هذه المسؤوليات

(٣٠) أوتو باوير، [مسألة القوميات] Otto Bauer, Die Nationalitätenfrage und die Sozialdemokratie Vienna. Wiener Volksbuchhandlung, 1907), pp. 353-63. See also Karl Renner, Das Selbstbestimmungsrecht der Nationen in besonderer Anwendung auf Österreich (Leipzig Deuticke, 1918). Carl J. Friedrich, "Corporate Federalism and Linguistic Politics," ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي التاسع لحمية العلوم السياسية الدولية، مومباي، ١٩٧٤؛ وكارل أوتو، [الاستقلال الثقافي للأقليات الإثنية في إستونيا] Karl Auk, "Cultural Autonomy of Ethnic Minorities in Estonia: A Model for Multicultural Society" ورقة مقدمة إلى الندوة الثالثة لدراسات اللطفي في إسكدينافيا، ستوكهولم، ١٩٧٥.

لقطاعات غير إقليمية، فقد نبين أن الاستقلال الذاتي يتلاءم مع المقاربتين. وإذا ما قصرنا النظر على [p.43] مجال الشؤون الثقافية، كالثربية والاتصالات، فقد أضحي الاستقلال القطاعي في النيذرلاندز، والنمسا، وبلجيكا، واسع التطاق جداً.

الانفصال والتقسيم

ثمة سبب من الأسباب التي استبعد لأجلها إريك أ. نوردلينغر الفيدرالية، علاوة على الاستقلال القطاعي بعامة، من مجموعة الممارسات التي اقترحها لتنظيم النزاعات في المجتمعات التعددية، هو أنها ربما شجعت على تفكيك الدولة: «إن قيام قطاعات متميرة إقليمياً إذا ما افترق بما تمنحه الفيدرالية من استقلال ذاتي جزئي ربما أتاح اندفاعاً إضافياً للمطالبات بعزيم من الاستقلال الذاتي»، وعندما ترفض هذه المطالبات «فقد يعقب ذلك الانفصال ثم الحرب الأهلية»⁽³¹⁾. ومن الردود الممكنة على هذا الحجج أن الحجة نفسها يمكن أن تساق ضد عناصر أخرى من الديمقراطية التوافقية. من ذلك أن الفيتو المتبادل أو التهديد به يمكن أن يكون موضع إصرار متكرر

(31) إريك أ. نوردلينغر، «تنظيم النزاعات في المجتمعات التعددية»، Eric A. Nordlinger, *Conflict Regulation in Divided Societies*, Occasional Papers in International Affairs, no. 29 (Cambridge, Mass: Center for International Affairs, Harvard University, 1972), p. 32. تشارلز د. تارلتون، «التناظر والتناظر كعناصر في الفيدرالية»، Charles D. Tarlton, "Symmetry and Asymmetry as Elements of Federalism: A Theoretical Speculation," *Journal of Politics* 27, no. 4 (November 1965), 861-74

من قبل أحد القطاعات بغية انتزاع تنازلات استثنائية من الآخرين، ويمكن لإساءة استعمال الفيتو هذه أن تستثير النزاع العنيف، ومن ذلك أيضاً إصرار قطاع معين على تغيير النسبة إلى المبالغة في التمثيل لصالحه، بالرغم من أن الظروف الموضوعية لا تبرر ذلك. وجملة القول إن كل الطرق التوافقية يجب أن تطبق بحذر وتحفظ. الرد الثاني، هو أنه من الصعب التصور بأن فرض النظام الديمقراطي الموحد والمركزي سيتمكن من الحؤول دون الانفصال إذا كانت العناصر الأساسية للشعور الانفصالي قوية .

ومن الردود الأمضى على اعتراض نوردينتغر أنه ينبغي ألا يعدّ الانفصال دائماً نتيجة غير مرغوب فيها لتوترات داخل مجتمع تعددي في كافة الظروف. ثمة ثلاثة أنواع من الحلول لمعالجة المشاكل السياسية في مجتمع تعددي مع الحفاظ على طبيعته الديمقراطية. أولها، (p.44) إزالة الطابع التعددي للمجتمع أو تقليصه بصورة جوهرية عبر الاستيعاب - وهي طريقة ذات احتمالات ضئيلة في النجاح، على المدى القصير خصوصاً. ثانيها، الحل التوافقي الذي يقبل بالانقسامات التعددية باعتبارها لبنات البناء الأساسية لنظام ديمقراطي مستقر. فإذا كان الحل الثاني بعيد النال، أو إذا ما جرب وأخفق، فإن الحل المنطقي الوحيد الباقى هو تقليص التعدد عبر تقسيم الدولة إلى دولتين منفصلتين متجانستين أو أكثر.

النموذج التوافقي نموذج يقف متوسطاً بين النموذج البريطاني الموحد ونموذج الدبلوماسية الدولية؛ وهو يشبه الأخير خصوصاً من حيث حرية تحرك وحداته وحققها في الفيتو المتبادل. فالانفصال إلى عدة دول ذات سيادة ينحطى الاستقلال القطاعي بخطورة واسعة جداً،

ولكنه لا يتناقى مع السلميات الأساسية التي يبني عليها النموذج التوافقي. والنموذج يدعم رأي ج. س. فرينغال بأن المجتمع التعددي المتداخل جغرافياً يفتقر إلى مزية القيدالية التي يظل «دواء [الانفصال]» متاحاً لها... إذا ما أضحى نير الاتحاد المشترك (التحايش) لا يطاق^(٣٢). فبدلاً من النظر إلى التركيز الجغرافي للقطاعات في المجتمع التعددي نظرة سلبية كمصدر للمشاكل، يمكن أن ينظر إليه باعتباره متسماً بسمه إيجابية هي إتاحة تطبيق القيدالية كوسيلة توافقية أو التقسيم كحل أخير. المشكلة الحقيقية تنشأ عندما تكون القطاعات متداخلة جغرافياً. فهذا التوضع يستبعد إمكانية القيدالية الإقليمية كصورة من صور الاستقلال القطاعي ويحد الخيارات بصور من الاستقلال الذاتي أقل اتساعاً. كما أن التقسيم لا يقضي إلى دون متجانسة التركيب إلا إذا توافقت مع إعادة توطين السكان المنتمين إلى الأقلية.

تسة مؤلفون يدعون إلى التقسيم حتى في ظل هذه الظروف غير المؤاتية. ومن الأمثلة الساطعة على ذلك التوصية التي وضعها لويس ويرث في نهاية الحرب العالمية الثانية: سيكون من الحكمة في تسويات/ معاهدات الصلح القادمة أن [p.45] يتم الاعتراف عند رسم الحدود القومية بأهمية توزيع الجماعات العرقية والاستعداد لنقل الناس إلى دوائر أكثر مجانسة لهم متى كان لا بد من انتهاك الحدود العرقية. وأشار في معرض تقوية حجته، إلى «السابقة المقبحة» المتمثلة في

(٣٢) ج. س. فرينغال، (الهند النيوزلاندية) J. S. Furnival, Netherlands India. A Study of Plural Economy (Cambridge: Cambridge University Press.

1939), p.447

«التبادل شبه المُرضي للمساكن الأثراك، والبلغار، واليونانيين عقب الحرب اليونانية التركية بين العامين ١٩١٩ و١٩٢٣». ثم ختم قائلاً: «على ضوء هذه الحوادث، لا يمكن اعتبار مسألة الأقليات مسألة لا تقبل الحل»^(٣٣). وثمة مثال أحدث عهداً يتمثل في مناقشة نورمان باوندز للتقسيم، حيث يحترف بمشكلة التبادل السكاني المشائكة، إضافة إلى عدم مرغوبة زيادة عدد الدول الصغيرة في العالم، ولكنه يتمسك مع هذا بأن «التقسيم وعواقبه قد يكون ثمناً بسيطاً يدفع لتفادي الصراع الداخلي أو حتى الحرب الأهلية»^(٣٤).

إن مسألة تكاليف التقسيم وإعادة التوطين - لا من حيث الموارد المادية الضرورية فحسب بل ومن حيث ما تُنتج عليه من معاناة إنسانية بصورة خاصة - إنما هي مسألة نسبية ينبغي أن تقاس مقابل المكاسب؛ وتكمن من الواضح أنه يجب ألا يُستغفل أمر هذه التكاليف، من ناحية ثانية، فالتقسيم يستحق النظر فيه باعتبار إمكانية جدية وهو جددير بنظرة منصفة - وهو أمر غير محتمل الحُصون في المراج المضاد للتقسيم السائد بين رجال الدول والعلماء اليوم. فكما لاحظ صموئيل هنتنغتون: «إن انحياز القرن العشرين ضد الطلاق السياسي، أي الانفصال، قوي كقوة الانحياز ضد الطلاق الزوجي ثفويماً في القرن التاسع عشر. حيثما يكون الانفصال ممكناً حربي بالأساسة أن ينظروا

(٣٣) لويس وورث، «مشكلة الجماعات الأقلية»، Louis Wirth, "The Problem of Minority Groups," in *The Science of Man in the World Crisis*, ed.

Ralph Linton (New York: Columbia University Press, 1945), p. 372

(٣٤) نورمان باوندز، «التاريخ والجغرافيا: نظرة إلى التقسيم»، Norman J. G. Pounds, *History and Geography: A Perspective on Partition*, *Journal of International Affairs* 18, no. 2 (1964): 172

إليه بمزيد من التساهل^(٣٥). إن انحياز الباحثين [p.46] ضد الطلاق السياسي تدعمه الفكرة التقليدية السائدة في نظرية العلاقات الدولية بأن السبب الجذري للنزاع بين الدول هو انعدام حكومة مشتركة. كان هدلي يُل من المنظرين القلائل الذين جاہروا بمخالفتهم لهذه المسألة اثباتاً: «إن المخاطر الكلاسيكية المتعلقة بتعدد الدول ذات السيادة وإن كانت هائلة، فمن الواجب أن تقاس في مقابل تلك المخاطر الكامنة في محاولة احتواء جماعات متنافرة داخل إطار حكومة واحدة»^(٣٦). وتمة في مجال أبحاث السلام، ميل مشابه إلى العيوس

(٣٥) سمویل هنتنغتون، «مقدمة» لكتاب نوردينغر تنظيم النزاعات [Samuel P

Huntington, "Forward" to Nordlinger, Conflict Regulation, p. vii..

علاوة على ذلك، ينبغي ألا يبالغ في تقدير المساوي التي كثيراً ما تنسب إلى صغر الحجم. فقد خلص روبرت دان وإدوارد تافت إلى أن «فرص بغاء دولة ما على قيد الحياة لا تتوقف بصورة حاسمة عن حجمها»؛ أنظر كتابهما [الحجم والديمقراطية] Size and Democracy (Stanford: Stanford University Press, 1973).

p. 122 (1973) كما تبين من تحليل العوامل لثنتين وستة وثلاثين متغيراً في ٨٢ أمة أن الحجم (السكاني) والثروة (الدخل القومي الخام للفرد) كانا من العوامل غير ارتباطية عملياً؛ أنظر جاك سوير، «أبعاد الأمم: الحجم، الثروة، والسياسة»، Jack Sawyer, "Dimensions of Nations: Size, Wealth, and Politics,"

American Journal of Sociology 73, no. 2 (September 1967): 145-72.

(٣٦) هدلي بول، «المجتمع والنواصير في العلاقات الدولية» [Hedley Bull, "Society

and Anarchy in International Relations", in Diplomatic Investigations. Essays in the Theory of International Politics, ed. Herbert Butterfield and Martin Wight (London: Allen and Unwin, 1966), p. 30.

الدولية، «The Structure of Theoretical Revolution in International Relations," International Studies Quarterly 18, no 1 (March 1974): 41-74

في شأن السلام الذي يتحقق عبر انفصال أعداء محتملين - إذ يوصم بأنه سلم «سليبي» - وسعي من أجل سلام مستند إلى الشعور الأخوي ضمن مجتمع واحد متكامل عادل: السلم «الإيجابي»^(٢٧).

مساوى الديمقراطية التوافقية

نظراً إلى كون النموذج التوافقي لا يستعمل كتفسير عملي للاستقرار السياسي في مجموعة صغيرة من الديمقراطيات الأوروبية فحسب، بل كمثل معياري للمجتمعات التعددية في أماكن أخرى من العالم أيضاً، فلا بد من تفويض مواطن ضعفه الحقيقية والمزعومة، وننقسم هذه إلى قسمين: فالديمقراطية التوافقية ربما انتقدت لأنها ليست على درجة كافية من الديمقراطية ولأنها لا تتمتع بالقدرة الكافية على تحقيق حكومة مستقرة وفعالة.

إذا ما اعتبر المرء وجود معارضة قوية مكوناً جوهرياً من مكونات الديمقراطية، فإن للديمقراطية التوافقية حد أقل ديمقراطية من نمط الحكومة البريطانية - ضد - المعارضة البريطانية؛ ذلك أن حكومة الائتلاف الواسع تستلزم حتماً إما معارضة صغيرة وضعيفة أو غياب أية معارضة رسمية في المجلس التشريعي. غير أن هذا الاعتراض ليس اعتراضاً منصفاً تماماً: فأمثال الأعلى للمعارضة السياسية القوية، والذي يمكن أن يتحقق إلى حد بعيد في المجتمعات المتجانسة [p.47] لا يمكن أن يستعمل كمعيار لتفويض الأداء السياسي للمجتمعات

(٢٧) أنظر يوهان غالتونج، «العنف، السلام، وأبحاث السلام»، Johan Galtung.

"Violence, Peace, and Peace Research," Journal of Peace Research 6,

no. 3 (1969): 183-86

التعددية. ففي ظل الظروف غير المؤاتية التي تليها الانقسامات القطاعية، تبدو الديمقراطية التوافقية، مهما بعدت عن المثال الأعلى الجرد، أفضل أنواع الديمقراطية التي يمكن توقع تحقيقها بصورة واقعية. ثم إن هذا الاعتراض غير صحيح: فهو يفترض أن الأحزاب تناوب في الحكومة والمعارضة، والواقع أن الانقسامات القطاعية، على ما بيناه من قبل، تميل إلى أن تكون عديمة المرونة ولا تسمح بكثير من الحرية للأصوات في التحرك بين الأحزاب. لن يكون من الديمقراطية في شيء استبعاد القطاع أو القطاعات الأقلية بصورة دائمة من المشاركة في الحكم. كما تجدر الإشارة إلى أن الائتلاف الواسع لا ينفي إمكانية قيام معارضة نفاً كلياً. فطالما أن ثمة برلماناً أو هيئة أخرى يعتبر الائتلاف الواسع مسؤولاً أمامها، فإن الانتقادات التي ينفي بها مؤيدو الأحزاب الأخرى يمكن أن توجه لا إلى الائتلاف كنه فحسب بل يمكن أن توجه أكثر إلى أعضاء محددين في الائتلاف. هذا ما أطلق عليه النمساويون عبارة [Bereichsopposition] معارضة مجال الاختصاص [معارضة ما يحدث في ظل ولاية الحزب الآخر المنفق عليها خلال حقبة الائتلافات الواسعة الكاثوليكية - الاشتراكية] ^(٢٨).

المجموعة الأخرى من انتقادات النوعية الديمقراطية للنموذج التوافقي هي أنه يقصر عن الثالث الديمقراطي المتمثل في الحرية، والمساواة، والأخوة. فالقطاع الذي ينتمي إليه الفرد قد يفقد حائلًا بينه وبين المجتمع الوطني والحكومة، وقد يكون القطاع متجانسًا بصورة

(٢٨) أوتر كيرشهايمر. [أنتون المنارضة في الأنظمة البرلمانية]، Otto Kirchheimer, "The Waning of Opposition in Parliamentary Regimes," Social Research 24, no. 2 (summer 1957): 127-56

قاهرة. فالنموذج التوافقي يشبه المجتمع الضائفي^{٢٩} في تصنيف وليام كورنهاوزر، الذي تكون فيه الجماعات الوسيطة «جامعة» بمعنى أنها تميل إلى «احتواء كافة أوجه حياة أفرادها»^{٣٠}. وربما كان لمجتمع شديد التجانس والامتثالية نفس التأثير الكابت لحرية الأفراد. وليس في الأمر أية مفارقة: فالديمقراطية التوافقية تفضي إلى تقسيم المجتمع التعددي إلى عناصر أكثر تجانساً واستقلالية.

إن نماذج مختلف القطاعات والاستقلال الذاتي التي تتمتع به لإدارة شؤونها الخاصة يؤثر أيضاً في مثال (p.48) المساواة الأعلى عبر طريقتين على الأقل. أولاً، الديمقراطية التوافقية معنية بالعاملة المتساوية أو النسبية للجماعات أكثر من المساواة بين الأفراد. ثانياً، الانعزال والاستقلال القطاعيين قد يكونان عقبات في وجه تحقيق المساواة في المجتمع ككل. فالتفاوتات الإقليمية تميل لأن تكون أكبر في الديمقراطيات الفيدرالية المنتظمة مما هي في الديمقراطيات الوحدية، كما أنها أكبر بين الدول ذات السيادة مما هي داخل الدول الفيدرالية^{٣١}. وفي هذا المجال أيضاً يتغف النموذج التوافقي بين النموذج البريطاني ونموذج السياسة الدولية. من ناحية ثانية، التمايز

(٢٩) وليام كورنهاوزر، «سياسة المجتمع الجماهيري» William Kuhnhauser, *The Politics of Mass Society* (New York: Free Press of Glencoe, 1959), p.

83-84

(٣٠) أنظر ديفيد كامرون وريتشارد هوفربرت، «أثر الفيدرالية: في فرييل التربية» David R. Cameron and Richard I. Hofferbert, "The Impact of Federalism on Education Finance: A Comparative Analysis," *European Journal of Political Research* 2, no. 3 (September 1974):

225-58

القطاعي لا يتنافى البتة والمساواة القطاعية. والواقع أن الثقافات الفرعية الكاثوليكية، والكالفينية، والاشتراكية ومنظمتها في النيذرلاندز كثيراً ما توصف بأنها حركات تحررية وقد توصلت إلى تحقيق قدر كبير من أهدافها في القيام بدور كامل ومتساو في الحياة القومية الهولندية ضمن إطار الديمقراطية التوافقية. فالتمايز ربما نحا نحو عدم المساواة غير أنه في جوهره لا يفضي إلى ذلك حتماً.

والتوافقية ليست نظاماً مثالياً من حيث العنصر الثالث أيضاً في الثالوث الديمقراطي. فالإخاء يعني السلام «الإيجابي»، أما مجرد السلام «السلمي» للديمقراطية التوافقية فيشعب إذا ما قورن به. بيد أنه ينبغي ألا نستهيئ بالتعائيش السلمي. والسؤال هنا ليس أي من الإثنين يستحق أن يكون بالمطلق الهدف المرغوب، بل أي الهدفين يمكن تحفيقه واقعياً. السلام والتآخي الإيجابيان أولى طبعاً بأن يتخذتا غاية تستحق العناية من مجرد التعائيش السلمي، ولكن في المجتمع التعددي يعتبر التعائيش الديمقراطي السلمي أفضل بكثير من السلام غير الديمقراطي ومن ديمقراطية غير مستقرة يمزقها التصارع بين القطاعات.

الاعتراض الأخير على النصفة الديمقراطية للديمقراطية التوافقية هي أنها تستلزم ما يسميه نوردينغر «سيادة التخبطة المنظمة»، كما تستلزم، بالمقابل، دوراً تمثالياً لكافة الجماعات غير النخبية. وتقع على عاتق زعماء القطاعات المهمة العسيرة المتمثلة في القيام بالتسميات السياسية مع زعماء بقية القطاعات وتقديم التنازلات لهم، والحفاظ على ثقة [p.49] قواعدهم. لذلك يكون من المفيد أن يمتلكوا سلطة مستقلة كبيرة وموقفاً آمناً في القيادة، غير أن هذا لا يستتج موقفاً شبه

ديكتاتورى. وبوضوح نوردلينغر أن سيادة النخبة المنظمة إلا تعني دائماً ولا حتى عادةً استتباع من ليسوا من النخبة، بل هي تكون عادةً ملطفة بقدر جيد من التجارب مع أماني من ليسوا من النخبة ومطالبهم. ففي الأنظمة المنفتحة يحدد الذين ليسوا من النخبة إجمالاً حدوداً خارجية لطالب زعمائهم وقدرتهم على السيطرة^(١١). كما أن الديمقراطية التوافقية لا تتناقى مع درجة عالية من مشاركة غير النخبة في المنظمات القطاعية، والواقع، كما يكتب لوروين، أن التعددية القطاعية للديمقراطيات الأوروبية الصغيرة الخمس التي تناولها بالتحليل، «قد شجعت المزيد من المشاركة في الروابط التطوعية بدلاً من أن تحدها». ومن الأسباب البينة لذلك أنه «مع تساوي باقي العوامل، كلما زادت التعددية في مجال جمعية اجتماعية اقتصادية زاد عدد المناصب المطلوب ملؤها على كل المستويات»^(١٢). علاوة على ذلك، ينبغي ألا نقارن نخوية الديمقراطية التوافقية مع المثال الأعلى النظري، والنساذج، لتساوي في السلطة والمشاركة من قبل كافة المواطنين، بل مع درجة سيادة النخبة المقبولة عادة في الأنظمة الديمقراطية أياً كان نوعها. ربما كشف ذلك عن فرق ما لكنه لن يكشف عن تقابل صارخ.

نعل أكثر انتقادات الديمقراطية التوافقية جدية وعمقاً لا يتعلق بسمتها غير الديمقراطية بل بعجزها المحتمل عن إحلال الاستقرار السياسي والحفاظ عليه، فمن الممكن للعديد من سماتها أن تعود إلى

(١١) نوردلينغر، [تنظيم النزاعات] pp. 73-74

(١٢) فال لوروين، [التعددية القطاعية].

Ideological Cleavages and Political Cohesion in the Smaller European Democracies." Comparative Politics 3, no. 2 (January 1971): 157-58

التردد وعدم الفعالية: (١) فالحكم بواسطة الائتلاف الواسع يعني أن عملية صنع القرارات ستكون بطيئة. ذلك أنه من الأسهل أن يتم التوصل إلى اتفاق في ائتلاف محدود، أضيق طيفاً في توجهاته السياسية، وأيسر من القيام بذلك ضمن ائتلاف واسع يشمل الطبقة الكاملة للمجتمع التعددي؛ وهذا من الأسباب، متى تساوت بقية العوامل، التي لأجلها كان تشكيل أصغر الائتلافات الراححة أرجح من الائتلافات الواسعة أصلاً. (٢) الفيتو المتبادل ينطوي على خطر إضافي يمثل في تعقيد صنع القرارات كلياً. [p.50] ولذلك فقد يؤد الركود وعدم الاستقرار اللذين صُممت الديمقراطية التوافقية لتفاديهما. (٣) النسبية كمعيار لتوظيف العاملين في الإدارات الحكومية يستتبع أولوية للمعضوية في قطاع محدد أعلى من الأولوية التي بوليها للكفاية الفردية، ولذلك فقد تكون على حساب الفعالية الإدارية. (٤) الاستقلال القطعي لا يكون إلا بشئ بالمعنى الحرفي للكلمة: فبقدر ما يتطلب تعدد الوحدات الحكومية والإدارية إضافة إلى إنشاء عدد كبير من المنشآت الخاصة لمختلف القطاعات، فهو يجعل الديمقراطية التوافقية نمطاً مكلفاً من الحكم.

المشكلة الأكثر خطورة هي الجمود؛ أما مشاكل عدم الفعالية الإدارية والكثافة فهي صغيرة نسبياً بالقياس إليها. ولكن، تجدر الإشارة إلى أن سمات التوافقية المسؤولة عن هذه المسايء الصغرى قد تكون ذات وظائف إيجابية بالقياس إلى سرعة اتخاذ القرارات وفعاليتها. من ذلك، في رأي شتاينر، أن المطالب في مويسرا انقسم، بفضل الهيكلية الفيدرالية، على مختلف المستويات السياسية بحيث يسهم ذلك في تخفيض عدد المطالب نسبياً على المستوى القومي،

والتخفيف من أعباء اتخاذ القرارات على هذا المستوى وإلى جمود أقل احتمالاً^(٤٣). وبالمثل، فإن مبدأ النسبية طريقة ملائمة وموفرة للوقت في تخصيص الموارد والتعينات.

علاوة على ذلك، لا بد من التمييز بين الفعالية القصيرة الأمد والطويلة الأمد. فعلى المدى القصير، ربما كان النظام التصوممي أسرع حسماً وفعالية في مجتمع تعددي من الديمقراطية التوافقية. غير أن الثمن الذي ربما ترتب على هذه النتيجة المؤاتية هو تزايد العداوة والارتباب عند تلك القطاعات التي حرمت من المشاركة في الحكم والتي تشعر، بحق أو بغير حق، أنها لم تعامل معاملة عادلة. ولذلك فمن المحتمل أن تؤدي الفعالية القصيرة الأمد إلى الانهيار على المدى الطويل. وبالعكس، فإن الديمقراطية التوافقية قد تبدو بطيئة وثقيلة على المدى القصير غير أن لها حظوظاً أكبر في إنتاج قرارات فعالة مع مرور الزمن، ولا سيما إذا تعلم العادة تطبيق (p.51) الفيتو المتبادل باعتدال. وإن تجربة الديمقراطيات التوافقية الأوروبية لتظهر أن الطريق المسدود واجمود ليسا قط من الأمور المحنومة.

الانتقاء الأخير يتناول مسألتين النوعية انديمقراطية والاستقرار الديمقراطية. يتصف نمط الحكومة ضد المعارضة بمزية تمنح المواطنين عبر الرضين حق التصويت ضد الحكومة من دون التصويت ضد النظام. أما في النموذج التوافقي فإن الحكومة والنظام يتضابقان. وبهذا يتقلب انسخط على أداء الحكومة بسرعة مسخفاً على النظام. ولكن على

(٤٣) ستاينر، [مبادئ الأكثرية والنسبية] Steiner, "Principles of Majority and Proportionality," p.69

الرغم من كون هذا من مواطن الضعف الخطيرة، فليس من الضروري أن يكون مهلكاً. فإذا عُثِرَ سخط الناخبين في أحزاب سياسية جديدة فقد تكون هذه مضادة لنظام الحكم أو لنظام كله ولكنها ليست بالضرورة مضادة للديمقراطية. ونظراً إلى أن النظام الانتخابي للديمقراطية التوافقية هو نظام التمثيل النسبي، فمن السهل على الأحزاب الجديدة أن تغنم صوتاً في العملية السياسية. وهذا ما حدث يوم بدأت الديمقراطية التوافقية بالانهيار في التيزر لاندز في أواخر الستينات. إن السهولة النسبية في أطراح التوافقية تجعل من استمرار النظام الديمقراطي أوفر حظاً. ويمكن لهذه الحجة أن تستخدم كرد نهائي عن مختلف التهم المتعلقة بالصفة الديمقراطية الناقصة للديمقراطية التوافقية؛ فعندما يسود الشعور بأن مواطن الضعف هذه قد أضحت متزايدة الكلفة، ولا سيما عندما تعتبر متناقضة الضرورية لأن المجتمع قد أصبح أقل تعددية، فلن يكون من الصعب أن يتفيل المجتمع من نظام توافقي إلى نظام ديمقراطي تناسلي.

الفصل الثالث

الظروف المؤاتية للديمقراطية التوافقية

لديمقراطية التوافقية تتطلب تعاوناً بين قادة القطاعات على الرغم من الانقسامات العميقة التي تفصل بين هذه القطاعات، وهذا يستلزم أن يشعر القادة بشيء من الالتزام بصون وحدة البلد، على الأقل، وبالممارسات الديمقراطية أيضاً. وعليهم أيضاً أن يتحلوا بالاستعداد الأساسي للتخراط في الجهود التعاونية مع قادة القطاعات الأخرى بروحية الاعتدال والحدول الوسط. ولا بد لهم في الوقت نفسه من الاحتفاظ بولاء أتباعهم ودعمهم، ولذلك يتوجب على النخب أن تقوم باستمرار بعملية توازن صعبة، فئمة أمران حيويان: أولهما، على ما رأى هانز دالدر، «انصاف قادة الأحزاب بقدر من التسامح يفوق أتباعهم». وثانيهما، «عمدي قدرتهم على حمل الأتباع على مجازاتهم»^(١).

(١) هانز دالدر، [الأحزاب، انتخاب، والتطورات السياسية في أوروبا الغربية] Hans Daalder, "Parties, Elites, and Political Developments in Western Europe," in: Political Parties and Political Development, ed. Joseph

عبارة «اتباع» هنا لا تدل بصورة أساسية على جمهور الناس، الذين يميلون إلى الاستكانة والابتعاد عن التسييس في كل الأقطار تقريباً ولا يشكلون تالياً خطراً كبيراً على إمكانات التوافق الذي تقوم به النخبة، بل يدل بصورة أخصر على الجماعة المتوسطة المستوى التي يمكن وصفها بأنها جماعة الناشطين الأدنى من النخبة^(٢).

إن دور القيادة عنصر حاسم جداً في الديمقراطية التوافقية. أما شكوى ستالي هرفمان من أن الجهود النظرية قد أنتجت وفرة من تصنيفات الأنظمة السياسية ونماذجها، تصل في كثير من الأحيان إلى مستوى من التجريد يضيع معه دور القادة السياسيين وتأثيرهم^(٣). فمن الواضح أنها لا تنطبق على [p.53] النمط التوافقي من الديمقراطية. ونتركيز على دور النخبة مزية نظرية تتمثل في المساعدة على تفسير الاستقرار السياسي في أنظمة ربما توقع المرء فيها عدم الاستقرار. فالقدرة التفسيرية لهذا النمط كبيرة حقاً، غير أن قدرته التنبؤية محدودة للسبب نفسه. ذلك أن سلوك النخبة يبدو محيراً أكثر

LaPalombara and Myron Weiner (Princeton, Princeton University Press, 1966), p. 69

(٢) رودني ستيفولد، «التعددية القطبية والديمقراطية التوافقية في النمسا» Rodney P. Stiefbold, "Segmented Pluralism and Consociational Democracy in Austria," in *Politics in Europe: Structures and Processes in Some Postindustrial Democracies*, ed. Martin O. Heisler (New York: McKay, 1974), pp. 147-55.

(٣) ستالي هرفمان، «القيادة بطولية: حالة فرنسا المعاصرة» Stanley Hollman, "Heroic Leadership: The Case of Modern France," in *Political Leadership in Industrialized Societies: Studies in Comparative Analysis*, ed. Lewis J. Edinger (New York: Wiley, 1967), p. 188.

من الظواهر الجماهيرية كما أنه أقل قابلية منها للتعميمات العملية. فإذا ما كان النمط التوافقي من الديمقراطية يعمل منذ مدة، فإن من شأن تحليل ألياته المؤسسية وتظم اشتغال نخبه أن يسفر عن بعض الأسس للتميز باستمراره الناجح في المستقبل. ولكن التنبؤ عما إذا كانت ديمقراطية غير مستقرة يمكنها أن تصير أو سوف تصير مستقرة عبر اعتماد الممارسات التوافقية أمر أصعب بكثير، لأن هذا يستتبع تغيراً مقصوداً في سلوك النخبة.

مع ذلك، فمن الممكن أن تحسّن القدرة التفسيرية والتمثيلية للنموذج التوافقي عبر تحديد الظروف المؤدية إلى التعاون الغالب بين النخبة والتأييد الثابت الذي تقدمه القواعد، واستناداً إلى التفحص المقارن لأربع حالات أوروبية من الديمقراطية التوافقية وغيرها من الديمقراطيات الغربية، يتبين أن للعوامل التالية أهمية خاصة في هذا المضمار: توازن متعدد القوى، صغر حجم البلد، ولاءات غالبية، عزل قطاعي، تقاليد سابقة في مجال التوافق بين النخبة، ووجود انقسامات متقاطعة، وإن كانت ضعيفة ومنبسطة. يقدر ما تسهم هذه العوامل في التعاون بين القادة انقطاعيين وفي التأييد الوفي من قبل أعضاء القطاعات، فهي تشكل ظروفاً مساعدة لا على إنشاء الديمقراطية التوافقية في مجتمع تعددي فحسب، بل على صيانة هذه الديمقراطية، متى أنشئت، وتعزيزها أيضاً.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الظروف المؤاتية التي ستناقش في هذا الفصل إنما هي العوامل التي تساعد وليست تلك الكافية أو التي لا بد منها لتفسير نجاح الديمقراطية التوافقية. وحتى عندما تكون كل الظروف غير مؤاتية، فيجب ألا نعتبر الصيغة التوافقية، على

صعوبتها، مستحيلة، وبالعكس، فإن توفر خلفية من الظروف المواتية تماماً يسهل كثيراً، لكنه لا يضمن، الخيارات التوافقية [p.54] أو النجاح. وكما لا حظ غابرييل أ. ألmond في أحد أعماله الأخيرة، فإن الخيارات في السياسة مقيدة لكنها غير محددة. ربما كان هذا الاستنتاج محبباً للأمل بالنسبة إلى «علم السياسة» غير أنه قد يكون سبباً للارتباك في ميدان حل المشاكل السياسية، والنظرية التوافقية تلائم ما يسميه ألmond «أدبيات علم السياسة التي تشدد على هامش افتاورة، ومجالات الحرية، وموضع المخاطرة»⁽¹⁾.

توازن القوى

إن توازن القوى المتعددة بين قطاعات المجتمع التعددي يفضي إلى الديمقراطية التوافقية بأيسر مما يفضي إليه التوازن الثنائي القوي أو هيمنة قطاع واحد على بقية القطاعات، لأنه إذا ما كان لقطاع محدد أكثرية واضحة فإن قاداته قد يحاولون السيطرة بدلاً من التعاون مع الأقلية المنافسة، و من الجائز في مجتمع ذي قطاعين اثنين متساويين في الحجم تقريباً، أن يأمل زعماء القطاعين أن يكسبوا أكثرية تمكنهم من تحقيق أهدافهم في السيطرة بدلاً من التعاون. ويستتج روبرت دال في شأن التوازن الثنائي ما يلي: «حتى في نظام يضم حزبين موحدتين كل على حدة... فإن التنافس الحاد ليس أمراً لا مفر منه. ومع ذلك فمن

(1) غابرييل أ. ألmond وروبرت ج. موندت، [الأزمة، الخيار والتغير]، Gabriel A. Almond and Robert J. Mundt, "Crisis, Choice and Change Some Tentative Conclusions," in Crisis, Choice and Change: Historical Studies of Political Development, ed Gabriel A. Almond, Scott C. Flanagan, and Robert J. Mundt (Boston: Little, Brown, 1973), p.649

المرجح أن يكون الإغراء بالتحول من الائتلاف إلى التنافس كبيراً جداً، ولا سيما بالنسبة إلى الحزب الذي يعتقد أن في وسعه أن يكسب أكثرية الأصوات. من هنا كان الائتلاف في نظام الحزبين يفرض ثورات شديدة وربما مال إلى أن يكون حلاً غير مستقر^(٥). ويؤكد جرهارد ليمبروخ هذا الاستنتاج بناء على تجربة الائتلاف الواسع النمساوي الذي كان عليه أن يعمل من خلال توازن ثنائي للقوى: «لقد عملت الهيكلية ذات القطبين في الائتلاف على تعزيز نقاط الخلاف والتناقض بينهما»^(٦). وبالعكس، ينسب دالغر نجاح التوافقية في النيدرلاندز [p.55] إلى الوضع الأقنوي لكافة الثقافات الفرعية: «فالتأثيرات التجميعية تبرز القطاعي بلطفها الرضع القاضي بعدم تمتع أي من الثقافات الفرعية بفرص ذات بال لاحتياز أكثرية مستقلة»^(٧). و«القوة» التي قد تكون أو لا تكون متوازنة هنا تعني أولاً القوة العددية للقطاعات، والتي يمكن التعبير عنها في نظام ديمقراطي من

(٥) روبرت دال، «المعارضة السياسية في الديمقراطيات الغربية» [Robert A. Dahl, *Political Oppositions in Western Democracies* (New Haven: Yale University Press, 1966), p. 337.

(٦) جرهارد ليمبروخ، «نمط غير تنافسي لإدارة الصراعات في الديمقراطيات الليبرالية» [Gerhard Lehmbruch, "A Non-Competitive Pattern of Conflict Management in Liberal Democracies: The Case Switzerland, Austria and Lebanon," in *Consociational Democracy Political Accommodation in Segmented Societies*, ed. Kenneth D. McRae (Toronto: McClelland and Stewart, 1974), p. 95

(٧) هانز دالغر، «النيدرلاندز: المعارضة في مجتمع مفرق» [Hans Daalder, "The Netherlands: Opposition in a Segmented Society," in Dahl, *Political Oppositions*, p. 219

خلال القوة الانتخابية وترجمتها بمقاعد في البرلمان - مع أن النفوذ الذي تمارسه القوة الاقتصادية غير المتساوية أو الهيمنة الثقافية قد تكون عاملاً مهماً أيضاً.

إد مفهوم توازن القوى المتحددة يحتوي على عنصرين منفصلين: (١) توازن، أو شبه توازن بين القطاعات، و(٢) وجود ثلاثة قطاعات على الأقل. هذان العنصران معاً يعنيان أن كل القطاعات أقلية. ولكن، عندما ينظر إلى كل منها على حدة، فقد يثار اعتراضان عليهما. إن شرط وجود تركيبة «متعددة» القوى من ثلاثة قطاعات «على الأقل» يستتبع أنه من الأفضل أن يوجد العدد الأكبر الممكن من اجتماعات. والواقع أن من شأن مجتمع ذي عدد قليل من القطاعات، ثلاثة أو أربعة، أن يشكل قاعدة مؤتية أكثر للديمقراطية التوافقية من مجتمع متعدد القطاعات نسبياً، ومن مجتمع مفتت إلى عدد كبير من القطاعات. والسبب في ذلك أن التعاون بين الجماعات يصبح أعمس مع تزايد عدد المشاركين في المفاوضات. ولكن ينبغي لانقسام المجتمع إلى قطاعين أن يكون أفضل، وفقاً للحجة نفسها، من انقسامه إلى ثلاثة. غير أن مشكلة الثنائية هي كما سبقت منا الإشارة، أنها تستتبع أحد أمرين إما الهيمنة أو التوازن الهش العابر. ومن الأسباب الإضافية لكون التركيبة التعددية نسبياً أفضل من التركيبة الثنائية هي أنها لا تقود إلى تفسير السيادة بسهولة باعتبارها لعبة رابح وخاسر. فإذا كان ثمة قطاعان أو ثقافتان فرعيتان، فإن الربح الذي يحققه قطاع، على ما كتب بورغ شتاينر، يمكن بسهولة أن ينظر إليه باعتبارها خسارة للقطاع الآخر. أما في حال تعدد الثقافات الفرعية، فلن يتبين تماماً من هو الخاسر إذا ما تمكنت إحدى الثقافات الفرعية من تحسين موقعها.

وقد يقود هذا إلى مقايضة الأصوات بحيث تهتم كل نقابة فرعية [p.56] أولاً بمكاسبها الخاصة ولا يلتفت أحد إلى تكاليف قرار ما⁽⁸⁾. ولكن، ينبغي ألا تُنمط حجة شتاينر كثيراً: فهي تبدو أيضاً وكأنها تستتبع القول بأنه كلما زادت القطاعات كان المجتمع أحسن حالاً، مثلما رأى فعلاً بعض المؤلفين. من ذلك أن دافيد هورويتز يقابل بين وضع بضع جماعات كبيرة حيث «يُحتمل أن تكون مطالب إحدى الجماعات على حساب جماعة أخرى» وبين وفرة من الجماعات الصغيرة المتفرقة التي يكون فيها «المركز بعض المرونة ويمكنه أحياناً أن يلبي مطالب إحدى الجماعات من دون الإضرار المحتوم بمصالح الجماعات الأخرى». وهو يرى أيضاً أن كثرة الجماعات قد تنبج للمركز أن يتدخل تدخلين «الحكيم» لتحديد⁽⁹⁾. ومنى كان هذا «المركز» انطلاقاً واسماً، فسوف يحسن ذلك فعاليته إذا استطاع أن يعمل عمل الوسيط غير المتحاز إضافة إلى مهامه في التفاوض والمساومة. ولكن المهام الأخيرة أساسية أكثر ومن المرجح أن تعرف لها مشاركة عدد كبير من القطاعات. لذلك يظل العدد الأفضل للقطاعات حوالي ثلاثة أو أربعة.

(8) يورغ شتاينر، «الانعقاد الردي عند حكم الأكثرية» [Jurg Steiner, *Atrocities* Agreement versus Majority Rule. Conflict Resolution in Switzerland, rev. ed. (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1974), p. 268.

(9) دونالد هورويتز، «ثلاثة أبعاد للسياسة الإثنية» [Donald L. Horowitz, "Three Dimensions of Ethnic Politics," *World Politics* 23, no. 2 (January 1971) 238. See also Robert Melson and Howard Wolpe, "Modernization and the Politics of Communalism. A Theoretical Perspective," *American Political Science Review* 64, no. 4 (December 1970) 1121-22.

الاعتراض الثاني على فكرة التركيبة المتعددة القوي هو أنها ليست أكثر من مجرد طريقة غير مباشرة للقول بأن وجود قطاع أكثرى أو شبه أكثرى إنما هو عامل غير مؤات. صحيح، طبعاً، أنه كلما كثرت القطاعات قلت فرص أي منها للحصول على وضع الأكثرية، ولكن ليس من الثابت بأنه لن تنشأ جماعة مهيمنة كهذه. ولا ضماناً لبقاء وضع الأقليات لكافة الجماعات إلا إذا أضيف عنصر التوازن. والسبب في الأمر أن الشرطين متى افتترنا أصبحا صارمين جداً. من ذلك أن تركيبة رباعية للسلطة تتوزع فيها القطاعات على ٤٠، ٢٥، ٢٥، و١٠٪ من مجموع السكان، على التوالي، إنما تشكل وضعاً أقلباً لكافة الجماعات ولكن من دون توازن للقوى المتعددة. والحل هو في استعمال حجم أكبر القطاعات (أكثرية، أقلية [p.57]، أو ٥٠٪ تقريباً) كمعيار منفصل، وإيلائه الأرجحية. وبقي العنصران الآخران - مع توازن أو بلا توازن، واثنان، أو بضعة، أو عدة قطاعات - معايير ثانوية.

يعرض الجدول رقم ١ مختلف التركيبات الممكنة لثلاثة عناصر مرتبة ترتيباً تنازلياً من حيث إسهامها المحتمل في الديمقراطية التوافقية.

الجدول رقم ١.

الأحجام النسبية وعدد القطاعات مرتبة ترتيباً تنازلياً من حيث إنخفاضها إلى الديمقراطية التوافقية.

مؤشر	أفضلة	الحجورم	عدد	حجم
	افتراضية نسبة	النسبة	القطاعات	القطاع
	متوية	تلقطاعات	تلقطاعات	الأكبر
٠,٦٧	٣٣,٣٣,٣٣	توازن	قليل	أقلية
٠,٦٤	٢٥,٣٠,٤٥	لا توازن	قليل	أقلية
٠,٨٠	٢٠,٢٠,٢٠,٢٠,٢٠	توازن	كثير	أقلية
٠,٧٢	١٠,١٥,١٥,١٥,٤٥	لاتوازن	كثير	أقلية
٠,٥٠	٥٠,٥٠	توازن	إثنان	٥٠٪
٠,٦٢	٢٠,٣٠,٥٠	لاتوازن	قليل	٥٠٪
٠,٦٨	١٠,١٠,١٥,١٥,٥٠	لاتوازن	كثير	٥٠٪
٠,٤٨	٤٠,٦٠	لاتوازن	إثنان	أكثرية
٠,٥٦	٢٠,٢٠,٦٠	لاتوازن	قليل	أكثرية
٠,٦٠	١٠,١٠,١٠,١٠,٦٠	لاتوازن	كثير	أكثرية

نظراً إلى تناول ثلاث فئات لاثنين من المتغيرات واثنين من المتغير الثالث بالاعتبار في هذا الجدول، فتمه نظرياً ثمانية عشر تركيباً مختلفاً. ولكن يتبين للناظر أن عدداً من هذه التركيبات متناقض لأن المتغيرات الثلاثة ليست غير مترابطة. من ذلك، أنه إذا كان ثمة قطاع أكثرية فلا يمكن أن يقوم توازن؛ وإذا كان القطاع الأكبر أقلية، فلا بد من وجود ثلاثة قطاعات على الأقل؛ وقس على ذلك. أما الترتيب

فيستند إلى افتراض أن حجم القطع الأكبر هو التغيير الأهم، وأن عدد القطاعات يليه في الأهمية، وأن توزيع القوة هو العامل الأقل أهمية. ولكن، ينبغي للأهمية النسبية للتغييرين الأخيرين أن تُعكس في بعض الحالات، ولا سيما إذا كانت الحالة متطرفة في أحد [p.58] التغييرات. مثال ذلك، أن التركيب رقم ٤ ذي اللاتوازن غير انصاخر قد يفضل على التركيب رقم ٣ ذي العدد الكبير من الجماعات وإن كان متوازناً. علاوة على ذلك، أن التركيب رقم ٥ ذي التوازن الثنائي، قد يكون أفضل من التركيب رقم ٤ التسم بعدد كبير جداً من الجماعات ولا توازن صاخر.

لم يبذل أي جهد لتصميم مؤشر كمي لقياس التأثير المتضامن للتغييرات الثلاثة. فالجدول يعرض سلسلة من الأمثلة الافتراضية والقيم المقابلة لها في مؤشر دغلاس و. راي ومايكل تايلور للتفتت. ويعرف هذا المؤشر التفتت باعتماده الاحتمال القائم لكون أي فردين اثنين في مجتمع ما يتبعان إلى مجموعات مختلفة، مع اختيار الاثنين بطريقة عشوائية. ويتراوح المؤشر بين صفر وواحد. فالقيمة صفر تعطي لمجتمع متجانس تماماً، لأن احتمال الانتماء إلى مجموعات مختلفة معدوم أصلاً. الطرف الآخر هو حالة المجتمع الذي ينتمي كل فرد من أفراد إلى مجموعة مختلفة؛ وهذا الوضع يسفر عن مؤشر قيمته واحد^(١٠). وسوف يستعمل هذا المؤشر تكراراً فيما يلي بغية قياس

(١٠) دغلاس و. راي ومايكل تايلور، [تحليل الأقسام السياسية] Douglas W. Rae and Michael Taylor, *The Analysis of Political Cleavages* (New Haven: Yale University Press, 1970), pp. 22-23. والتفتت يتطابق مع مؤشر راي لتجزؤ نظام الأحزاب وقياس عربشوخ للتشوق الفردي، وهو مكمل لمؤشر

درجة التجانس أو عدم التجانس في مختلف المجتمعات المتعددية. والجدير بالملاحظة هنا هو أن هذا المؤشر لا يلتقط التأثير المتضافر لأوجه توازن القوى الثلاثة: فهو يتجه صعوداً مع تزايد توازن القطاعات حجماً، إلا أنه يتجه نزولاً مع تناقص عدد القطاعات [p.59]

النمسا والتبذولاتندز نندرجان في فئات الجدول رقم ١ بسهولة. الثقافة القومية - الليبرالية، من بين الثقافات الفرعية النمساوية الثلاث، ضئيلة الحجم جداً، والعسكران الكاثوليكي والاشتراكي

هرفندان - هيرشمان أنظر دفلاس راي [المعروف لميانية للقوانين الانتخابية] *The Political Consequences of Electoral Laws* (New Haven: Yale University Press, 1967), pp. 55-58. Joseph H. Greenberg, "The Measurement of Linguistic Diversity." *Language* 32, no. 1 (March 1956): 109-15; and Marshall Hall and Nicolaus Tideman, "Measures of Concentration." *Journal of the American Statistical Association* 62, no. 317 (March 1967): 162-68. John K. Wildgen, [نيسر التجزؤ المعرط] "The Measurement of Hyperfractionalization," *Comparative Political Studies* 4, no. 2 (July 1971): 233-43; Raimo Vayrynen, "Analysis of Party Systems By Concentration, Fractionalization, and Entropy Measures," in *Scandinavian Political Studies*, vol. 7 (Oslo: Universitetsforlaget, 1972), pp. 137-55; Allen R. Wilcox, "Indices of Qualitative Variation and Political Measurement," *Western Political Quarterly* 26, no. 2 (June 1973): 325-43, and N. David Milder, "Definitions and Measures of the Degree of Mass-Level Party Competition in Multiparty Systems," *Comparative Political Studies* 6, no. 4 (January 1974): 431-56.

متساويان في القوة: وهذا توازن بين قطبين (الشركب رقم ٥). الأحجام النسبية للزويلن الهولندية قدرت بأنها ٢٤٪ (كاثوليك)، ٣٢٪ (إشتراعي)، ٢١٪ (بروتستانت)، و١٣٪ (ليبرالي)^(١١). لذلك يمكن تصنيف هولندا في الشركب الثاني. أما سويسرا فلا يمكن تصنيفها من دون صعوبة. فهي، كما أشرنا من قبل، تنقسم بدرجة من التعددية المقطعة أدنى من سراها من الديمقراطيات التوافقية. ومن الدلائل على هذا هو أن قطاعاتها لا يمكن أن تحدد بقدر من الوضوح والسهولة بضارع قطاعات البلدان الثلاثة الأخرى. فتحة أحزاب للكانوليك، والاشتراكيين، والراديكاليين (أي الليبراليين)، ولكن هذه لا تمثل ثقافات فرعية بصورة لا لبس فيها. وعندما يتحدث شتاينر عن ثقافات فرعية في سويسرا، فهو يطبق المصطلح على مجموعات أصغر بكثير. فتقاطع الجماعات اللغوية والدينية يخلق ثقافات فرعية منفصلة، وهذه تنقسم بدورها إلى «ثقافات فرعية كاتونية». هو يشدد على أن هذه الجماعات هي «ثقافات فرعية أصلية ولبست مجرد جماعات إحصائية»^(١٢). أما الزعم أن كل كاتون يمتلك ثقافة فرعية، وأن ثمة لذلك أكثر من خمسة وعشرين ثقافة فرعية سويسرية إنما هو زعم مبالغ فيه، ولكن ينبغي أن نعدّ سويسرا في عداد المجتمعات التي تحتوي على قطاعات «عديدة» لا «قليلة» ويمكن لذلك أن تصنف في الفئة الرابعة.

(١١) آرديهارت، "Verzuiling," in *Verkenningen in de* , 2 vols. (Alphen aan den politiek, ed. Andries Hoogerwerf, 3rd ed. , 2 vols. (Alphen aan den Rijn Samsom, 1976), 2: 31-32.

(١٢) شتاينر، [الانفاقات الودية] p. 255. See also Gordon Smith, *Politics in Western Europe: A Comparative Analysis* (London: Heinemann, 1972), p. 18.

بلجيكا هي البلد الأعسر على التصنيف. نظراً إلى أن العائلات الروحية الكاثوليكية، والامستراكية، والليبرالية هي كلها أقلييات بالترتيب المنارلي للأحجام، فإن الفئة الثانية تبدو الأكثر ملاءمة لها. غير أن الثقافة الكاثوليكية هي الأقرب إلى وضع الأكثرية، فإن الحالة البلجيكية تقارب أيضاً التركيب رقم ٦. وما يزال هذا عاملاً هاماً في السياسة البلجيكية؛ وكما يلاحظ لوسيان هويز فمن اللافت جداً أن أكثر الفترات اضطراباً في تطوير مسألة الملكية والصراع المدرسي قد سبقتها انتصارات انتخابية (p.60) للحزب الكاثوليكي^(١٣). ثمة عقبة أخرى تتمثل في الانقسام إلى فئتين لغويين. فالجماعتان اللغويتان تخشى كل منهما سيادة لغة الأخرى: فالبلجيكيون الناطقون بالفرنسية يخشون الكثرة العددية للفلمينغ، والفلمينغ يخشون وينفرون من السيطرة الاقتصادية والثقافية للمقطع الناطق باللغة الفرنسية. وفي هذا المجال، تندرج بلجيكا في التركيب رقم ٥. ولكن لما كان الانقسام اللغوي لا يتطابق مع الانقسامات الثقافية الفرعية، فربما كان من الأفضل اعتبار بلجيكا مثلاً على التركيب رقم ٤ مع قطاعات أقلية متعددة نسبياً.

اللافت أن كل هذه الديمقراطيات التوافقية الأربع يمكن أن تحل في الفئات الخمس الأولى من الجدول رقم ١، وأن ليس في أي منها قطاع أكثر من سائد. غير أن البيئة ليست مجردة من اللبس. فالانقسام الواسع في النمسا قد شكّل على الرغم من الانتصار الانتخابي

(١٣) لوسيان هويز، [اللبية، ...] Lucien Huyse, *Passiviteit, pacificatie en ...* verzuijing in de Belgische politiek: Een sociologische studie (Antwerp: Standaard, 1970), pp. 231-32

للكاثوليك سنة ١٩٤٥، وإن كان لا بد من الاعتراف بأن نجاح الحزب لم يكن نتيجة لقوة الكاثوليك بقدر ما كان نتيجة لحرمان عدد كبير من النمسواويين من حق الانتخاب. أما في سويسرا، ففي تسعة من الكانتونات التي يتمتع الحزب الكاثوليكي فيها بأكثرية مطلقة، نجد أن الهيئات التنفيذية الكاثولية تشكل على أساس ائتلافات واسعة تماماً كغيرها من الكانتونات التي لا توجد فيها أحزاب أكثرية^(١٤). لذا لا يستطيع المرء أن يستنتج أن وجود قطاع أكثرية يشكل عقبة مطلقة في وجه التوافقية.

الأنظمة المتعددة الأحزاب

تميل الانقسامات الاجتماعية في المجتمعات التعددية ذات الانتخابات الحرة، إلى أن تعبر عن ذاتها من خلال اتقسامات في نظام الأحزاب؛ وتميل الأحزاب إلى أن تمثل المظاهر السياسية المنظمة لقطاعات. إن وجود أحزاب قطاعية كهذه مؤات للديمقراطية التوافقية، فهي تستطيع أن تعمل عمل الممثل السياسي لقطاعاتها، كما أنها تتيح طريقة جيدة [p.61] لاختيار قادة القطاعات الذين سوف يشاركون في الائتلافات الواسعة. ثم إن الأحزاب ليس الهيكليات الوحيدة التي تستطيع القيام بهذه الوظيفة؛ ففي المجتمعات التعددية التي تتركز قطاعاتها جهوياً ويجمعها دستور اتحادى، يجوز لوظيفة

(١٤) روجر جيرو، «جغرافية نظام الأحزاب السويسرية» [Roger Girod, "Geography of the Swiss Party System," in *Cleavages, Ideologies, and Party Systems: Contributions to Comparative Political Sociology*, ed. Erik Allardt and Yrjö Jantunen (Helsinki: Academic Bookstore, 1964), pp. 139-40]

التمثيل هذه أن تتم بدلاً من ذلك، أو بالإضافة إلى ذلك، عن أيدي حكومة الولاية أو ممثلي الولاية في المجلس التشريعي والتنفيذي.

نظراً إلى احتمال نشوء أحزاب قطاعية ومرغوبة نشوء أحزاب كهذه، يترتب على الجدول رقم ١ أن تعدد الأحزاب، مع اقتضار الأمر على عدد قليل نسبياً من الأحزاب، هو الوضع الأفضل للمجتمع التعددي. وهذه القضية تتحدى الرأي الشائع بأن أنظمة الحزبين متفوقة على الأنظمة المتعددة الأحزاب^(١٥). من ذلك، أنه عندما يتم التعبير السياسي عن قطاعين كبيرين من خلال نظام الحزبين، كما في النمسا، فإن هذا النمط الثنائي أقل إفضاءً إلى الديمقراطية التوافقية من النظام المتعدد الأحزاب. ويقهّب غابرييل أ. ألmond وج. بنغهام باول إلى أن نظام الحزبين النمساوي، وخلافاً لنظام تعدد الأحزاب الإيطالي، قد توصل إلى تكثيل المصالح بصورة فعالة، وأن هذا قد ساعد على خفض... التوتر النسبي في النظام السياسي النمساوي^(١٦). ولكن، عندما يفسر المرء استقرار الديمقراطية النمساوية على ضوء النموذج التوافقي، فهو يصل إلى استنتاج معاكس: فاستقرار النمسا يعزى في معظمه إلى تعاون النخب المتنافسة في إطار ائتلاف واسع. كما أن نظام الحزبين، ولا سيما في السنوات الأولى، كان سبباً للضعف على هذا التعاون الغالب ولم يكن دعماً له.

(١٥) انظر مناقشة أنظمة الأحزاب في الفصل الأول.

(١٦) غابرييل ألmond وج. بنغهام باول الأصغر، [شمسية المقارنة] Gabriel A.

Almond and G. Bingham Powell, Jr., *Comparative Politics: A*

Developmental Approach (Boston: Little, Brown, 1966), p. 111

ومن جهة ثانية، فإن هذه القضية تتوافق مع بلورة جيوفاني سارنوري لتصنيف النظم السياسية من حيث عدد الأحزاب، فهو يقسم الأنظمة المتعددة الأحزاب إلى أنظمة معتدلة متعددة الأحزاب وأنظمة متطرفة متعددة الأحزاب، فمع احتساب الأحزاب الكبرى وحدها - أي تلك التي تمتلك «القدرة على الائتلاف» أو «القدرة على الابتزاز» (كالخزبين الشيوعيين الفرنسي والإيطالي) - وإغفال الأحزاب الصغرى الهامشية، نجد أن عدد الأحزاب السوي في الأنظمة المعتدلة المتعددة الأحزاب هو ثلاثة أو أربعة. أما في الأنظمة المتطرفة المتعددة الأحزاب فإن «الحل الأدنى المطلوب هو خمسة أحزاب»، ويضيف سارنوري في حاشية على المتن «أن مجرد تفاعل أكثر من أربعة أحزاب [p.62] يساعد على تفسير نمط التطور اللامركزي». والحظ بين نظامي الأحزاب الأربعة والأحزاب الخمسة، هو عند سارنوري الخط الجوهري الفاصل ونسب التمييز بين نظام الحزبين والنظام المتعدد الأحزاب. أما في ما عدا ذلك فهو يفتق مع موريس ديبرجي وسيموند نويمان في تأكيدهما المذكور في الفصل الأول، على وجود علاقة بين عدد الأحزاب واستقرار الديمقراطية. إن نظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب المعتدل ينزعان كلاهما نحو المركزية، بينما تنزع الأنظمة المتطرفة المتعددة الأحزاب إلى اللامركزية، وعلى قول سارنوري: «عندما ينتزع النظام السياسي إلى المركزية يجد المرء سياسة معتدلة، بينما تعبر السياسات غير المعتدلة أو المتطرفة عن سيادة النوازع اللامركزية». فالأنظمة المتطرفة المتعددة الأحزاب التي تعتبر إيطاليا ما بعد الحرب، وفرنسا في ظل الجمهورية الرابعة، وألمانيا حكومة فايمار، والجمهورية الإسبانية من العام 1931 إلى 1936 من

الأمثلة عليها، «تفضي إلى مآزق حكومية وإلى الشلل»^(١٧).

ويراجع سارتوري في كتاباته المتأخرة عن رسم الخط الفاصل بين الأنظمة المعتدلة المتعددة الأحزاب والأنظمة المتطرفة المتعددة الأحزاب عن نقطة التحول من نظام رباعي الأحزاب إلى نظام خماسي الأحزاب. مثال ذلك أنه، يعرف النظام المعتدل بأنه النظام الذي تكون «الأحزاب ذات الوزن فيه ثلاثة، أربعة، أو خمسة على الأكثر». ويصرح في موضع آخر بأن العتبة هي «حوالي الخمسة» وليس «عند الخمسة» بدقة أو بالضرورة^(١٨). ويقدم ديفرجي تمييزاً مشابهاً بين أنماط الأنظمة المتعددة الأحزاب: الثلاثي الأحزاب، والرباعي الأحزاب، وحينما يكون ثمة خمسة أحزاب أو أكثر، [p.63] فهذا تعدد

(١٧) جيوفاني سارتوري، (الأحزاب السياسية الأوروبية). Giovanni Sartori, "European Political Parties: The Case of Polarized Pluralism," in *Political Parties and Political Development*, pp. 139, 153-55, 161. See also Gunnar Sjoberg, *Party Strategies in a Multiparty System* (Lund: Studentlitteratur, 1968), pp. 28, 174-75. مرموز أن استقرار الحكومة، مقدراً بالاستناد إلى مدة بقائها في الحكم، يرتبط سلباً مع عدد الأحزاب البرلمانية وتفتت نظام الأحزاب؛ أنظر «أنظمة الأحزاب واستقرار الحكومة» American Political Science Review 65, no. 1 (March 1971): 29-31

(١٨) جيوفاني سارتوري، [الممارسة والتسيطر] Opposition and Control: Problems and Prospects," *Government and Opposition*, I, no. 2 (January 1966): 152, and *Politics: Studies in Political Sociology*, ed. Erik Allardt and Sigmund Rokkan (New York: Free Press, 1970), p. 337. See also Sartori, *Parties and Party Systems: A Framework for Analysis* (Cambridge: Cambridge University Press, 1976), pp. 119-216

الأحزاب - الذي يبدو أنه يوازي التطرف في تعدد الأحزاب عند سارتوري^(١٩).

لذلك كان تعدد الأحزاب في المجتمع التعددي ذي الأحزاب النفاذية بشكل أفضل الظروف للديمقراطية التوافقية - انسجاماً مع أفكار سارتوري. ولكن ينبغي إضافة بعض التفهيمات إلى هذا التناقض الظاهر. أولاً، إن الحاجة المبررة لتنظيم تعدد الأحزاب المعتدل تقتصر على المجتمعات التعددية فحسب. أما في البلدان المتجانسة فإن من شأن نظام الحزبين أن يكون أكثر استقراراً وفعالية من نظام تعدد الأحزاب، كما أن له أيضاً مزايا هامة من حيث نوعية الديمقراطية. وهو يتبع نمطاً نقياً من الحكومة - ضد - المعارضة وحكومة واضحة المسؤولية - على أن تكون الحكومة مستندة إلى تأييد الأكثرية في المجلس التشريعي؛ وأن يكون الحزبان كيائين متراصين، وأن تشكل الحكومة من حزب واحد لا من ائتلاف أحزاب.

ثانياً، تعدد الأحزاب المعتدل عامل مؤات على شرط أن تكون الأحزاب كلها أحزاباً أقلوية؛ علاوة على ذلك، فمن المفيد ألا يكون بينها تفاوت كبير من حيث الحجم. وفي هذا المجال، ثمة تضارب آخر مع فكرة الموند عن أنظمة الأحزاب. فهو معجب جداً بأنظمة الحزبين وهو يُنزل في منزلة ثانية أنظمة الأحزاب المتعددة التي يكون فيها حزب واحد على الأقل كبيراً وكتلياً بصورة عامة. ومن الأمثلة التي يوردها الموند الحزب الكاثوليكي البلجيكي - الذي كان لوضعه

(١٩) موريس ديفرجي، [الأحزاب السياسية] Maurice Duverger, *Political Parties: Their Organization and Activity in the Modern State*, Trans. Barbara and Robert North (London: Methuen, 1959), pp. 234-39

شبه الأكثري تأثير منشوش في الواقع، على ما أشرنا إليه آنفاً في هذا الفصل^(٢٠). أخيراً، في المجتمعات التعددية التي ليست مقطّعة بصورة معتدلة - أي تلك التي لا يوجد فيها إلا قطاعات كبيران أو أكثر من خمسة أو ستة قطاعات - فإن نظام الحزبين أو تعدد الأحزاب المتطرف يفضل على تعدد الأحزاب المعتدل. والمعيار الأهم هو أن تمثل الأحزاب السياسية بوضوح كل القطاعات. ومن المزايا الإضافية للتمثيل النسبي هو أنه يتيح تشكيل أحزاب قطاعية، وأنه لا [p.64] يكره بصورة مفتعلة على تكوين أحزاب أكبر حجماً وأقل تمثيلاً.

الحجم والديمقراطية التوافقية

السمة اللافتة للديمقراطيات الأوروبية التوافقية هي أنها كلها بلدان صغيرة. فالنيدرلاندز، وهي الكبرى من بينها، كان عدد سكانها أقل من اثني عشر مليون نسمة سنة ١٩٦٠. واتوافق أن خمسة، من بين البلدان التسعة التي يصنفها لوروين باعتبارها تنصف بنسبة عالية أو متوسطة من التعددية القطاعية، هي بلدان صغيرة (الأراضي الواطئة، النمسا، وسويسرا) وأربعة أكبر منها بكثير (فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، والولايات المتحدة) - وأن كل البلدان الصغرى قد أصبحت ديمقراطيات توافقية بخلاف البلدان الكبرى^(٢١). ما تفسير هذه

(٢٠) انظر أيضاً ليون د. إشتاين، [الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية] Leon D. Epstein, *Political Parties in Western Democracies* (New York: Praeger, 1967), pp.73-76

(٢١) فال لوروين، [التعددية القطاعية] Val R. Lortwin, "Segmented Pluralism: Ideological Cleavages and Political Cohesion in the Smaller European Democracies," *Comparative Politics* 3, no. 2 (January 1971): 148

العلاقة التجريبية القوية؟ إن لصغر الحجم تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على احتمال قيام ديمقراطية توافقية واحتمال نجاحها؛ فهو يعزز مباشرة روح التعاون والتسويات، وهو يزيد بصورة غير مباشرة حظوظ انديمقراطية التوافقية عبر تخفيض أعباء صنع القرارات ويجعل حكم البلد أسهل على الحكومة. وتصدر تأثيرات صغر الحجم عن السمات الداخلية للبلدان الصغيرة وعن وضعها الخارجي حيال غيرها ولا سيما البلدان الأكبر حجماً والأقوى على الساحة الدولية. التأثير الداخلي المباشر لصغر الحجم هو أن المنتخب أقرب إلى أن يعرف بعضهم بعضاً بصورة شخصية وأن يلتقوا مراراً؛ ومن شأن هذا أن يزيد احتمال عدم اعتبارهم السياسة لعبة رابح وخاسر وأن يختاروا لذلك، وكما سبقت مناقشته في الفصل الثاني، أنماط الائتلاف في صنع القرار بدلاً من الأنماط الخصومية. ويصوغ شتاينر هذه الحجة كما يلي: «النخبة السياسية في البلدان الصغيرة، صغيرة نسبياً مقارنة بالدول الكبرى. ولذئلك فثمة احتمال أكبر لأن يتفاعل أفراد النخبة السياسية أكثر بعضهم مع بعض». ومن شأن هذا أن (p.65) يقود إلى مستوى عال نسبياً من حسن النية المتبادلة التي تجعل القادة السياسيين يفضلون عدم النظر إلى السياسة باعتبارها لعبة رابح وخاسر، لعبة تطبق فيها استراتيجية ككل شيء أو لا شيء». لأن الرابحين في لعبة كهذه يخسرون حسن نية الخاسر، ومن شأن هذا أن يستتبع كلفة عالية بالنسبة إلى المكاسب التي يمكن تحقيقها^(٧٢). وتجدر الإشارة إلى أن

(٧٢) جرج ستاينر، «مبادئ الأكثرية والنسبية» Jurg Steiner, "The Principles of Majority and Proportionality," *British Journal of Political Science* 1, no. 1 (January 1971): 65

هذه الحججة تختلف عن الحججة السابقة بأن التقسيم، الذي يؤدي إجمالاً إلى دويلات صفري، يمكن أن يكون حلاً لمشاكل المجتمعات التعددية في ظروف معينة. ونتيجة هذا النوع من التقسيم هو نشوء بلدان أكثر استقراراً لأنها أكثر تجانساً داخلياً. غير أن الفرص الفضلى لتحقيق الاستقرار السياسي التي تستطيع المجتمعات التعددية الصغيرة التمتع بها ليست نتيجة مزيد من التجانس الاجتماعي بل نتيجة لمزيد من الترابط بين نخبتها - إضافة إلى الآثار الأخرى لصغر الحجم التي سوف نناقشها الآن. علاوة على ذلك، فإن التأثير الداخلي المباشر لصغر الحجم على إمكانيات الديمقراطية التوافقية ليس مطرداً. فعندما يكون البلد صغيراً جداً، فإن مخزونه من المواهب السياسية يكون صغيراً أيضاً. ونظراً إلى أن الديمقراطية التوافقية تستلزم قيادات بارعة وخصيصة بصيرة بارزة، فإن صغر الحجم عامل مؤات إلى حد محدود فحسب.

التأثير الخارجي المباشر لعامل الحجم هو أن البلدان الصغيرة أقرب إلى أن تكون وأن تشعر بأنها مهددة من قبل البلدان الأكبر حجماً. وإن من شأن هذا الشعور بالانعطابية والمقلق أن يوفر حوافز قوية للحفاظ على الوحدة الداخلية. والأرجح أن يعميل القادة السياسيون إلى التضامن كما أن الأرجح أن يوافق أتباعهم على التعاون القطاعي البيني في وجه المخاطر الخارجية الكبرى. واللافت أنه في كافة الديمقراطيات التوافقية لم تتخذ الخطوات الحاسمة في اتجاه هذا النوع من النظام إلا في ظل أزمات توترات دولية أو تهديدات محددة لوجود البلد الصغير نفسه. إذ يمكن أن يتم ترسّم تاريخ الديمقراطية التوافقية في النمسا والنيدرلاندز بصورة مبسطة إلى فترة زمنية قصيرة

جداً في تاريخهما السياسي، كما أن هذه الديمقراطية قد نشأت بلا استثناء خلال وإلى حد ما جزاء حالة دولية طارئة. من ذلك أن حكومة النمسا الانتلافية الواسعة جاءت بالدرجة الأولى بمثابة رد على [p.66] النزاع الأهلي الذي نشب خلال الجمهورية الأولى، ولكنها انطلقت للضرورة الأولى، وهذا أمر له مخزاه، يوم كانت قوات الخلفاء تحتل النمسا بعد الحرب العالمية الثانية. أما التوافق السلمى الشامل لتخلافات الداخلية الذي مهد السبيل أمام الديمقراطية التوافقية في التيدرلاندر فقد تم سنة ١٩١٧، يوم كانت الحرب العالمية الأولى تستعر على مقربة من حدودها. وأما في بلجيكا وسويسرا. فقد اعتمدت الممارسات التوافقية بصورة تدريجية أكثر، ولكن تحت تأثير المخاطر الأجنبية أيضاً. فالنزعة «الاتحادية» السلجيكية (انتلافات كاثوليكية - ليبرالية واسعة) بدأت خلال كفاح بلجيكا من أجل الاستقلال ولكن وثيرتها خفت بعدما بدأ وجود الأمة مضموناً. وقد استؤنفت ثانية خلال الحرب العالمية الأولى، لتعقبها بعد فترة وجيزة الخطوة الهامة المتمثلة في قبول الاشتراكيين داخل الحكومة الانتلافية. أما الخطوة النهائية المتمثلة في قبول الاشتراكيين داخل الائتلاف الواسع فلم تحدث إلا بعد ذلك بكثير في سويسرا، ولكنها حصنت أيضاً خلال الحرب العالمية: سنة ١٩٤٣^(٢٣)

(٢٣) تبين أن التغييرات الحاصلة في معظم الأحيان، تحت تأثير مخاطر خارجية، تالفة، وهذا يتناقض مع ما توصل إليه كارل و. دويتش وآخرون وهو أن تأثير التهديدات العسكرية الخارجية على الاندماج لم تكن قط قوية جداً ولا إيجابية دائماً، وأنها حتى عندما كانت إيجابية فهي لم تكن إلا عابرة. انظر كتابه [المجتمع السياسي ومنطقة شمال الأطلسي] Karl W. Deutsch et al., Political Community and the North Atlantic Area: International Organization

ثمة قيد واحد هام لا بد من إضافته إلى القضية القائلة بأن التهديدات الأجنبية تميل إلى فرض الحاجة إلى الوحدة والنظام على النخب المتشاجرة: يجب أن ننظر كل القطاعات إلى هذا التهديد نظرتها إلى خطر مشترك كي يكون له مفعول توحيدى. وبنوع أخص، على ما يشير تيمبروخ، عندما تتطابق الانقسامات الداخلية بين القطاعات مع الخطوط الدولية للنزاع، «فإن من شأن هذا أن يؤدي إلى استنساخ داخلي للنزاعات اتدولية، ولا سيما في حال النزاعات الدينية والإثنية»^(٢٤). كان التطابق بين الانقسامات الداخلية والأجنبية عاملاً لا يستهان به بالنسبة إلى بلجيكا في الحربين العالميتين: فالتناظر اللغوي والثقافي لفلاندر مع ألتانيا ولوالونيا مع فرنسا قد أدى إلى تقاوم النزاع اللغوي والإقليمي في البلد. وفي سويسرا، تأثر الانقسام الثقافى - الألماني أيضاً، ولكن بدرجة أقل خطورة [p.67] وخلال الحرب العالمية الأولى فحسب. والعاقبة الكارثية الحقيضية الوحيدة للخطر الخارجي على دولة أوروبية صغيرة متعددة كانت الضغوط الألمانية لتوقيع الأنشلوس مع النمسا: فقد كانت الجمهورية الأولى «ممزقة بالضغوط الخارجية التي انصبت على خطوط أضعف في الهيكلية السياسية الهشة للدولة الجديدة»^(٢٥). ولكن المخاطر الخارجية قد عززت، على وجه الإجمال،

in the Light of Historical Experience (Princeton: Princeton University Press, 1957), pp. 44-46.

(٢٤) جيرهارد ليمبروخ، [الديمقراطية التوافقية في النظام الدولى] Gerhard Lehnbuch. "Consociational Democracy in the International System," European Journal of Political Research 3, no. 4 (December 1975): 382.

(٢٥) لوروين، [المتعددية المتقطعة]، ص ١٤٩، ١٥٠. "Segmented Pluralism", pp. 149-50

التضامن في الديمقراطيات التوافقية.

أما التأثيرات غير المباشرة لصغر الحجم فتتعلق بمشاكل صنع القرارات. فاستقرار أي نظام سياسي يمكن اعتباره من حيث التوازن بين قدرات النظام وما يطلب منه. فمن المرجح أن تحظى أية حكومة بالاستقرار إذا لم تكن الأعباء الملقاة عليها ثقيلة جداً. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في الديمقراطيات التوافقية لأن إدارة الانقسامات القطاعية عملية بطيئة تكتنفها العقبات التي تستدعي الكثير من طاقات القادة ومهاراتهم. هنا أيضاً، لا بد من التمييز بين المظاهر الداخلية والخارجية: أعباء رسم السياسة الداخلية وأعباء السياسة الخارجية.

وأما ما يتعلق بالمظاهر الداخلية غير المباشرة، فإن البلدان الصغيرة أسوأ حكماً من البلدان الكبرى لأنها تميل إلى أن تكون أقل تركيباً: فالأفراد الذين ينبغي أن تؤخذ مصالحهم ومواقفهم في الاعتبار أقل عدداً وتنوعاً. وهنا ما رمى إليه إرنست س. غريفيث عندما ذهب إلى أن «الأرجح للديمقراطية أن تستمر، إذا ما تساوت بقية الظروف، في الدول الصغيرة»، وعندما يصف الدول الصغيرة بأنها «أسلس إدارة»^(٢٦). من الصعب القيام بمقارنات بين الدول من حيث درجة تركيبها وما يترتب على ذلك من أعباء في صنع القرارات، ولكن النظرية والبيانات المتاحة تدعّم ما ذهب إليه غريفيث. ويصل روبرت أ. دال وإدوارد ر. تالفت إلى النتائج التالية بعد تفحص

(٢٦) إرنست س. غريفيث، «المتطلبات الثقافية للديمقراطية الناجحة» Ernest S. Griffith, "Cultural Prerequisites to a Successfully Functioning Democracy," *American Political Science Review* 50, no. 1 (March 1956): 102.

دقيق للبيانات: «عند تساوي بقية العوامل - ولا سيما المستوى الاجتماعي والاقتصادي للبلد - فإن البلد كلما كان أكبر كان عدد المنظمات والوحدات الفرعية التي يحتويها أكبر، وازداد عدد المصالح» [p.68] المنظمة أو جماعات المصالح التي يضمها». معنى هذا، أنه مع تساوي بقية العوامل، كلما كان البلد الديمقراطي أكبر حجماً، ازدادت عملية صنع القرارات فيه تركيباً^(٢٧).

ويتيح تخفيض أهم لأعباء صنع القرارات في الدول الصغيرة عن التأثير الخارجي غير المباشر لصغر الحجم: كالقوة المحدودة للدولة الصغيرة على المسرح الدولي، وميلها إلى الامتناع عن اتباع سياسة خارجية نشطة، ونتيجة لذلك، حفظها الأوفر في تحاشي الخيارات الصعبة في هذا المجال. وتتميز هذه الميزة عندما تتمتع الدولة الصغيرة بسياسة الحياد، ولا سيما إذا لم تكن تقوم بذلك جراء قرارها - وهذا يستتبع قراراً من المحتمل أن يكون صعباً - بقدر ما تفعل ذلك جراء إملاء دولي. وقد فرض الحياد على الديمقراطيات التوافقية الأوروبية الأربع في وقت من الأوقات باتفاق صريح أو مضمحل بين القوى الأجنبية الكبرى^(٢٨). إذا كان البلد الصغير مجتمعاً تعددياً، فإن من شأن حجمه وطبيعته التعددية التي نستتبع خطر تمدد النزاع الداخلي إلى المجال الدولي، أن يزيدا من احتمالات فرضي الحياد عليه.

(٢٧) روبرت دال وإدوارد تافت، «الحجم والديمقراطية» [Robert A. Dahl and Edward R. Tufte, Size and Democracy (Stanford: Stanford University

Press, 1973), p. 40

(٢٨) هانس دالدر، «موضوع الديمقراطية التوافقية» [Hans Daalder, "The Consociational Democracy Theme," World Politics 26, no.4 (July 1974), 610

ويذهب ليمبروخ إلى حد أقول إنه لما كان «الحفاظ على اتزان الداخلي يفترض تخفيض المطالب الخارجية على النظام السياسي» فإن النمط التوافقي في صنع القرارات «لا يعمل، فيما يبدو، إلا في الدول الصغيرة فقط»^(٢٩). وينتقد دالدر هذا الاستنتاج فيرى أن المسألة التي يجب دراستها قبل القبول بصغر الحجم كشرط مطلق للنظام التوافقي الناجح هي مسألة «هل الموقف الناشط الذي تتخذه الدول الأكبر حجماً في السياسة الدولية (مع كل ما يستتبعه بالنسبة إلى السياسة الداخلية) هو قدر لا مفر منه أم هو نتيجة خيار سياسي»^(٣٠). والحق أن نيس ثمة أية حتمية في العلاقة بين الحجم والموقف الناشط في السياسة الخارجية، غير أن الميل الغالب واضح بشكل واف. من ذلك، أن دراسة حديثة منظمة لمشاركة دول كبرى [p.69] ودول صغيرة في الشؤون الدولية تؤكد أن «الدول الكبيرة تظهر مستوى من النشاط الدولي أعلى من الدول الصغيرة». وكما هو متوقع، فإن مستوى التطور الاجتماعي الاقتصادي هو أيضاً عامل هام، ولكن الحجم أهم من التطور في تفسير الاختلافات في مستوى النشاط الدولي^(٣١). وثمة مؤشر آخر على الميل نفسه في

(٢٩) ليمبروخ، «النمط غير التنافسي في حل النزاعات» (Lehmbruch, "Non-Competitive Pattern of Conflict Management," p.96

(٣٠) دالدر، «موضوع الديمقراطية التوافقية» (Daalder, "Consociational Democracy Theme," p 611

(٣١) موريس أ. إيست، «الحجم والسياسة الخارجية» (Maurice A. East, "Size and Foreign Policy Behavior: A Test of Two Models," World Politics 25, no. 4 (July 1973): 564. سياسة الدولية، أنظر بيتر باير، «الدول الصغيرة: أداة للتحويل؟» (Peter Bachr,

توصل دال وتافت إلى أن البلد كلما كان أكبر حجماً من حيث السكان، زادت كمية إنفاقه على الدفاع بالنسبة إلى كل فرد من سكانه. هذه العلاقة قوية بصورة خاصة في البلدان الديمقراطية. علاوة على ذلك، وبالرغم من أن مستوى التطور (الذي يقاس هنا من حيث الدخل القومي الخام/ بالنسبة إلى كل فرد) يتصل أيضاً بمستوى الإنفاق على الدفاع، فالحجم يبقى العامل المنبئ الأخرى بكثير^(٣٢).

والتقد الأخير للزعم القائل بأن انخفاض عبء الشؤون الخارجية ظرف مزايا للديمقراطية التوافقية هو ما تقدم به بريان باري إذ قال: ويبدو أن ليس من سبب لكون النظام التوافقي يجعل إدارة الشؤون الخارجية أمراً عسيراً بصورة خاصة ومن اللافت أن معظم البلدان غير التوافقية تشكل ائتلافاً من كل الأحزاب في زمن الحرب، ولعل السبب هو أن ذلك أفضل في معالجة المخاطر الخارجية^(٣٣). وموطن الضعف في هذه الحججة هو العجز عن التمييز بين التأثيرات الخارجية المباشرة وغير المباشرة لصغر الحجم وبين الإدارة العادية للشؤون الخارجية وإدارة الأزمات والحروب. فالحروب تستتبع، طبعاً، القيام بأصعب القرارات السياسية، وأما تأثيرها المؤقت فمباشر في طبيعته - توحيد القادة السياسيين للبلد وأتباعهم - بينما تأثيرها الضار المحتمل

"Small States: A Tool for Analysis?" *World Politics*, 27, no. 3 (April 1975), 456-66.

(٣٢) دال وتافت، [الحجم والديمقراطية] (Dahl and Tufte, *Size and Democracy*), pp. 122-28.

(٣٣) بريان باري، [التوافق السياسي والديمقراطية التوافقية] (Brian Barry, "Political Accommodation and Consociational Democracy," *British Journal of Political Science* 5, no. 4 (October 1975): 484

وعبر المباشر، أي إرهاب عملية صنع القرارات، فهو لا يطرح مخاطر جدية لأن المرجح أن إدارة الحرب سوف تولى الأهمية القصوى، كما أنه من المرجح أن تهمل بقية المشاكل أو تؤجل. [p.70]

بنية الانقسامات

عندما يحطل المرء تأثير الانقسامات الاجتماعية في الأداء الحكومي والاستقرار السياسي، فإن التمييز الأول والأهم الذي ينبغي القيام به هو ذلك انقسام بين المجتمعات المتجانسة التي لا انقسامات كبرى فيها والمجتمعات التعددية بصورة واضحة. غير أنه يجب التمييز أيضاً بين المجتمعات التعددية على أساس عدة معات تنقسم بها بنية انقساماتها أي: عدد الانقسامات ودرجة التفتت التي تسببها، مدى تقاطع الانقسامات المختلفة ونطاقها، أنواع الانقسامات وكتلتها، آثارها المضادة التي تسببها الولاءات الغالبة، وأخيراً الطريقة التي تتصل بها الانقسامات القطاعية وانقسامات نظام الأحزاب.

دعنا نلقي أولاً نظرة على عدد الانقسامات الأساسية، وأنواعها، وتفتتها في الديمقراطيات التوافقية الأربع. فالانقسامات الكبرى هي طبقية، ودينية، وفي بلجيكا وسويسرا، لغوية. ولما كانت البلدان الأربعة مجتمعات صناعية متقدمة، فمن الممكن النظر إلى بنيتها الطبقية باعتبارها متماثلة بشكل أساسي^(٣٢). ولكن ثمة اختلافات هامة في ما

(٣٢) أحد المؤشرات على ذلك هو نسبة العمالة غير الزراعية من السكان البالغين من العمر ١٥ عاماً أو أكثر. انظر: (١٩٥١) بلجيكا، ٥٣,٠ بالمئة (١٩٦٠)، (١٩٤٧) سويسرا، ٦٢,٨ بالمئة (١٩٦٠). انظر بروس م. رامبت وآخرون، (الدليل العالمي للمؤشرات السياسية والاجتماعية) Bruce

يتعلق بالتغير بين الآخرين. فالجدول رقم ٢ يبين مدى تقسيم اللغة والديانة في المجتمعات الأربعة. والقياس المستخدم هو مؤشر راي وتابلور للتفتت (R) (٣٥). إن مهمة جمع البيانات عن التفتت الديني والمقوي ليست بالمهمة السهلة البسيطة. والرقم المبين للتفتت اللغوي في بلجيكا والمبين في الجدول رقم ٢ يستند إلى بيانات إحصاء العام ١٩٤٧، الذي تبين فيه أن ١.٦٠ بالمئة من السكان يتكلمون اللغة الهولندية ومعظم الباقي يتكلمون الفرنسية. غير أن هذه البيانات تعتبر إجمالاً غير موثوقة. ونظراً إلى الحساسية السياسية لمسألة اللغة، لم يتكرر السؤال المتعلق باللغة في إحصاء ١٩٦٦. ولكن في وسع المرء

جدول رقم ٢:

التفتت الديني واللغوي في أربع ديمقراطيات توافقية (حوالي العام ١٩٦٠)

البلد	التفتت الديني	التفتت اللغوي
ألمانيا	٠,١٩	٠,٠٣
بلجيكا	٠,٠٦	٠,٤٨
نيوزلاندر	٠,٦٤	٠,٠٢
سويسرا	٠,٥٠	٠,٤٠

المصادر: مقتبس من Bruce M. Russett et al., *World Handbook of Political and Social Indicators* (New Haven: Yale University Press, 1964), pp. 134-35, 249-54. البيانات من مكتب الإحصاء النيوزلندي في بولن والتقديرات من قبل المؤلف.

M. Russett et al., *World Handbook of Political and Social Indicators* (New Haven: Yale University Press, 1964), p. 182

(٣٥) راي وتابلور، [تحليل الانقسامات السياسية] *Analysis of Political Cleavages*, pp. 30-33

أن يقدر [p.71] مواطن قوة الجماعات اللغوية المعنية على أساس عدد السكان في مختلف المناطق. فقد احتوت فلاندرز على ٥١,٣ بالمئة من سكان بلجيكا سنة ١٩٦١، ووالونيا ٣٣,١ بالمئة، وبروكسل الثنائية اللغة ١٥,٦ بالمئة. وما كان حوالي ٨٠٪ من سكان بروكسل يتكلمون الفرنسية، فإن نسبة الناطقين بالفلمنغ إلى الناطقين بالفرنسية في البلد كله تبلغ حوالي ٥٤,٤ إلى ٤٥,٦ بالمئة (مع إغفال الأقلية الضئيلة التي تبلغ حوالي ٠,٥ بالمئة من الناطقين بالألمانية)^(٣٦). ويسفر هذا التقدير عن مؤشر تفتت يصل إلى ٠,٥٠٪، وهو قريب من المؤشر المبين في الجدول رقم ٢.

البيانات التي يقدمها إحصاء السكان السويسري حول اللغة كاملة وموثوق بها، ولكن هنا تظهر مشكلة أخرى: هل يجب أن يستند مؤشر التفتت إلى مجموع السكان المقيمين أم إلى المواطنين السويسريين حصراً؟ الفرق بين الإثنين لن يكون كبيراً في معظم البلدان، ولكن عدد الأجانب المقيمين في سويسرا كبير جداً: ١٠,٨ بالمئة من السكان استناداً إلى إحصاء ١٩٦٠. فالمواطنون من السكان أكثر نجاساً من إجمالي السكان، وذلك جراء إقامة عدد كبير من الإيطاليين في سويسرا: فمن بين جميع الناطقين بالإيطالية لا يتجاوز المواطنون السويسريون نسبة ٣٨,٦ بالمئة، ويبلغ مؤشر التفتت اللغوي لإجمالي السكان نسبة ٠,٤٧ بالمئة؛ أما للمواطنين فهو ٠,٤٠ بالمئة. والعدد الأخير متضمن في الجدول رقم ٢ (و سوف تتبع الفاعلة الفاضية

(٣٦) أنظر جورج غوزيبيل، (تقرير تمهيدي حول بروكسل والاندراية) Georges Goriely, "Rapport introductif sur Bruxelles et le fédéralisme," *Res Publica* 13, no. 3-4 (1971): 407-43.

يحصر التحليل بالمواطنين فقط في الجدول (اللاحقة) لأنه المعنى الأكثر صلة بالنسبة إلى العواقب السياسية للانقسامات. ومن الجدير بالملاحظة هنا أن كلا المؤشرين أدنى من مؤشر بلجيكا، بالرغم من أن ثمة عدداً من اللغات أكثر في سويسرا مما يوجد في بلجيكا، ولكن الجماعتين اللغويتين في بلجيكا أقرب إلى التوازن، بينما الناطقون بالألمانية يشكلون ثلاثة أرباع سكان سويسرا: ٧٤,٤ بالمئة من المواطنين، ٤,٦٩ بالمئة من مجموع السكان^(٢٧).

النمسا والنيدرلاندز متجانسة كثيراً تقريباً فيما يخص اللغة. وقد وجد إحصاء السكان في النمسا سنة ١٩٥١ أن ٩٨,٧ بالمئة من السكان بشكلمون الألمانية، ولم يدرج أي سؤال عن اللغة في أي إحصاء هولندي. ثمة أقلية شكلم العريزية في إحدى المقاطعات الشمالية، ولكن اللغة الهولندية بشكلمها الجميع أيضاً، بحيث يمكن اعتبار النيدرلاندز متجانسة لغوياً بنسبة ٩٩ بالمئة على الأقل.

أما مؤشرات التفتت الديني في الجدول رقم ٢ فتستند إلى التقسيم الثلاثي إلى كاثوليك، مسيحيين آخرين، وأشخاص يتمون إلى ديانات أخرى أو لا يتمون إلى أية ديانة على الإطلاق. النيدرلاندز وسويسرا مفتتة جداً في هذا المجال بينما النمسا وبلجيكا أقرب إلى التجانس. وتكون نسبة التفتت الديني في سويسرا أعلى إذا ما أدرج الأجانب في الحسان: فتكون ٠,٥٢ ٪ بدلاً من ٠,٥٠ ٪. أما التقسيم الثلاثي للأديان فليس مرضياً في الحالة الهولندية، لأن ثمة اختلافات

(٢٧) أما النسب المئوية المقابلة للجماعات اللغوية الأخرى فهي كما يلي: الفرنسية ٢,٨,٩ ٪ (مجموع السكان) و ٢٠,٢ ٪ (مواطنين)؛ الإيطالية: ٧٩,٥ ٪ و ٤,١ ٪ على التوالي؛ ورومانشية ١,٩ ٪ و ١,٥ ٪ واللغات الأخرى ١,٤ ٪ و ٠,٣ ٪.

هامة داخل فئة البروتستانت بين الكنيسة الهولندية المصلحة الأكثر ليبرالية إجمالاً، وبين الكنيسة الأرثوذكسية المصلحة. لذا كان التقسيم الحماسي (كاثوليكية، هولندية مصلحة، أرثوذكسية مصلحة، بروتستانتية أخرى، لا ديانة) ينتج مؤشراً للتفتت أعلى نسبة: ٠,٧٦ بالمئة. ولكن هذا أيضاً ليس تصنيفاً مرضياً تماماً، لأن التدين يجب أن يؤخذ أيضاً في الحسبان إضافة إلى الانتماء الكنسي. لذلك كان التقسيم الثلاثي الذي يستند جزئياً إلى تقديرات حول الحضور المنتظم إلى الكنيسة ينسجم بالدلالة السياسية الكبرى: الكاثوليك الممارسون (٣٤ بالمئة)، الكالفينيون الأرثوذكس (٢١ بالمئة)، العلمانيون (٤٥ بالمئة)^(٣٨). ويسفر هذا عن مؤشر تفتت بنسبة ٠,٦٤، أي مؤشر متعاه مع ذلك المبين في الجدول.

التجانس الديني في النمسا ويلجيكا ظاهري أكثر مما هو واقعي. فساكن النمسا ٨٩,٤ بالمئة ويلجيكا ٩٦,٨ بالمئة من الكاثوليك، ولكن ثمة في البلدين انقسامات فعلية حادة بين الكاثوليك الممارسين والكاثوليك غير الممارسين. ففي أفضل الأحوال لا يذهب إلى الكنيسة بانتظام إلا حوالي نصف السكان. فإذا ما أخذ التدين إضافة إلى الانتماء الديني في الحسبان، فإن التفتت الديني في البلدين يقع في مكان ما بين ٠,٤٥ و ٠,٥٠. والتقصير عن إدخال عامل التدين أيضاً يعطي النمسا ويلجيكا تقديرات مضللة من حيث التدين في مؤشر ماري هورغ المركب للشمعدنية، استناداً إلى خمسة متغيرات من مسح القوى في الكيان السياسي: (Cross Polity Survey الملغية، الدين،

(٣٨) ليهارت، [فرزولينغ] pp. 31-32 "Verzuimng." Lijphart.

العرق، القومية، التعبير عن المصالح من قبل الجماعات غير المتحدة في روابط nonassociational. تعطى المسا أدنى تقدير إجمالي يمكن وتدرج ضمن فئة «التعددية غير الجديرة بالذكر». وتحمل النيذرلاندز بعدها في فئة «التعددية المعتدلة»؛ تليها بلجيكا في فئة «التعددية الظاهرة»، وسويسرا في الفئة الرابعة والأخيرة «الشعددية المقصوي»⁽³⁹⁾. والواقع أنه ينبغي لبلجيكا وسويسرا أن تحلا في فئة أعلى من حيث التعددية جراء تنوعهما اللغوي، ولكن البلدان الأربعة لا تختلف اختلافاً كافياً لرصنهما على امتداد طيف كهذا [p.74]

الانقسامات المتقاطعة

يجب على المرء عند وجود انقسامين أو أكثر أن يتفحص كيف يتصل أحدهما بالآخر ويرى هل هما متقاطعان أم متطابقان أم يميلان إلى ذلك. في واقع الممارسة، فلما تصادف الانقسامات المتقاطعة تماماً أو المتطابقة تماماً، غير أن الاختلافات في الدرجة يمكن أن تكون ذات أهمية حاسمة لسببين. أولهما، أن الطريقة التي تتقاطع فيها الانقسامات تؤثر في حظوظ الديمقراطية التوافقية لأنها تؤثر في الأعداد والحجوم النسبية للمقاطع وفي توازن القوى بينها، تالياً، السبب الثاني، يمكن أن تكون لتقاطع عواقب هامة بالنسبة إلى حدة

(39) ماري هورغ، «التعددية الاجتماعية والثقافية ك مفهوم في تحليل الأنظمة الاجتماعية» Marie R. Haug. "Social and Cultural Pluralism as a Concept in Social System Analysis," *American Journal of Sociology* Arthur (November 1967): 289-99. بيانات الأسمية موجودة في S. Banks and Robert B. Textor, *A Cross-Polity Survey* (Cambridge, Mass.: M.I.T. Press, 1963), app. A

المشاعر التي تولدها الانقسامات. واستناداً إلى نظرية العصبوبات المتقاطعة أو المتداخلة التي تشكل، كما بينا آنفاً، إحدى المراكز النظرية لتصنيف ألونز، فإن التقاطع يستتبع ضغوطاً متقاطعة تدفع باتجاه المواقف والأفعال المعتدلة^{٤٠}. كما أن مدى تقاطع مختلف الانقسامات مع الانقسام الاجتماعي الاقتصادي يكتسي أهمية خاصة، وإن كان ذلك لسبب مختلف عن بعض الشيء. من ذلك مثلاً، أنه إذا ما تقاطع الانقسام الديني مع الانقسام الطبقي الاجتماعي تقاطعاً عالياً، مالت الجماعات الدينية إلى الشعور بالساواة. ولكن، إذا ما مال الانقسامان إلى التطابق، فإن إحدى الجماعات تميل إلى الشعور بالسخط جراء وضعها الدولي وبالغين جراء هزات حصتها من المكاسب المادية.

وقد احتسب التقاطع في البلدان المتوافقة الأربعة استناداً إلى بيانات الإحصاء السكاني السويسري التي جمعت سنة ١٩٦٠، وبيانات من استقصاءات تمت في بلجيكا والنيدرلاندز سنة ١٩٥٦، وسويسرا

(٤٠) أنظر الفصل الأول. وقد وجد ج. بنهام بارن الأصغر تركباً لهذه النظرية في دراسته للمجتمع النمساوي: أنظر [الفتة الاجتماعي والعنواة السياسية] *Social Fragmentation and Political Hostility. An Austrian Case Study* (Stanford: Stanford University Press, 1970), esp. pp. 37-38. النظرية، أنظر بينر و. سبيرليش، [التصارع والانقسام في الشؤون الإنسانية] Peter W. Sperlich, *Conflict and Harmony in Human Affairs: A Study of Cross-Pressures and Political Behavior* (Chicago: Rand McNally, 1971) وإريك أ. نوردينجر، [تنظيم النزاعات في المجتمعات المتقسمة] Eric A. Nordlinger, *Conflict Regulation in Divided Societies*, Occasional Papers in International Affairs, no. 29 (Cambridge, Mass.: Center for International Affairs, Harvard University, 1972), pp. 93-104.

سنة ١٩٦٣، وائتمنا سنة ١٩٦٧^(١١). وقد استعمل مقياسان للدرجة

(١١) بيانات الإحصاء السويسري هي أرقام غير منشورة أتاحها مكتب الإحصاء الفيدرالي في برن. أما بيانات الاستقصاء النمساوي (N=1,990) فقد قدمها معهد الأبحاث الاجتماعية التحريبية في فيينا Institut für Empirische Sozialforschung. وأما بيانات الاستقصاء السويسري (N=2,066) فقد جمعها المعهد السويسري لمرأي العام في نوزن. وأما البيانات اللجيكية (N=979) والهولندية (N=991) فقد أجريت في إطار دراسة الأونيسكو المنزلة «أفكار عامة عن الشعوب الأجنبية» Common Ideas about Foreign Peoples وفي برغب في الإحلاخ على تحقيقات ثانوية أخرى لبيانات الأونيسكو، أنظر ريتك وإيغروفسكي ونلز أندرسون، «الصور القومية النمطة والاتصالات الخارجية» Erich Reigrutski and Nels Anderson, "National Stereotypes and Foreign Contacts," *Public Opinion Quarterly* 23, no. 4 (winter 1959-1960): 515-28; Nels Anderson, "Opinion [الرأي في أوروبا] on Europe," *European Yearbook*, vol. 5 (The Hague: Nijhoff, 1959). pp. 143-60; Marten Brouwer, "International Contacts and Integration-Mindedness," *Polls* 1 (summer 1965): 1-11. وينارلان بلجيكي وهولندا (ومثلهما استقصاء سويسرا) هو أن النماذج المعتمدة ليست مرضية تماماً من حيث صفتها التمثيلية. فالعمال اليدويون، تحديداً، ليسوا ممثلين تمثيلاً كافياً. أنظر هيني ستور، «بيانات كمية حول أفكار شائعة عن الشعوب الأجنبية» Heidi Sauer, *Quantitative Data on Common Ideas about Foreign Peoples. Comparative Sample Survey of Factors Affecting National Stereotypes and Prejudices* (Cologne: Unesco Institute for Social Sciences, 1958). وهي الاستقصاء السويسري لا يحتوي متغير المهنة المهنة الزوج في حالة الزوجات غير العاملات ولا المهنة السابقة في حال الأشخاص المتقاعدين. ونظراً إلى أن المهنة قد تحلّت بمشابة مؤشر حل «العلبة الاجتماعية»، فقد أصبحت النسبة التي يكثر استعمالها لهذه المهنة منخفضة من هذا المنزرج ذكرية في سولها الأعظم (٧٥,٥ بالمئة). أخيراً، من مآزى الاستقصاء النمساوي أنه أجري سنة ١٩٦٧، يوم انقضت حقبة الائتلافات الواسعة. وللتأكد

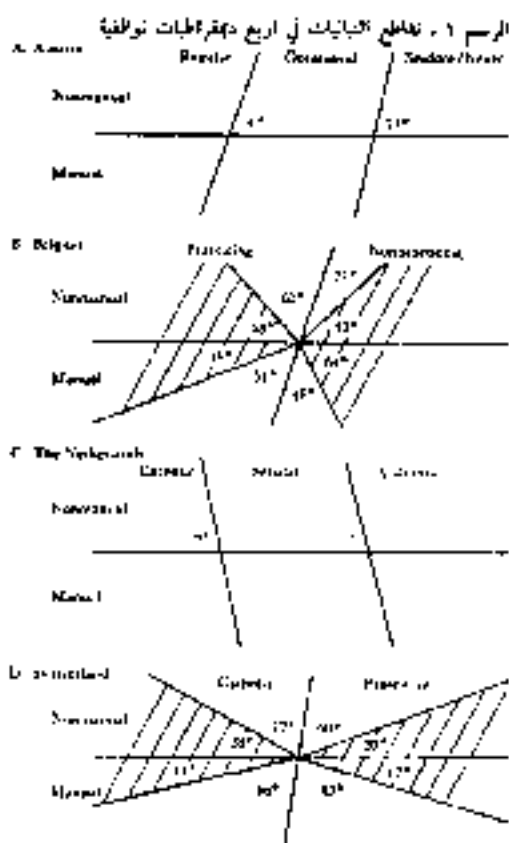
التقاطع [p 75]. الأون هو زاوية التقاطع التي يمكن أن تتراوح بين ٩٠ درجة (وهو التقاطع التام بزاوية قائمة) وصفر درجة (تضابق تام للانقسامات). مثال ذلك، أن الانقسام الديني والطبقي يتقاطعان بزاوية قائمة عندما تكون نسبة البروتستانت من الطبقة الوسطى إلى البروتستانت من الطبقة الدنيا مماثلة لنسبة الطبقة الوسطى من الكاثوليك إلى الطبقة الدنيا منهم. وتكون الزاوية صفر درجة عندما يتشعب البروتستانت كلهم إلى الطبقة الوسطى والكاثوليك كلهم إلى الطبقة الدنيا^(٤٢).

ويجد القارئ محاولة لتمثيل تقاطع الانقسامات الكبرى تقاطعاً بيانياً في الشكل رقم ١. وقد استخدمت المهن المصنفة إلى فئتين يدوية وغير يدوية كمؤشرات عن مكانة الطبقة الاجتماعية^(٤٣). وقد صنف

من مصداقية بيانات الاستقصاء، بدل مجهود مقارنة مؤشرات التفتت والتقاطع استناداً إلى بيانات الإحصاء السكان بالمؤشرات نفسها بحسبة استناداً إلى بيانات الاستقصاء، حيثما كانت كلتا مجموعتي البيانات متاحة. وقد تبين أن محررتي الأرقام كانتا متقاربتين جداً في جميع الحالات، كما هو بين أثناء تقديم المؤشرات المستندة إلى الإحصاء أولاً: التفتت الديني في النيدرلاندا: ٠,٦٤، ٠,٦٦. التفتت الديني في سويسرا: ٠,٥٠ ر ٠,٥٠. التفتت اللغوي، سويسرا: ٠,٤، ٠,٤٤. مؤشر التفتت الديني واللغوي، سويسرا: ٠,٤٨، ٠,٤٩. زاوية التقاطع، سويسرا: ٦١ درجة و ٥٦ درجة. تمثت النظام الحزبي، النمسا: ٠,٥٩ (استناداً إلى نتائج انتخابات ١٩٦٢) و ٠,٥٢.

(٤٢) عندما توسم التواترات الأربع في جدول ٤٥٤ باعتبارها ف١، ف١١، ف١٢، ف٢١، ف٢٢، ويكون حاصل ف١١ ف٢٢ أصغر من حاصل ف١٢ ف٢١ فإن المعادلة تكون كما يلي: الزاوية =

(٤٣) وقد اقتبست معيار التصنيف من كتاب روبرت ر. ألفورد، [الحزب والمجتمع] Robert R. Alford, Party and Society: The Anglo-American Democracies (Chicago, Rand McNally, 1963), pp. 69-71



المجيبون النمساويون تبعاً لتصريحهم بأنهم يؤدون العطايا في الكنائس بصورة منتظمة، متقطعة، أو نادرة. ولما كان احتساب زاوية التقاطع غير ممكن إلا بالنسبة إلى انقسامات ثنائية فإن الخط الأول للانقسام الديني كان يستند إلى مقارنة بين الذين يصلون بصورة منتظمة في الكنيسة وكل الباقين، وكان الخط الثاني يستند إلى مقارنة بين الذين يصلون بصورة منتظمة أو متقطعة والذين يذهبون إلى

الكنيسة نادراً أو لا يذهبون أبداً. واتبعت طريقة مماثلة في الحالة الهولندية. ففي البلدين تكاد الانقسامات الدينية والطبقية أن تتقاطع بزاوية قائمة^(٤٤). ويصح هذا الاستنتاج على حاشي بلجيكا وسويسرا، حيث تبلغ الزاوية ٧٠ درجة و ٨٠ درجة على التوالي، وينبغي لتمثيل العلاقة بين الانقسام اللغوي بالانقسامين الآخرين، رسم صورة ثلاثة مسطحات متقاطعة في فضاء ثلاثي الأبعاد، ولكن الأرجح أن يسبب هذا الأمر مزيداً من التشويش لا التوضيح. بدلاً من ذلك، فإن الزوايا الأربع الناتجة عن تقاطع الطبقة والدين قد فسّمت استناداً إلى قوة كل جماعة من الجماعات اللغوية. فالناطقون باللغة الفرنسية هم في المناطق المظلمة، ويظهر بوضوح أن اللغة تتقاطع مع الانقسامين الآخرين بدرجة عالية.

يبين الجدول رقم ٣ الزوايا الدقيقة للتقاطع بين كافة أزواج الانقسامات الثنائية. بالنسبة إلى النساء، قسم الدين إلى ثنائية المصلين في الكنيسة بانتظام وكل الآخرين، وبالنسبة إلى النيذرلاندز القسمة الثنائية هي بين العلمانيين من جهة والكاثوليك والكالفينيين من جهة ثانية؛ ويسطر هذا عن زاوية قائمة تامة (٩٠ درجة). أما القسمة الثنائية اللغوية في سويسرا فهي بين الألمانية واللغات الرسمية الثلاث الأخرى. ويؤكد الجدول رقم ٣ الانطباع المستمد من الشكل رقم ١ بأن اللغة تتقاطع مع الدين والطبقة في بلجيكا وسويسرا، ولكن لا بد من إضافة ثلاثة تقييدات. إن زاوية ٧٥ درجة تقاطع اللغة والطبقة في بلجيكا لا تعبر تماماً عن بقايا الوضع المتدفق اجتماعياً لتفليميش (p. 78)

(٤٤) وهذا ينطبق ما نرصد إليه باون في مجتمع هالدين؛ انظر كتابه [اللغات الاجتماعية] Social Fragmentation, pp. 24-25

الموروثة من القرن التاسع عشر، والتي أجاد التعبير عنها القول الذي يورده لوروين: الفرنسية في قاعة الاستقبال»

الجدول رقم ٣.

الانقسامات المتقاطعة في أربع ديمقراطيات توافقية (حوالي ١٩٦٠)

زاوية التقاطع		مؤشر التقاطع				
اللغة والطبقة	المدن واللغة	المدن والطبقة	اللغة والطبقة	المدن واللغة	المدن والطبقة	
--	--	٧٠ درجة	--	--	٠,٥٠	النمسا
٧٥ درجة	٥٥ درجة	٧٠ درجة	٠,٥٠	٠,٤٨	٠,٤٩	بلجيكا
--	--	٩٠ درجة	--	--	٠,٥٦	نيذرلاندز
٧٦ درجة	٦١ درجة	٨٣ درجة	٠,٥٠	٠,٤٨	٠,٥٠	سويسرا

المصادر: الأرقام بحسبة استناداً إلى البيانات المتوفرة من مكتب الإحصاء المعدلي في بيرن (١٩٦٠)، بيانات استقصاء الأونيسكو حول بلجيكا والسينرلاندرز (١٩٥٦)، بيانات الاستقصاء النمساوي من معهد الدراسات الاجتماعية التجريبية (١٩٦٧)، وبيانات الاستقصاء السويسري من المعهد السويسري للرأي العام (١٩٦٣).

وانفليميش في المطبخ. ثانياً، إن زاوية ٥٥ درجة بين الانقسام الديني واللغوي في بلجيكا هي القيمة الدنيا في الجدول رقم ٣ وهي تعبر عن درجة تدن أعلى عند انفليميش، غير أنه يجب التنظر إلى هذه النتيجة على ضوء التعليق التالي الذي يديه لوروين: «في الصورة الذاتية البلجيكية، أصبحت واللونيا مارقة من المسيحية بينما فلاندرز بقيت كاثوليكية، والواقع أغنى بالتلاوين من هذا، وإن كانت الصورة الذاتية شكلاً من أشكال الواقع. فالتضاد يقع بالدرجة الأولى بين

سكان المدن والمناطق الصناعية وبين سكان البلدات الصغيرة الريفية. فالمناطق الريفية الوالونية متمسكة بالكاثوليكية ولكن في المدن الكبرى الفلميش فقدت الكنيسة معظم العمال الصناعيين^(٤٤). ومع ذلك، ثمة مبالغة في القول إن الانقسامات الدينية في بلجيكا تعزز، وتميل إلى اتباع [p.79] خطوط الانقسامات اللغوية نفسها ومقابلة بلجيكا بسويسرا حيث الانقسامات الدينية تتقاطع مع الحدود اللغوية بدلاً من أن تتطابق معها^(٤٥). أخيراً، لا يظهر موقع الأقلية الصغيرة نسبياً الناطقة باللغة الإيطالية من المواطنين السويسريين لا في الشكل رقم ١ حيث لم يكن من الممكن تمثيلهم بسبب عددهم الضئيل، ولا في الجدول رقم ٣، حيث ضُموا إلى الناطقين بالفرنسية والناطقين بالرومانش. ونظراً إلى كون الكثرة الكاثرة من السكان الناطقين باللغة الإيطالية هم من الكاثوليك، فإن الانقسام اللغوي والانقسام الديني يتقاطعان بزاوية ٦ درجات.

مقياس التقاطع الآخر المبين في الجدول رقم ٣ هو مؤشر راي وتايلور لتقاطع (XC) وهما يعرفان XC بأنها نسبة كل أزواج الأفراد الذين ينتمي كلا عضوي الزوج منهم إلى المجموعة نفسها في انقسام

(٤٤) فال لوروين، [بلجيكا: الدين، الطبقة، واللغة في السياسة القومية] Val R. Lorwin, "Belgium: Religion, Class, and Language in National Politics," in Dahl, *Political Oppositions*, pp. 158-59
 الممارسات الدينية في فلاندرز والونيا في كتاب جان مينو وأخرون، [اتخاذ السياسي في بلجيكا] Jean Meynaud et al., *La décision politique en Belgique* (Paris: Colin, 1965), pp. 24-25

(٤٥) ليسي لپسون، [الحضارة الديمقراطية] Leslie Lipson, *The Democratic Civilization* (New York: Oxford University Press, 1964), p. 152

معين ولكنهما يتعيان إلى مجموعات مختلفة من الانقسام الآخر. ومن مزايها هذا المقياس هو أنه لا يستلزم كون الانقسامات ثنائية. وهو يمكن أن يتراوح بين صفر عندما يتطابق الانقسامان تماماً، وصولاً إلى حد أقصى يتوقف بطريقة مركبة على مدى نشت الانقسامين المتقاطعين ولكنه أعلى بكثير من ٠,٥٠^(١٧). كل مؤشرات التقاطع المبينة في الجدول رقم ٣ عالية إلى حد ما ومتقاربة بعضها من بعض من حيث المقدار.

إن تأثير هذه الانقسامات في الاعتدال يتوقف أولاً، ووفقاً لنظرية الانقسامات المتقاطعة، على مدى تقاطعها والبعد عن النطاق فيما بينها، وعلى حدة الانقسامات، أو بعبارة أوضح، حدتها النسبية. فتقاطع الانقسامات المتساوية الحدة ربما أفضى إلى تكوّن عدد من المجموعات المتنافرة التي يصبح التعاون في ما بينها عسيراً للغاية. ويرى دال أن لتقاطع في حالة كهذه مفعولاً تفكيكياً: «فالتأثيرات التوحيدية لا يمكن أن تأخذ مجراها متى كان الشعور بكافة الانقسامات متساوياً في الحدة. فالانقسامات المتقاطعة لا تشجع التساهل والتسامح إلا إذا كان بعض الانقسامات أقل أهمية من بعض»^(١٨). وهذا أيضاً رأي شانتشنايدر: فالصراع [p.80] والانقسامات المتفاوتة في الحدة تستتبع نظاماً من السيطرة على الصراعات وإخضاعها، كما تستتبع عملية لا تنقضي بالتقسيم، ثم التقسيم، ثم التقسيم إلى ما لا نهاية له، بل بالتقسيم والتوحيد من

(١٧) راي وتايلور، [تحليل الانقسامات السياسية] Rae and Taylor, *Analysis of Political Cleavages*, pp. 92-95, 99-103

(١٨) دال، [المعارضات السياسية] Dahl, *Political Oppositions*, p. 378n

ضمن العملية ذاتها»^(١٩).

إن نظرية الديمقراطية التوافقية لا تعتمد على وجود الانقسامات المتقاطعة كتفسير أساسي للاستقرار السياسي في المجتمعات التعددية. ولكن الانقسامات المتقاطعة المتساوية أو غير المتساوية في الحدة عوامل ذات أهمية ثانوية، وقد تكون موزانية أو غير موزانية للمنحى التوافقي. فعندما تكون الانقسامات متساوية، فهي تستتبع قطاعات قائمة بذاتها ومتجانسة داخلياً وغير خاضعة بقوة للضغوط المتقاطعة. والشاثير الوحيد لهذا النوع من الانقسامات في حظوظ الديمقراطية التوافقية في النجاح إنما هو في كونه يخلق مجتمعاً متعدد القطاعات. فإذا كان معنى هذا قيام حالة كلها أقيان وعدم وجود الكثير من القطاعات بدلاً من حالة استقطاب بين قطبين، فذلك تأثير موات، وإذا كان معنى هذا وجود مجتمع مجزأ جداً، فذلك تأثير غير موات. إن تفاوت الانقسامات يستتبع وجود عدد أقل من القطاعات غير المتجانسة تماماً من الداخل. في هذه الحالة تقوم الضغوط المتقاطعة داخل القطاعات بتشجيع المواقف المعتدلة. ولكن هنا تنشأ، كما سوف نرى، مشكلة كيف تمثل الانقسامات الأقل حدة سياسياً، وكيف تحمل القضايا المؤثرة في الانقسامات الأقل حدة.

الولاءات الغالبة

تتوقف إمكانات الصراع القائمة في الانقسامات أيضاً على

(١٩) إ. إ. شاتشنيدر، [الشعب شبه السيد] E. E. Schattschneider, *The Semisovereign People: A Realist's view of Democracy in America* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1960), pp. 67-68

الدرجة التي تخضع فيها حدة هذه الانقسامات لدافع الاعتدال الناتج عن الولاءات الغالبة. وكما لاحظ هاري إكشتاين مرة، 'إذا كان الانقسام والتماسك متنافيان... فإنه من الممكن أن يُستدل على مقدار التماسك من الانقسامات'^(٥٠). ولكن القوتين التفسيرية والتماسكية، أي الانقسامات والولاءات الغالبة، قد تعملان بصورة متزامنة، وعندئذ تعتمد إمكانيات الصراع القائمة في الانقسامات على التأثير المتضافر للقوتين. فقد تعمل الولاءات الغالبة على [p.81] إنتاج التماسك للمجتمع بأكمله أو لقطاعات محددة. والمثال على ذلك الوحدة في الثقافتين الفرعيتين الكاثوليكية والكالفينية في هولندا. ومع أن الانقسامات الدينية والانقسامات الطبقية تتقاطع بزوايا قائمة، على ما رأينا، فإن الانقسام الطبقي لم يفتت القطاعات الكاثوليكية والكالفينية. ويكمن تفسير ذلك في ما نسم به الروابط الدينية من قوة دافعة إلى التماسك لا في ضعف الانقسام الطبقي. أما في القطاع العلماني، حيث لا توجد قوة جامعة كهذه، فإن الانقسام الطبقي يشكل الحد الفاصل بين الثقافتين الفرعيتين الاشتراكية والليبرالية. وبالمثل فإن القوة الجامعة للكاثوليكية في بلجيكا كانت أقوى من الانقسام الطبقي بين الكاثوليك الممارسين. ولكن الاختلافات الطبقية تفرق ما بين الاشتراكيين والليبراليين. وهكذا فإن التفاعل بين الانقسامات والولاءات الغالبة يحدد عند القطاعات في المجتمع التعددي وطبيعتها.

(٥٠) هاري إكشتاين: [الانقسام والتماسك في الديمقراطية] Harry Eckstein, *Division and Cohesion in Democracy: A Study of Norway* (Princeton: Princeton University Press, 1966), p. 67

وتكتسي الولاءات الغالبة أهمية أكبر إذا ما كانت تتيح التماسك للمجتمع ككل وتعمل نالياً على تظريف حدة الانقسامات كنهها في الوقت نفسه. فالروح القومية يمكن أن تكون قوة كهذه. فليست قوتها هامة فحسب، بل تكتسي القدر نفسه من الأهمية مسألة هل تعمل هذه القوة على توحيد المجتمع حقاً أم أنها تعمل عمل انقسام إضافي بتوفير ولاء «لأمة» لا تتطابق مع الدولة. فالروح القومية ليست قوية في أي من البلدان النوافقية الأربعة. ولعلها الأقوى في النيدرلاندز، أي في بلد ذي تاريخ عريق كأمة مستقلة في حدودها الجغرافية الحالية تقريباً. كما أن الولاءات المحلية في سويسرا أرجح إجمالاً من الولاء القومي.

الشعور القومي في بلجيكا أضعف استناداً إلى نوروين مما هو في أي بلد أوروبي آخر^(٥١). ولكن النمسا لا تختلف كثيراً عن بلجيكا في هذا الصدد. فقد أظهر استطلاع للرأي أجري سنة ١٩٥٦ ارتباكاً كبيراً حول مسألة الهوية القومية إذ أجاب حوالي نصف المستطلعين أنهم يعتقدون أن النمسا أمة بذاتها، بينما اعتبر النصف الآخر أنفسهم جزءاً من الأمة الألمانية^(٥٢). وقد تطابقت هذه الآراء المثبتة إلى حد بعيد مع [p.82] الانقسامات القطاعية الكبرى. ويذكر وليام ت. بلوم أن الكاثوليك والاشتراكيين كانت لهم سنة ١٩٤٥ مقاهيم متباينة حول

(٥١) نوروين، [بلجيكا]، p. 176 [Lorwin, "Belgium"].

(٥٢) رودني ب. شينفيلد وأنثرون، [الانتخابات والأحزاب في النمسا]، Rodney P. Stiefbold et al., *Wahlen und Parteien in Österreich: Österreichisches Wahlhandbuch*, 3 vols. (Vienna: Verlag für Jugend und Volk, 1966), 2: 384-85.

معنى المجتمع النمساوي وقيمه، ومفاهيم مختلفة للمهوية النمساوية». فقد كان كبار الزعماء الكاثوليك شديدي التعلق بقيم الإمبراطورية القديمة «وينتظرون إلى النمسا بمنظار ثقافي كلي، لا كمجتمع سياسي فحسب، أما الإشتراكيون فكانوا، بالمقابل، من المؤمنين بالقومية الألمانية الجامعة ثقافياً وسياسياً»^(٥٣). ومن الأمثلة الأخرى على ظاهرة الروح القومية التي تركز على أمة هي غير الدولة القومية، قومية الفليميش. ففي فلاندرز، تثير الرموز الفليميش القومية قدراً من الحماسة أكثر من الرموز البلجيكية، التي يمكن أن تكتسب تداعيات سلبية عند الكثير من الفليمينغ^(٥٤).

أنظمة الأحزاب التمثيلية

الأحزاب السياسية هي الوسيلة المؤسساتية الأساسية لترجمة الانقسامات القطاعية في الميدان السياسي. لذلك كانت العلاقة بين انقسامات نظام الأحزاب بنية الانقسامات الكبرى في المجتمع عظمة الأهمية. يبين الجدول رقم ٤ مدى التقاطع بين انقسامات نظام الأحزاب والانقسامات الدينية، والطبقية، واللغوية في الديمقراطيات التوافقية الأربع. لم نأخذ إلا الأحزاب الكبرى في نظر الاعتبار: الكاثوليك، والاشتراكي، والحزب الليبرالي أو الراديكالي في البلدان الأربعة، الحزبين البرونستانيين في النيذرلاندز وحزب الفلاحين

(٥٣) وليام ت. بليوم، [بناء الأمة النمساوية] William T. Bligh, Building an Austrian Nation: The Political Integration of a Western State (New Haven: Yale University Press 1973) p. 63

(٥٤) من شأن البيت اللبكي أن يكون رمزاً ذا أهمية خاصة من رموز القومية والوحدة الوطنية، أنظر الكاتبة في الفصل الثاني.

المويسري^(٥٥). ويبين التقاطع مرة ثانية من حيث مؤشر (XC) وزاوية التقاطع. بغية احتساب الزوايا،

المجدول رقم ٤ :

تقاطع لتقسيمات نظام الأحزاب والانقسامات الدينية، والطبقية، واللغوية (حوالي العام ١٩٦٠)

زاوية التقاطع

الأحزاب الاشتراكية مقابل الأحزاب غير الاشتراكية	الأحزاب الدينية مقابل الأحزاب العلمانية	مؤشر التقاطع (XC)	
			التسا
١٨ درجة	١٨ درجة	٠,٤٦	الأحزاب والديين
			بلجيكا
٧ درجات	٤ درجات	٠,٢٦	الأحزاب والديين
٤١ درجة	٦٠ درجة	٠,٤٧	الأحزاب والطبقة
٧١ درجة	٧٢ درجة	٠,٤٩	الأحزاب واللغة

(٥٥) ليس من السهل تحديد أي الأحزاب في سويسرا هو من الأحزاب الكبرى. والأحزاب الأربعة الشاملة في الجدول رقم ٤ هي الكبرى عن مستوى المجلس الفدرالي. ولكن عن المستوى الكانتوني تمتلك عدة أحزاب أخرى مقاعد في الهيئات التنفيذية. حول نظام الأحزاب السويسرية: أنظر بريك غرونر، [الأحزاب
• في سويسرا] Erich Gruener, Die Parteien in der Schweiz (Berne: Francke, 1969); and Jürg Steiner, "Typologisierung des schweizerischen Parteiensystems," in *Annuaire Suisse de science politique*, vol. 9 (Lausanne: Association Suisse de Science Politique, 1969), pp.21-40

النيدرلاندز		
الأحزاب والدين	٠,٢٢	٤ درجات
الأحزاب والطبقة	٠,٥٢	٨٩ درجة
سويسرا		
الأحزاب والدين	٠,٣٧	درجتان
الأحزاب والطبقة	٠,٥٦	٨٤ درجة
الأحزاب والغمة	٠,٦٢	٧٤ درجة
		٨٩ درجة

المصدر: أنظر الجدول رقم ٣

جمعت الأحزاب في ثنائيتين بذيلتين: الأحزاب الدينية مقابل الأحزاب العلمانية والأحزاب الاشتراكية مقابل الأحزاب غير الاشتراكية، وتم تبين مقادير زوايا التقاطع لكلتا الثنائيتين^(٥٦).

ثمة في البلدان الأربعة علاقة قوية بين تفضيل الحزب السياسي والدين، فالكاثوليك في بلجيكا والنيدرلاندز يمتحنون تأييداً غالباً للحزب الكاثوليكي، عبر الانقسامات الطبقية واللغوية، ويكره النمط نفسه، وإن بصورة أقل، بالنسبة إلى النمسا وسويسرا. ويمنح البروتستانت الهولنديون تأييداً قوياً [p.84] للحزب البروتستانتى اللا-ثوري والاعتماد التاريخي المسيحي. أما تأييد الحزبين الاشتراكي والليبرالي فيميل إلى اتباع الانقسامات الطبقية. وفي صفوف البيلجيكين

(٥٦) الثنائية الدينية بالنسبة إلى النيدرلاندز هي العلمانيين مقابل الكاثوليك والكاليفينيين، أما عن ثنائية الكاثوليك مقابل غير الكاثوليك، فزوايا التقاطع هما ٣ درجات و٢٤ درجات على التوالي. ولا يشمل الجدول رقم ٤ على الشاطئين باللغة الإيطالية في سويسرا.

الذين لا يؤمنون الكنائس، وصفوف الفريق العلماني الهولندي،
والسويسريين البرونستانت فإن العمال اليدويين يميلون إجمالاً إلى تأييد
الاشتراكيين وتميل نسب عالية من العاملين غير اليدويين إلى تأييد
الليبراليين. ولا تؤثر الاختلافات اللغوية في بلجيكا وسويسرا تأثيراً
بذكر في اختيار الحزب السياسي^(٥٧).

إن كلتا قيم XC ومقادير زوايا التقاطع هي الأدنى بالنسبة إلى
تقاطع الأحزاب السياسية والدين في البلدان الأربعة. يلي ذلك تقاطع

(٥٧) للاطلاع على بيانات أحدث عهداً حول السلوك الانتخابي، انظر نيكول دلوويل،
رئيسه إنالينكو، ووليام فرايس، [السلوك السياسي للناخبين البلجيكين] Nicole
Diruelle, René Evaleuko, and William Fraeys, *Le comportement
politique des électeurs belges* (Brussels: Editions de l'Institut de
la science, Université Libre de Bruxelles, 1970),
A.J. Frogner, "Distances entre [بلجيكا] بين الأحزاب والانقسامات في بلجيكا," *Res Publica* 15, no. 2 (1973): 291-311;
Keith Hill, Belgium: [بلجيكا: التغير السياسي في مجتمع مقطع] in *Electoral Behavior: A
Comparative Handbook*, ed. Richard Rose (New York: Free Press,
1974), pp. 29-107; Henry H. Kerr, Jr., Switzerland: Social Cleavages [الصراعات الحزبية]
and Partisan Conflict, *Professional Papers in Contemporary Political
Sociology*, no. 06-002 (London: Sage, 1974);
Arend Lijphart, "The Netherlands: السلوك الانتخابي] Community and Change in Voting Behavior," in Rose, *Electoral
Behavior*, pp. 217-68; and Werkgroep Nationaal
Verkiezingsonderzoek 1972, *De Nederlandse kiezer '72* (Alphen aan
den Rijn: Sanson, 1973)

الطبقة والحزب، ويقارب التقاطع الفخوي والحزبي الزاوية القائمة في بلجيكا وسويسرا مع وجود استثناء ضئيل فحسب. إن انقسامات أنظمة الأحزاب تميل على وجه الإجمال: إذاً إلى التوافق مع الانقسامات الدينية، والتوافق الجزئي مع الانقسام الطبيعي، والتقاطع شبه التام مع الانقسامات اللغوية. أي هذه الأنماط أكثر ملاءمة للديمقراطية التوافقية؟ يرى سيمور مارتن ليست أن الديمقراطية المستقرة تتطلب وضعاً نضم فيه كافة الأحزاب الكبرى مؤيدين من عدة قطاعات من السكان. ذلك أن النظام الذي يكون فيه تأييد مختلف الأحزاب متطابقاً بدقة مع الانقسامات الاجتماعية الأساسية لا يمكن أن يستمر على أسس ديمقراطية، لأنه يعكس حالة صراع بالغة من الحدة درجة تستبعد التسويات^(٥٨). وما يدعم هذا الرأي، على سبيل المثال، انطباع المتقاطع للأحزاب الهولندية الدينية. فتكون هذه الأحزاب غير متجانسة [p.85] من حيث الطبقة فد خلف أثراً تلطيفياً كبيراً في حدة الصراع الاجتماعي الاقتصادي أو أي صراع محتمل من هذا النوع. من ناحية ثانية، إن عدم كون أي من الأحزاب الهولندية غير متجانس دينياً لم يجعل دول حل المسائل الدينية عبر وسائل توافقية.

وتتيح لنا الحالة البلجيكية أفضل الفرص لمقارنة عواقب الأشكال المختلفة لقيام الأحزاب السياسية بتكتيل المصالح، وذلك لأن فيها ثلاثة أنماط واضحة لا لبس فيها للعلاقات بين الأحزاب والانقسامات الاجتماعية: انقسام بمأسس (الدين)، انقسام نصف

(٥٨) سيمور مارتن ليست، «الإنسان السياسي» Seymour Martin Lipset, Political Man: The Social Bases of Politics (Garden City, N. Y.: Doubleday, 1960). p. 31

مأسس (المطبقة)، انقسام غير مأسس (اللغة)، ويقارن ديريك و. أوروين نسوية مسألة المدارس - وهو صراع ديني - بالإخفاق في إيجاد حلٍ للمسألة اللغوية، ويستنتج أن قادة الأحزاب البيدجكية كان في وسعهم التوصل إلى نسوية في مسألة المدارس بسبب مأسسة الانقسام عبر التنظيم الحزبي والانقسام الديني، لا بالرغم من هذا التطابق. من ناحية ثانية: لم يتطور حوار مأسس حول مسألة اللغة لأن الانقسام اللغوي لم يجد تاريخياً تعبيراً عنه في نظام الأحزاب^(٥٩). ويجيد لوروين إظهار هذه النقطة بوجه أقوى عندما يصرح أن السبب الأول لكون المسألة اللغوية عصبية على المعالجة هو التالي: «المصالح العاطفية والعملية للجماعتين اللغويتين غير منظمة بصورة فعالة... فلا وجود لممثلين معترف بهم ومؤهلين لصياغة المطالب، والتفاوض، والوفاء بالالتزامات»^(٦٠). ويدعم عالم الاجتماع البلجيكي أ. فان دن برانده هذه الحجة ويذهب إلى أن عدم مأسسة المسألة اللغوية هو السبب في أن هذا الصراع يصبح عميقاً في بعض الأحيان بحيث يصادر إلى «البحث عن أقبية أخرى حيثما تخفق الأقبية السياسية»^(٦١). [p 86]

(٥٩) ديريك و. أوروين، «الانقسامات الاجتماعية والأحزاب السياسية في بلجيكا» Derek W. Urwin, "Social Cleavages and Political Parties in Belgium: Problems of Institutionalization." *Political Studies* 17, no 3 (September 1970): 326, 336

(٦٠) لوروين، «بلجيكا» p. 174

(٦١) أ. فان دن برانده، «عناصر لتحليل اجتماعي لأثر الصراعات الأساسية في الحياة السياسية البيدجكية» A. van den Brande, "Elements for a Sociological Analysis of the Impact of the Main Conflicts on Belgian Political Life," *Res Publica* 9, No 3 (1967): 462

ثمة سبب إضافي تكون تقاطع انقسام نظام الأحزاب والانقسام
 النعوي عقبة في وجه تسوية الصراع. فكما أن الضغوط المتقاطعة على
 الفرد الناجب قد تقوده إلى الإدلاء بصوت معتدل أو إلى الامتناع عن
 التصويت أصلاً، فإن الحزب الخاضع لضغوط متقاطعة ربما لزم
 جانب الاعتدال أو كان عديم الفعالية في المسألة المطروحة. وبذلك
 فإن التقاطع ربما أفضى إلى الجمود، ويذهب إكشتاين إلى أن هذا، على
 وجه الإجمال، موطن ضعف للأنظمة المنسمة بالانقسامات المتقاطعة:
 ومن شأن هذه الأنظمة، على قوله: «أن تكون أقرب إلى الديمقراطية
 منها إلى الفعالية» لأن عاقبة التقاطع، إجمالاً هو «الحؤول دون اتخاذ
 القرارات، لانعدام الضغوط لاتخاذها أو لكون الضغوط متنافية بحيث
 يلغي كل واحد منها الآخر»^(٦٦). وبالمثل، يذهب شاتشنايدر إلى أن
 «عددًا كبيراً من الصراعات الممكنة ... لا يمكن أن تتطور لأنها تمحي
 أمام أنظمة من التناقضات الأخرى»^(٦٧).

وجملة القول، إن الدلائل تشير إلى أن التقاطع قد بغضي إلى
 الديمقراطية التوافقية، ولكن تأثيره ليس قوياً جداً ولا هو إيجابي دائماً.
 فأنواع التقاطع الوحيدة المزاوية بلا لبس هي تقاطع الانقسامات الطبقية
 مع مختلف أنواع الانقسامات القطاعية، بحيث يتولد منها قطاعات
 متساوية تقريباً من الناحية الاقتصادية، وتقاطع، أو بالأحرى،

(٦٦) إكشتاين، [الانقسام والتماسك] pp. 193- Eckstein, Division and Cohesion, pp. 193-194. ويرى فان دن براند أنه نظراً إلى تعدد الضغوط المتقاطعة على الناخب
 الشحيك، فإن الاقتراع الإلزامي ليس ممددة في بلجيكا: أنظر عناصر
 التحليل الاجتماعي، ص ٤٦٥.

(٦٧) شاتشنايدر، [الشعب شبه السيد] Schattschneider, Semisovereign People, p. 68

تداخل المولاءات الغالبة الشاملة للمجتمع بأسره. ستقدم مناقشة الفيدرالية في القسم التالي مناسبة أخرى لتقويم دور التقاطع، ولكن هذا لن يؤدي إلى أي تغيير في الاستنتاج المتعلق بأهميته الهامشية.

الانعزال القطامي والفيدرالية

تتسم الديمقراطيات الأوروبية الأربع، على ما بيننا في الفصل الأول، بثقافة سياسية أوضح تفتتاً من الأنظمة المذكورة في (p.87) النمط الأوروبي القاري من تصنيف ألكوند. ويظهر هذا الأمر بمظهر المفارقة، لأن المرء ربما توقع ازدياد عدم الاستقرار مع تزايد التفتت، من ناحية ثانية، ثمتاز الحدود الواضحة بين قطاعات المجتمع التعددي بعزلة أخذ من الصلات المتبادلة وأخذت تالياً من فرص اندلاع الصدام الفعلي انطلاقاً من التناقضات المحتملة الحاضرة أبدأ، ويرى كوني رابت أنه «من الجائز للأيدبولوجيات المقبولة عند جماعات مختلفة أن تتناقض من دون أن تولد توتراً». فخطر التوتر الشديد لا ينشأ إلا عندما تدخل هذه الجماعات «في صلات وثيقة»^(٦٤). ويرى دايفيد إيستون على نحو مماثل أن أفضل السبل لتحقيق نظام مستقر ومتكامل قد لا تكمن في بذل الجهود لفرض التجانس على نظام مفتت: «فقد يتم التوصل إلى نجاح أكبر عبر خطوات تفضي إلى تطوير إحساس أعمق بالوعي والتجاوب المتبادلين بين وحدات ثقافية مكبسة (معلبة في كبولة)»^(٦٥). ويبنّي نوريس الملاحظة التالية في شأن بلجيكا،

(٦٤) كوني رابت، «طبيعة الصراع» [Quincy Wright, "The Nature of Conflict," Western Political Quarterly 4, no. 2 (June 1951): 196]

(٦٥) دايفيد إيستون، «تحليل نظمي لتجربة السياسة» [David Easton, A Systems Analysis of Political Life (New York: Wiley, 1965), p. 250]

وهي قابلة للتطبيق على غيرها من الديمقراطيات التوافقية: «منى كانت الصلات الشخصية ذات الدلالة مع أشخاص من ثقافات فرعية أخرى قليلة، كذلك تكون فرص العداوات الشخصية»^(٦٦).

يبدو هذا الججاج مناقضاً للمفهوم الواسع القبول - وهو من الأسس النظرية لنظرية العضويات المتداخلة - والقاتل بأن الصلات المتبادلة بين مختلف الأشخاص والجماعات ترقى التفهم المتبادل. من الممكن حل هذا التباين عبر التمييز بين المجتمعات المتجانسة في جوهرها حيث من المرجح لتزايد الصلات أن يزيد التفهم المتبادل وينتضي إلى المزيد من التجانس، وبين المجتمعات التعددية حيث يمكن للصلات الوثيقة أن تقضي إلى التوتر والعداوة. ويقوم واكر كونور بهذا التمييز عندما يذهب إلى أن «زيادة الصلات تعمل على تذيب التمييزات الثقافية الإقليمية داخل بلد كالولايات المتحدة. ولكن، إذا كان المرء لا يتعامل مع فروع صغرى داخل الثقافة نفسها، بل مع ثقافتين مختلفتين ومتميزتين، أوليس من شأن زيادة الصلات بين [p.88] الاثنيتين أن يزيد التناقضات»^(٦٧) ويمكن إرهاب هذه القضية أكثر بتحديد درجة التعددية القطاعية ومدى الصلات المتبادلة على أساس متصلات بدلاً من القسومات الثنائية: يجب ألا يتعدى حجم الصلات وكثافتها درجة التجانس المناسبة. ووفقاً لتعبير كارل و. دويتش، لا بد من إقامة توازن بين المعاملات والتكامل لأن كمية فرص الصراع العنيف الممكن تتزايد مع

(٦٦) نوروين، [بلجيكا] ص ١٨٧.

(٦٧) واكر كونور، [تقرير المصبر] Walker Connor, "Self-Determination: The New Phase," World Politics 20, no. 1 (October 1967): 49-50

حجم المعاملات المتبادلة واتساعها^(٦٨).

يصل المجتمع التعددي إلى الانتظام وفقاً للانقسامات القطاعية، وهذه التنظيمات المفصّلة تستلزم درجة من الانعزال القطاعي المؤدي إلى الديمقراطية التوافقية. من ناحية ثانية، وكما رأينا من قبل، فإن الطريقة التوافقية للاستقلال القطاعي تعمن في تطوير الشبكات التنظيمية داخل كل قطاع. لذلك ربما كان من الأنسب أن يُنظر إلى الانعزال القطاعي الناتج عن المنظمات السياسية والاجتماعية القائمة بذاتها كطريقة للديمقراطية التوافقية لا كشرط مسبق لها. ولكن، ثمة نسط هام جداً من الانعزال القطاعي الذي لا تخلقه الديمقراطية التوافقية نفسها بصورة مؤكدة: الانعزال القطاعي وفق خطوط جغرافية. هنا أيضاً يمكن أن يزيد النظام التوافقي درجة الانفصال عبر تطبيق الاستقلال القطاعي الإقليمي: أي الفيدرالية. إن كون اثنين من الديمقراطيات التوافقية تعتمدان النظام الفدرالي يتيح لنا فرصة التحوي إلى أي مدى قد استفادنا من مزايا الطريقة الفيدرالية.

تنقسم سويسرا إلى ٢٥ كانتوناً - أو على وجه التحديد ١٩ كانتوناً و٦ أنصافكانتونات - كما أن النمسا تنقسم إلى ٩ لاندز (أقاليم). ومن المهم في حال سويسرا تحديداً أن نحلل المستوى الكاتوني علاوة على المستوى القومي، لأن سويسرا تخضع لنظام محن في اللامركزية. ومن المؤشرات المفيدة على الأهمية النسبية للحكومة القومية مقارنة بالحكومات على مستويات أدنى، نسبة كل المداخيل الحكومية (وفي

(٦٨) كارل و. دويتش، *الانحيم السياسي على المستوى الدولي*، Karl W. Deutsch, *Political Community at the International Level* (Garden City, N.Y.,

Doubleday, 1954), p 39

جملتها الضمان الاجتماعي والمشاريع العامة) التي [p.89] تنفذها الحكومة القومية. تشير الأرقام المستندة إلى بيانات سنة ١٩٥٩، إلى ٦١ بالمئة لسويسرا و٨٤ بالمئة للنمسا، وللدول الفيدرالية الغربية الأخرى نسب مئوية تتراوح بين هاتين النسبتين: كندا، ٦٥ بالمئة؛ ألمانيا الغربية، ٧٤ بالمئة؛ والولايات المتحدة، ٧٧ بالمئة. تنقسم سويسرا بالنسبة المئوية الأدنى، ولكن النسبة المئوية للنمسا تقارب النسب في عدد من الدول غير الفيدرالية في أوروبا الغربية^(٦٤). فالحكيم اللامركزي يعني أيضاً سياسة لامركزية؛ من هنا جاء قول روجر جيرو، «الحياة السياسية السويسرية إجمالاً تتركز في معظمها على مرتكزات كانتونية»^(٧٠).

ما هو تأثير التمسك إلى كانتونات وأقاليم (لاندر) في التفتت وتقاطع الانقسامات الكبرى؟ ما وجه المقارنة بين بنية الانقسامات القومية وانقسامات الكانتونات والأقاليم. دعنا ننظر أولاً في الحالة السويسرية. بين الجدول رقم ٥ عدداً من مقاييس التفتت والتقاطع لكل من الكانتونات الخمسة والعشرين (مدرجة وفقاً للترتيب التنازلي لعدد السكان) وتلبلد ككل، استناداً إلى بيانات إحصاء سنة ١٩٦٠. وقد امتثني غير المواطنين كلهم، كما امتثني كل الأشخاص الذين لا يتكلمون إحدى اللغات الرسمية الأربع والأشخاص الذين لا يمكن

(٦٤) روسيت وآخرون، [التدليل العالمي]، Rosset et al., *World Handbook*, pp. 64-65

(٧٠) جيرو، [جغرافية النظام الحزبي لسويسرا] Girard, "Geography of the Swiss Party System," p.133

تصنيفهم كبرونستانت أو كاثوليك^(٧١). مقاييس التفتت هي مؤشر راي وتابلور (F) ومؤشر بسيط جداً للتفتت، أو بالأحرى للتجانس: حجم الجماعة الكبرى. البرونستانت هم الجماعة الدينية الكبرى في سويسرا، إذ تبلغ نسبتهم ٥٨,١ بالمئة من السكان. ومع أن الكاثوليكات كلها أكثر نجاساً في هذا المجال؛ ففي جنيف، وسولورن، وغراوبوندن وحدها تشكل المجموعة الكبرى نسبة مئوية من السكان أصغر من النسبة المئوية القومية. وإذا ما قيس غراوبوندن من حيث مؤشر التفتت الديني يبدو الأكثر تفتتاً من البلد ككل^(٧٢). أما بالنسبة إلى التفتت اللغوي [p.90] فثمة ثلاثة كاتونات (هي فاله، فريبورغ، وغراوبوندن) أكثر تفتتاً من الأمة ككل. أما باقي الكاتونات فهي كلها أكثر نجاساً في هذا الوجه. وقد دمج التفتت الديني واللغوي في العمود الخامس والسادس من الجدول رقم ٥. أما العمود الأول منها فهو يظهر الجماعة الكبرى من الجماعات الدينية اللغوية الثمانية. وأما العمود الآخر فهو مؤشر التفتت محتسباً استناداً إلى فرصة أن الدين واللغة يكونان متغيراً واحداً متين الفئات. كما أن غراوبوندن تبدو مرة ثانية، أكثر تفتتاً من البلد بأكمله.

زاوية التقاطع في الجدول رقم ٥ تستند إلى القسمة الثنائية ما بين بروتستانت وكاثوليك والقسمة الثنائية اللغوية للجماعة اللغوية الكبرى

(٧١) استثناء غير المواطنين يقلص عدد السكان بنسبة ٦.١٪. كما أن استثناء الجماعتين الأخرين يؤدي إلى تقليص إضافي نسبة ٦.١. لذا كان الجدول رقم ٥ مبنياً على ٦.٨٧٪ من مجموع السكان المقيمين سنة ١٩٦٠.

(٧٢) يختلف مؤشر التفتت الديني في الجدول رقم ٥ اختلافاً طفيفاً عن المؤشر نفسه المستعمل بالنسبة إلى سويسرا في الجدول رقم ٢. لأن الجدول رقم ٥ لا يستند إلى تعدد الإجمالي لسكان المواطنين. (أنظر الحاشية رقم ٧١ أعلاه).

مقابل سائر الجماعات. معنى هذا بالنسبة إلى الأمة ومعظم الكانتونات الألمانية مقابل اللغات الثلاث الأخرى. والاستثناءات الوحيدة هي كانتونات فو، جنيف، عاليه، فريبورغ، ونوشاتيل حيث الفرنسية هي اللغة الغالبة، ونيسينو الناطقة بالإيطالية. ثلاثة كانتونات تنسم بقيم XC وثمانية تنسم بزوايا تقاطع تفوق قيم البلد ككل.

الجدول رقم ٦ يختصر الأرقام بالنسبة إلى الكانتونات الخمسة والعشرين إذ يقدم المتوسطات والمتوسطات الموزونة لمختلف مقاييس التفتت والتقاطع. والمتوسطات الموزونة - الموزونة بحجم السكان في الكانتونات - هي أنسب المقاييس المختصرة إذا ما أردنا مقارنة الكانتونات في مجموعها بالأمة كلها. ويتبين من كافة المقاييس، أن التقسيم الفيدرالي للبلد قد أوجد كانتونات أكثر تجانساً، وأقل تقاطعاً لتقسامين بكثير من الأمة ذاتها. وهذا لا يتوافق مع معيار نظرية التقاطع التي ترى وجوب تقاطع الحدود الفيدرالية بدلاً من اتباعها للانقسامات الاجتماعية الأساسية؛ فالديمقراطية، حسب عبارة ليمست، فتحتاج إلى وجود انقسامات داخل الجماعات اللغوية أو الدينية، وليس بينها^(٧٣).

أما بالنسبة إلى المسألة اللغوية، فإن الصيغة السويسرية لإدارة العلاقات بين مختلف الجماعات تحتوي على العناصر التالية: (١) زيادة [p.91]

(٧٣) ليمست، (الإنسان السياسي)، ص ٩٢ (التشديد من الكاتب)

الجدول رقم ٥.

الفتت الديني والمغوي والمقاطع في الكائنات السويسرية (المواطنون فقط)، ١٩٦٠

الكاتون	الفتت الديني		الفتت المغوي		الفتت الديني والمغوي	
	الجماعة الكبرى النسبة المئوية	مؤشر الفتت F	الجماعة الكبرى النسبة المئوية	مؤشر الفتت F	مؤشر التقاطع XC	زاوية التقاطع
بيرن	٨٤,٧	١,٢٦	٨٤,٢	١,٢٧	٠,٢٤	١٣ درجة
زوريخ	٧٤,٤	١,٢٨	٩٥,٩	١,٠٨	٠,٢٨	٢٥ درجة
غو	٧٩,٤	١,٣٢	٨٧,٧	١,٢٢	٠,٢٨	٦٩ درجة
أرغو	٥٨,٤	١,٤٩	٩٨,٢	١,٠٤	٠,٢٩	٦٦ درجة
سانت غالين	٥٦,١	١,٤٨	٩٨,٥	١,٠٣	٠,٤٨	٧٥ درجة
لوسيرن	٨٦,٢	١,٢٤	٩٨,٣	١,٠٣	٠,٢٥	٦١ درجة
مدينة بلزل	٦٦,١	١,٢٥	٩٣,٩	١,١٦	٠,٢٤	٢٧ درجة
جنيف	٥٦,٨	١,٢٩	٨٢,٧	١,٢٩	٠,٥٠	٨٣ درجة
سولوترن	٥٦,٤	١,٢٩	٩٧,٠	١,٠٦	٠,٤٩	٧٩ درجة
غاليه	٩٦,٢	١,٠٧	٦٤,٢	١,٤٦	٠,٤٧	٦٩ درجة
شيفو	٨٦,٨	١,١٢	٨٨,٦١	١,٢١	٠,٢٣	٢ درجة
فريبورغ	٨٦,٥	١,٢٢	٦٤,٩	١,٤٦	٠,٣٩	٦٦ درجة
نورغو	٦٧,٢	١,٤٤	٩٨,٦	١,٠٣	٠,٤٤	٢١ درجة
غراوبوندن	٥٣,١	١,٥٠	٦٠,٠	١,٥٤	٠,٤٤	٢٩ درجة

نوشاتيل	77,9	0,25	78,9	0,25	78,9	PF	78,9	0,50	0,20	09 درجة
ريف بارل	73,5	0,39	73,5	0,07	71,8		71,8	0,12	0,39	13 درجة
شويتز	73,8	0,12	98,7	0,03	92,6		92,6	0,14	0,14	12 درجة
شافهاوزن	79,1	0,33	97,7	0,05	78,2		78,2	0,35	0,22	26 درجة
نروغ	82,6	0,27	97,7	0,05	81,4		81,4	0,31	0,20	16 درجة
أر	83,5	0,28	99,0	0,02	83,0		83,0	0,29	0,28	28 درجة
غلاووس	78,0	0,14	98,0	0,04	77,3		77,3	0,44	0,13	36 درجة
أوري	92,6	0,14	98,2	0,04	91,9		91,9	0,17	0,17	55 درجة
أوبولدن	96,6	0,07	99,1	0,03	95,8		95,8	0,08	0,08	36 درجة
نيوالدن	92,4	0,12	98,8	0,02	91,4		91,4	0,16	0,15	59 درجة
أببريل	96,4	0,07	99,7	0,01	96,1		96,1	0,08	0,07	58 درجة
سويسرا	98,1	0,19	76,4	0,40	46,5		46,5	0,68	0,48	61 درجة

المصدر: احتساب استناداً إلى بيانات مستمدة من مكتب الإحصاء الفيدرالي.
ملاحظة: المجموعة الكبرى هي برونتانتية (العمود الأول)، ما تم بعدد خلاف ذلك. نطاق بالآلمانية (العمود 3)، وروتسنتية وناققة بالآلمانية (العمود 5). أما في الحالات الأخرى فقد استعملت الرموز التامة للدلالة على الانتصاف الديني أو اللغوي للمجموعة الكبرى:

P = برونتانت، C = كاتوليك، G = اللغة الألمانية، F = اللغة الفرنسية، I = اللغة الإيطالية [9].

الجدول رقم ٦.

الثقت والتقاطع في سويسرا: المعدلات الكاثوتية والتجاميع القومية (١٩٦٠)

سويسرا	الكاثوتات	
	المتوسط الموزون	المتوسط
الثقت الديني:		
٥٨,١	٧٥,٤	٧٨,٢ (%)
٠,٤٩	٠,٣٤	٠,٣٠ (F)
الثقت اللغوي:		
٧٤,٧	٨٩,٩	٩١,٣ (%)
٠,٤٠	٠,١٧	٠,١٤ (F)
الثقت الديني واللغوي:		
٤٦,٥	٦٩,٥	٧٢,٩ (%)
٠,٦٨	٠,٤٣	٠,٣٨ (F)
التقاطع:		
٠,٤٨	٠,٢٦	٠,٣٣ (XC)
٦١ درجة	٤٦ درجة	٥٠ درجة

المصدر: انظر الجدول رقم ٥.

تجانس الوحدات المكونة لتفيدرالية غير أقصى فصل إقليمي يمكن لاختلاف الجماعات، وضع كافة الوظائف التي يمكن أن تصبح اللغة فيها مسألة حساسة، كالمشؤون التربوية، والفكرية، والفنية، تحت ولاية السلطة الكاثوتية لا التفيدرالية. ومما له دلالة أن لتفيدرالية أربع لذات رسمية وأن ثلاثة فقط من الكاثوتات تعتبر ذات لغتين رسمياً (برن، فريبورغ، وفاليه) وواحدة ذات ثلاث لغات (غراوبوندن).

ثمة طبعاً عدة كانتونات غير متجانسة لغوياً، فكيف يمكن أن يفسر سلمها الأهلي؟ إن من شأن تفحص الحالة الشاذة للحركة الانتصالية في منطقة برن من جبال الجورا أن تسلط ضوءاً كاشفاً على المسألة. لم لم يمر إلا برن بصراع لغوي جاد، ولم لم يمر أي واحد من الكانتونات ذات اللغتين أو اللغات الثلاث بصراع كهذا؟ بيني شاتير تفسيره على اعتبارات من توازن القوى، فهو يرى أن السبب الرئيسي لسخط أهل [p.94] برن من جبال الجورا هو أن السكان الكاثوليك الناطقين بالفرنسية هم أقلية من كل وجه، في البلد ككل وفي برن، يشكل الناطقون بالألمانية والبروتستانت الأثريبات^(٧٤). إن تفحص الجدول رقم ٥ وبعض البيانات عبر المبينة في الجدول يعزز هذه الفرضية. فالناطقون بالفرنسية، والناطقون بالإيطالية، والناطقون بالرومانش الكاثوليك هم الجماعات الأقلية من الناحيتين داخل البلد. أما داخل الكانتونات الحالية، فهم ليسوا في هذا الوضع الأقلوي المزدوج. فالكاثوليك الناطقون بالفرنسية هم أكثرية واضحة في فاله وفريبورغ (٦٢,٢ بالمئة في كلا الكانتونين)، وهم يشكلون أقلية لا يستهان بها في كانتونات برن، فو، جنيف، ونوشاتل (٧,٨، ١٧,١، ٣٦,٢، و ١٧,٩ بالمئة على التوالي). وتتسم الكانتونات الثلاثة الأخيرة بأثريبات ناطقة بالفرنسية بحيث أن الكاثوليك الناطقين بالفرنسية فيها هم في وضع أكثرية من هذه الواجهة. والكاثوليك الناطقون بالإيطالية هم أكثرية غالبية في تيسينو (٨٧,٥ بالمئة) وأقلية لا يستهان بها (٨,٧ بالمئة) - كالكاثوليك الناطقين بالرومانش (١٩,٣ بالمئة) - في غراوبوندن. هنا تبدو هاتان الجماعتان في وضع أقلوي مزدوج لأن في

(٧٤) شاتير، [الاتفاق ثودي] ص ٢٥٦

الكاثولون أكثرية من الناطقين بالألمانية والبروتستانت. غير أن غراوبوندن حالة خاصة من حيث أنها تنقسم بدرجة عالية من اللامركزية داخل الكاثولون؛ حتى إنه ربما جاز أن توصف بالفيدرالية الكاثولية^(٧٥) على حد تعبير جايمس أ. دن.

ومما يرجع حجة شتاينر الفائلة بتوازن القوى نتائج استفتاءي ١٩٥٩ و ١٩٧٤ حول مسألة تشكيل كاتون قائم بذاته في منطقة الجورا، لم تصوت بالإيجاب إلا ثلاثة أفضية من شمال الجورا؛ وتضم هذه الأفضية أكثريات كاثوليكية وناطق باللغة الفرنسية وهي غالباً في وضع أقلوي مزدوج. أما الأفضية الأربعة الأخرى فقد صوتت كلها ضد إقامة كاتون مفصل، ومما له دلالة أن ليس من بينها أي كاتون في وضع أقلوي مزدوج: فقضاء لاوفن الشمالي كاثوليكي وناطق باللغة الألمانية والأفضية الثلاثة الجنوبية بروتستانتية في أكثريتها وناطق بالفرنسية^(٧٦). [p.95] ويمكن إيجاد تفسير إضافي في كون الانقسامات

(٧٥) جايمس أ. دن الأصغر، الديمقراطية التوافقية والصراع اللغوي، James A. Dunn Jr., "Consonational Democracy and Language Conflict: A Comparison of the Belgian and Swiss Experiences," Comparative Political Studies 5, no. 1 (April 1972): 20

(٧٦) تقدم مختلف البيانات حول التركيب الديني واللغوي للأفضية الجوراسية في فرايسوال. ريموند، "مسألة الجوراسية وتطور الحركة الانفصالية ١٩٥٩ - ١٩٧٤" Francis-L. Raymond, "La question Jurassienne et l'évolution (1959-1964) du mouvement séparatiste, 1959-1964." in *Annuaire Suisse de science politique*, vol. 5 (Lausanne Association Suisse de Science Politique, 1965), esp. pp. 35-36. Kuel B. Mayer, "The Jura Problem. Ethnic Conflict (تعمري في سويسرا) Ethnic Conflict in Switzerland." *Social Research* 35, no. 4 (winter 1968): 707-41;

الدينية واللغوية في برن تميل إلى التطابق بدلاً من التقاطع. فكلما المؤشر وزاوية التقاطع لكانتون برن أدنى من سويسرا ككل كما أنهما أدنى كثيراً من متوسطات الكانتونات (أنظر الجدولين رقم ٥ و ٦). ففي بقية الكانتونات غير المتجانسة نسبياً في كلا الأمرين (أي في الكانتونات التي تزيد مؤشرات التفتت الديني واللغوي فيها على ١٠,٢٠)، وحيث يعد مدى التقاطع عاملاً هاماً، نجد أن نسبة تقاطعاً كبيراً. وهذه الكانتونات هي فو، جيف، فريبورغ، غراوبوندن، ونوشاتيل. ففي هذه الخمسة يفوق المؤشر وزاوية التقاطع ما نجده في برن. علاوة على ذلك، فإن مقاييس برن هذه متدنية عن متوسطات الكانتونات، بينما أقياس نفسها لنفسها لكانتونات الخمسة تكاد تكون كلها أعلى من المتوسطات الكانتونية.

لئن أنشئ كانتون جوراسي قائم بذاته - وفيه إما كامل منطقة برن الجوراسية واما، وهذا أرجح نظراً إلى استفتاء ١٩٧٤، الأقضية الشمالية الانفصالية الثلاثة - فإن سكانه الكاثوليك الناطقين بالفرنسية سيبدلون موضعهم الأقلوي المزدوج في كانتون برن وضعاً أكثرياً

باساند، [التغيير الاجتماعي والصراعات الاجتماعية] Michel Bassand, "Changement social et aménagements sociaux: Aspects sociologiques de la "question jurassienne". Les intérêts du Jura 43, no. 8 (August 1972). Kenneth D. [موسيرا: مثال على التعايش الثقافي] McKee, Switzerland: Example of Cultural Coexistence, Contemporary Affairs, no. 33 (Toronto: Canadian Institute of International Affairs, 1964), pp. 57-61 and William R. Keech. "Linguistic Diversity and Political Conflict: Some Observations Based on Four Swiss Cantons," Comparative Politics 4, no. 3 (April 1974). 387-404

مزدوجاً. ويقول دال إن الحل المتعطل بإقامة كاتون منفصل يبدو منسجماً تماماً مع خطة الضمانات المتبادلة السويسرية^(٧٧). فليس تقسيم كاتون ما بالخطوة غير المسبوقة. فقد قسمت ثلاثة كاتونات في التاريخ السويسري: أونتروالدين قسّم إلى أوبوالدين ونيدوالدين في القرن الخامس عشر [p.96] جراء الصعوبات في التواصل بين قسمي الكاتون؛ كما قسم أنتزبل سنة ١٥٩٧ بسبب الانقسام الكاثوليكي - البروتستانتي؛ وبازل سنة ١٨٣٣ بسبب التوترات المدنية - الريفية. ويصف دن تقسيم الكاتون إلى قسمين بأنه أقدم تقنيات حل النزاعات التي اعتمدها السويسريون^(٧٨).

ومن الجدير بالملاحظة أن بلجيكا قد نحت نحو نصف الفيدرالية التي تنطوي على الفصل الوظيفي والإقليمي لإيجاد حل لمشاكلها اللغوية. وفي السنوات الأخيرة أصبح الانقسام اللغوي عماساً أكثر فأكثر عبر نظام الأحزاب. فالأحزاب البروكسيمية الفلمينش، والوالون، واليالة (إلى الفرنسية تستند إلى هذا الخط من الانقسام. كما أن الأحزاب الأقدم عهداً والتي كانت تتجاوز الخطوط اللغوية قد باتت اليوم منقسمة انقساماً قوياً من جراءه. فالجناحان الإقليميان للحزب الكاثوليكي أصبحا اليوم فعلياً حزبان منفصلان. والنزعة نفسها قوية جداً في صفوف الاشتراكيين والليبراليين. ويلاحظ أوروين

(٧٧) روبرت دال، [الليبرالي: المشاركة والمشاركة] (Robert Dahl, Polyarchy: Participation and Opposition (New Haven Yale University Press, 1971), p. 119b.

(٧٨) دن، [الديمقراطية التوافقية والصراع اللغوي] (Dunn, "Consociational Democracy and Language Conflict," p. 32

أن المرابح لانتخابات سنة ١٩٦٨ • يمكن أن يعذر إذا ما ظن أن
الأجنحة الإقليمية هي أحزاب مستقلة^(٧٩).

تعترف التعديلات الدستورية التي اعتمدت في أواخر انعام
١٩٧٠ اعترافاً رسمياً بالانقسام اللغوي عبر تقسيم كافة أعضاء البرلمان
إلى مجلسين ثقافيين مختلفين يخدمان كبرلمانين داخل منطقة الاستقلال
التربوي والثقافي الذاتي الممنوح لكل من الجماعتين اللغويتين. ولا بد
للقوانين التي تمس الاستقلال الذاتي الثقافي من أن تقرها أغلبية ثلثي
الأعضاء مع موافقة الأغلبية الخاصة بكل جماعة لغوية. كما يحق للأقلية
الناطقة بالفرنسية أن تستأنف أي مشروع قانون يهدد مصالحها أمام
الحكومة المؤقتة من عدد متساو من الناطقين بالهولندية والفرنسية.
وتدار شؤون بروكسل المتردوجة اللغة باتفاق مماثل. ويظهر، أخيراً، أن
مصالح الجماعتين اللغويتين قد باتت تنظم بصورة فعالة وتمثل بواسطة
هذه الهيكلية نصف الفيدرالية^(٨٠) [p.97]

لجمهوريةان الأولى والثانية في النمسا كانتا دولتين فيدراليتين.

(٧٩) أوررين، [الانقسامات الاجتماعية والأحزاب السياسية في بلجيكا] ص ٣٣٨.
(٨٠) أنظر أ كيريه وآخرون (Brussels) Hervredeling van de politieke macha (1972);
Reinaert, لوك هريز، [نظرة موسيولوجية إلى مسألة اللغوية في بلجيكا]
Lux: Huyse, "Un regard sociologique sur la question linguistique en
Belgique," Septentrion 3, no. 3 (1974): 23-25; Martin O. Heizer,
"Institutionalizing Societal Cleavages in a Cooptive Polity: The
Growing Importance of the Output Side in Belgium," in Heizer,
Politics in Europe, pp. 178-220; [مراجعة الدستور
في بلجيكا] James A. Dunn, Jr., "The Revision of the Constitution in
Belgium: A Study in the Institutionalization of Ethnic Conflict."
Western Political Quarterly 27, no. 1 (March 1974): 143-63

وقد نص الدستور على اتفدرالية عند إصرار الحزب الكاثوليكي وإن كان الحزب الاشتراكي كان يفضل دولة موحدة. ولكن بحلول العام ١٩٢٩ انقلب موقفا الحزبين كلياً. فالكاثوليك الذين كانوا في السلطة منذ العام ١٩٢٢ كانوا يحرصون على تعزيز اخكومة المركزية، بينما أضحى الاشتراكيون يدافعون عن استقلال ااتلاندرا(الأقاليم) الذاتي، ولا سيما فيينا الاشتراكية. في العام ١٩٤٥، عاد الحزبان إلى مواقعهما الأصلية، وأصبحت النمسا دولة فيدرالية ولكن من دون أن تكون اللامركزية فيها قوية^(٨١).

يبين الجدول رقم ٧ تفتت وتقاطع مختلف الانقسامات في الالاندر (الأقاليم) كما في التما ككل. احتسب التفتت الديني استناداً إلى استمارة امتصاصية تتعلق بحضور الصلوات في الكنيسة. تتباين مؤشرات التفتت الديني تبايناً طفيفاً بين الأقاليم. والإقليم الوحيد ذي المؤشر المنخفض بصورة لافتة هو فورارلبرغ، معقل الحزب الكاثوليكي، حيث نسبة حضور الصلوات في الكنيسة مرتفعة جداً. كما احتسبت نسبة تفتت النظام الحزبي استناداً إلى نتائج انتخابات ١٩٦٢. فقد حصل الحزب الكاثوليكي على ٤٥,٤ بالمئة من الأصوات والاشتراكيون على ٤٤,٠ بالمئة. وحصل الكاثوليك على أكبر عدد من الأصوات في كافة الأقاليم باستثناء فيينا وكارينثيا. ولاحتساب زوايا

(٨١) ألفرد ديامانت، [الكاثوليك النمساويون والجمهورية الأولى]. Alfred Diamant, *Austrian Catholics and the First Republic: Democracy, Capitalism and the Social Order, 1918-34* (Princeton: Princeton University Press, 1960), pp. 83-85, 259-60. Kurt Steiner, *Politics in Austria* (Boston: Little, Brown, 1972), pp. 98-106

التقاطع بين انقسامات نظام الأحزاب، والانقسامات الدينية، والانقسامات الطبقية، لم يؤخذ في الحسبان إلا الحزبان الرئيسيان^(٨٢).

والنتيجة الإجمالية اللاحقة أن التقسيم الفيدرالي لم يؤثر في التفتت ولا في التقاطع. والمتوسطات الموزونة، التي ربما كانت هنا أيضاً أبلغ المتوسطات دلالة، لا تكاد تختلف عن متوسطات البلد ككل. واضح إذاً أن الفيدرالية النمساوية ليست تحيداً لطريقة الاستقلال القطاعي الذاتي التوافقية. بل إن الأقاليم، أو اللاندر، وهيكلاتها الملحقه تقوم بهذه الوظيفة، كما أن الاستقلال القطاعي الذاتي لا يأخذ إلا شكل الفيدرالية الاجتماعية/السوسولوجية أو غير الإقليمية على حد تعبير دال^(٨٣). وبالمثل فمن الممكن أن نوصف النيذرلاندز الموحدة بأنها فيدرالية سوسولوجية.

الجدول رقم ٧.

التفتت والتقاطع في النمسا: متوسطات الأقاليم والجاميع القومية (حوالي ١٩٦٥)

	الأقاليم	
	متوسط موزون	متوسط
التفتت الديني:		
الجماعة الكبرى /	٤٥	٤٦
مؤشر التفتت F	٠,٦٣	٠,٦٢

(٨٢) وهذا يعود إلى بعض البيانات العطفية عن الأرقام الواردة في الجدول رقم ٤.

(٨٣) مذكور في سيدني فيرما، [عصر ملأزق في البحث المقارن]، Sydney Verba.

"Some Dilemmas in Comparative Research." World Politics 20, no. 1

(October 1967): 126.

تفتت نظام الأحزاب:			
الحزب الأكبر %	٥١,٣	٥٠,٩	٤٥,٤
مؤشر التفتت F	٠,٥٨	٠,٥٨	٠,٥٩
تقاطع الدين والأحزاب			
مؤشر XC	٠,٤٠	٠,٤٠	٠,٣٩
زاوية	٤٠ درجة	٣٦ درجة	٣٧ درجة
الطبقة والأحزاب			
مؤشر XC	٠,٤٤	٠,٤٤	٠,٤٥
زاوية	٤٠ درجة	٣٦ درجة	٣٧ درجة
الدين والطبقة:			
مؤشر XC	٠,٥٠	٠,٥٠	٠,٥٠
زاوية	٧٠ درجة	٦٤ درجة	٧٠ درجة

المصدر: احتسبت استناداً لبيانات استقصاء ١٩٦٧ المشتملة من Institut für Empirische Sozialforschung in Vienna (معهد الأبحاث الاجتماعية التجريبية فيينا) ونتائج الانتخابات العامة سنة ١٩٦٢.

تقاليد التوافق عند الترخبة

قد تمتع المجتمعات التعددية بحكومة ديمقراطية مستقلة إذا ما انخرط القادة السياسيون في نمط ائتلافي لا خصومي (p.99) من أنماط صنع القرارات. قد يصور ائتلاف الترخبة عن دواعي إدراك المخاطر الكامنة في الانقسامات القطاعية والرعوية في مجاشيها. ولذا فإن النظرية القائلة بأن المجتمعات التعددية لا يمكن أن تكون ملائمة للأنظمة الديمقراطية تصبح نبوءة تنفي ذاتها بذاتها: فالنخب تتعاون

بالرغم من الاختلافات القطاعية الفاصلة بينهم لأن التصرف بخلاف ذلك يعني استنزال العواقب المتنبأ بأنها من سمات المجتمع التعددي. ومن العوامل البديلة أو الإضافية التي تحمل القادة السياسيين على الاعتدال والتعاون إنعاش هو الوجود المسبق لتقاليد التوافق عند النخبة.

وقد لفت دالدر تحديداً الأنظار بقوة إلى أهمية تقاليد كهذه. ففي سياق تحليله للعملية التاريخية لبناء الأمة في النيدرلاندز وسويسرا، رأى أن تقاليد التعددية في البلدين ومثلها «تقاليد التوافق السياسية سبقت بزمن طويل عملية التحديث السياسي». وترتب على ذلك ألا ينظر إلى التوافقية الهولندية والسويسرية باعتبارها «رداً لمخاطر الثقافات الفرعية وانقساماتها، بل باعتبارها السبب المسبق لعدم تحول انقسامات الثقافات الفرعية إلى انقسامات خطيرة»^(٨٤). إن وجود نزعة تاريخية نحو الاعتدال والتسويات قبل قيام نظام ديمقراطي يعكس أن يكون فعلاً عاملاً مستقلاً يستطیع أن يعزز بصورة بارزة فرص الديمقراطية التوافقية. لم تختير سويسرا ولا النيدرلاندز أية حقبة مطولة من تقاليد الاستبداد، بل إن تقاليد الحكم شبه الاستبدادي المخفف ومثلها علاقات القوة المبعثرة ظلت قوية. ولذا لم يكن لحكم الأكرية السابق - وهو المعادل الديمقراطي للاستبداد الملكي - أية جاذبية قوية.

وبميز ليمبروخ تقاليد تصالحية مشابهة لا في تطور النيدرلاندز وسويسرا فحسب، بل وفي تاريخ بلجيكا، والنمسا إلى حد كبير، ففي

(٨٤) هانس دالدر، «في بناء الأمم التوافقية» (Hans Daalder, "On Building Consociational Nations: The Cases of the Netherlands and Switzerland," *International Social Science Journal* 23, no. 3 (1971):

النمسا وسويسرا، جاءت حكومات الائتلاف الواسع في الأقاليم والكانتونات قبل الائتلافات الواسعة القومية. فخلال الجمهورية الأولى، كان لكافة الأقاليم تمثيل نسبي لكل الأحزاب في السلطة التنفيذية إما بموجب نص الدستور أو، على أساس طوعي كما في فورالبرغ، «فالقصيغة النسبية» [p.100] السحرية لتشكيل المجلس الفيدرالية السويسري لم نعلم حتى العام 1959، ولكن الكانتونات كانت قد اعتادت ممارسات مشابهة في تاريخ مبكر أكثر. فقد طرح كانتون برن المثال في العام 1854 يوم قبلت الأكثرية المحافظة بمشاركة المعارضة اجترية في مجلس الكانتون التنفيذي⁽⁸⁵⁾. ويشير كيبست د. ماكريا إلى أن البلدان الأربعة التي تطورت لاحقاً إلى ديمقراطيات توافقية

كانت تقع في فترة ما داخل حدود الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وأن الأربعة قد نجحت بدرجات متفاوتة من العملية الضويلة، التدريجية، لمركز السلطة التي انسمت بها فرنسا، وإسبانيا، وإنكلترا، واسكوتلندا وسواها من الممالك القومية بدءاً من القرن الثاني عشر حتى القرن السادس عشر. علاوة على ذلك، شعرت البلدان الأربعة بدرجات متفاوتة بوطأة حرب الثلاثين عاماً والتوافق الديني الذي قدمته معاهدة وستفاليا والذي نص صراحة على حل الخلافات بين أفراد الإمبراطورية البروتستانت والكاثوليك بالاتفاقات المتبادلة بدلاً

(85) جرهارد ليمبروج، «الديمقراطية النسبية» Gerhard Lehrbruch, *Proportional Demokratie: Politisches System und politische Kultur in der Schweiz und in Österreich* (Tübingen: Mohr, 1967), pp. 8, 17

من التصويت بالأكثريّة^(٨٦).

كان يرث تقاليد التوافق، في الديمقراطيات التوافقية الأربعة، في أرفع مراتبه في النيذرلاندز وسويسرا، وأدنى درجة في بلجيكا، وجاءت النمسا في أدنى مراتبه؛ ويوافق دالدر وماكراني أيضاً على هذا الترتيب^(٨٧). ولكن تفسير اختلاف النخبة بواسطة ممارسات إدارة الصراع التقليدية لا يمكنه، في أي من هذه البلدان، أن يجل كلياً على النبوة الثاقبة لدانها. فالعنصر الأخير كان حاضراً بوضوح في نسوية نزاع المدارس في النيذرلاندز سنة ١٩١٧ ويظهر في كلمات رئيس الحكومة يوم اقتراح تشكيل ائتلاف واسع خاص من كبار قادة الأحزاب لنسوية المشكلة. فقد وصف النزاع بأنه «إسفين... غرز في حياتنا القومية يقسم أمتنا إلى أمثين»، ورأى أن «أمتنا لا يمكنها تتطور بقوة ولا أن تطلق الطغاة التي يجب أن تكون تحت تصرفنا، إلا إذا اقتلعنا هذا الإسفين من حياتنا القومية». وفي الاجتماع الأول للجنة [p.101] دعا الأعضاء إلى التخلي عن مواقفهم المتصلبة: «لقد حاولتم في الصراع الذي ساد سياستنا منذ عدة سنوات أن تحقوا انتصاراً للأهداف التي، لو كانت السلطة تطلق في أيديكم، لكنتم اعتبرتموها أكثر توافقاً مع أرائكم الخاصة... ها أنتم الآن تواجهون واقعاً من أرائكم هذه التي جعلت بعضكم بقم حدوداً في وجه البعض الأخر»^(٨٨). علاوة على ذلك، فإن طبيعة التهدئة التي تمت سنة

(٨٦) ماكري: الديمقراطية التوافقية، ص ١١.

(٨٧) دالدر، [موضوع الديمقراطية التوافقية]، ص ١١٨، ماكراني، الديمقراطية التوافقية، ص ٢٥ - ٢٧.

(٨٨) مذكور في ب. ج. أود، [مئة عام، ١٨٤٠ - ١٩٤٠] P. J. Oud, Honderd jaren, 1840-1940, Een eeuw van staatkundige vormgeving in

١٩١٧، والتي اشتملت أيضاً على مسألة حق التصويت، تشير إلى أن تأثير تقاليد التعاون القديمة بين النخب لا يمكنها أن تفسر بفردها ما تم التوصل إليه: فالتوافق لم يكن تراكمياً بل شاملاً وبعيد المدى، كما أنه صيغ في فترة من الزمن قصيرة نسبياً. إن الوصف الحصري الذي يطلقه لوروين على الائتلاف الكاثوليكي - الليبرالي في الفترة ما قبل الديمقراطية السابقة على ولادة بلجيكا المستقلة باعتباره «اتحاداً للمعارضات» واعياً ومميزاً يُلحق تماماً بالتهدئة اللاحقة في هولندا أيضاً»^(٨٩).

وإنمسا مثال أفضل لكيفية اشتغال النبوءة الثانية لذاتها. لئن كانت ثمة مجازفة في الاستنتاج من عدم نشوب صدام مدني خطير في النيذرلاندز في أوائل القرن العشرين أن القضايا لم تكن منتهية وأن الحرب الأهلية كانت من المستحيلات، فإن الحالة النمساوية لا تترك أي مجال للتردد في هذا المجال لأن الجمهورية الأولى أفضت فعلاً إلى الحرب الأهلية والديكتاتورية. ويجمع المراقبون كلهم على أن وجود الرغبة الغالبة في تفادي تكرار تلك الحوادث الأساوية كان من أهم الدوافع التي حدثت بكبار القادة لتشكيل الائتلاف الواسع سنة ١٩٤٥. من ذلك أن ليمبروخ وإن كان يشدد على أهمية السوابق التاريخية

Nederland (Assen: Van Gorcum, 1954), p. 237; and in J.A. A.H. de Brauwert, *Vijftig jaren uit onze geschiedenis: 1868-1918*, 2 vols. (Amsterdam: Van Kampen, 1928), 2. 212.

(٨٩) قال لوروين، «النزعة الديمقراطية والعنف المقتن في الدولة الحديثة» [Vol. R. Lorwin, "Constitutionalism and Controlled Violence in the Modern State: The Case of Belgium," ورقة مقدمة في الاجتماع السنوي للرابطة التاريخية الاميريكية، سان فرانسيسكو، ١٩٦٥، ص ٤.

للإئتلاف الواسع في النمسا، إلا أنه يصرح بأن تجربة الحرب الأهلية خلال الجمهورية الأولى هي التي وفرت الدافع الأكبر^(٩٠). و«ينفق القاد والمراقبون الموضوعيون، في رأي فريدريك إنكلمان، مع كبار الساسة النمساويين على الحكم بأن الإئتلاف كان رداً على التوتر الناجم عن الحرب الأهلية في الجمهورية الأولى»^(٩١). كما ينسب أوتو كيرشهaimer «نظام التعاون التمساوي المرتب بعناية مسبقة» تحديداً إلى «تاريخها السياسي الحافل بالإحباط والأزمات المقيم»^(٩٢).

أصرح كلام قبل عن أصل الإئتلاف الواسع التمساوي وأوضحه هو كلام بنوم، الذي يستعمل فكرة توماس هوبز عن العقد الاجتماعي ليصفه، إن إحالة الطبيعة التي عاشها الزعماء الكاثوليك والاشتراكيون بين العامين ١٩١٨ و١٩٤٥ ساقطهم إلى إبرام عقد اجتماعي رشيد: «بحلول العام ١٩٤٥ كان النمساويون قد عانوا كثيراً وياتوا على استعداد

(٩٠) ليروخ، انديفراطية النية، ص ٢٥.

(٩١) فريدريك إنكلمان، [البحث عن التوازن]، Frederick C. Engelmann, "Tagging for the Equilibrium: The Renegotiation of the Austrian Coalition, 1959," *American Political Science Review* 56, no. 3 (September 1962): 651.

(٩٢) أوتو كيرشهaimer، [أقول المعارضة في الأنظمة البرلمانية]، "The Waning of Opposition in Parliamentary Regimes," *Social Research* 24, no. 2 (summer 1957): 137. واطظر أيضاً رودولف شتاينغر، [الاستقطاب والتكامل] Rudolf Steininger, *Polarisierung und Integration: Eine vergleichende Untersuchung der strukturellen Versauerung der Gesellschaft in den Niederlanden und in Österreich* (Meisenheim am Glan: Hain, 1975), p. 215.

لأن مبتعقدوا على الخروج من وضعهم اليائس^(٩٣).

إن وجود تقاليد التوافق عند النخبة، كغيره من الشروط الأخرى التي تمت مناقشتها في هذا الفصل، شرط مؤات آخر من شروط الديمقراطية التوافقية. وربما كان أهم من سواء من الشروط، لكنه ليس شرطاً لا بد منه. فوجود تراث من تقاليد التوافق وحصول النبوة الناقية لذاتها أمران متكاملان وليسا متنافيين. ومن الضروري أن نشدد على العناصر الإرادية، العقلانية، الهادفة والتعاقدية في الديمقراطية التوافقية لأن مناقشة النموذج التوافقي بما هو نموذج معياري في الفصول اللاحقة يفترض مسبقاً أنه منال يمكن أن يجتدى عن قصد واختيار حر. وسوف يتسنى لنا أن نرى أن تقاليد التعاون التي تمهد لصنع القرارات التوافقية ليست قطعاً أمراً نادراً في مجتمعات العالم الثالث. ولكن، وعلاوة على ذلك، ينبغي لناظر في هذا الأمر ألا يستبعد إمكانية كون العادة في المجتمعات التعددية مقتدرين على أفعال خلاقة ببناء وحرية.

(٩٣) بنوم، [بناء أمة مساوية] 46، Bluhm, Building an Austrian Nation, p. 46

الفصل الرابع

عناصر توافقية في ديمقراطيات غير توافقية

تختلف الديمقراطيات التوافقية الأربع اختلافاً بيناً في درجة الاقتراب من النموذج التوافقي النقي، كما أوضحنا في الفصول السابقة^(١). فمن حيث قوة انفراز الفتوي، تبدو تعددية المجتمع السويسري أقل وضوحاً من البلدان الثلاثة الأخرى. ولا يمكن تعريف فئاتها بالسهولة التي يمكن تعريف الفئات النمساوية أو البلجيكية أو النيدرلاندية، وهي إنما تقع في مرتبة الفئة الوسطى من فئات فال ر- لوروين للتعددية المقنونة مقارنة بالمراتب العليا التي تقع فيها الديمقراطيات التوافقية الثلاث الأخرى. وقد صمم لوروين أيضاً أربع عشرة مرتبة لمجالات الأنشطة في البلدان الأربعة (كالتربية، ووسائل الإعلام، والمنظمات السياسية والاجتماعية/الاقتصادية، واللمهو والتسليه) من حيث درجة التعددية الفتوية، أي من حيث درجة تنظيم هذه المجالات تبعاً لمخطوط الانشطارات الفتوية. وقد حُت بلجيكا في

(١) انظر أعلاه، ولا سيما ص ١٥، ٢١، ٢٣، ٦٠ - ٦١.

الدرجة العليا إحدى عشرة مرة، والتيدرلاندر ثمان مرات، والنمسا سبع مرات. ونحسب مومسرا أقل تقطيعاً بكثير وفقاً لطريقة القياس هذه: فلم تحل إلا ثلاثة من هذه المجالات في مرتبة فعالية^(٢). أما بالنسبة إلى تألف النخب، فإن النمسا وسويسرا أرسخ في التوافقية من بلجيكا والتيدرلاندر، كما أن أخالة البلجيكية يحقدها كون الحلول التوافقية لم تزل تطبق بوتيرة أكثر تكراراً على مشاتل تتعلق بالاشطارات الدينية الإيديولوجية مما تتعلق بالانشطار اللغوي.

يضاف إلى ذلك حصول تغييرات على مر الزمن، فمئذ ذروة التطور التوافقي في أواخر الخمسينات من القرن العشرين، [p.104] تراجعت الانشطارات الفئوية وحُفَّت حدتها في البلدان الأربعة، باستثناء الشاعر التي تثيرها المسألة اللغوية في بلجيكا. وفي الوقت نفسه، باتت المشكلة الأخيرة تلقى مزيداً من المعالجة عبر ترتيبات توافقية، ونصف فيدرالية مُحدداً. ولكن تألف النخب تراجع في معظم المجالات الأخرى. فقد أعقب الائتلاف المساوي التام سنة ١٩٦٦ حكومة الحزب الواحد الكاتوليكية التي حُلَّت محلها حكومة اشتراكية سنة ١٩٧٠. وفي التيدرلاندر اعتمد الاشتراكيون وحلفائهم اليساريون الأصغر حجماً موقفاً صريحاً مناوئاً للتوافقية، إذ دعوا إلى عودة جذرية إلى حكم الأكثرية وتبعوا الاستراتيجية اللاتوافقية

(٢) قال لوردين، (الجمهورية الفطامية): Val R. Larwin, "Segmented Pluralism: Ideological Cleavages and Political Cohesion in the Smaller European Democracies," *Comparative Politics* 3, no. 2 (January 1971): 155 يقول في موضع سابق إن «الفرز الفطامي لا يفارب التمام إلا في النمسا» (ص ١٤٤)

الواضحة المتمثلة في تشكيل حكومة ظل، وفق الأسلوب البريطاني لمعارضة الائتلاف الحاكم في انتخابات ١٩٧١ و١٩٧٢^(٣).

الأكثر قرباً من النموذج المثالي للديمقراطية التوافقية هي النمسا خلال فترة حكومات الائتلافات الواسعة بين العامين ١٩٤٥ و١٩٦٦. أما الحالات الثلاث الأخرى فقد انحرفت، حتى في ذروتها أوأخر الخمسينات من القرن العشرين، في عدة مجالات هامة عن النموذج النقي، وإن كانت قريبة قريباً كافياً بحيث نعدُّ في عداد الديمقراطيات التوافقية. وبالعكس، فإن بعض الديمقراطيات غير التوافقية تحتوي على عدد غير قليل من العناصر التوافقية.

أنماط الأنظمة الديمقراطية

الديمقراطية التوافقية نعت من تصنيف رباي الأنماط ينتج عن الجدولة المتقاطعة لثية المجتمع، من حيث هو تعددي أو متجانس، وسلوك النخب السياسية من حيث هو تألقي أو خصومي (أنظر الشكل رقم ٢). وهو يوازي جزئياً تصنيف ألتوند للأنظمة الديمقراطية. فالنمطان المركزي واللامركزي يتماهيان تماماً مع النمطين الأوروبي القاري والأنكلو-امبركي على التوالي. وتستعمل عبارتا «لامركزي» و«مركزي» هنا بدلاً من مصطلحات ألتوند تحامساً لأية تفاصيل جغرافية غير متصودة. [p.105]

(٣) للاطلاع على مناقشة أرق للمرحلة ما بعد فتوقبة في السياسة الهولندية، أنظر أرت ليهارت، (سياسة التوافق) Arend Lijphart, *The Politics of Accommodation: Pluralism and Democracy in the Netherlands*, 2nd ed (Berkeley University of California Press, 1975), pp. 196-219

الشكل رقم ٢.

تصنيف لأنماط الأنظمة الديمقراطية

بنية المجتمع			ملوك المنخب
تعددية	متجانسة	تألفي	
ديمقراطية توقفية	ديمقراطية غير مهيمنة	تألفي	ملوك المنخب
ديمقراطية لا مركزية	ديمقراطية مركزية	محصومي	

المنعطف غير المسيس بحثن نوع النظام الديمقراطي الذي بدأ أن الديمقراطية الغربية تتجه إليه في أوائل الستينات من القرن العشرين، استناداً إلى عدد من العلماء البارزين الذين شهدوا التطورات السياسية الكبرى في ذلك الزمن. وقد وصف بمصطلحات مثل «أوروبا الجديدة»، «تيرالية جماعات المصلحة»، و«الشيخ الديمقراطي». بدأ أنه توجّه نحو تناقص التورات الإيديولوجية والدينية وتزايد متزامن للتألف في صنع القرارات. من ذلك أن إرنست هاس قد ذهب إلى أن «تكتيل المشاعر والتوقعات» داخل فئات متفصلة من السكان «بات يبدو شيئاً من الماضي». وفي الوقت نفسه،

رأى هأس الديمقراطية النموذجية في أوروبا الجديدة تحكم على طريقة الائتلاف الواسع. وفي المقصود الاقتصادي تحديداً، كان التوجّه ينحو نحو «التخطيط الديمقراطي»، مثلاً، على حدّ تعبير هأس «المشاركة المتواصلة لكافة الجماعات التطوعية في المجتمع الأوروبي عبر أنظمة متطورة» [p.106] من اللجان والمجالس... المفاوضات الدائمة والمصالحات المتقطعة تميل إلى الحلول محلّ المواجهات، والتناقشات الإيديولوجية والحروب الطبقيّة^(٤). ويمكن للأسلوب انتروجي في صنع القرارات، كما يصفه شتاين روكان، أن يستخدم مثلاً على ذلك. فالقرارات الاقتصادية الجوهرية تتخذ في جلسات سنوية للمفاوضات بين كافة الجماعات المعنية: فالسلطات الحكومية تجتمع مباشرة برئاسة الاتحادات النقابية، وممثلي المزارعين، وصغار المالكين، وصيادي الأسماك، وممثلي رابطة أولياء العمل، حول طاولة المساومة^(٥).

وما يوازي هذا التوجه في الديمقراطية الأميركية هو ما أطلق عليه نيدور لوي تسمية «الليبرالية جماعات المصلحة». جوهر هذه الفلسفة التي كانت مستحبة خلال إدارة كينيدي بصورة خاصة:

(٤) إرنست ب. هأس، «التكوقراطية، التعددية وأوروبا الجديدة» [Ernst B. Haas, "Technocracy, Pluralism, and the New Europe," in *A New Europe?* Ed. Stephen R. Graubard (Boston: Houghton Mifflin, 1964), pp. 68, 70. التأكيد من الكاتب.

(٥) شتاين روكان، «السروح: الديمقراطية التعددية وتعددية الشركات» [Stein Rokkan, "Norway: Numerical Democracy and Corporate Pluralism," in *Political Oppositions in Western Democracies*, ed. Robert A. Dahl (New Haven: Yale University Press, 1966), p. 107.

يوجزه آرثر شليستغر، الأصغر: المصالح الكبرى في المجتمع تمثل كلها في العملية الداخلية لصنع السياسات وهو أمر لا يمكن أن يتم إلا إذا كان أعضاء هذه المصالح أو مناصروها من جملة أصحاب المناصب الأساسية في الحكومة^(٦). فكرة «أمريكا الجديدة» هذه شبيهة بصورة لافتة للنمط النموذجي لسياسة الائتلاف الواسع في أوروبا الجديدة.

الأنماط الأربعة في تصنيف الشكل رقم ٢ لا تمثل مختلف تركيبات التعددية الاجتماعية وسلوك النخبة فحسب بل مختلف درجات الاستقرار السياسي. النمط اللامركزي من الديمقراطية غير مستقر، بينما النمطان المركزي والتوافقي هما ديمقراطيات مستقرة. ونظراً إلى أن الديمقراطية غير المتسمة تجمع سمات الاستقرار الموجودة في النمطين المركزي والتوافقي فإنه يتعين عليها أن تنسم بالاستقرار الأكبر. ولكن هذا ليس صحيحاً، ومرد ذلك في الدرجة الأولى إلى المؤثرات المزعومة للاستقرار في المعارضة لهذا النمط من أنظمة الحكم ذي النوعية الديمقراطية غير الكافية. معظم الانتقادات الموجهة إلى الديمقراطية التوافقية تنطبق على النمط غير المتسّم، بينما يفتقر هذا الأخير إلى [p.107] الميرر القائل إن السلوك التآكفي سلوك لا يد منه بغية تدبير الانشطارات الصارخة في المجتمع التعددي. من ذلك أن لوي يدين ليبرالية جماعات المصلحة لعدة أسباب، وفي جملتها ما قد نفرضي إليه من «وضع تسيطر فيه القبة المحنكة» ومر «مضمور

(٦) اقتبه ثيودور لوي في «الفلسفة العامة: ليبرالية جماعات المصلحة» *The Public Philosophy: Interest Group Liberalism*, *American Political Science Review* 61, no. 1 (March 1967), 15

مؤسسات السيطرة الشعبية^(٧). وفي دراسة نشرت سنة ١٩٦٦ يرى روبرت دال بصيرة فائقة أن طبيعة التنين الديمقراطي سوف تكون من مصادر النزاع المتزايدة الأهمية في الديمقراطيات الغربية. وفي رأيه أن ثمة دلائل الآن على أن «كثيراً من الشباب، المثقفين، والأكاديميين، يرفضون التنين الديمقراطي... لأنه ليس ديمقراطياً بدرجة كافية: فهذا التنين الجديد ناء جداً ونسوده البيروقراطية، وهو مدمن على المساومة والتسويفات، وهو إلى حد بعيد أداة من أدوات النخب السياسية والمثقفين الذين لا يشعر الشباب، والمثقفون والأكاديميون بأي قدر من التماهي معهم»^(٨).

المعارضة الديمقراطية المحدثة للنظام الديمقراطي غير المستبس قد تسبب عدم الاستقرار السياسي عبر عدة سبل، فقد تدفع باتجاه البحث عن الطرق لاستعادة النمط الخصومي في السياسة، ومعنى هذا الانتقال من النمط غير المستبس إلى النمط المركزي من الديمقراطية. ولما كان هذا التغيير يحافظ على الطبيعة الديمقراطية لنظام الحكم، فهذه عاقبة مواتية. ولكن المعارضة الديمقراطية المحدثة ربما اتخذت أيضاً شكل المطالبة الجذرية بديمقراطية المشاركة، أو بالعمل المباشر خارج البرلمان، وقد تقضي هذه إلى إرهاب جهاز صنع القرارات وتؤدي غالباً إلى تقليص فعالية الحكومة^(٩). يضاف إلى ذلك أنها قد تستجر مواقف

(٧) أصدرتها، ص ١٨، ٢٣.

(٨) دال، [المعارضات البنية] ص ٢٩٩ - ٢٠٠.

(٩) أنظر سامويل هنتنغتون، [سياسة ما بعد الحقبة الصناعية] Samuel P. Huntington, "Postindustrial Politics. How Benign Will it Be?" *Comparative Politics* 6, no. 2 (January 1974): 172-77

وأفعال مضادة للديمقراطية إما في صفوف الأقلية المحبطة التي تدعو إلى ديمقراطية المشاركة أو في صفوف خصومها كردة فعل محافظة على أهداف الديمقراطيين الحداثيين وطرائقهم.

ولا بد من التشديد هنا على أن التصنيف الرباعي الأنماط للأنظمة الديمقراطية، وخلافاً لنظرة بعض النقاد، ليس تصنيفاً قازماً ولا وصفاً بحتاً^(١٠). وهو يربط متغيرات مستقلة [p.108] في المجتمع التعددي أو غير التعددي وفي سنوك النخبة بمتغير تابع هو الاستقرار السياسي. لذلك فمن شأن أي تبدل في المتغيرات المستقلة أن يؤثر في درجة استقرار الديمقراطية المنظور في وضعها. علاوة على ذلك، ونظراً إلى أن أحد المتغيرات في العلاقة هو الاستقرار السياسي، فإن هذا التصنيف يظهر أي نمط منها أبقى في جوهره و أكثر ديمومة. الأنظمة المركزية والتوافقية. وأي هذه الأنماط أقصر مدة. الأنظمة اللامركزية وغير المستبسة. من ذلك، أن التوجه نحو الديمقراطية غير المستبسة الذي بدأ وتكاثف لا يقاوم في أوائل الستينات من القرن العشرين قد توقف، بل انعكست وجهته، وهذا أمر يمكن تفسيره أولاً بالتلاشي البيضي. جداً للانشطارات القديمة وبروز انشطارات جديدة (أي أن اتحرك نحو الجهة اليسرى من التصنيف الرباعي قد توقف وانعكست وجهته) وثانياً بعدم الاستقرار الجوهرية للأنظمة غير

(١٠) انظر حفري أولمر، يوزغ شتاير، وغويدر ديريكس، [عبد] صنع القرار استراتيجي: Jeffrey Ohler, Jurg Steiner, and Guido Dierckx, The "Burden" of Consociational Decision-Making: A Review of Austria, Belgium, The Netherlands, and Switzerland, Sage Professional Papers in Comparative Politics (Beverly Hills: Sage, 1977)

السبسة، أخيراً، يقول هذا التصنيف، بالتضافر مع المناقشات الآتية حول الظروف المؤاتية للديمقراطية التوافقية، شيئاً مهماً عن الوجة التي يمكن للمنظ اللامركزي غير المستقر أن يتطور نحوها: نحو الديمقراطية التوافقية إذا كانت الظروف مؤاتية، وإلا فنحو النظام غير الديمقراطي.

الديمقراطيات المركزية

التصنيف المبين في الشكل رقم ٢ يمكن أن يعدّ نظاماً تصنيفياً لا لمجموعة من الأنماط المثالية المترابطة فحسب، بل خطة لتصنيف الأنظمة السياسية الموجودة في الواقع التجريبي أيضاً. والتظرة الأخيرة تتيح لنا أن نحاول وضع الديمقراطيات الغربية في فئات هذا التصنيف. والغاية الأساسية من هذه المحاولة هي تحديد مدى ملاءمتها لهذه الفئات، وأية فئتين أو أكثر تتداخل في أحوال لا تتلاءم تماماً، وبصورة أخصى، (في أي مدى ومن أية وجوه تتسم الديمقراطيات غير التوافقية بسمات توافقية. إن تصنيفاً كهذا يستلزم تحديد المدة الزمنية المحببة تحديداً واضحاً. لأن [١٠٩:١] بنية المجتمعات وسلوك الانتخاب، إضافة إلى الأنظمة المحددة بهذين العاملين عرضة للتغير - وإن كانت شمة بضعة أمشة على تحولات دراماتيكية كذلك التي شهدتها النمسا: من الديمقراطية اللامركزية للجمهورية الأولى للفترة الانتقالية الدكاتورية ثم إلى النظام التوافقي المميز للائتلاف الواسع خلال فترة الجمهورية الثانية، وما أعقبه سنة ١٩٦٦ من نظام ذي سمات مركزية وغير مسببة^(١١).

(١١) أنظر كورت ستاينر، (المبينة من النمسا) Kurt Steiner, Politics In Austria (Boston: Little, Brown, 1972) pp. 409-26

أما الحالات الأقل تغيراً، فالوضع «المتوسط» الذي سينظر فيه هو فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

فئة الديمقراطيات المركزية تعادل فئة الأنظمة السياسية الأنكلو - اميركية في تصنيف أُلوند، ولكنها تحتوي أيضاً على البلدان الاسكندنافية الثلاثة وفنلندا، وإيسلندا. في الصيغة الأولى لتصنيف أُلوند تعتبر اسكندنافيا في منزلة متوسطة بين النظامين الأنكلو - اميركي والأنظمة الأوروبية القارية، غير أنه ضمنها لاحقاً إلى بريطانيا والولايات المتحدة في مجموعة البلدان ذات الثقافات السياسية المتجانسة. ويتسق هذا أيضاً مع تقويم دانكوارت أ. روستوف للبلدان الاسكندنافية باعتبارها «مجموعة مجتمعات متجانسة إلى درجة عالية»^(١٢). وينطبق هذا الوصف أيضاً على فنلندا وإيسلندا، وإن كانت ثمة فروق بين البلدان الشمالية الخمسة بالنسبة إلى ثقافتها السياسية: فالنرويج، وفنلندا وإيسلندا أقل تجانساً إلى حد ما. وبالفعل، فإن هاري إكشتاين يرى أن النرويج تتميز «بانشطارات فتوية» بصفها أيضاً بأنها «انشطارات كبيرة بصورة مذهشة، حادة، ومقيمة». انشطارات النرويج ربما كانت فعلاً أعمق من انشطارات جارتها الدانمارك والسويد، غير أنها تبدو طفيفة نسبياً وغير مؤثرة مقارنة بالانشطارات التي يصادفها المرء إذا ما اتجه جنوباً في أرجاء أوروبا

(١٢) دانكوارت أ. روستوف، [اسكندنافيا: أنظمة عاملة متعددة الأحزاب] Dankwart A. Rustow, "Scandinavia: Working Multiparty Systems," in Modern Political Parties: Approaches to Comparative Politics, ed. Sigmund Neimann (Chicago: University of Chicago Press, 1956), p.

القارية - وهي مقارنة لا يقيّمها إكشتاين. يضاف إلى ذلك أنه بقدر ما توجد هناك انشطارات هامة، فتُعمد بالمقابل ما يوازنها في ما يصعب إكشتاين نفسه [p.110] بالشعور العميق انغائب بالجماعة، وبالتجانس الاجتماعي والسياسي الذي يتخطى كافة الانشطارات^(١٣) لذلك، وبالنظر إلى كافة هذه الاعتبارات، يمكن وضع النروج بأمان مع غيرها من البلدان الاسكندنافية المتجانسة. أما فنلندا فهي أولى بأن توضع في فئة المجتمعات التعددية بسبب ما تحتويه من أقلية ناطقة باللغة السويدية، وبسبب وجود حزب شيوعي كبير فيها، كجارتها إسبندا.

أما بالنسبة إلى البعد الثاني من التصنيف - أي سلوك التخبطة - فقد اتبعت البلدان الاسكندنافية إجمالاً نمط الحكومة - ضد - المعارضة ولكن هذا لم يؤد إلى تشكيل أسلوب خصومي متطرف. من ذلك، أن الناظر يجد في الدانمارك سعياً بعيد المدى للتسوية لا على مستوى الحكومة - قائدانمارك معروفة بفترات طويلة من حكومات الأقلية - بل في السلطة التشريعية، فقاعدته الثلثة البرلمانية تنص على أن يبذل زعماء الأحزاب الأربعة الكبرى قصارى جهدهم للتوصل إلى الإجماع. هذه هي غلينينغزبوليتيك التي يترجمها جيرالد ماكدانييل بعبارة «سياسة التسلاسة»^(١٤). وهو وصف بارح للتناكف في صنع القرارات. وقد

(١٣) هاري إكشتاين، «الانقسام والتماسك في الديمقراطية» [Harry Eckstein, *Division and Cohesion in Democracy: A Study of Norway* (Princeton: Princeton University Press, 1966), pp. 61, 67, 78, 121.

(١٤) جيرالد ر. ماكدانييل، «البرلمان الدانمركي ذو المجلس الواحد» [Gerald R. McDaniel, "The Danish Unicameral Parliament" (Ph D diss., University of California, Berkeley, 1963), p. iv

أصبح أسلوب التأخي في صنع القرارات في حقل التخطيط الاجتماعي الاقتصادي شائعاً جداً في البلدان الاسكندنافية، وربما كان أشيع فيها مما هو في أي مكان آخر من العالم الغربي. ولذلك تبدو البلدان الاسكندنافية وكأنها قد توغلت أكثر من كافة الديمقراطيات الغربية في اتجاه النمط غير المسبب^(١٥).

أما في فئة البلدان الأنكلو-أميركية نفسها فإن بريطانيا، وأستراليا، ونيوزيلندا، متجانسة في الأساس وذات نخب خصومية؛ ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن جمهورية إيرلندا. ويمكن لذلك تصنيف هذه البلدان في فئة الديمقراطيات المركزية من دون أية صعوبة. ومع ذلك، فمن الجدير بالملاحظة أن السياسة من حيث الممارسة ليست لعبة تلعب دائماً بأسلوب خصومي. حتى في بريطانيا نفسها، تقوم الحكومة بمشاورة [p.111] زعماء المعارضة بالنسبة إلى المسائل الحساسة بدلاً من اللجوء إلى انقلاب على الأقلية بالتصويت؛ معنى هذا أن بريطانيا نفسها لا تتبع «النموذج البريطاني» النقي. ونمة نقيده ثان في ما يتعلق بالحالة البريطانية. فالوصف الشائع لبريطانيا بأنها متجانسة جداً لا يعبر عنها كافيًا للتمييز بين إنكلترا، بريطانيا العظمى، والمملكة المتحدة. فإنكلترا قد تكون فعلاً متجانسة جداً، ولكن إضافة اسكوتلندا وويلز يجعلان بريطانيا بلداً متعدد القوميات.

(١٥) انظر مارتن هايسلر وروبرت كفافيك، «أنماط الساسة الأوروبية» Martin O. Heisler and Robert B. Kvaček, "Patterns of European Politics: The "European Polity" Model," in Politics in Europe: Structures and Processes in Some Post-Industrial Democracies, ed. Martin O. Heisler (New York: McKay, 1974), pp. 46-48.

وهو أمر بات يكتسي أهمية متزايدة في الحياة السياسية البريطانية في السنوات الأخيرة^(١٦). علاوة على ذلك، فالمملكة المتحدة توحد إيرلندا الشمالية ببريطانيا العظمى، وإيرلندا الشمالية مجتمع تعددي بصورة واضحة وديمقراطية لا مركزية. كندا، بلد أنكلو - اميركي آخر، وهو مجتمع تعددي أيضاً، وسوف نناقش بإسهاب وفي موضع لاحق من هذا الفصل، كندا، التي صورت عدداً من الوسائل التوافقية لمعالجة الانشطار الإنكليزي - الفرنسي فيها، وإيرلندا الشمالية التي تحاول الحكومة البريطانية مؤخراً تحويلها إلى ديمقراطية توافقية.

يستلزم ربط ألووند الولايات المتحدة ببريطانيا في ما اسمه بالنمط الأنكلو - اميركي أن من شأنه أن يصنف الولايات المتحدة في الفئة المركزية. على الرغم من علام الانقسام المتنامية والاستقرار السياسي المتراجع في الستينات والسبعينات من القرن العشرين، فإن هذا التصنيف ما زال يعبر عن إجماع دارسي السياسة المقارنة. غير أنه يتجاهل الانحرافات الأميركية في كلا البعدين اللذين يعرفان النمط المركزي. فالثقافة السياسية الأميركية، مفتحة أو تعددية إلى درجة لا يستهان بها، بدلاً من أن تكون متجانسة جداً. فالجنوب، كما يقول دال، لم يزل منذ قرابة قرنين من الزمن يشكل ثقافة فرعية جهوية متميزة^(١٧). فالولايات المتحدة في السنوات السابقة على حرب

(١٦) أنظر غليل ريتشارد روز، الملكة المتحدة باعتبارها نظاماً متعدد القوميات
Richard Rose, "The United Kingdom as a Multi-National Regime," in
his *Governing Without Consensus: An Irish Perspective* (London;
Faber and Faber, 1971), pp 42-73

(١٧) دن، [انفراحتات السياسية] ص ٢٥٨.

الانفصال الأهلية ينبغي أن نعد ديمقراطية لا مركزية. بعد الحرب الأهلية نشأ ترتيب توافقي أعطى القشة الجنوبية درجة عالية من الاستقلال الذاتي وأعطى قادته موقفاً مركزياً في جهاز صنع القرارات الفيدرالي عبر وسائل من مثل [p 112] كرئاسة لجان رئيسية في الكونغرس وحق استعمال الأساليب التعميقية في البرلمان. فالبطء الذي اتم به تطور تشريعات الحقوق المدنية يعزى في معظمه إلى هذه السمات التوافقية التي تراكمت بحيث أعطت الجنوب حقاً غير رسمي ولكنه فعال في استعمال القيتو.

وثمة، طبعاً، معنى ثانٍ لكون الولايات المتحدة مجتمعاً تعددياً لا متجانساً: فهي تنقسم إلى فئتين، فئة سوداء وأخرى بيضاء فضلاً عن الانقسام إلى فئة جنوبية وفئة غير جنوبية. وتنبئ أيرينه تنكر هذا المنظور عندما تصف الأميركيين السود بأنهم «أقلية غير مندسجة في مجتمع تعددي» وتذهب إلى أن «أمريكا ليست الآن، ولا يرجح أن تكون في مستقبل قريب، بلداً متجانس السكان»^(١٨). ومن الجدير بالملاحظة أن أيديولوجية القوة السوداء تتسم بعدة سمات توافقية لافتة وإن كانت بعيدة عن أن يكون لها برنامج موحد ومتناسك. هناك أولاً، فكرة التشديد على الوجود القائم بذاته للقشة السوداء والحاجة إلى تنظيم أحزاب فئوية ومنظمات لمصالح هذه الفئة. عندئذ يستطيع ممثلو الفئة

(١٨) أيرينه تنكر، «القومية في مجتمع تعددي» Irene Tinker, "Nationalism in a Plural Society: The Case of the American Negro," *Western Political Quarterly* 19, no. 1 (March 1966): 112, 122. See also S. J. Makielski, Jr., "The United States as a Plural Society," *Plural Societies* 3, no. 3 (Autumn 1972): 29-34

النظر في تشكيل ائتلافات مع مختلف الجماعات والأحزاب، ويصرح ستوكلي كارمايكل وتشارلز هاميلتون بالقول: «إنه من الضرورة بمكان أن يسعى السود إلى تكوين قاعدة مستقلة للقوة السياسية أولاً... بعدئذ يكون للسود القدرة المعبئة للدخول في ائتلافات أو الإحجام عن ذلك». ويرتبط بذلك ارتباطاً مباشراً مفهوم الاستقلال الفئوي: «علينا أن نبدأ بالتفكير في الجماعة السوداء من حيث هي قاعدة التنظيم للسيطرة على المؤسسات في هذه الجماعة»^(١٩). والمفترض هنا أيضاً هو أن من شأن التنظيم والاستقلال الفئويين أن يرقيا مزيداً من المساواة: فالسود ليسوا «جماعة على حدة ولكنهم مساوون لغيرهم» بل «هم جماعة على حدة ولذلك فهم مساوون لغيرهم». أما هل يكون لهذا البرنامج الذي يمكن وصفه بالتوافقي جزئياً على الأقل أية حظوظ في النجاح - الوضع العددي والاجتماعي الاقتصادي الضعيف للفئة السوداء، وانتمائه إلى قاعدة إقليمية واضحة عاملان غير مؤاتين [p.113] فإن تجربة الديمقراطيات التوافقية الأوروبية تظهر أن وجود الجماعة على حدة لا يعني بعد ذاته عدم المساواة.

الديمقراطيات اللامركزية

الديمقراطيات اللامركزية توافقي الأنظمة السياسية الأوروبية

(١٩) ستوكلي كارمايكل وتشارلز هاميلتون [القوة السوداء] Stokely Carmichael and Charles V. Hamilton, *Black Power: The Politics of Liberation in America* (New York: Random House, 1967), pp.96, 166. See also Donald J. McCormack, "Stokely Carmichael and Pan-Africanism Back to Black Power", *Journal of Politics* 35, no. 2 (May 1973): 386.

القارية غير المستقرة في تصنيف ألووند، والأمثلة التي يعطيهما ألووند هي الجمهورية الفرنسية الرابعة، جمهورية فايمار، وإيطاليا ما بعد الحرب. الأنظمة نفسها تمثل النمط اللامركزي، ويضاف إليها الجمهورية النمساوية الأولى، والجمهورية الإسبانية القصيرة الأجل في أوائل الثلاثينات من القرن العشرين. حالات فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا تحتاج إلى إيضاح وجيز، ولا سيما بالنسبة إلى فرنسا وألمانيا؛ لأن تصنيفها في فئة الديمقراطيات اللامركزية محل اعتراض؛ وقد اعترض عليه فعلاً.

كثيراً ما تعتبر الجمهورية الفرنسية الرابعة مثلاً بارزاً على الديمقراطية غير المستقرة، وغير الفعالة، وإجماعاً، غير أن تفسير عدم استقرارها السياسي استناداً إلى التفتت الثقافي قد تعرض للنفذ نسيين. في المحل الأول، يرفض إريك نوردينجر الحجة القائلة إن «العضمان الأيديولوجي للسياسة الفرنسية ونظامها الحزبي المفتت» هما المسؤولين عن عدم استقرارها المزمع؛ وهو يشير إلى أن هذا التفسير يغفل إغفالاً مناسباً «التريقة التي تتم فيها اللعبة السياسية فعلياً في فرنسا. فمع أن الأيديولوجية شائعة في جهود الدعاية السياسية والانتخابية للأحزاب، فإن هذه المواقف الأيديولوجية العلانية للسياسة الفرنسيين لا تحول بينهم وبين قيامهم بلعبة التسويات في الجمعية الوطنية وأزومتها. والواقع، أن الطبقة السياسية تنظر إلى التسويات نظرتها إلى مبدأ إيجابي من مبادئ العمل، مع دوران النشاط البرلاني في معظمه حول مشاحنات ومحاكمات غير أيديولوجية»^(٢٠). ومع ذلك،

(٢٠) إريك نوردينجر، الاستقرار وعدم الاستقرار الديمقراطي، Eric A. Nordlinger,

Democratic Stability and Instability The French Case, World

Politics 18, no. 1 (October 1965) 143

فإن هذا الوصف لا يلائم إلا أحزاب الوسط ولا يلائم الشيوعيين والديموقليين، الذين كانوا خلال الجمهورية الرابعة على درجة من الخصومة بحيث أنهم رفضوا نظام الحكم.

علامة على ذلك، وعلى الرغم من أن نخب أحزاب الوسط التي دعمت الجمهورية كانت في معظمها غير أيديولوجية، فإن هذا الأمر لم [p.114] يسهم إسهاماً يذكر في استقرار النظام لأنه، كما أشار نانان لايتس، من القواعد الأساسية للعبة السياسية البرلمانية في فرنسا أن السمة بتصفون «بقدرة متطورة على تحاشي تحمل مسؤولياتهم»^(٢١). فهم يلعبون اللعبة السياسية بالطريقة نفسها التي تلعب بها لعبة «بول» boules في قرية لورانس ويلي في الفوكلوز [فرنسا]: فاللاعبون والجمهور كانوا أكثر اهتماماً باللعبة نفسها من اهتمامهم بالنتيجة، ومعظم التسلية كانت من حجج اللاعبين المصممة لإعفاء أنفسهم بانساوره من اتخاذ أية قرارات^(٢٢). بعبارة أخرى، كانوا غير أيديولوجيين، لكنهم لم يكونوا براغماتيين بصورة بناءة. كما أنه من الخطأ الافتراض بأن السياسة الجماهيرية لم تكن مفتحة أيديولوجياً لأن النخب لم تكن منقسمة انقساماً عميقاً جراء الاختلافات الأيديولوجية.

يدعي الائتلاف الثاني الذي تقدمه أطروحة الثغنت الثقافي، استناداً

(٢١) نانان لايتس، «في لعبة السياسة في فرنسا» [Nathan Leites, On the Game of Politics in France (Stanford: Stanford University Press, 1959), p. 2

ونظر أيضاً الفصل المنون «الصراع ضد المسؤولية»، ص ٣٥ - ٧٥.

(٢٢) لورانس ويلي، «قرية في الفوكلوز. رواية للحياة في قرية فرنسية» [Laurence Wylie, Village in the Vaucluse: An Account of Life in a French Village, rev. ed. (New York: Harper and Row, 1964), pp. 250-59

إلى بيئات مستقلة، أن الأيديولوجية قامت بدور ضئيل في فرنسا، لا على مستوى النخبة بل وعلى المستوى الجماهيري. وقد يرهن فيليب كونفرس وجورج ديوب أن الناخبين الفرنسيين ليسوا مهتمين إلى درجة عالية ولا هم يشعرون بولاء يذكر للأحزاب السياسية^(٢٢). غير أن غياب الارتباطات الحزبية الثابتة لا يشير حتماً إلى أن الثقافة السياسية لم تكن مفتنة. ويحتاج ذلك ماكريا بصورة مقنعة بأن الانشطارات السياسية قد امتدت إلى مجموعة الناخبين ككل على الرغم من «الغياب الظاهر للالتزام الحزبي عند الناخب المتوسط». ومع أن الولاءات السياسية كانت متشعبة فقد ظهرت «بعض التجمعات الاجتماعية التي كان بعض القادة المخصوصين ووسائل الإعلام المخصوصة على اتصال بها»^(٢٣). ويمكن تفسير اقتران التفتت إلى ثقافات فرعية مع التسييس المتدني [p.115] اعتماداً على الموقف الفرنسي السلبي من السلطة، ويتحدث سناتلي هوفمان عن «العصبية المحتملة على السلطة»، ويلاحظ ميشال كروزيه أن هذا الموقف يجعل «من المستحيل على الفرد

(٢٢) فيليب (ج. كونفرس وجورج ديوب، «تسييس الناخبين في فرنسا والولايات المتحدة»

Philip R. Converse and George Dupeux, "Politicization of the Electorate in France and the United States," *Public Opinion Quarterly* 26, no. 1 (spring 1962): 1-23.

والتيغير في أنماط الولاء الحزبي الفرنسي) David R. Cameron, "Stability and Change in Patterns of French Partisanship," *Public Opinion Quarterly* 36, no. 1 (spring 1972): 19-30

(٢٣) دنكان ماكراي الأصغر، «البرلمان، الأحزاب، والمجتمع في فرنسا: ١٩٤٦-١٩٥٨»

Duncan MacRae, Jr., *Parliament, Parties, and Society in France: 1946-1958* (New York: St. Martin's Press, 1967), p. 333

من الجماعة أن يصبح زعيماً لها^(٢٥). التماسك القوي داخل فئات الشفافة القرعية شرط هام من شروط نجاح الديمقراطية التوافقية؛ ويمكن لاتعدام ذلك في فرنسا أن يفسر كيف تفتت الشعب الفرنسي ولكن من دون أن يكون ملتزماً سياسياً في الوقت نفسه، ولم لم تحفظ النخب السياسية من أتباعها بالدعم القوي للتعاون البناء.

من ناحية ثانية، يدل مثل فرنسا على أنه يجب عدم تضخيم العجز عن حل المشكلات واعتباره سبباً لعدم الاستقرار السياسي. على أية حال، وكما يلاحظ موريس ديفرجيه، فعلى الرغم من كل معائب الجمهورية الرابعة وأوجه قصورها، فقد كان (من الممكن أن تستمر في الوجود لولا حرب الجزائر)^(٢٦). العامل الحاسم هو ما شكلته مشكلة خارجية في جوهرها من عبء ثقيل على النظام السياسي. وبالمثل، فقد كان من الممكن لجمهورية فايمار المفتتة أن تبقى أيضاً لو لم تواجهها العضلات العسيرة الخارجة عن المؤلف.

أخيراً، إذا كانت الجمهورية الرابعة غير مستقرة لأنها كانت تنتمي إلى النمط اللامركزي، فهل يمكن تفسير الاستقرار الأكبر الملحوظ في

(٢٥) ستانلي هوفمان، [بحثاً عن فرنسا] Stanley Hoffman, In Search of France (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1963), p. 8

ميشال كروزيه (الضامة البيروقراطية) Michel Cruzier, The Bureaucratic

Phenomenon. An Examination of Bureaucracy in Modern

Organizations and its Cultural Settings in France (Chicago: University

of Chicago Press, 1964), p. 220

Maurice Duverger, "The [تطور الديمقراطية في فرنسا] Development of Democracy in France", in Democracy in a Changing

Society, ed. Henry W. Ehrmann (New York: Praeger, 1964), p.77

الجمهورية الخامسة وفقاً للإطار النظري نفسه؟ إن استقرار الديمقراطية اللامركزية يتزايد إذا ما صار مجتمعها أقل تعددية و/ أو صار سلوك نخيها أقل خصومية. ويمكن أن يتبين الناظر كلا التطورين في السياسة الفرنسية ابتداءً من العام ١٩٥٨^(٢٢). فقد باتت الأيديولوجيا قوة أقل بروزاً في صفوف الشعب الفرنسي كما أن الثقافة السياسية الفرنسية قد صارت أكثر تجانساً. أما على مستوى النخبة [p 116] فإن التغيرات كانت أصغر حجماً. بيد أن تأثير الأسلوب الأقل خصومية، ولا سيما في صفوف نخب اليمين الحاكمة، قد تعزز على نحو «مصطنع» ولكن فعلاً بفضل التغيرات المؤسساتية التي منحها مزاي الأكتريبات التشريعية الكبيرة والسيطرة على الرئاسة. والحركة العامة لنظام الحكم الفرنسي كانت في معظمها نحو النمط المركزي أكثر مما هي نحو النمط لتوافقي.

ويظهر أيضاً أن تجربة ألمانيا مع الديمقراطية تشير بعض الشكوك في تصنيف الأنظمة الديمقراطية والنظرية التي بنيت عليها. كانت ألمانيا جمهورية فايمار لامركزية، ولكن جمهورية بون يجب أن تصنف بلا شك مع الديمقراطيات المركزية. هذا تحول خارج عن المؤلف لأن التغيرات الكبيرة والسريعة في الثقافة السياسية للحد ما أمر لا يمكن توقعه عادة. وثمة ثلاثة أسباب معقولة يمكن الاستناد إليها في تفسير

(٢٢) أنظر ب. ج. سرن، (الانقسام، التكتيز، والتغير في السياسة الفرنسية) P. G. Cerny, "Cleavage, Aggregation, and Change in French Politics", *British Journal of Political Science* 2, no. 4 (October 1972): 443-55; و جون فريزر، (النزاع في فرنسا) John Frears, "Conflict in France: The Decline and Fall of a Stereotype," *Political Studies* 20, no. 1 (March 1972): 31-41

المتحول من الثقافة السياسية المكتسبة في جمهورية فايمار إلى الثقافة الأكثر تجانساً التي نشأت مع نظام بون. ففي المحل الأول، كانت الحياة في ألمانيا بعيدة عن «السواء» في الفترة الممتدة بين نهاية فايمار حتى أوائل أيام المؤسسات الجديدة في بون. فالنحارب الصاعدة والجراحة التي شهدتها الألمان أيام الحكم السوفياتي، والحرب، والهزيمة، والاحتلال عجبت حدوث تطورات من شأنها أن تحدث عادة بوتيرة أبطأ بكثير. ثانياً، حصلت تحت رعاية الخلفاء «عملية تغيير واعية ومدبرة للمواقف السياسية الأساسية» وقد أسفرت هذه، على قول سيدني فيربا، عن إعادة صنع الثقافة السياسية^(٢٨). ثالثاً، ثمة تباين أساسي بين بون وفايمار لا من حيث مؤسستهما الحكومية واستقرارهما وفعالتهما فحسب، بل ومن الناحية الجغرافية أيضاً: فألمانيا بون بلد أصغر كثيراً من ألمانيا فايمار. وكان من أثر فقدان الأقاليم الشرقية، على حد تعبير سيمور مارتن ليبست، «أن التجانس الأكبر في ألمانيا الغربية بات الآن يعني تجانساً وطنياً»^(٢٩). [p.117]

سؤال آخر لا بد من الإجابة عنه بالنسبة إلى تصنيف جمهورية بون

(٢٨) سيدني فيربا، [ألمانيا: إعادة صنع الثقافة السياسية] Sidney Verba, "Germany: The Remaking of Political Culture", in *Political Culture and Political Development*, ed. Lucian W. Pye and Sidney Verba (Princeton: Princeton University Press, 1965), p. 133 وانظر أيضاً دافيد كونراد، [ألمانيا الغربية: ثقافة سياسية أميد صنعها؟] David P. Conradi, "West Germany: A Remade Political Culture?", *Comparative Political Studies* 7, no. 2 (July 1974): 222-36.

(٢٩) سيمور مارتن ليبست، [الأمة الجديدة: الأزل] Seymour Martin Lipset, *The First New Nation: The United States in Historical and Comparative Perspective* (New York: Basic Books, 1963), p. 292

في فئة أنظمة الحكم المركزية وهو يتعلق بطبيعة الائتلاف الواسع للمسيحيين الديمقراطيين والإشتراكيين برئاسة المستشار كورت غيورغ كيسينغر بين العامين ١٩٦٦ و١٩٦٩: هل استتبع تشكيل هذه الحكومة تحركاً باتجاه نظام توافقي أم باتجاه نظام غير متيسر؟ ثمة بعض الأدلة التي تشير في هذا الاتجاه. إذ يذهب جرهارد ليمبروخ إلى أن بعض دعاة الائتلاف كانت تحذوهم تقاليد المشاركة النسبية التي ترفض إلى الوضع الذي كانت فيه فكرة الحكومة البديلة قريبة عن الفكر السياسي الألماني. وثمة دافع مختلف لكحالف، غير غريب عن أنظمة الحكم التوافقية، وهو صمود تحدٍ منطرف للنظام في صورة الحزب انتازي القومي الديمقراطي الجديد. من ناحية ثانية، لم يكن الائتلاف واسعاً فعلاً لأنه استبعد الليبراليين - وهي قوة سياسية صغيرة ولكن هامة في ألمانيا، خلافاً لجاراتها النمسا، وكان الغرض منه أيضاً ومنذ البداية أن يكون تديراً مؤقتاً بحتاً. علاوة على ذلك فقد تم التشديد تكراراً على أن الترتيب الألماني لن يكون نسخة عن الائتلاف النمساوي الواسع الذي كان سيء النصيب في ألمانيا. ويبدو أن أهم الدواعي الكامنة وراء ائتلاف كيسينغر كانت براغماتية وقصيرة الأجل: مناعة المسيحيين الديمقراطيين في الاعتماد كثيراً على الليبراليين كشركاء في الائتلاف وحرص الإشتراكيين على دخول الحكومة وإثبات كونهم حزباً مسؤولاً يمكن الوثوق به. كان الحزبان أيضاً يرغبان في تلاشي الحزب الليبرالي؛ فبدلاً من التحول الدائم إلى حكومة الائتلاف الواسع، كان الناطقون بلسان الحزبين الكبيرين يشددان على أن تعاونهما إنما يمثل تديراً مؤقتاً يستهدف إيجاد

الظروف المؤاتية لتقيام نظام حزبين حقيقيين^(٢٠). وإن تم بفلاح تديرهما في تحقيق هذا الهدف.

وتبقى حالة إيطاليا مثلاً واضحاً عن الديمقراطية اللامركزية، ولكن حتى في هذه الحالة لا بد من بعض التقييدات. فعلى المستوى المحلي، يجد المرء علاقات ودية في كثير من الأحيان وتعاوناً منمراً [p.118] بين الحزب المسيحي الديمقراطي، والاشتراكي، والشيوعي والمسؤولين الحكوميين^(٢١). على المستوى القومي، كان «الانفتاح على اليسار» بمثابة مد جسور فوق الانتشار العشوي بين المسيحيين الديمقراطيين والاشتراكيين. الخطوة التالية نحو الائتلاف الواسع الممتد على كل الطيف السياسي من المسيحيين الديمقراطيين إلى الشيوعيين - «التسوية التاريخية» التي اقترحتها الزعيم الشيوعي إنريكو برلينغر سنة ١٩٧٣ - استتبعته إدخال العنصر الأساسي في الديمقراطية اتوافقية^(٢٢).

(٢٠) جيرهارد ليمبروخ، [الائتلاف اللينيس في ألمانيا الغربية] Gerhard Lehbruch, "The Ambiguous Coalition in West Germany," *Government and Opposition* 3, no. 2 (Spring 1968): 181-204, esp. 185, 187.

(٢١) سيدني تارو، [الانتماء الحزبي والتبادل السياسي في سياسة المحطة الفرنسية والإيطالية] Sidney Tarrow, *Partisanship and Political Exchange in French and Italian Local Politics: A Contribution to the Typology of Party Systems*, *Professional Papers in Contemporary Political Sociology*, no. 06-004 (London: Sage, 1974).

(٢٢) أنغلو لوتشيانو بيليكاني، "Verso il superamento del pluralismo polarizzato," *Rivista italiana di scienza politica* 4, no. 3 (December 1974): 645-73.

الديمقراطية شبه التوافقية

كندا حالة شاذة في العالم الأنكلو - اميركي من حيث أن فئة من سكانها تنطق بالفرنسية. وهذه أيضاً السمة الأساسية التي تجعل منها مجتمعاً متعددياً. انطلاقاً من تصنيف ألوند يطلق روبرت برستوس على الثقافة السياسية الكندية صفة «المزدوجة» و«العميقة التفتت»، ولا سيما على محور النطق بالإنكليزية والفرنسية^(٢٣). وبالمثل، فمن الجائز أن تعتبر كندا دولة ذات قوميتين^(٢٤). وكما في المجتمعات الأوروبية التعددية ثمة أيضاً انشطارات هامة دينية وطبقية؛ وتقاطع هذه الانشطارات جزئياً كما أنها تتطابق جزئياً مع الانشطار اللغوي (انظر الشكل رقم ٣)^(٢٥). زاوية التقاطع بين الدين والطبقة لا تحيد كثيراً عن الزاوية القياسية، ولكن الانحراف القاسم يعكس إجمالاً الوضع الاجتماعي/الاقتصادي للكاثوليك.

والانحراف الأهم عن التقاطع هو التقاطع بين الدين واللغة: الساطقون بالفرنسية، وهم الواقعون في [١١٩] المنطقة المظللة من

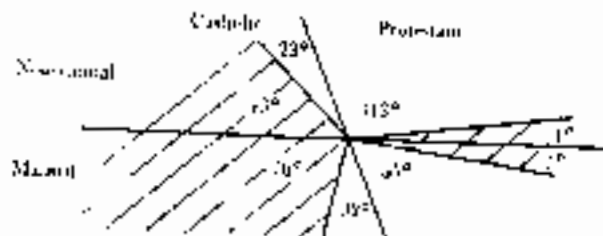
(٢٣) روبرت برستوس، [التوافق بين النخب في السياسة الكندية] Robert Presthus, *Elite Accommodation in Canadian Politics* (Cambridge, Cambridge University Press, 1973), pp. 18, 20

(٢٤) أنظر مثلاً ريتشارد بيوس، [كندا وأزمة الكيبك] Richard Piou, "Canada and the Crisis of Quebec," *Journal of International Affairs* 27, no. 1 (1973), 53

(٢٥) يعتمد الشكل رقم ٣ على بيانات من مسح الانتخابات الكندية لسنة ١٩٦٥ الذي قام به جون مايرل ومعاونوه. مؤشرات التقاطع (XC) وزيابا التقاطع هي كما يلي: الدين والطبقة، ٠.٤٩ و٦٦ درجة؛ الدين واللغة، ٠.٢٧ ودرجة واحدة؛ واللغة والطبقة، ٠.٥٠ و٧٢ درجة.

الشكل رقم ٣، غائبون فعلياً من الجانب البروتستانتي. الناطقون

الرسم ٣ - تقاطع الانقسامات: كندا.



بالفرنسية في سواهم الأعظم من الكاثوليك. ويجرز انتطابق بين الانشطارين العامل الإقليمي الذي يكثسي أهمية كبرى في كندا: فالناطقون بالفرنسية يتركزون في ولاية كويبك وفي المناطق المحاذية لها. ولما كان الناطقون بالفرنسية أقلية تقارب ٣٠٪ من إجمالي سكان كندا، وكانوا متجاسين دينياً، ومتركزين في معظمهم في ولاية واحدة، فهم يشكلون فئة أو ثقافة فرعية في مجتمع تعددي بوضوح أكثر من السكان المتغابرين انناطقين بالإنكليزية، والمنتشرين في الولايات التسع الأخرى. وفي هذا المنطور تشبه كندا الولايات المتحدة، حيث يشكل الجنوب ثقافة فرعية متميزة بينما غير الجنوب إنما هو مجموعة أقل تجانساً داخلياً ولا يمكن أن تطلق عليه وصف الثقافة الفرعية إلا بمعنى ناقل أو ثانوي. ولذلك، فإن الكويك تقوم بدور خاص في السياسة الكندية. فإن صورة العائلة الروحية *famille spirituelle* وإن لم تعد فهي بشوع الكويك، على ما يرى كينيث ماكري، فإن صورة Lager المعسكر الدفاعي في بيئة

معادية، ليس ملائماً أيضاً^(٣٦).

وقد قدر ماكراي، مقتدياً بمثال لوروين، مدى تنظيم أهم حقول النشاط تبعاً لخطوط الانقسام اللغوي^(٣٧). وتظهر النتائج في كندا درجة من التعددية العنصرية أدنى من النمسا، بلجيكا، والنيدرلاندز (الأراضي الناطقة)، ودرجة أعلى قليلاً من سويسرا. حقول الأنشطة ذات الدرجة العالية من التعددية هي التربية ووسائل الاتصال، أي في حقول مرشحة بوضوح لتنظيمات متميزة لغوياً^(٣٨). التربية مسؤولية الولاية، ويؤشر هذا على واقع هام وهو أن الأنشطة اللغوية الكندي تأسس بصورة أساسية من قبل النظام الفيدرالي، كما في بلجيكا بعد سنة ١٩٧٠ وسويسرا، وأن الأحزاب السياسية ومنظمات المصالح ليس لها إسهام يذكر في هذا الصدد. ويكتب جون مايرل:

إن أخطر الانقسامات الكندية شأتاً على الإطلاق، ألا وهو الانقسام بين الثقافتين الفرنسية والإنكليزية، وإن كان يمتد إلى ما بعد الحدود بين الولايات، قد أصبح إلى حد بعيد (وإن لم يكن بصورة

(٣٦) كيث ماكراي، [التوافقية والنظام السياسي الكندي] Kenneth McRae, "Consociationalism and the Canadian Political System," in *Consociational Democracy: Political Accommodation in Segmented Societies*, ed Kenneth McRae (Toronto: McClelland and Stewart, 1974), p. 240

(٣٧) حصر لوروين تصنيفه بالتعددية الأيديولوجية والدينية ولم يأخذ الاقسامات اللغوية البلجيكية و-سويسرية بعين الاعتبار.

(٣٨) ماكراي، [التوافقية والنظام السياسي الكندي] McRae, "Consociationalism and the Canadian Political System," pp. 245-47

كاملة) مسألة تفاوض بين الولاية والسلطة الفيدرالية وتفاوض بين الولايات تنطلق فيها حكومة الكويبيك، أيا كان لونها، بأعلى صوت دفاعاً عن مصالح كندا الفرنسية. وبذلك بات الانتشار الأساسي في كندا مماساً إلى درجة عمالية خارج نطاق نظام الأحزاب، أو في أفضل الأحوال، بطريقة لا تتصل بنظام الأحزاب هذا إلا بصورة غير مباشرة^(٣٩).

يعرض الجدول رقم ٨ عواقب تقسيم كندا الفيدرالي إلى عشر ولايات (مع إجمال الولايتين القليلتي السكان) بالنسبة إلى بنية الانشطارات. وقد استخدمت لأغراض هذا الجدول بيانات مسح انتخابات ١٩٦٥ والنتائج الكتلة للانتخابات. ولا يتناول الجدول إلا التاطفين بالإنكليزية والفرنسية، كما لا يتناول إلا العمال البندوبين وغمير البندوبين، والأحزاب الأربعة الكبرى. وحيثما دعت الحاجة إلى تقسيم الأحزاب تقسيماً ثنائياً بغية احتساب زاوية التقاطع، فإن الحزب الديمقراطي الجديد [p.121] قد جمع مع الليبراليين، كما جمع حزب الاعتماد الاجتماعي مع المحافظين.

(٣٩) جون مايزل، [الانقسامات، الأحزاب، والغمير في كندا] John Meisel, *Cleavages, Parties, and Values in Canada*, Professional Papers in Contemporary Political Sociology, no. 06-003 (London: Sage, 1974), pp. 11, 13

المجلد رقم ٨.

التفتت والتقاطع في كندا: متوسطات الولايات والمجاميع الوطنية (١٩٦٥)

متوسط	متوسط موزون	كندا	
التفتت الديني:			
٧٢	٧٨	٥٣	اجتماعية الكبرى (I)
٠,٣٨	٠,٣٢	٠,٥٠	مؤشر التفتت (F)
التفتت اللغوي:			
٩٢	٩٢	٧٢	اجتماعية الكبرى (I)
٠,١١	٠,١٣	٠,٤٦	مؤشر التفتت (F)
التفتت الديني واللغوي:			
٧٢	٧٨	٥٣	اجتماعية الكبرى (I)
٠,٤٠	٠,٣٥	٠,٦٠	مؤشر التفتت (F)
تفتت نظام الحزب:			
٤٧	٤٥	٤٠	اجتماعية الكبرى (I)
٠,٦٢	٠,٦٦	٠,٧٠	مؤشر التفتت (F)
تقاطع الدين واللغة:			
٠,٣٢	٠,٢٧	٠,٢٧	مؤشر (XC)
درجة واحدة	درجة واحدة	درجة واحدة	الزاوية
تقاطع الدين واللغة:			
٠,٤٨	٠,٤٩	٠,٤٩	مؤشر (XC)
٥٠ درجة	٥٥ درجة	٦٤ درجة	الزاوية
تقاطع اللغة والطبقة:			
٠,٤٩	٠,٤٩	٠,٥٠	مؤشر (XC)

الزاوية	٢٢ درجة	٤٠ درجة	٧٢ درجة
تقاطع الدين والأحزاب:			
مؤشر (XC)	٠,٤٩	٠,٤٨	٠,٤٥
الزاوية	٥٦ درجة	٣٩ درجة	٣٣ درجة
تقاطع الطبيعة والأحزاب:			
مؤشر (XC)	٠,٤٩	٠,٤٩	٠,٥١
الزاوية	٦٧ درجة	٥٩ درجة	٨٥ درجة
تقاطع اللغة والأحزاب:			
مؤشر (XC)	٠,٥٧	٠,٥٨	٠,٥٤
الزاوية	٣٠ درجة	٤٠ درجة	٤٥ درجة

المصدر: احتسب استناداً إلى بيانات من مسح انتخابات ١٩٦٥ جمعها جون مايزل وآخرون، نتائج انتخابات ١٩٦٥ البرلمانية. [p.122]

يجب تفسير زوايا التقاطع باحتراس نظراً إلى أن هذا المقياس ليس أداة مرضية تماماً في حالات كالحالة الكندية في العلاقة بين اللغة والدين؛ فعندما يختصر التقسيم الرباعي الناشئ عن انشطارين ثنائيين، فهو لا يميز بين الحالة التي تكون فيها خلية شبه خالية (الحالة الكندية) والحالة التي تكون فيها خليتان قطريتان شبه خاليتين (حالة الانشطارات المتطابقة بصورة شبه تامة). تبين مؤشرات التقاطع (XC) أن الدين واللغة يتطابقان إلى حد بعيد بدلاً من أن يتقاطعا وأن نظام الأحزاب يتبع الانشطار الديني أكثر مما يتبع الانشطار اللغوي. خلافاً للوضع في سويسرا (أنظر الجدول رقم ٦ أعلاه) فإن المتوسط الموزون لتقاطع الديني واللغوي في الولايات ليس أدنى من المؤشر العام لكننا ككل: ست من الولايات تمتاز بقيم للتقاطع الديني واللغوي

تفوق قيمة المؤشر الوطني العام (0.27). XC

ومع ذلك، فإن كندا تشابه سويسرا مشابة قريبة من حيث كون تجانس الولايات أعلى درجة من تجانس اليند ككل. وتبين مقارنة المتوسطات الموزونة للثغثت في الولايات الكندية والكائنونات السويسرية بالثغثت الوطني العام في اليندين أن الثغثت الينيني في كلتا الحالتين مقتطع بنسبة تقارب الثلث (من ٠,٥٠ إلى ٠,٣٢ في كندا، ومن ٠,٤٩ إلى ٠,٣٤ في سويسرا)، وأن الثغثت اللغوي بنسبة تزيد عن النصف (وهي في الواقع تقارب الثلثين، من ٠,٤١ إلى ٠,١٣ في كندا، ومن ٠,٤٠ إلى ٠,١٧ في سويسرا)، ونوعا الثغثت مجتمعيين بأكثر من الثلث (من ٠,٦٠ إلى ٠,٣٥ ومن ٠,٦٨ إلى ٠,٤٣ على التوالي). فنظام كندا اتفيدرالي قد ولد يلدأ من ولايات أكثر تجامياً. ومن الجدير بالذكر أن كندا وسويسرا هما أكثر بلدان أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية لا مركزية: فنسبة الواردات الحكومية كلها التي تنفقها الحكومة المركزية لم تتجاوز ٦٦٪ في سويسرا و٦٥٪ في كندا سنة ١٩٥٩، وهو إنفاق أدنى بكثير عما يقابله من [p.123] أرقام في الولايات المتحدة، وألمانيا الاتحادية، والنمسا^(٤٠).

الاستقلال الفئوي، التجسد في النظام الفيدرالي، هو أيضاً أقوى سمة توافقية من سمات الديمقراطية الكندية. فقد تزايدت قوى الولايات منذ الخمسينات من القرن العشرين، وكاد الكويك تحديداً أن ينصف بشيء كنصف السيادة. وقد خلصت دراسة حديثة إلى أن

(٤٠) بروس راسيت وآخرون، [الدليل العالمي للمؤشرات السياسية والاجتماعية] Bruce M. Russett et al., *World Handbook of Political and Social Indicators* (New Haven: Yale University Press, 1964), pp. 64-65

حكومة الكويبيك بانث تمثلك طيفاً من القوى والموارد يفوق كل ما تسخره أية حكومة من حكومات الولايات الأخرى.^(١١)

المظهر الفيدرالي للحكومة الكندية كان حاضراً بقوة أيام ولاية كندا المتحدة بين العامين ١٨٤٠ و١٨٦٧، وإن كان هذا النظام توحيدياً بصورة رسمية وكان البريطانيون قد أرسوه مع الغاية المعلنة، عقب توصيات تقرير درهام، باستيعاب الناطقين بالفرنسية في الثقافة البريطانية. كان المجلس التشريعي الوحيد لولاية كندا المتحدة يضم عدداً متساوياً من الممثلين عن قسميها كندا العليا (أونتاريو) وكندا السفلى (كويبيك). وسرعان ما تبين أن الاستيعاب ممنوع ولذلك أُطرحَت الفكرة لصالح نمط توافقي من التعاضد الثقافي. ويكتب المؤرخ الكندي وليام أورمسي: «إن الاتحاد، الذي كان قد ضمن لتحقيق غاية معاكسة تماماً، قد ترك بصورة مفارقة مجالاً لا يستهان به لتطوير سمات فيدرالية، فيما أن استبعاد الاستيعاب حتى أخذ التمثيل المتساوي يكتسي زياً الضمانة السياسية لاستمرار وجود ثقافتين متميزتين». ثم يختصر تجربة الولاية المتحدة بالكلمات التالية: «تمكّن الاتحاد لفترة تزيد على ربع قرن من أن يعمل كنظام شبه فيدرالي، ولكن قوى الشائبة دخلت في صدام مباشر مع الطابع التوحيدي للدستور»^(١٢). ثم أقر قانون شمال

(١١) كيث ماكروبرنر ودابل بوسغيت، (الكويبيك: التغيير الاجتماعي والأزمة السياسية) Kenneth McRoberts and Dale Poogate, Quebec: Social Change and Political Crisis (Toronto: McClelland and Stewart, 1976),

(١٢) وليام أورمسي، (ولاية كندا: نشوء الساسة التوافقية) The Province of Canada: The Emergence of Consociational Politics." in

أمريكا: الصادر سنة ١٨٦٧ رسمياً النظام الفيدرالي.

مبدأ الأكثرية المزدوجة وسيلة توافقية أخرى كان يعمل بها في الولاية المتحدة. كانت هذه القاعدة غير الرسمية تطبق في كثير من الأحيان لا بصورة دائمة، وكانت تشترط في إقرار التشريعات المتعققة بأحد أقسام الولاية بصورة خاصة أن يحصل التشريع على أكثرية أصوات ممثلي هذا القسم علاوة على الأكثرية العامة في المجلس التشريعي. قاعدة الأكثرية المزدوجة تعادل طبعاً حق الفيتو المتبادل ومبدأ كلهمون المتعلق بالأكثرية المتراضية. لم تبق هذه القاعدة بعد نهاية الاتحاد بصورة صريحة، ولكن يمكن القول إن ولاية كويبيك، التي تمثل قطاعاً أقلويًا، والتي يكنسبي عندها استعمال حق الفيتو أهمية كبرى، ما زالت تتمتع بقدرة فعالة على استعمال الفيتو حيال القرارات التي تمس مصالحها الحيوية.

انظريفتان التوافقيتان الأخريان أضعف من هذه القاعدة بكثير ولكنهما ليستا معدومتين في كندا: قاعدة النسبية، والائتلاف الواسع. تجري الانتخابات الفيدرالية ويتم تشكيل الحكومة وفقاً لبدا الأكثرية: لطريقة الانتخابية هي التعددية ونظام الدائرة الانتخابية ذات الممثل الوحيد *single-member constituency system*، والحكومات هي

انظر أيضاً دوغلاس ف. فيرنيه وديانا م. فيرنيه، «مجتمع سياسي كندي؟»
Douglas V. Verney and Diana M. Verney, "A Canadian Political
Community? The Case for Tripartite Confederation", *Journal of
Commonwealth and Comparative Studies* 12, no. 1 (March 1974)

حكومات الحزب الواحد - وهذا يعني أحياناً حكومات الأقلية - بدلاً من الحكومات الائتلافية الصيقة القاعدة أو الواسعة القاعدة. ويعتبر ماكراي نظرية الأكثرية هذه «عقب أخيل في النظام السياسي الكندي» (أي أضعف موضع في هذا النظام - المترجم) و(damnosa hereditas) الإرث الملعون للديمقراطية الأنكلو - اميركية^(١٣). ولكن نعمة في السياسة الكندية بعض العناصر النسبية والائتلافية التي تلطف قاعدة الأكثرية وحنة النمط الخصومي. في المقام الأول، التمثيل النسبي كطريقة انتخابية ليس من المكونات الجوهرية في الديمقراطية التوافقية عندما تكون الفئات مركزة جغرافياً. فإذا كانت حدود الدوائر الانتخابية تتبع بامانة الحدود القبلية وإذا كانت الدوائر متساوية في الحجم، فإن من شأن التعددية والدائرة الانتخابية ذات الممثل الواحد أن ينتجا تمثيلاً نسبياً للفئات. الدوائر الانتخابية الكندية ليست متجانسة تماماً، ولكن أقل من ربعها يضم أقليات إنكليزية أو فرنسية تزيد نسبتها على العشرة بالمئة. ثانياً، على الرغم من أن الناخبين بالفرنسية قد تحلفوا في التعيينات بوظائف الإدارات الحكومية العامة، فإن نسبتهم، منذ إقرار [p.125] قانون اللغات الرسمية سنة ١٩٦٩، قد ارتفعت، ولا سيما في المناصب العليا. حتى من قبل ذلك، كان ثمة شيء من المحاولة لعدم الانحراف كثيراً عن مبدأ النسبية. من ذلك أن جون بورتر يذكر تصريح أحد أعضاء الحكومة الفيدرالية بأن هناك مبدآن لا يد من الالتزام بهما، فعالية الخدمات

(١٣) كيث ماكراي، [الديمقراطية التوافقية] Kenneth McRae, "Epilogue" in Constitutional Democracy, p. 301

وترقية الوحدة الوطنية^(٤٤) مثال ثالث عن مبدأ النسبية هو قانون المحكمة العليا الصادر سنة ١٩٤٩ والذي ينص على أن ثلاثة على الأقل من قضاة المحكمة العليا التسعة يجب أن يعينوا من قبل المحاكم اتعنيا أو جماعة المحامين في كويك.

علاوة على ذلك، ومع أن كندا لا تعرف الحكومات الائتلافية الواسعة، فهي تعرف الكثير من العناصر الائتلافية داخل الحكومة الفيدرالية وخارجها، فالهيئات البنينة في الولايات كمجلس وزراء التربية، والمؤتمرات الفيدرالية للولايات، والمجالس الفيدرالية العديدة، واللجان التي تنحصر عضويتها في ممثلي الولايات، والاجتماعات والحنقات الاستشارية بين كبار الموظفين في الإدارات العامة يمكن اعتبارها ائتلافات واسعة^(٤٥). وتمثل الفئتان عادة في الحكومة الفيدرالية تمثيلاً جيداً، ولكن هذا يتوقف على مدى كون الحزب الحاكم نفسه نوعاً من الائتلاف الواسع بدلاً من كونه حزباً قسرياً. ونظراً لكون الحزب الليبرالي يحظى بتأييد قوي من كلا ائتلافيين بالإنكليزية والفرنسية، فإن الحكومات الليبرالية إنما هي ائتلافات واسعة للفئتين داخل الحزب. ولما كان حزب المحافظين لا يحظى عادةً بذلك التأييد في الكويك وفي صفوف الناظرين بالفرنسية في أماكن أخرى، فهو في وضع أضعف من هذا الوجه، من ذلك، أن س. ج.

(٤٤) جون بورتر، [تفسيراً الرأسي] *John Porter, The Vertical Mosaic: An Analysis of Social Class and Power in Canada* (Toronto: University of Toronto Press, 1965), p. 44).

(٤٥) س. ج. ر. نوبل، [الديمقراطية التوافقية والفيدرالية الكندية] S. J. R. Noel, "Consecutional Democracy and Canadian Federalism", *Canadian Journal of Political Science* 4, no. 1 (March 1971): 16

د. نوبل يرى «أن عجز حكومة ديفنبايكر المحافظة عن الحصول على تعاون أئمة الكنيسة السياسية في الكويت في عملية توافق على المستوى الفيدرالي كان من أهم العوامل المؤدية إلى سقوطه. سياساته وقراراته لم تكن مضادة للكويت» بل إن عجزه عن تفويض أهمية التوافق مع الكنيسة كان ضد كويتك^(٤٦). ولكن، وبصورة إجمالية، تتطلب التقاليد العريقة والثابتة من الحكومة أن تمثل الدين واللغة تمثيلاً أميناً لا مجرد اتّواليات، وإن كان ذلك على حساب شيء من التضحية بالفعالية^(٤٧).

إن تطبيق مبدأ الائتلاف الواسع على امتداد المتصل الزمني في أهم المراكز الحكومية يستحق الاهتمام أيضاً. فقد اعتُمدت الدائرة بين الناطقين بالإنكليزية والناطقين بالفرنسية في زعامة الحزب الليبرالي، وفي رئاسة الوزارة في الحكومات الليبرالية تالياً، وفي منصب الحاكم العام منذ تعيين الكندي الأول، وفي رئاسة مجلس العموم، وفي منصب القاضي الأول في المحكمة العليا.

خلال فترة ولاية كندا المتحدة التي كانت أقرب إلى التوافقية من الكونفيدرالية التي نلتها، طوّرت كل قسم نظام الحزبين وعملت الجماعات البرلمانية الأربع في ائتلافات قضاة عبر الانقسامات القطاعية: المحافظون في كندا العليا مع الزرق (Bleus) في كندا السفلى والإصلاحيون في كندا العليا مع الأحمر (Rouges) في كندا السفلى. وبعد قيام الحكومة المسؤولة سنة ١٨٤٨، أنشئ نظام رئاسة

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٤٧) ماكراي، [التوافقية والنظام السياسي الكندي]، ص ٢٥١.

الحكومة المزدوج واخفائاب الوزارية المتوأمة لإعطاء الوزك نفسه لكلا القسمين^(٤٨). وقد تعزز هذا التدبير بواسطة قاعدة الأكثرية المتراضية. والسمة التوافقية الأخيرة اللافتة في الولاية المتحدة كانت أن عاصمتها كانت بالمداورة بين القسمين إلى أن اتخذت أوتاوا مركزاً دائماً للحكومة.

إن اندى الذي تطورت إليه التوافقية في كندا لاقت حقاً لأن الظروف المحيطة بها لم تكن مشجعة إجمالاً. والعامل الوحيد المؤاتي بوضوح هو العزل العنوي؛ فالغنتان الكنديتان كثيراً ما توصفان به العزولتين^١. كان توزيع السلطة مزدوجاً وغير متساو في الولاية المتحدة، مع كون الناطقين بالفرنسية أكثرية في بادئ الأمر، ولكن القطاعين كانا يتمتعان بتمثيل متساو في المجلس التشريعي. أما في كندا الفيدرالية فقد أصبح الميزان مزدوجاً وغير متساو مع أكثرية للناطقين بالإنكليزية على مستوى الأصوات الانتخابية والمقاعد البرغانية. [p.127] ولم تكن سياسة «التعددية الثقافية» التي أعلن عنها سنة ١٩٧١ إلا محاولة ضعيفة للانتفات إلى المصالح الثقافية للكنديين غير المتحددين من أصل بريطان أو فرنسي؛ وهي لم تثل خطوة هامة نحو تقسيم الأكثرية الناطقة بالإنكليزية البائعة حوالي ٧٠٪ إلى ثقافات إنكلو - سلتية و«سواها» من الثقافات الأقلية أي إلى حوالي ٤٥ و ٢٥ بنائاً على التوالي. علاوة على ذلك، مال الناطقون بالفرنسية إلى تفسير التعددية الثقافية كخطر محتمل على مكانة الفرنسية كإحدى اللغتين والثقافتين السائدتين أكثر من اعتبارها خطوة مباركة باتجاه تعدد ميزان

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٥٠، ٢٦٠

القوي، كندا قوة متوسطة وليست قوة صغرى، ولا وجود لمخاطر خارجية تعزز الولاءات الوطنية الضعيفة فيها. وكما كتب مايزل، فإن وكندا تكاد تفتقر تماماً إلى مجموعة أصيلة مشتركة من الرموز، والأبطال، والأحداث التاريخية، والأعداء، أو حتى العظموحات^(٤٩). وتظهر أبحاث حول تقاطع اللغة والطبقة في الجدول رقم ٨ أن اثنتين ليستا متساويتين اقتصادياً، وإن لم يكن التفاوت بينهما شديداً.

علاوة على ذلك لا يمكن الوقوع على أي أثر لتقائيد توافقية سابقة. فالقوي الأوروبية التي استعمرت كندا كانت دولاً قومية مركزية ذات تقاليد سياسية تختلف اختلافاً حاداً عن تلك التي كانت سائدة في الإمبراطورية الرومانية المقدسة والدول التي ورثتها. وبذهب ماكراي إلى أن التقاليد البريطانية والفرنسية قد تعززت لأن تجارهما الاستعمارية في كندا كانت تمثل نمطاً ثقافياً للمجتمع الأم... فرنسا الجديدة كانت إسقاطاً لفرنسا لويس الرابع عشر وكولبرت، غير أنها كانت تفتقر إلى ما يعادلها في الإقطاع الأقدم عهداً. كما أن أمريكا الشمالية البريطانية كانت، بعد فقدان المستعمرات الأمريكية، تخضع للحكام الإمبراطوريين والحاميات العسكرية البريطانية، وكانت حتى الأربعينات من القرن التاسع عشر تفتقر إلى أية قوة سياسية فعالة توازن هذا التأثير التنفيذي القوي^(٥٠). علاوة على ذلك، كان النفوذ

(٤٩) جورد مايزل، [الأحزاب والسياسة الكندية] John Meisel, "Canadian Parties and Politics." in Contemporary Canada, ed. R. H. Leach (Durham: Duke University Press, 1968), p. 125.

(٥٠) ماكراي، [التوافقية والنظام السياسي الكندي]، ص ٢٥٤ - ٥٥. وانظر أيضاً تقويم جونز ليزل لظروف الديمقراطية التوافقية في كندا: [التراجل المبكرة من بناء الدولة والتأثيرات الأخرى المتأخرة ضد الدولة] Joan Linz, "Early Stage-

البريطاني في المرحلة التكوينية للمؤسسات الشعبية الكندية مسيطراً [p.128] وشاملاً. وهكذا فإن التطوير التلقائي لسلسلة من الوسائل التوافقية: الأساسية الناشئة من ضرورة إدارة مجتمع تعددي في الولاية المتحدة من شأنه أن يذكرنا بقوة أن التقاليد السابقة لتوافق النخبة إنما هي شرط مؤات وليست شرطاً ضرورياً للديمقراطية التوافقية.

تباين آراء الكتاب في السياسة الكندية حول كيفية تصنيف هذا البلد في أنماط الأنظمة الديمقراطية. فيصريح برستوس أنها «تندرج بيسر» في الفئة التوافقية^(٥١). غير أن ماكراي يعتقد أن «النظام السياسي الكندي القائم، حتى في أفضل أحواله، إنما يجب اعتباره مثلاً غير كامل أبداً على الديمقراطية التوافقية»^(٥٢). ربما كانت النقطة المتوسطة بين هاتين النظرتين أقرب التفسيرات إلى الصحة: فكلدا تنزل تقريباً في منزلة متوسطة بين النمط اللامركزي والنمط التوافقي. وسوف يعتمد مستقبل النظام السياسي الكندي إلى حد بعيد على توجهه باتجاه المزيد من التوافقية والمزيد من الاستقرار والوحدة، تالياً، أي باتجاه نظام حكم أكثر لامركزية مع تقسيم البلد كحل أكثر ترجيحاً.

Building and Late Peripheral Nationalisms against the State: The Case of Spain," in *Building States and Nations: Analyses by Region*, ed. S. N. Eisenstadt and Stein Rokkan (Beverly Hills: Sage, 1973), pp. 92-94

(٥١) برستوس، [توافق النخبة]، ص ٧.

(٥٢) ماكراي، «خاتمة» ص ٣٠٠، وانظر أيضاً ف. من. إنكلسان رم. أ. شوارتز، [الأحزاب السياسية الكندية]، T. C. Engelmann and M. A. Schwartz, *Canadian Political Parties: Origins, Character, Impact* (Scarborough: Prentice-Hall of Canada, 1975), p. 289-93.

ديمقراطية شبه توافقية : إسرائيل

الديمقراطية الغربية الثانية المحتوية على ما يكفي من السمات التوافقية بحيث توصف بأنها نظام حكم شبه توافقي هي إسرائيل. على الرغم من أن الانشطار الأكبر فيها، ذلك القائم بين اليهود والعرب، يجعل منها نظرياً دولة ذات قومتين، فإن اليهود يشكلون فيها أكثرية غالبية بحيث يمكن اعتبارها دولة يهودية. ونمة داخل الجماعة اليهودية انشطار متزايد الأهمية بين اليهود المتحدرين من أصل غربي وأرثوذكس المتحدرين من أصل شرقي، غير أن الانشطارات الفتوية الأساسية بين اليهود والتي تجعل إسرائيل مجتمعاً متعددياً إنما هي انشطارات دينية وأيديولوجية في صميمها. في إسرائيل ثلاث فئات: الاشتراكيون، العنتمانيون من غير الاشتراكيين، واليهود التديتوت. ويمكن تقدير قوتهم امتداداً إلى انتخابات الكنيست التي حصلت فيها الأحزاب الاشتراكية بجمعة (p.129) باستثناء الشيوعيين) على حوالي 50 بالمئة من مجموع الأصوات حتى الانتخابات العام 1973، والأحزاب غير الاشتراكية أكثر من 25 بالمئة، والأحزاب الدينية 15 بالمئة.

هذه الفئات تشبه الثقافات الفرعية في النمسا، وبلجيكا، وهولندا شبيهاً كبيراً من حيث الطبيعة الدينية - الأيديولوجية للانشطارات ودرجة انتظام الحياة السياسية والاجتماعية تبعاً لخطوط الانشطار هذه. ولكل قطاع حزب سياسي أكبر فضلاً عن عدد متنوع من الأحزاب الصغرى. علاوة على ذلك، وكما يلاحظ لث، ز. بالتيل اتقف الأحزاب الإسرائيلية بصورة فردية ومن حيث هي تكتلات على ذروة محاميع وشبكات من المستوطنات الزراعية الجماعية والتعاونية؛ النقابات والصناعات التي تمتلكها النقابات؛ التعاونيات الصناعية،

التسويقية، الشرائعية، الحرفية وأخرى للمواصلات؛ مؤسسات تربية، والتهو والتسلية، والرعاية؛ شركات لنصحف، والمجلات الأسبوعية، والدوريات ودور نشر الكتب؛ المؤسسات المهنية، التربوية، الأيديولوجية، والدينية، والحركات النسائية والشبابية. إن الطابع الشعبي والانتقائي للفتات يبرر تبريراً وافياً وصفها بالاعنات الروحية (famille spirituelles) في نظام من التعددية الغنوية^(٥٣). والكنمة العبرية الجامعة التي تطبق على الثقافات الفرعية هذه هي ماهان أي المعسكرة، وهو ما يساري اللاغر Lager التساوي^(٥٤).

والعنصر التوافقي الأدمى إلى الالتفات في التديمقراطية الإسرائيلية هو الاستقلال الذاتي الغنوي. فالنظام السياسي القومي مبني على احترام المعسكرات المتفصلة والقائمة بذاتها مع ما يدور في فلكها من شبكات تنظيمية واسعة، ويمكن أن توصف هذه الظاهرة بأنها نوع من «الفيدرالية في دولة موحدة»، وهي تسوخ وصف إسرائيل بأنها «شبه فيدرالية»^(٥٥). ويمرزاها عنصر جغرافي: فكما يلاحظ إيمانويل

(٥٣) ك. ز. بالتييل، «نظام الائتلاف الإسرائيلي» [The Israeli Coalition System], *Government and Opposition* 10, no. 4, (autumn 1975), 398.

(٥٤) إيمانويل غوتمان، «الدين والاندماج القومي في إسرائيل» [Emmanuel Gutmann, "Religion and National Integration in Israel," paper presented at the Round Table on Political Integration of the International Political Science Association, Jerusalem, 1974, p. 15]

(٥٥) لوناو ح. فاين، «السياسة في إسرائيل» [Leonard J. Fein, *Politics in Israel*] (Boston: Little, Brown, 1967), p. 100, Paltiel, "Israeli Coalition System," p. 405

غوثان بميل أعضاء المعسكر الديني بصورة متزايدة إلى الانعزاع في أحياء خاصة بهم في كل المدن والبلدات تقريباً^{١٥٦}. (p.130)

والمبدأن التوافقيان الآخران القويان جداً في إسرائيل هما النسبية والمقيتو المتبادل. النظام الانتخابي هو واحد من النظامين الأكثر نسبية في العالم: فكما في الأراضي الواطئة، وهي المثال الآخر على نظام تمثيل نسبي معترف، يعتبر البلد كله دائرة انتخابية واحدة، والنتيجة المترتبة على ذلك هي إنه حتى الأحزاب الصغيرة جداً تستطيع أن تدخل الكنيست طالما أن حصتها من مجموع الأصوات هي واحد بالمئة على الأقل. وما يسمى بمقاربة المفتاح الحزبي للتعيينات الوظيفية والمخصصات المالية بضمن التطبيق الوفي تبدأ النسبية في هذه المجالات أيضاً.

ويعتلك المعسكر الديني أداة ذات أهمية خاصة وهي حق المقيتو التي يستعملها بالنسبة إلى أعمق القضايا الخلافية بين الإسرائيليين (ولا سيما بين اليهود المتدينين والعلمانيين)، أي دور الدين في الدولة. فقد استطاعت الأقلية الدينية بواسطة هذا المقيتو أن تحول دون أية تغييرات جذرية في نظام التربية الدينية الذي تدعمه الدولة، والذي يستوعب ما يراوح بين ربع وثالث الأولاد المبالغين سن المدرسة، وفي ولاية السلطات الدينية على الأحوال الشخصية. فكما يكتب ألان أريان، «تحميد المسألة الدينية من خلال تأجيلها»^(٥٧). كما كان المقيتو المتبادل مسؤولاً عن الجمود بالنسبة إلى صياغة دستور إسرائيلي. فنظراً إلى أن

(٥٦) غوثان، «الدير والأصماح القومي»، ص ١٩.

(٥٧) ألان أريان، «الإجماع في إسرائيل» [New York: General Learning Press, 1971], p. 21; see also pp 3-4, 13-15

اخلل الوسط يبدو غير ممكن بين دعاء الدولة الليبرالية الدستورية ودعاه الدولة الشيوعراطية، فإن إسرائيل تستند إلى بضعة «قوانين أساسية» من دون دستور متكامل، ويتمتع الكنيست بالسيادة في مجال التشريع.

خلافاً للطبيعة التوافقية القوية للديمقراطية الإسرائيلية بالنسبة إلى المبادئ الثانوية الهامة المتمثلة في الاستقلال الذاتي، والفتوى، والنسبية، فهي لا تكاد تقارب المبدأ التوافقي الأولي المتمثل بالائتلاف الواسع. فالحكومة لم تزك نضم الأحزاب الرئيسية في المعسكرين الاشتراكي والديني، وأحياناً كثيرة أيضاً التقدميين والمليبراليين المستقلين، وهم حزب صغير في المعسكر غير الاشتراكي. كما بات مألوفاً أن يكون الائتلاف الحكومي أكبر من الحزب الرابع الأصغر^(٥٨). ومع ذلك، فباستثناء [p.131] الائتلافات الواسعة لفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٠، لم يشارك الحزب غير الاشتراكي في الحكومة. لا وجود، فهي ما يتعلق بالأحزاب الفتوية الكبرى، كمنظ من الائتلافات المتحولة أيضاً - حزب المثالي الاشتراكي وخلفاؤه ممثلون دائماً في الحكومة - ولا أحد يؤيد هذا التوجه أو التوجه إلى الائتلاف الواسع على أساس أديم. ويلاحظ غوتمان أنه «من المستغرب جداً أن يتم الالتزام إلى هذا الحد بالنمط الكلاسيكي للحكومة - ضد - المعارضة كعيار في بلد لم يحدث فيه أي تغيير للحكومة حتى الآن»^(٥٩). أما بالنسبة إلى تركيبة الحكومات فإن إسرائيل ديمقراطية أبعد عن التوافقية وأقرب إلى نظام الحزب المسيطر،

(٥٨) دايفيد نخعياص، «سياسة الائتلافات في إسرائيل»، David Nachous.

"Coalition Politics in Israel," Comparative Political Studies, 7, no. 2

(October 1974): 317-20

(٥٩) غوتمان، «الدين والاندماج القومي»، ص ٢٥.

وهي في ذلك أشبه بالنظام الإيطالي الذي لم تزل سيطرة الحزب الحاكم فيه تمنح قدراً معقولاً من الاستقرار لنظام لامركزي في جوهره^(٦٠).

تكاد إسرائيل تستوفي كافة الظروف المؤدية إلى الديمقراطية التوافقية، والواقع أن هذه الظروف مؤاتية إلى حد أنه كان أولى بها أن تفضي إلى درجة أعلى من التوافقية عما تمّ تطويره فعلاً. العامل المنبسط الوحيد هو توازن القوى، وذلك لأن المعسكر الاشتراكي يتكوّن من أكثرية هزيلة أو شبه أكثرية من السكان. ولكن قوته يجدها الانقسام إلى عدة أحزاب تكون الحزب الاشتراكي القوي لم يحصل قط على أكثرية المقاعد في الكنيست. وقد أجبره وضعه الأقلوي على تشكيل حكومات ائتلافية مع أحزاب أصغر حجماً وأوضح استعداداً للتعاون من أجل السبب نفسه؛ فثمة، كما يقول بيتر ي. مدينغ، «خوف أقل من السلطة المطلقة في وضع الائتلاف»^(٦١). وبالعكس، فإن قوة المعسكر اليميني السياسية أكبر فعلياً مما يعبر عنه عدد المقاعد التي يجرزها في الكنيست، لأنه من المفترض [جمالاً أن الآراء الأساسية التي تتركز إليها برامجه تخطى بتأييد عدد من الإسرائيليين يفوق عدد الذين صوتوا (١٩٦٣) للأحزاب الدينية. ولذلك يمكن وصف توازن القوى بأنه متعدد إلى حد ما.

(٦٠) آلان أريان وسامويل بارنز، «أزمات الحزب المسيطر» Alan Arian and Samuel Barz, "The Dominant Party System: A Neglected Model of Democratic Stability." *Journal of Politics* 36, no. 3 (August 1974): 592-614.

(٦١) بيتر مدينغ، «ماپاي في إسرائيل» Peter Y. Medding, *Mapai in Israel: Political Organisation and Government in a New Society* (London: Cambridge University Press, 1972), p. 306.

ومن العوامل المؤاتية جداً وجود ولايات غالبية قوية تعاكس الانشطار بين فئات منفصلة. إذ ينبغي الاعتراف، بداية، أن الدين يُسَمُّ ويؤخذ في الوقت نفسه: «على الرغم من كون الدين مصدراً للثنافر داخل المجتمع الإسرائيلي (اليهودي)، فهو من حيث كونه شعوراً أولياً مشتركاً يخلق تعلقاً مشتركة ويعمل كعنصر صاهر للمجتمع»^(٦٦). كما أن الالتزام ببقاء الشعب اليهودي وإسرائيل كدولة يهودية يسهم أيضاً في الإجماع القومي الغالب. في الواقع، الشاعر القومي قوية إلى درجة تجعل ليونارد ج. فاين يرى أنه: «ربما انطوى على كثير من المبالغة القول بأن إسرائيل مجتمع مفتت، أو أنه لا وجود لثقافة سياسية موحدة»^(٦٧) علاوة على ذلك، ليس للثقافات الاقتصادية بين الفئات، ولا سيما بين معسكر الاشتراكيين ومعسكر العلمانيين غير الاشتراكيين، كبير أثر جزاء المساواة العامة الغالبة على طبيعة المجتمع الإسرائيلي.

إن صغر حجم إسرائيل والمخاطر الجادة جداً على وجودها عناصر مؤاتية بوضوح لتوحيد الوحدة الداخلية. ولا يزال فاين عندما يقول إن المخاطر الخارجية «توفر لإسرائيل مصدراً مؤكداً للوحدة، وهي قضية ذات أولوية قصوى لا تختمل الخلاف بحيث تهبو بقية الانشطارات نافهة بالقياس إليها». وهو يعتقد أنه: «ربما كان صحيحاً

(٦٦) حرمان، [تدين والاندماج القومي]، ص 1. انظر أيضاً إرفن رينباوم، [مباسة النسبوية] Ervin Rimbbaum, The Politics of Compromise: State and Religion in Israel (Rutlerford, N. J. Fairleigh Dickinson University Press, 1970).

(٦٧) فاين، [السياسة في إسرائيل]، ص ٥٧.

أن نظام إسرائيل السياسي مثال على نظام غير شغاك متعدد الأحزاب وأن هذا النظام إنما يشتغل جزاء عوامل خارجية عن التنظيم نفسه^(٦١). ويشدد أريان أيضاً على التأثير الهائل لهشاشة الأمن الإسرائيلي: «نعم في إسرائيل درجة عالية من الإجماع على الحاجة إلى وجود إجماع»^(٦٢). ومما له دلالة أن الفترة الوحيدة التي شهدت حكومات ائتلاف واسع بدأت عشية حرب ١٩٦٧ وأنها لم تدم إلا ثلاث سنوات.

أخيراً، تمتلك إسرائيل أيضاً مزينة تقاليد راسخة في التوافق تطورت في الحركة الصهيونية وفي [p.133] اليسوف، أي المجتمع اليهودي السابق على وجود الدولة في فلسطين، ونظراً إلى أن الأمرين كانا نتيجة ترتيبات إزائية من دور أية من السلطات الفاعلة للدولة ذات السيادة، فإن اعتماد النسبية، وبنيّة فيدرالية المنهج، وأسلوباً ائتلافياً في صنع القرار كان الرد المنطقي على الحاجة إلى التعاون والتسويات. ولذلك كان من السليم الخلوص إلى أن العمليات التوافقية كانت على درجة متقدمة من التطور عند نشوء الدولة سنة ١٩٤٨^(٦٣).

المؤلفان انذان كتباً عن إسرائيل من وجهة نظر النموذج التوافقي حذران في تقديمهما لدى انسجام البلد مع النموذج. من ذلك أن

(٦١) أصدره، ص ٢٠٩.

(٦٢) أريان، [الإجماع في إسرائيل]، ص ٣.

(٦٣) باتييل، [النظام الائتلافي الإسرائيلي]، p. Paltiel, "Israeli Coalition System."

S. N. Eisenstadt, [المجتمع الإسرائيلي]، [برنشتات]، ص ٤٠٦. وانظر أيضاً ص ٥٠٠.

Israeli Society (London: Weidenfeld and Nicolson, 1967), pp. 408-12.

بالتهييل يكتفي بالفول إن المقاربة التوافقية تتيج إطاراً مفيداً لتحليل الاندماج السياسي وطبيعة الديمقراطية في إسرائيل^(٦٧). ويخلص غوتمان إلى أن الائتلاف الإسرائيلي الحاكم وإن لم يكن توافقياً بالمعنى المقبول للكلمة فهو يستند إلى بعض العناصر التوافقية^(٦٨). ومن الجائز اعتبار إسرائيل، أسوة بكندا، خليطاً من الديمقراطية اللامركزية والتوافقية. ولكن الشروط المؤاتية للتوافقية في إسرائيل كانت، خلافاً لكندا، مؤاتية جداً. المثال الكندي، وخصوصاً في حال الولاية المتحدة التوافقية جداً، يظهر أن شروطاً مؤاتية كهذه ليست شروطاً ضرورية، وإحالة الإسرائيلية تظهر أنها ليست شروطاً كافية.

حدود التوافقية: إيرلندا الشمالية

أوضح حالة لمجتمع تعددي وديمقراطية لامركزية في العالم الغربي هي إيرلندا الشمالية. فهي وإن لم تكن دولة ذات سيادة، فقد يجوز اعتبارها بمنزلة البلدان المستقلة لأنه، بين سنة ١٩٢١ وفرض الحكم المباشر من لندن سنة ١٩٧٢، كانت سلطات الستورمونت (برلمان إيرلندا الشمالية) تفسر بطريقة سخية إلى حد أنها كانت تفوق كثيراً السلطات المعتادة للوحدات الحكومية ما تحت القومية حتى في الدول الفيدرالية. وقد أجاد كل من إيان بدج وكورنيلوس أوليري وصفها بالقول: «حكيم ذاتي لولاية مع شيء من نوازم السيادة»^(٦٩).

(٦٧) بالتيل، [نظام الائتلاف الإسرائيلي]، ص ٤١٤.

(٦٨) غوتمان [اللين والاندماج القومي]، ص ٢٧.

(٦٩) إيان بدج وكورنيلوس أوليري، أيلفاسك: مقارنة للآزمة [Jan Budge and Cornelius O'Leary, Belfast. Approach to Crisis-A Study of Belfast Politics, 1613-1970 (London: Macmillan, 1973), p. 141]

بشكل البروتستانت والكاثوليك في إيرلندا الشمالية فئتين متعايزتين ومنفصلتين تتمتع كل واحدة منهما بمنظماها الاجتماعية، والثرافية، والثرافية. وتبين درجة الفصل الاجتماعي أيضاً من خلال الانخفاض الشديد في نسبة التزاوج بين الجماعتين. ونقول روزماري هاريس إن البروتستانت والكاثوليك يشكلان جماعتين endogamous أكثر انفصالاً، في أرجح الفئتين، في المسائل الجنسية من معظم جماعات أبيض والسود في المجتمعات التي يفترض فيها كراهية التزاوج من الجماعة الأخرى^(٧٠). الولاءات الدينية والسياسية مترابطاً وثيقاً جداً. استناداً إلى نتائج المسح الذي أجراه ريشارد روز سنة ١٩٦٨ في ما يتعلق بدرجة التأييد الذي يقدمه البروتستانت للحزب الوندوي والكاثوليك للحزب الوطني وحزب عمال إيرلندا الشمالية، يمكن احتساب زاوية التقاطع ومؤشره بين الانشطار الديني وانشطار نظام الأحزاب؛ وكلاهما متدنيان: درجتان ٠,٢١ على التوالي^(٧١).

ويذهب كونور كروز أوبريان إلى أبعد من ذلك فيقول إنه في الحالات

(٧٠) روزماري هاريس، [التعصب والشماع في أولستر] Rosemary Harris, *Prejudice and Tolerance in Ulster. A Study of Neighbors and "Strangers" in a Border Community* (Manchester: Manchester University Press, 1972), p. x. *إيرلندا الشمالية* Violence in Northern Ireland: Ethnic Conflict and Radicalization in an International Setting (Morristown, N. J.: General Learning Press, 1974), pp. 12-14

(٧١) روز، [الحكم من دون إجماع] Rose, *Governing Without Consensus*. أيضاً ريشارد روز، [إيرلندا الشمالية] Richard Rose, *Northern Ireland: A Time of Choice* (London: Macmillan, 1976).

انقليلة التي نجد فيها ولايات متناثرة فإن انتماء الشخص سياسياً أمر حاسم في إدراجه في إحدى الجماعتين: ففي إيرلندا الشمالية يعتبر الشخص الذي ينتمي إلى سياسة الديانة الأخرى - كالبروتستانتية الوطنية، أو الكاثوليكية الوندوي - عملياً في نظر الجماعة التي تركها بمنزلة الشخص الذي انتقل إلى الديانة الأخرى: وهذا أسوأ طبعاً من أن يكون قد ولد فيها أصلاً^(٧٢). والغايات التي يسعى إليها الحزبان الغنويان الوندوي والوطني، والليذان كانا الحزبين الأساسيين قبل العام ١٩٧٢، كانت أيضاً متافقة: فالوندويون [p.135] يصرون على الاحتفاظ بالاستقلال الذاتي ضمن المملكة المتحدة، والوطنيون يرغبون في الانضمام إلى جمهورية إيرلندا. حزب العمال الإيرلندي الشمالي وحزب التحالف الجديد حزبان أكثر اعتدالاً وقد حاولا مناقشة كلتا الغنيتين الدينيتين، ولكنهما لم يفلحا في التحول إلى قوتين سياسيتين كبيرتين.

الطبيعة الشديدة التعددية لتجتمع إيرلندا الشمالية جعلها أسلوب خصوصي صارم في الحكم. فالوندويون الذين يمثلون الأكثرية البروتستانتية التي تقارب ثلثي السكان قد شكلوا حكومة الحزب الواحد طوال الفترة الممتدة من ١٩٢١ حتى ١٩٧٢. وكانت هذه الحكومة، على ما وصفها أول رئيس وزراء وندوي لإيرلندا الشمالية، حكومة بروتستانتية^(٧٣). وقد ضحكت قوة البروتستانت

(٧٢) كورنر كوريز أوسريان، [دول إيرلندا] Curior Cruise O'Brien, States of Ireland (London: Hutchinson, 1972), p. 13

(٧٣) لورد كريغفون، مذكور في كتاب نيب دي باور، [السند المقسمة] Liam de Paor, Divided Ulster, 2nd ed. (Harmondsworth: Penguin Books, 1971), p. 105

في مجلس السنورمونت وفي المجالس المحلية من خلال إلغاء التمثيل النسبي والعودة إلى نظام التعددية أولاً في الانتخابات المنحبة ثم في الانتخابات البرلمانية في العشرينيات من القرن العشرين. كما احتفظ الساسة البروتستانت إجمالاً بالسلطة حتى في المناطق ذات الأكثرية الكاثوليكية جراء التقسيم غير المتوازن للدوائر الانتخابية، والجور في التمثيل النيابي، والقيود على حق الانتخاب، والتصويت المتعدد، والمثال الصارخ على التقسيم غير المتوازن للدوائر الانتخابية في إيرلندا الشمالية والجور في التمثيل النيابي يبدو واضحاً في لنتندري نسبة مدنها الكبرى حيث الأغلبية الكاثوليكية في الناخبين وعدد السكان الإجمالي والأكثرية المريحة للوحديين البروتستانت في المجلس، ولم يكن يلفظ قاعدة الأكثرية أي فيتو أو استقلال ذات للأقلية. وكان ثمة تمييز لا يستهان به ضد الكاثوليك بالنسبة إلى التعيينات في الوظائف الحكومية.

وأخل الذي التزمت به الحكومات البريطانية من محافظين وعماليين، بعد اندلاع أعمال العنف الواسعة النطاق سنة ١٩٦٨، إنما كان في جوهره حلاً توافقياً يفضي بتقاسم السلطة التنفيذية، بالرغم من أن اختلافاً واسعاً كهذا غريب عن التقاليد السياسية البريطانية. وفي هذا دليل آخر على أن وجود تقاليد توافقية سابقة لا يكتسي أهمية حاسمة في كافة الأحوال. وأعادت هذه الحكومات العمل بالتمثيل النسبي، مع الملاحظة بأن الصوت الواحد المقابل للتحويل ليس [p.136] ملائماً، كطريقة توافقية، مثل أنظمة القوائم المستخدمة في الديمقراطيات التوافقية القارية، لأنه يفرط في توسيع خيارات الناخبين ويقلص تأثيراً سلطة الزعماء الفئويين ومرونتهم. كما

ألغت هذه الحكومات الانتهاكات الانتخابية التي كانت تُضيق تمثيل الأقلية الكاثوليكية. وقد أبلغت الندوة الدستورية التي انتخبت على أساس التمثيل النسبي سنة ١٩٧٥ مسبقاً أن على مقترحاتها أن تتضمن فكرة تقاسم السلطة.

المشكلة في الحل التوافقي لإيرلندا الشمالية ليست في أنه غير قابل للتطبيق نظرياً. والواقع أنه الحل المنطقي الوحيد ما خلا التقسيم. بل في أنه لا يمكن أن يفرض رغماً عن إرادة إحدى الفئتين، ولا سيما إذا كانت فئة الأكثرية. ظل معظم زعماء البروتستانت ومن يليهم من أنصار يعارضون تقاسم السلطة مع الكاثوليك. وقد عبروا عن قوتهم في الإضراب العام الذي أعلنه العمال البروتستانت والذي شل إيرلندا الشمالية سنة ١٩٧٤ وأسقط السلطة التنفيذية المشكلة من الكاثوليك والبروتستانت المعتدلين بعد توليها السلطة منذ بضعة أشهر.

واضح أن ظروف الديمقراطية التوافقية الطوعية أو الإجبارية في إيرلندا الشمالية ليست مؤاتية أبداً. فإيرلندا الشمالية مثال على وضع لتوازن القوى أبعد ما يكون عن الملائمة: قسمة ثنائية من دون توازن مع قدرة إحدى الفئتين على ممارسة سلطة الهيمنة. وما يزيد حلافة الأكثرية - الأقلية الدائمة هذه تقاماً القوة العددية للبروتستانت والكاثوليك على جزيرة إيرلندا ككل. ويظهره كما بين أوبريان، عدم توازن مزدوج عندما ننظر إلى ما وراء إيرلندا الشمالية كنظام منفصل: فالبروتستانت يملكون أكثرية اثنين إلى واحد في الشمال، ولكن أخوفهم وارتياهم من الكاثوليك في إيرلندا الشمالية لا يتعلق بهذه النسب، بل بالنسب القائمة بين الكاثوليك والبروتستانت في كامل جزيرة إيرلندا، التي يفوق عدد الكاثوليك فيها عدد البروتستانت بنسبة

تزيد عن ثلاثة إلى واحد. كما أن الكاثوليك في إيرلندا الشمالية يدركون بقوة هذه النسبة، ويدركون الحقوق التي يعتقدون أنها تنطوي عليها^(٧٤). [p.137]

إن عدم التوازن المزيج بين البروتستانت والكاثوليك داخل إيرلندا الشمالية يعني فوق ذلك أن التنشيط النسبي لا يمكن أن يسهم كثيراً في تشكيل حكومة ائتلاف واسع. فهو يعبر عن الأكثرية الشعبية ولا يضحّمها، ولكن الأكثرية تبقى أكثرية. وهذه أيضاً هي المشكلة في اقتراح بريان باري أنه لما كان التقاسم القسري للسلطة غير عملي، فينبغي محاولة نظام تعاون من دون اختيار، كأكثرية أكثر تسامحاً وقبول الأقلية بدور المعارضة المختصة^(٧٥). يعتبر ترتيب كهذا بديلاً جيداً إذا كان يعني منعاً من الائتلافات المتناوبة، غير أن إخلاص المعارضة المختصة معرض للإرهاك الشديد جراء قيامها بدور المعارضة الدائمة.

وثمة عدد من العوامل السلبية الأخرى. فإيرلندا الشمالية ليست أمة ولا وجود لتضامات غالبية من شأنها أن تحيّد المفاعيل اللامركزية ثلاثطارات الفتوية. والواقع أن التضامات القومية تعمق انشطارات إيرلندا الشمالية: تاريخياً، ما زال معظم الكاثوليك يميلون في ولاءهم إلى الجمهورية، بينما لا يزال البروتستانت يوالون التاج البريطاني. كما أن التقاليد السياسية للأكثرية البروتستانتية لا توفر أرضاً

(٧٤) أوبريان، [دول إيرلندا]، ص ١١

(٧٥) بريان باري، [النموذج النواقي ومخاطره] Brian Barry, "The Consociational Model and Its Dangers," *European Journal of Political Research* 3, no. 4 (December 1975): 405-06

خصصة للديمقراطية التوافقية: فالنموذج البريطاني يحدد معايير التنظيم الحكومي. تقاسم السلطة والتمثيل النسبي (حتى في صيغته البريطانية) الممثلة بالصوت الواحد القابل للتحويل لا التوزيعات الأوروبية القارية (أنظمة القوائم) غريبان حتماً عن التفكير البريطاني. والمسعى البريطاني لتطبيق هذه الطرق التوافقية في إيرلندا الشمالية يتمارض بحدة مع رفض الحكومات البريطانية الثابت للنظر فيها بالنسبة إلى بريطانيا العظمى نفسها. عدم المساواة الاقتصادية للفئتين ظرف غير مؤات أيضاً، وإن كان ينبغي عدم تضخيمه. زاوية التقاطع بين الدين والطبقة الاجتماعية هي ٦٨ درجة ومؤشر XC يساوي ٠.٥٠. والحق أنه كما يلاحظ روز: «نظراً إلى أعدادهم الكبرى داخل السكان يوجد فقراء بروتستانت أكثر مما يوجد فقراء كاثوليك في إيرلندا الشمالية»^(٧٦). ولكن الصورة الذاتية للكاثوليك كأقلية مغموعة اقتصادياً (p.138) قد تكون أهم من الواقع الأقل نسوة.

ثلاثة ظروف مؤاتية تبدو قائمة في إيرلندا الشمالية، ولكن ينبغي بعد النظر إليها عن كثب أنها إما ملتبسة أو سلبية إلى حد بعيد. الطرف الأول هو عامل الحجم. تظهر إيرلندا الشمالية وكأنها في وضع مؤات جداً بسبب كونها بلداً صغيراً جداً لا يتعدى سكانه المليون ونصف المليون من السكان، وكونها لا تدير سياستها الخارجية الخاصة. من ناحية ثانية، إن قلة عدد السكان يعني أيضاً أن الأرجح أن يكون عدداً لمواهب السياسة قليلاً. إن إمكانيات إيرلندا الشمالية بالنسبة إلى الزعامات القديرة تتجلى في الأمثلة التي يقدمها روز: «بقدر ما تكون

(٧٦) روز، (الحكم من دون إجماع)، ص ٢٨٩

المهارة متناسبة مع الأعداد، فإن إيرلندا الشمالية... قد تشمل على المواهب السياسية التي قد توجد في مقاطعة درهام، شيشير، أو همبشير، أو في ولاية اميركية كننبرانسكا، أوريغون، أو فرجينيا الغربية، ولو لم يكن لإيرلندا الشمالية وضعها نصف المستقل، «لكانت وفرت أحياناً وزير حكومة في حكومة المملكة المتحدة، لا أكثر، وذلك قياساً على سجل سكوتلندا وويلز»^(٧٧). صغر الحجم لا يؤدي إلى الديمقراطية التوافقية إلا إلى حد معين، والأرجح أن تكون إيرلندا الشمالية دون العتبة.

وثمة عامل وثيق الصلة بهذا وهو وجود مخاطر خارجية. والقضية القائلة بأن المخاطر الخارجية قد تولد الدفاعاً نحو التوافقية يستند إلى فكرة أن من شأن مخاطر كهذه أن تنشط مشاعر التضامن الداخلية وتبرهن الضرورة الملحة للعمل الموحد والتعاون لكلا الزعماء الفئويين وأتباعهم. إن نظام حكم إيرلندا الشمالية لم يزل تحت تهديد خارجي مستمر - وإن لم يكن تهديداً خطيراً - من منصب الجمهورية الدستوري هذه المقاطعة، ولكن هذا الطنب التحريري الاتحادي لم يولد مواقف متماونة، والتعديل الثمين الذي تستدعيه هذه القضية هو أنه لا بد لتخطير الخارجي من أن يُدرك كخطر مشترك من قبل كل فئات المجتمع كما يولد المضمون التوحيدى، والا، وكما هي الحال في إيرلندا الشمالية، فإن من شأنه أن يعمق الخلافات بين الفئات.

[p. 139]

لعامل الثالث المؤان جزئياً فقط هو العزل الفئوي. فالقنات

(٧٧) المصدر نفسه، ص ١٧٩.

المتخاصمة قد تتعايش بسلام إذا لم يقم بينها إلا القليل من الاتصال والقليل من قرص الصراع، تالياً، الانشطار البروتستانتي - الكاثوليكي في إيرلندا الشمالية حاد جداً، ولا يبدو أنه يقوم بوظيفة السياج الجيد الذي يصنع الجيران الجياد. وتروي روزماري هاريس في دراستها الأنثروبولوجية لقرية باليبغ الريفية الصغيرة أنه لم يكن ثمة إلا القليل من الاتصالات عبر الانشطار الديني، وأنه عندما كان يحصل لقاء كانت تبذل أقصى الجهود لتحوّل دون مناقشة أية مسألة خلافية». وهي ترى أن الاتصالات بين الأفراد من الفئتين الدينتين كانت «جوارية»^(٧٨) جداً بسبب هذا الانقسام الديني العميق. من جهة ثانية، العزل القطاعي الاجتماعي فقط وليس جغرافياً: على الرغم من أن المدن قد تحوّلت بصورة متزايدة إلى معازل منذ ١٩٦٨، فإن الجماعيتين مشائرتان جداً من الناحية الجغرافية. وكما يبيّن الجدول رقم ٩، فإن المقاطعات الست مفتحة بقدر نقتت إيرلندا الشمالية ككل:

الجدول رقم ٩.

النقتت الديني في إيرلندا الشمالية: متوسطات المقاطعات وبجميع البلد (١٩٦١)

إيرلندا الشمالية	المقاطعات	
	المتوسط الموزون	المتوسط
٦٥,١	٦٦,٣	٥٩,٣
٠,٤٥	٠,٤٣	٠,٢٦
		الجماعة الكبرى %
		مؤشر النقتت (F)

المصدر: بحسب استناداً إلى بيانات «بشارد روز» الحكيم من دون إجماع، (Governing

Without Consensus: An Irish Perspective (London: Faber and Faber,

1971), p.90

(٧٨) هاريس، التعصب والتسامح، ص ١٤٦، ١٩٩.

وتشير المتوسطات إلى نسبة من التغيرات أكبر من نسبة تغير البلد ككل، والمتوسطات الموزونة لا تظهر إلا نسبة تغير أدنى قليلاً. والتجاور المادي للفتتين لم يزل عاملاً هاماً في اندلاع أعمال العنف.

[p.140]

الاختلاط الجغرافي للفتتين ليس طرفاً سلبياً فحسب (وإن لم يكن طرفاً لا يقهر) لإقامة ترتيبات توافقية؛ وهو أيضاً عقبة كأداء في وجه تقسيم البلد. فمن شأن التقسيم أن يستلزم تبادلاً للسكان وإعادة توطين لهم. بحيث تكون التكاليف البشرية والمادية هائلة. ولكن شكلاً من أشكال التقسيم قد يكون الحل الوحيد، إذا ما تبين أن الديمقراطية التوافقية بعيدة النال أو غير عملية. بالفعل، وحده الاعتراف بأن التقسيم هو البديل الوحيد والمستكره جداً لتفاسم السلطة، مقترناً بإصرار بريطاني ثابت ومطرد على هدف إقامة سلطنة تنفيذية مشتركة قد يقود إلى القبول على مضض بحل توفيقي في بيثة إيرندا الشمالية غير المؤانسة جوهرياً لهذا الحل.

الفصل الخامس

الديمقراطية التوافقية في العالم الثالث

تميل الأدبيات النظرية حول التنمية السياسية وبناء الأمة، على ما بناه في الفصل الاستهلالي، إلى رسم تقابل ثنائي سطحي بين المجتمعات التعددية في العالم الثالث والمجتمعات المتجانسة المزعومة في العالم الأول، والتغافل عن وجود عدة مجتمعات غربية بائقة التعددية، وتجاهل كون البعض القليل من هذه المجتمعات قد أفلح في إقامة أنظمة ديمقراطية من النمط التوافقي، وإحمال العبر المعيارية للمثال التوافقي. ولكن المرء يجانب اندقة إذا ما وصف كتلة نظريات التنمية السياسية كلها بأنها لامبالية أو معادية باستمرار لإمكانات الديمقراطية التوافقية. فثمة شذرات وإناعات في أنحاء متفرقة من هذه الأدبيات، ولكنها غير متبلورة في معظمها. من ذلك أن روبرت ملسون وهوارد ولب ينحتمان تحليلهما لسياسة الطائفية؛ أي التعددية المقطعة، في البلدان السامية بالعطف التالية: «يجب إيجاد الترتيبات السياسية التي تمنح كافة الطوائف دوراً هاماً في الحياة الوطنية والتي تستطيع أن تبني

التنازع الطائفي ضمن حدود يمكن التحكم بها. فاستقرار المجتمعات المتعددة الثقافات لا تهدده الطائفية بحد ذاتها، بل إخفاق المؤسسات الوطنية عن الاعتراف الصريح بالانقسامات والمصالح الطائفية القائمة وحسن التعامل معها^(١). هذه النصيحة سديدة والتشخيص [p.142] الذي تقدمه صائب، غير أن المؤلفين لا يحددان طبيعة الشريعات التي يمكن أن توفق بين الانقسامات القطاعية.

هناك أيضاً بضمنة استثناءات صارخة تخرج عن الميل العام إلى إهمال القيمة المحتملة للحلول التوافقية أو غيرها للمشاكل السياسية في المجتمعات التعددية. من هذه الاستثناءات محاولة إريك نوردينغر بناء نموذج ديمقراطي جديد قابل للتطبيق تخصيصاً في المجتمعات العريقة الانقسامات، الغربية منها وغير الغربية. العديد من «ممارسات تنظيم الصراعات» التي يتسم بها هذا النموذج تتماشى مع المفرائق التوافقية

(١) روبرت ملسون وهوارد ولبي، [التحديث وسياسة الطائفية] Robert Melson and Howard Wolfe, "Modernization and the Politics of Communalism: A Theoretical Perspective," *American Political Science Review* 64, no. 4 (December 1970): 1130. وانظر أيضاً تشارلز أندرسون، فرد فون در ميدن، وكراوفورد يونغ، [قضايا التنمية السياسية] Charles W. Anderson, Fred R. von der Mehden, and Crawford Young, *Issues of Political Development* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1967), Robert A. Dahl, [الأنظمة السياسية والمعارضات] pp. 75-79 *Regimes and Oppositions* (New Haven: Yale University Press, 1973), pp. 22-25. وثمة معالجة فريدة للتنمية السياسية صريحة في عدم مساواتها هذه العملية بعملية الاندماج العرقي والمركزة في كتاب سينثيا إنكوه [الصراع العرقي والتنمية السياسية] Cynthia H. Enloe, *Ethnic Conflict and Political Development* (Boston: Little, Brown, 1973)

أو تشابهها: ائتلاف حاكم مستقر مفضل وفق المثال النمساوي، النسبية، انقيسوا المتبادل، والصفقة الشاملة^(٢). المثال الآخر هو دراسة كلود أليك للاتدماج السياسي في البلدان النامية. فهو يرى أن «العلاج النهائي لعدم الاستمرار الجوهري في الدول الحديثة النشوء إنما يكمن في تعديل السلوك السياسي لنتجها». وهو يوصي بأن تكون الحكومة في أيدي «ائتلاف انتخابية»، أي ائتلاف لكافة قادة الجماعات الاجتماعية، والدينية، والمهنية، والعرقية الكبرى... فالإجماع لا يلتمس على مستوى الجماعات المحلية بل على مستوى القيادات بتجيش دعم الشخصيات البارزة من كافة الجماعات الاجتماعية الكبرى^(٣).

نموذج لويس

أكثر الاقتراحات في هذا المجال جذباً للاهتمام، وأكثرها تحديداً، ونفصيلاً هو ذلك الذي قدمه السير آرثر لويس^(٤) - وهو ليس

(٢) إريك نوردينغر، [تنظيم الصراعات في المجتمعات المتقسمة] Eric A. Nordlinger, *Conflict Regulation in Divided Societies*, Occasional Papers in International Affairs, no. 29 (Cambridge, Mass.: Center for International Affairs, Harvard University, 1972), pp. 17, 20-31

(٣) كلود أليك، [نظرية في الاندماج السياسي] Claude Ake, *A Theory of Political Integration* (Homewood, Ill.: Dorsey Press, 1967), pp. 79, 112-113

(٤) ر. آرثر لويس، [السياسة في أفريقيا الغربية] W. Arthur Lewis, *Politics in West Africa* (London: Allen and Unwin, 1965), esp. ch. 3. الاطلاع على قول قوي لمقاربة لويس، أنظر وليام فلينغ، [علم السياسة الأمريكي والسياسة الأفريقية] William G. Fleming, "American Political Science and African Politics," *Journal of Modern African Studies* 7,

عائداً سياسياً بل عالم اقتصاد عن غرار ج. س. فرنيغال.٤ يناقش لويس (p.143) سياسة ثلاث عشرة دولة أفريقية غربية: ليبيا، مستعمرات غانا، نيجيريا، وسبيرا ليون البريطانية السابقة، والمستعمرات الفرنسية السابقة موريتانيا، سنغال، مالي، غينيا، فولتا العليا، ساحل العاج، توغو، داهومي، والنيجر. وتوصيته بالنسبة إلى هذه البلدان، وتضميناً لسواها من المجتمعات التعددية الأخرى أيضاً، هي توصية توافقية في جوهرها، مفترضاها الأولية مشابهة لمفترضاها فرنيغال وغيره من منظري التنمية. فهو يميز بين المجتمعات التعددية في أفريقيا الغربية وبين المجتمعات التطبيقية كبريطانيا وفرنسا. المجتمعات التعددية مقسمة باختلافات قبلية، دينية، لغوية، ثقافية، اقتصادية، وجهوية. أما المجتمعات التطبيقية فهي مجتمعات غربية متجانسة جوهرياً، الانتماء الطبقي فيها هو أساس الانتماء السياسي ولكن الانقسام ليس انقساماً عميقاً. ويرتكب لويس الخطأ المعتاد إذ ينسب درجة عالية من التجانس والإجماع إلى البلدان الغربية. وفرنسا مفتنة ثقافياً من حيث الديانة والأيدولوجية وكان أول بها أن تصنف كمجتمع تعددي وفقاً لتعريفات لويس نفسه.٥ إن مجتمعه الطبقي

no. 3 (October 1969): 495-511
Sydney Verba, "Some Dilemmas in Comparative [الأبحاث المقارنة] Research", World Politics 20, no 1 (October 1967): 125-27; Donald Rothchild, "Ethnicity and Conflict Resolution", World Politics 22 no. 4 (July 1970): 611-16; Robert van den Helm, "Aspects of the Study of State [بناء الأمة] Formation and Nation-Building", International Journal of Politics 4, no. 1-2 (spring-summer 1974): 22-24

التجانس مستمد في جوهره من المثال البريطاني. ولكن هذه الهفوة لا تؤثر في بقية نظريته. أشكال الحكم الديمقراطي التي يتخصصها هي أشكال الحكم في فرنسا وبريطانيا، الحاكمان المستعمران لأفريقيا الغربية. وهو لا يأتي على ذكر الأشكال البديلة الحاصلة في العالم الغربي. والواقع أن نموذج الحكم الغربي الذي ينظر فيه يقارب الحالة البريطانية أكثر مما يقارب الحالة الفرنسية: سماته المميزة هي نظام الحزبين، ونمط الحكومة - ضد المعارضة الواضح المعالم، أنظمة انتخابية تعددية أو أكثرية، وحكومة موحدة ومركزة.

ويعزو لويس إحقاق الديمقراطية ونشوء أنظمة الحزب الواحد في أفريقيا الغربية إلى كون هذا النوع من الديمقراطية غير قابل للبقاء في المجتمعات التعددية. حتى هذه النقطة ينبع حججه الحظوظ التقليدية، ولكنه يتعد هنا ابتعاداً حاداً عن الفرضية القائلة بأن لا بقاء للحكم الديمقراطي في المجتمع التعددي: فيرى أن الديمقراطية ليست غير ملائمة [p.144] للمجتمعات التعددية، بل إن ما لا يلائمها إنما هو نوع معين منها فحسب، ألا وهو النمط البريطاني للديمقراطية. ثم يمضي من هذه الملاحظة إلى تشييد نموذج بديل مستنداً إلى تحليله للحاجات السياسية في أنظمة أفريقيا الغربية التعددية: بريطانيا وفرنسا مجتمعات طبقية، ومؤسساتهما وتقاليدهما مصممة للتعاظم مع هذا الواقع. أفريقيا الغربية ليست مجتمعاً طبقياً؛ مشكلتها أنها مجتمع تعددي، وما هو جيد لمجتمع طبقي سيء لمجتمع تعددي. لذلك على المرء إذا ما أراد إنشاء مؤسسات سياسية جيدة في أفريقيا الغربية أن يفكر في مشاكلها من الأسس صعوداً⁽⁵⁾.

(5) لويس (الاسم في أفريقيا الغربية)، ص 74.

إن ما نحتاجه المجتمعات التعددية، في رأي لويس، هو حكومة اشتراكية وليس استقطاباً بين الحكومة والمعارضة. وهذا ما يستلزمه المعنى الأساسي للديمقراطية: ينبغي أن تتاح للمواطنين فرصة المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صنع القرارات. المعنى الثاني للديمقراطية، القاضي بأن نغيب إرادة الأكثرية، ينتهك القاعدة الأولية إذا ما تم جمع الممثلون في حكومة ومعارضة، لأنه يستبعد الأقلية من عملية صنع القرارات لمدة طويلة من الزمن. ومع ذلك، فإن حكم الأكثرية قد يكون مقبولاً في المجتمعات الإجماعية؛ أما في المجتمعات التعددية فهو منافٍ تماماً للأخلاق، ومتناقض مع المعنى الأساسي للديمقراطية، ومدمر لأي أمل في بناء أمة نستطيع شعوبها العيش معاً في وئام وانسجام. ينبغي للائتلاف الحاكم أن يتألف من كافة الأحزاب الكبرى، وينبغي أن تترك للأحزاب الصغرى أيضاً حرية المشاركة. ويرى لويس أنه قد يكون من المفيد أن يشتمل الدستور على قاعدة كهذه: «بدلاً من أن يكلف الرئيس زعيم الحزب الأكبر بتأليف الحكومة، فقد تفضي القاعدة بأن يستدعي لذلك زعيم كل حزب حاز على أكثر من ٢٠٪ من الأصوات، وأن يقسم الحقايب الحكومية بينهم أو بين الراغبين منهم في التعاون»^(٦٦).

ثانياً، ينبغي لكل قطاع في المجتمع التعددي أن يتمثل تمثيلاً منصفاً؛ معنى هذا، عند لويس، أنه يجب أن يتمثل تمثيلاً نسبياً. ففي المجتمع التعددي بقود المعنى الأساسي للديمقراطية «إل التمثيل النسبي» [p.145] مع منح كافة الأحزاب مقاعد في هيئات صنع القرار، وفي جعلتها الحكومة نفسها. ثالثاً، أفضل أنظمة الأحزاب

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٦٤ - ٦٦، ٨٣.

ليس بالضرورة نظام الحزبين. فالمطلب الجمهوري هو أن يتمثل كل قطاع بحزبه الخاص. وينتج عن ذلك نظام وطني حزبي، أو ثلاثة، أو أربعة أحزاب كبرى في بلدان أفريقيا الغربية. أخيراً، ينصح لويس بتقسيم فيدرالي للسلطات، أو على الأقل، «درجة معقولة من تفويض السلطة للمقاطعات»^١. فالبلد المسم باختلافات جهوية هامة يحتاج إلى إعطاء الولايات أو المقاطعات فرصة الاعتناء بشؤونها الخاصة، إن كان لها أن تشعر بالرضا عن الاتحاد السياسي^٢. ومن شأن الفيدرالية أن تشكل أيضاً ضماناً، في حال وجود فوارق اقتصادية كبيرة، لعدم خضوع المناطق الثرية لضرائب ثقيلة بغية دعم المناطق الأفقر منها مادياً^(٧).

توصيات لويس كلها تشبه شيئاً قريباً مبادئ الديمقراطية التوافقية. وهذا جدير جداً بالاهتمام لأنها من بنات خياله الخلاق؛ فهو لا يبدي في أي موضع كان أي اطلاع على السوابق التجريبية التي تتبعها بعض الديمقراطيات التوافقية الأوروبية أو كلها. الفارق الوحيد بين تصور لويس والقواعد المعيارية للتوافقية هو أن لويس يميل إجمالاً إلى أن يكون أكثر تخصيصاً مما تستلزمه هذه القواعد. من ذلك أن الائتلاف الواسع مبدأ من مبادئ التوافقية ولكن قاعدة العشرين بالمئة قد لا تناسب بعض الأوضاع. النظرية التوافقية تشدد على أهمية منح كل قطاع من القطاعات درجة عالية من الاستقلال الذاتي؛ الفيدرالية أو تفويض السلطة إلى الولايات إنما هي طريقة من طرق تطبيق هذه القاعدة إذا ما كان كل قطاع مركزاً في جهة جغرافية محددة. النسبية مبدأ ينبغي تطبيقه لا في التمثيل على مستوى الهيئات التشريعية

(٧) المصدر نفسه: ص ١٥١، ١٥٥، ١٦٣، ١٧١، ١٨١.

والتنفيذية بل وفي التعيينات الإدارية أيضاً وتخصيص الأموال العامة.

ويجوز لويس لل تفضيل نوع محدد من طرق التمثيل النسبي: الصوت الواحد القابل للتحويل بدلاً من نظام القائمة^(٨). فالأول يزيد من تأثير الناخبين ويقتضى نفوذ زعماء الأحزاب. وتصبح نتيجة لذلك مهمة عقد التسويات على مستوى النخبة أصعب [146] إلى حد ما. تستخدم الديمقراطيات التوافقية الأوروبية الأربع كلها أنظمة القائمة؛ أما الصوت الواحد القابل للتحويل فهو طريقة التمثيل البرلاني المفضلة في البلدان الأنكلو أمريكية لما تشيحه من خطاب ود الناخبين. وليس هذا بالأمر الخطير الشأن، غير أنه يشير إلى قوة النموذج المعياري البريطاني: فحتى لويس لم يفلت تماماً من جاذبيته.

ورغم أن لويس لم يأت على ذكر الديمقراطيات التوافقية الأوروبية، فإن حججه ومقترحاته تتميز كثيراً بالبيّنات التجريبية التي تتيحها هذه الديمقراطيات. إن أهمية أفكاره وقابليتها للتطبيق، وكذلك أفكار النموذج التوافقي كمثال معياري إجمالاً، يمكن أن تنعزز أكثر إذا (١) كان من الممكن أن نورد عدة أمثلة تجريبية على تطبيق النموذج التوافقي في مجتمعات تعددية غير غربية، (٢) إذا وجدنا أن الديمقراطيات التوافقية ناجحة في كافة هذه الأمثلة، وإذا وجدنا الظروف لتطبيقها الممكنة مؤاتية في الحالات الأخرى كافة. السجل الواقعي مختلط بالنسبة إلى هذه النقاط الثلاث، ولذلك فهو ليس معنياً تماماً. ومع ذلك، فتمة ثلاثة أمثلة واضحة (لبنان، ماليزيا، وفيرص) وحالة غير مؤكدة (نيجيريا) اعتمدت الديمقراطية التوافقية فيها في

(٨) انظر نفسه، ص ٧٣ - ٧٤.

العالم الثالث. علاوة على ذلك، أنه في حالتين اثنتين من هذه الأمثلة الثلاثة حققت التوافقية نجاحاً محقولاً لفترة طويلة من الزمن (أي لمدة عشر سنوات على الأقل). كما أن ظروف الديمقراطية التوافقية، المستمدة من تطبيقاتها الغربية وغير الغربية ليست على الإطلاق غير مؤتية تماماً في أماكن أخرى من العالم الثالث.

الديمقراطية التوافقية في لبنان، ١٩٤٣ - ١٩٧٥

لبنان مجتمع تعددي ذو عدد كبير من الفئات الدينية القائمة بذاتها. والطوائف الكبرى هي المسيحيون الموارنة (حوالي ٣٠٪ من السكان في أواسط الخمسينات)، المسلمون السنة (٢٠٪)، المسلمون الشيعة (١٨٪)، والروم الأرثوذكس (١١٪). إضافة إلى هؤلاء، ثمة حوالي عشر طوائف أصغر حجماً معظمها من المسيحيين أو المسلمين. وتشاوي مجموعتنا الطوائف المسيحية والإسلامية من حيث العدد تقريباً. ويمكن تشبيه الطوائف اللبنانية [p.147] بالفئات الدينية - الإيديولوجية في الديمقراطيات التوافقية الأوروبية؛ وقد أطلق الرئيس شارل حلو عليها صفة «العائلات الروحية» في أول خطاب رئاسي له سنة ١٩٦٤.^(٩)

ظل لبنان ديمقراطية توافقية منذ استقلاله سنة ١٩٤٣ حتى الحرب الأهلية الدامية التي اندلعت سنة ١٩٧٥. فقد قضى الميثاق الوطني غير الرسمي وغير المكتوب الذي عقد أيام الاستقلال

(٩) مذكور في مايكل هــسون «الديمقراطية والتنمية الاجتماعية في السياسة اللبنانية» Michael Hudson, "Democracy and Social Mobilization in Lebanese Politics," *Comparative Politics* 1, no. 2 (January 1969): 245

بالحكم من خلال ائتلاف واسع لأصحاب المناصب العليا في ما وصفه بيير روندوت بنظام «شبه رئاسي»: رئيس ماروني للجمهورية، رئيس سني للحكومة، ورئيس شيعي لمجلس النواب، وأرثوذكسي نائباً لرئيس الحكومة ونائباً لرئيس مجلس النواب^(١٠). وقد انعكست القوة العددية للطوائف في الأهمية النسبية لهذه المناصب. وكانت الحكومة التي تمثل فيها الطوائف أيضاً تمثيلاً نسبياً جزءاً من هذا الائتلاف الواسع الحاكم. ولا تنتمي الوسائل المعتمدة في انتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان إلى أنظمة التمثيل النسبي المألوفة غير أنها كانت نسبية من حيث المفعول. فليس الجمهورية ينتخب بأكثرية نيابية، ولكن؛ ولما كان من المحتم أن يكون مارونياً فإن هذه الأكثرية لم تكن تقتضي تنافساً بين مختلف الطوائف. وكانت الانتخابات النيابية تجري وفقاً للتعددية ونظام تعدد أعضاء الدائرة الانتخابية، وفي كل دائرة انتخابية كانت لوائح المرشحين تشكل بحيث تعكس كل لائحة التركيبة الطائفية للدائرة الانتخابية، وكان على الناخبين أن يتنازوا من هذه اللوائح المشكلة على هذا النحو. وقد تغير عدد الدوائر وحجمها والعدد الإجمالي لنواب على مر السنين، غير أن النسبة العامة لسنة نواب مسيحيين لكل خمسة نواب مسلمين ظلت على ما هي.

ولذا يمكن لهذا الترتيب الانتخابي أن يوسم، على ما ذهب إليه مايكل و. سليمان، بأنه نظام تمثيلي نسبي مسبق الضبط على أساس

(١٠) بيير روندوت، «الأسس السياسية في الديمقراطية اللبنانية» [Pierre Rondot, "The Political Institutions of Lebanese Democracy," in *Politics in Lebanon*, ed. Leonard Binder (New York: Wiley, 1966), p. 135.

طائفي أو ديني^(١١١). [p.148] وكثيراً ما امتدح أيضاً لكونه نظاماً نسبياً ينتج التسويات والانسجام لأن المرشح يحتاج فيه إلى أصوات الناخبين من طائفته ومن الطوائف الأخرى. غير أن هذا كان عيباً، من وجهة النظر التوافقية، لأنه لم يكن يجمع الناظرين الحقيقيين باسم الطوائف في موقع ملائم للتسويات السياسية: «فالأنصار النموذجيون لكل طائفة كانوا عرضة لأن يتفوق عليهم أفراد آلين جانباً». لكن النتيجة لم تكن قاضية على الديمقراطية التوافقية: ذلك لأن المجلس النيابي لم يكن على جانب كبير من الفعالية، فالفضايا الأهم كانت ترفع إلى الحكومة لاتخاذ القرار في شأنها، والحكومة كانت «برلماناً حقيقياً مصغراً» ينسجم بالتركيبة النسبية مع مزية إضافية هي إجراء مداولاته بصورة سرية^(١١٢). كما كانت النسبية تراعى بشكل صارم في تعيين الموظفين في الإدارات العامة.

الاستقلال الفئوي سمة توافقية قوية أخرى من سمات الديمقراطية اللبنانية. ويكتب ليونارد بايندر أنه كان من صميم الدستور، وإن لم يكن مدوناً، أن النظام لن يتدخل في مجال العلاقات الاجتماعية الداخلية للطائفة^(١١٣). لكل طائفة مدارسها،

(١١) مايكل سليمان، [الأحزاب السياسية في لبنان] Michael W. Suleiman, *Political Parties in Lebanon. The Challenge of a Fragmented Political Culture* (Ithaca, Cornell University Press, 1967), p. 45. See also Rad Youngs, *Politik und Propertsystem in einer sudlibanesischen Dorfgemeinschaft: Eine empirisch sozio-politische Untersuchung* (Munich, Weltforum Verlag, 1975).

(١٢) رونودت، «المؤسسات السياسية في الديمقراطية اللبنانية» ص ١٢٣ - ٢٤

(١٣) ليونارد بايندر، «التشجير السياسي في لبنان» Leonard Binder, "Political Change in Lebanon," in Binder, *Politics in Lebanon*, p. 295

ومتظماتها الترفهية والرعاية، علاوة على ذلك تختلف قوانين الأحوال الشخصية (المتعلقة بأمور كالزواج، والطلاق، والإرث) بين طائفة وطائفة وتقوم بها محاكم طائفية منفصلة. كما كان الفينو التبادل أصلاً أساسياً، وإن كان غير مدون، من أصول النظام السياسي. ويكتب سليمان أن «أطروحة كلهم في شأن الأكرثية المترضية» يمكن أن يشاهد تطبيقها في اخالة اللبنانية^(١٤).

يجب الحكم على أداء الديمقراطية اتوافقية في لبنان بأنه كان على وجه الإجمال مُرضياً لأكثر من ثلاثين سنة. موطن ضعفها الأساسي تمثل في التأسسة غير المرنة للمبادئ التوافقية. إن التعيينات الطائفية في المناصب العليا والنسبية الانتخابية المسبقة الضبط اللذين ميزتا الطوائف المسيحية التي كانت أكرثية في إحصاء ١٩٣٦، عجزنا عن السماح بالتكيف السلس مع فقدان المسيحيين تدريجياً وضع الأكرثية لصالح [p.149] المسلمين. وفي مجالات أخرى أيضاً كان ثمة ميل إلى الجمود. ولكن من المبالغة القول، كما فعل إدوارد شيلز، بأن لبنان «بلد يجب أن يظل فيه كل شيء جامداً سياسياً للحؤول دون تحول التوافق الطائفي على الذات والارتباب المتبادل من التحول إلى خصومة متوترة، ناشطة». قبل العام ١٩٧٥ تعرض البلد لانفجار الصراع الأهلي عند مرات، ولكنه تمكن من البقاء بالرغم منها وأبقى ضررها محدوداً من ذلك أن الحرب الأهلية التي اندلعت سنة ١٩٥٨ كانت حسب وصف شيلز «حرباً أهلية صنعها بصررة استثنائية»^(١٥). وإذا ما تورن النظام

(١٤) سليمان، [الأحزاب اللبنانية في لبنان]، ص ٥٤.

(١٥) إدوارد شيلز، [أنقى الكياسة اللبنانية] "The Prospects for Lebanese Civility", in *Politics in Lebanon*, pp. 2, 4

التوافقي اللبناني بالفورات الثورية المتكررة التي شهدتها بندان أخرى في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من عيوب مؤسسته اتوافقية، فقد سجل رقماً قياسياً لافتاً - وإن كان بعيداً عن الكمال - في الاستمرار الديمقراطي.

الديمقراطية التوافقية في ماليزيا، ١٩٥٥ - ١٩٦٩

تقدم حالة ماليزيا المثال الثاني على ديمقراطية توافقية حققت نجاحاً معقولاً في العالم الثالث، وإن كانت طبيعة مجتمعها التعددي ونوع المؤسسات التوافقية التي طورتها تختلف اختلافاً بيناً عن حالة لبنان والحالات الأوروبية. فئات المجتمع التعددي الماليزي أقل عدداً ولكنها أكثر اختلافاً بعضها عن بعض من الطوائف اللبنانية. الفئة الكبرى هي فئة الملايه، وتضم حوالي ٥٣ بالمئة من سكان مالايا (ماليزيا الغربية)؛ الصينيون يشكلون ٣٥ بالمئة، والهنود والباكستانيون ١١ بالمئة من السكان. وفي ماليزيا ككل، أي مع الاستعمال على ولايتي ساراواك وساباه الماليزيتين الشرقيتين، تتدنى هذه النسب كلها قليلاً، ولا يتمتع الملايه بوضع أكثرى. وتفصل ما بين الفئات انقسامات يعزز بعضها بعضاً كاللغة، والدين، والثقافة، والعرق.

[p.150]

أهم الوسائل اتوافقية في ماليزيا هو التحالف، أي الائتلاف

Theodor Hanf, *Erziehungswesen in Gesellschaft und Politik des Libanon* (Bielefeld: Bertelsmann Universitätsverlag, 1969), pp. 43-52; and of David Smock and Audrey L. Smock, *The Politics of Pluralism: A Comparative Study of Lebanon and Ghana* (New York: Elsevier, 1975), pp. 152-92

الواسع لأكبر الأحزاب المالوية، والصينية، والهندية. وقد تألف التحالف في أوائل الخمسينات على أيدي القادة المالويين والصينيين، ثم سرعان ما انضم إليهم القادة الهنود، وفاز بأكثر من أربعة أخماس الأصوات وبكل المقاعد البرلمانية باستثناء مقعد واحد في أول انتخابات فيدرالية سنة ١٩٥٥. ثم شكل التحالف حكومة تمثلت فيها الأحزاب الغشوية الثلاثة. كان نمط الائتلاف الواسع قد استقر إذاً عندما استقلت مالابا سنة ١٩٥٧، وظل مشماسكاً عبر دورتين انتخابيتين فيدراليتين سنة ١٩٥٩ و١٩٦٤. عبر التحول من مالابا إلى ماليزيا بإضافة سنغافورة، ساراواك، وساباه سنة ١٩٦٣ ثم مغادرة سنغافورة الفيدرالية سنة ١٩٦٥، حتى انهيار موخت سنة ١٩٦٩. استتبعته ترتيبات التحالف درجة عالية من الحرية للفئات بالنسبة إلى إدارة شؤونها الاجتماعية والثقافية الداخلية. ولا بد من الملاحظة أن هذا الاستقلال الذاتي لا يتوقف على التركيبة الفيدرالية لماليزيا، لأن الحدود الفئوية ليست جغرافية ولا هي تتطابق مع حدود الدولة، ولأن الفيدرالية كانت على درجة عالية من المركزية باستثناء الوضع الخاص الذي تمتعت به الولايتان الماليزيتان الشرقيتان.

لا يمكن القول إن التحالف قد التزم بقاعدة النسبية إلا إذا أخذت التداخلات السياسية والاقتصادية معاً في نظر الاعتبار. فالاتفاق الأولي الذي أنشأ نظام التحالف كان صفقة تبادلية: التفوق السياسي واخترومي للمالويين واستمرار الهيمنة الاقتصادية للصينيين. وقد كانت هذه الصفقة مربحة لكلا الفريقين؛ فكما يرى ميلتون ج. إسمان «كسب المالويون الاستقلال السياسي، والسيطرة على الحكومة، وكياناً سياسياً مالوياً في أسلوبه ونظام رموزه. وبالمقابل كسب الصينيون أكثر

بما كان غيرهم من الصينيين المغتربين في جنوب شرق آسيا يحملون به
- المواطنة المتساوية، المشاركة السياسية، تولي المناصب الحكومية،
الفرص الاقتصادية غير المعوقة، والتسامح حيال لغتهم وديانتهم،
ومؤسساتهم الثقافية^(١٦).

في السياسة والحكومة، كان الفريق المالوي في التحالف [p.151]
هو الفريق الأكبر والمسيطر بوضوح، والفريقان الصيني والهندي
الفريقين الأصغر. لم يكن النظام الانتخابي نظاماً نسبياً بل كان يتبع
القاعدة البريطانية القائمة على قاعدة الأكثرية داخل الدائرة وفوز
مرشح واحد عن الدائرة الانتخابية الواحدة. وكان من نتيجة هذه
الضريقة محاباة المالويين باعتبارهم المجموعة الكبرى، كما أنها كانت
منحازة أكثر إليهم جراء تقسيم الدوائر الانتخابية بما يرجح كفة
المناطق الريفية ذات الأكثرية المالوية. كان أعضاء التحالف يتفاوضون
على تحديد المرشحين من الفرقاء الثلاثة على الدوائر الانتخابية ويتفقون
باستمرار على نسبة تمسح الأرجحية المرفوعة للمالويين. وكانت نسبة
التعيينات في الوظائف الحكومية العليا أربعة مالويين مقابل واحد من
غيرهم، كما كان المالويون يُمنحون في الكثير من المجالات الأخرى
حقوقاً خاصة^٤. ومع ذلك، ففي تقدير إسمان أن غير المالويين كانوا
يشولون حوالي ثلثي المناصب المهنية والإدارية في الإدارات الحكومية
سنة ١٩٧٢ جراء تفوقهم في التحصيل التربوي^(١٧). كان موقف

(١٦) ميلتون ج. إسمان، [الإدارة والتنمية في ماليزيا] Milton J. Esman, *Administration and Development in Malaysia: Institution-Building and Reform in a Plural Society* (Ithaca: Cornell University Press, 1972), p. 25

(١٧) ميلتون إسمان، [ماليزيا: التعديل الطائفي والردع المتبادل] Milton J. Esman, [Malaysia: Intercommunal Conflict and the Search for a Plural Society]

المالويين المسيطر إجمالاً في السياسة يعني أن فيتو الأقلية لم يكن له إلا مجال ضيق وضعيف، وإنه لفي غاية الصعوبة أن يقوم المرء - ومن المستحيل أن يقيس بدقة - هل كان التفوق الاقتصادي لغير المالويين يوازن موازنة وإقية الهيمنة السياسية المالوية، ولكن ر. س. ميلن يخلص إلى أنه «امتى أخذ المشهد كله في عين الاعتبار، بأوجهه الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، يتضح للناظر أن نوعاً من العدالة التفريرية القصيرة الأمد بين مطالب الفئات المختلفة كان حاصلًا بالفعل»^(١٨).

حتى مع التسليم بتفويض ميلن، فإن الديمقراطية التوافقية الماليزية لا يمكن أن تعدّ نجاحاً مطلقاً لأنها لم تحقق الاستقرار الفصيل الأجل. فقد انهزمت بعد انتخابات ١٩٦٩ التي فقد فيها التحالف الكثير من تأييده الشعبي، وإن لم يفقد أكثرية البرلمانية، أمام عدد من الأحزاب الطائفية المعادية للتحالف. فاندلعت أعمال الشغب والنقوض وغلقت البرلمان. [p.152] حكم مجلس طوارئ يغلب عليه المالويون حتى سنة ١٩٧٦، يوم أعيدت السلطة إلى البرلمان، ولكن بعد أن صوت البرلمان على ترسيخ الوضع المميز للمالويين في الدستور وحظر كل مناقشة

"Malaysia: Communal Coexistence and Mutual Deterrence", in *Racial Tensions and National Identity*, ed Ernest Q. Campbell (Nashville: Vanderbilt University Press, 1972), p. 255
Gordon Means, "Special Rights" as a (خاصة كاستراتيجية للنسبية) Strategy for Development: The Case of Malaysia. *Comparative Politics* 5, no. 1 (October 1972): 29-61

(18) ر. س. ميلن، [الحكومة والسياسة في ماليزيا] *Government and Politics in Malaysia* (Boston: Houghton Mifflin, 1967), p. 41

عامة أو برلمانية لهذه البنود الحساسة. امتنأف فاده التحالف مساعبرهم لتشكيل ائتلافات واسعة عبر إدخال الأحزاب الطائفية في التحالف وعبر الدخول في ائتلافات بعد الانتخابات. نظراً إلى القيود على حرية التعبير وتزايد التمييز السياسي والاقتصادي لصالح المالوين، فمن المشكوك فيه أن يمكن اعتبار ماليزيا بعد سنة ١٩٧٦ ديمقراطية تماماً لو توافقية تماماً، ولكن من المؤكد أنها كانت كذلك قبل سنة ١٩٦٥، وأنها كانت، حسب تعبير كارل فون فوريس، «ديمقراطية بلا إجماع» قادرة على البقاء، وكانت لذلك مثلاً منهما لأولئك الذين يعتقدون أنه ما زال من المبكر جداً قطع الرجاء من حظوظ الديمقراطية في آسيا وأفريقيا»^(١٩).

لبنان وماليزيا: الظروف المؤاتية وغير المؤاتية

إن مثالي لبنان من ١٩٤٣ إلى ١٩٧٥ وماليزيا بين ١٩٥٥ و١٩٦٩ يعرزان الحجة المؤيدة للديمقراطية التوافقية كنموذج معياري لا لأنها يقدمان دليلاً ملموساً على قابليته للتطبيق في مجتمعين متعددين في العالم الثالث فحسب، بل أيضاً لأن ظروف التوافقية في هذين البلدين لم تكن مؤاتية بصورة مطردة.

الاختلافات الأساسية بين الإثنين تتعلق بتركيبة القوى المحلية، ونحجم، وتأثير المخاطر الخارجية. فمجتمع لبنان ائتلافي يحتوي على عدة فئات؛ ولكنها كلها أقلبات والفئات الأربع الكبرى تبلغ في

(١٩) كارل فون فوريس، ديمقراطية بلا إجماع | Karl von Forst, Communalism and Political Stability in Malaysia (Princeton: Princeton University Press, 1975), p. 12

مجموعها حوالي ٨٠ بالمئة من السكان. ولذلك فإن الوضع فيه قريب من الظروف المؤاتية لنقل توازن القوى المعتدل المتعدد. أما ماليزيا، فهي على الطرف المقابل تقريباً. فالفئة المالوية تتمتع بوضع [p.153] الأكثرية وبشبه الأكثرية في ماليزيا ككل. وقد تقلص نفوذها العددي خلال الفترة الوجيزة للانحدار مع سنغافورة، وكان من دوافع القرار بطرد سنغافورة من الاتحاد سنة ١٩٦٥ الرغبة في استعادة سيطرة المالويين السابقة. فالنقوات العددي بين المالويين الذين يقارب عددهم الأكثرية والفئات الأقلوية في التحالف وفي الحكومة الماليزية - وهي سمة تطرح بعض ظلال الشك على الطابع التوافقي لنظام الحكم الماليزي حتى خلال الفترة الممتدة بين ١٩٥٥ و ١٩٦٩.

لبنان وماليزيا هما بلدان صغيرتان، ولكن عدد سكان ماليزيا البالغ حوالي أحد عشر مليون نسمة هو من نفس منزلة عدد سكان الديمقراطيات التوافقية الأوروبية، بينما عدد سكان لبنان الذي يقارب المليونين يشابه الحجم الصغير جداً لإيرلندا الشمالية. ومن العوامل الهامة التي أسهمت في إرساء الديمقراطية التوافقية في لبنان الكفاح من أجل الاستقلال الذي وحده الطوائف الدينية ضد السيطرة الخارجية التي كانت تمارسها سلطة الانتداب الفرنسي سنة ١٩٤٣. ويكتب حسن صعب: «كل مشاكل المجتمع والحياة اللبنانية العميقة الأخرى أخضعت لهذا المشاغل الغالب. فالقضايا الاجتماعية الأعمق غوراً كان من شأنها أن تقسم أما الحاجة الملحة فكانت للترشح وراء هدف التحرير الوطني العام»^(٢٠). ولكن بعد الاستقلال تفاقمت صراعات

(٢٠) حسن صعب، «الدراسة العقلانية في السياسة اللبنانية» [The Rationalist School in Lebanese Politics], in Politics in Lebanon, p.

الشرق الأوسط وتأثيرها في اختلال التوازن، إذ وضعت الفئات المسيحية في مواجهة المسلمين المبالين إلى الحرب في عدة قضايا، وفرضت أعباء استيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين وقوات حرب العصابات. والواقع أن انهيار النظام الديمقراطي سنة ١٩٧٥ يجب أن يعزى إلى بيئة لبنان الدولية غير المؤاتية، المتردية بصورة متزايدة، والمقرونة بالعيب الداخلي المتمثل في الجمود التوافقي.

تحقق استقلال ماليزيا من دون كفاح، ولكن النظام التوافقي وجد عنواً عظيماً في التهديد الخارجي عند نقطة معينة من وجوده. ففي انتخابات سنة ١٩٦٤، انضوى الناخبون تحت لواء أحزاب التحالف رداً على الخطر العسكري الذي طرحته «المواجهة» مع إندونيسيا. (ص. ١٥٤)

التقاليد السابقة المفضية إلى الديمقراطية التوافقية قامت بدورها في كلا البلدين ولكنها قامت بدور أبرز في لبنان. فالنمط اللبناني المتعق بالاستقلال الذاتي القوي ترقى جذوره إلى نظام «الملة» في الإمبراطورية العثمانية؛ ففوائف الأقليات الدينية كانت تمنع وضعاً أدنى ومستقلاً داخلياً. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن دستور ١٩٢٦ المستلهم من الدستور الفرنسي جسّد أصلاً مبدأً نسبية في التعيينات بالمناصب الحكومية، وأن الميل إلى تخصيص المناصب العليا لطوائف معينة تنامي تدريجياً في الثلاثينات من القرن العشرين. والسابقة الوحيدة الشبيهة بهذه الممارسات التوافقية في ماليزيا كانت قيام السلطات الاستعمارية بتشكيل لجنة للارتباط بين الطوائف مؤلفة من ستة مالويين، وستة صينيين، وهندي واحد، وثلاثة ممثلين عن باقي الأقليات. ولم تشكل اللجنة حتى سنة ١٩٤٩ وهي لذلك لا تكاد تعتبر تقليداً سابقاً، غير

أما أبحاث تجربة قيمة للمساومات بين الفئات حول تركيبة التحالف بعد بضع سنوات. «ورغم أن اللجنة لم تطور أية مقاربة أصيلة غير طائفية لتل مشاكل التي تواجه مالاياء، في تقدير غوردون مينز، فهي قد برهنت أن التسويات الطائفية الهامة كانت أقرب منالأً عبر مفاوضات شبه سرية وغير رسمية» يقوم بها زعماء الطوائف»^(٢١).

أما باقي الشروط فقد كانت سلبية في كلتا الحالتين. فهناك قومية مالوية وكل الرموز الرسمية للدولة الماليزية مستمدة من الثقافة المالوية، ولكن هذه الرموز عديمة المعنى أو منفرة في نظر بقية الفئات. وكما يلاحظ إسمان «تادراً ما ... تحتم على شعوب لا يكاد يجمعها جامع أن تنشاطر الإقليم نفسه وأن تتشارك في النظام السياسي نفسه»^(٢٢). الفئات اللبنانية تشترك في عنصر ثقافي هام واحد - اللغة العربية - غير أنها تفتقر إلى ولايات غالبية. ومن الممكن للمرء أن يجد وطنيات فتوية بين الموازنة والدروز، مثلاً، والقومية العربية أيضاً في لبنان، ولكنه لن يجد مشاعر وطنية لبنانية حقيقية. لبنان [p. 155] ليس كما يشير عنوان كتاب ليلي ميو «أمة غير عثملة؛ بل «دولة غير عثملة» متعددة القوميات»^(٢٣).

(٢١) غوردون مينز، «السياسة المالوية» [Malaysian Politics] Gordon P. Means. (London: University of London Press, 1970), p. 124

(٢٢) إسمان، «ماليزيا»، ص ٢٢٨. وانظر أيضاً نانسى سنيدر، [عمل الاندماج القومي ضروري؟] "Is National Integration Necessary? The Malaysian Case," *Journal of International Affairs* 27, no. 1 (1973): 80-89.

(٢٣) ليلي ميو، [لبنان - أمة غير عثملة] Lebanon: Improbable Nation (Bloomington: Indiana University Press, 1965)

ونجد في جملة الأنشطة التي يعزز بعضها بعضاً في البلدين، تشظيلاً له دلالاته، ألا وهو النشاط الاقتصادي. فالمالويون في سوادهم الأعظم، وباستثناء المراكز الممتازة التي يشغلونها في الإدارات الحكومية، فلاحون في زراعة الكفاف أو عمال غير مهرة، بينما يسيطر الصينيون على باقي قطاعات الاقتصاد ويكبون أكثر من ضعفي أو ثلاثة أضعاف متوسط دخل المالويين. أما في لبنان فتمتاز فارق مشابه وإن أصحق مجالاً بين المسيحيين الأيسر حالاً وعمامة ناسلمين الأقدر على وجه الإجمال، كما أن كل واحدة من الطوائف قد «مالت إجمالاً إلى الاختصاص بمهنة أو اثنين» - وهو وضع يمكن وصفه «بالتقسيم الإثني للعمل»^(٢٤).

أخيراً، يتسم كلا البلدين بدرجة عالية من العزل القومي، لا يكاد يوجد أي اتصال أو تفاعل اجتماعي بين الفئات الماليزية، وعلى الرغم من أن «درجة عالية من الكياسة» تواكب الاتصالات التي تحصل فعلاً، فإن «المسافة الاجتماعية الكامنة تقارب اللانهاية»^(٢٥). وفي لبنان أيضاً، «لا توجد علاقات بين الطوائف إلا على مستوى القمة من بنية كل طائفة»^(٢٦). غير أن هذا العزل المتبادل اجتماعي فقط وليس جهويًا. ورغم أن لكل فئة، ولا سيما في لبنان، معانها التقليدية، فلا يمكن اعتبار أي من البلدين «مجتمعاً فيدرالياً». بين

(٢٤) شارلز عيساوي، «الأسس الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط» Charles Issawi, "Economic and Social Foundations of Democracy in the Middle East," International Affairs 32, no. 1 (January 1956) 37

(٢٥) إسمان، [ماليزيا]، ص ٣٢٨.

(٢٦) بايندر، [لتغير السياسي في لبنان] ص ٣٠٣.

الجدول رقم ١٠ التفتت في لبنان إلى أربع عشرة طائفة وفي ماليزيا إلى قنات مائوية، وصينية، وهندية في كلا البلدين ككل وفي المحافظات اللبنانية الخمس والولايات الماليزية الثلاث عشرة. مؤشر التفتت عال بصورة خاصة في حالة لبنان، وفي كلتا الحالين فإن مدى تغلبس التفتت في التقسيمات الجغرافية إذا ما فُيس بالمتوسط الموزون ضئيل: من ٠,٨١ إلى ٠,٧٠ في لبنان ومن ٠,٥٨ إلى ٠,٥١ في ماليزيا.

ولا بد من أن نخلص إلى الاستنتاج العام بأن تنمية الديمقراطية [p.156] التوافقية والحفاظ عليها في هذه المجتمعات التعددية غير التفرية قد استفاد حتماً من بعض الظروف المؤاتية، وأن عدداً من العوامل الأخرى كان غير مؤات بصورة واضحة. ونظراً إلى أن الظروف لم تكن مؤاتية بصورة غالبة فإن النجاح الكبير لكلتا التجربتين التوافقيتين لا يمكن أن يعتبر أمراً محتوماً بأي حال. وهذا الاستنتاج يقوي الدلالة النظرية والمعارية للحالتين.

الجدول رقم ١٠.

التفتت الفتوي في أربع مجتمعات تعددية: المتوسطات الإقليمية وللمجاميع الوطنية

ولايات/ مقاطعات/ محافظات/ البلد ككل

	متوسط	متوسط موزون	
			لبنان (١٩٥٦)
الجماعة الكبرى (I)	٤٣,٠	٤٤,٩	٣٠,٣
مؤشر التفتت (F)	٠,٧٢	٠,٧٠	٠,٨١
			ماليزيا (١٩٦٧)
الجماعة الكبرى (I)	٦٦,٩	٥٧,٧	٥٠,٦

٠,٥٨	٠,٥١	٠,٤٧	مؤشر التفتت (F)
قبرص (١٩٦٠)			
٨٠,٩	٨٠,٩	٨١,٠	الجماعة الكبرى (I)
٠,٣٦	٠,٣٦	٠,٣٠	مؤشر التفتت (F)
نيجيريا (١٩٥٢-٥٣)			
٢٣,٩	٦٤,٤	٧٢,٥	الجماعة الكبرى (I)
٠,٨٢	٠,٥١	٠,٤٢	مؤشر التفتت (F)

المصادر: عتصب استناداً إلى بيانات من كتاب: مايكل سليمان [الأحزاب السياسية في لبنان]

Michael W. Suleiman, *Political Parties in Lebanon: The Challenge of a Fragmented Political Culture* (Ithaca: Cornell University Press, 1967), p. 27; Milton J. Esman, *Administration and Development in Malaysia: Institution-Building and Reform in a Plural Society* (Ithaca: Cornell University Press, 1972), p. 18; Visser, *Cyprus: Mluktke republiek* (The Hague: Netherlands Instituut voor Vredesvraagstukken, 1975) app.; James S. Coleman, *Nigeria: Background to Nationalism* [للوطنية] (Berkeley: University of California Press, 1958), p. 15. [p.157]

الإخفاق التوافقي في قبرص، ١٩٦٠ - ١٩٦٣

بدأت قبرص وجودها كدولة مستقلة سنة ١٩٦٠ بدستور توافقي تماماً وضعتة حكومتا اليونان وتركيا والاطانقذان اليونانية والتركية في قبرص. ومع أن التجربة لم تكن ناجحة، فقد كانت محاولة يأسلة لتشكيل نظام للتسويات السياسية للمجتمع القبرصي الشديد التعددية. والفتتان اللتان ينقسم إليهما هذا المجتمع هما اليونانيون ويشكلون ٧٨

بالمئة من عند السكان، والأثراك ١٨ بالمئة، استناداً إلى إحصاء ١٩٦٠. أما الأربعة بالمئة المتبقية فهم أقلية لا شأن سياسياً لها. هناك تطابق كامل بين الانتشطات اللغوية، والمدنية، والثقافية. فالقبارصة اليونانيون يتكلمون اليونانية وينتمون إلى الكنيسة الأرثوذكسية، ويميلون بقوة إلى تقاليد اليونان. والقبارصة الأثراك يتكلمون التركية، وهم مسلمون، ويشعرون بالارتباط القوي بالثقافة التركية. وتطبيع هذه الانتشطات في بنى الجزيرة التنظيمية أيضاً. وتصف أدامنتيا بوليس النظامين التربويين القبرصيين، المشكلين تشكيلاً أميناً وفقاً لنتمودجين اليوناني والتركي، كما يلي: «فمنهاج المدارس اليونانية، الذي يدرس باليونانية طبعاً، بمجد التاريخ القومي اليوناني ويمبرهن اليونانية قبرص، بينما نلاحظ أن منهاج المدارس التركية يركز إلى أسس القومية التركية». المنظمات التطوعية منفصلة بصورة كلية: «والأحزاب السياسية، والنقابات، والروابط المهنية والزراعية تنقسم وفق الخطوط العرقية... ولا وجود، وفقاً لمعرفة المؤلف، لأية منظمة تضم كلا اليونانيين والأثراك»^(٢٧).

كن مبادئ الديمقراطية التوافقية - الائتلاف الواسع، النسبية، الاستقلال الذاتي، والفيتو - تم تجسيدها تجسيداً وافياً في دستور العام ١٩٦٠^(٢٨). وقد نص الدستور على نظام رئاسي [p.158] مع رئيس

(٢٧) أدامنتيا بوليس، «الصراع بين الجماعات والسياسة الاستعمارية البريطانية» Adamantia Pollis, "Intergroup Conflict and British Colonial Policy: The Case of Cyprus." Comparative Politics 5, no. 4 (July 1973), 596-

(٢٨) ستانلي كيرياكيدس، [قصر: الحجة الدستورية وحكومة الأمانة] Stanley Kyriakides, Cyprus: Constitutionalism and Crisis Government

يوناني تنتخبه الطائفة اليونانية ونائب تركي للرئيس تنتخبه الطائفة التركية. وقد كُمل الائتلاف الواسع بنص على وجوب تشكيل الحكومة من سبعة وزراء يونانيين يعينهم الرئيس وثلاثة وزراء أتراك يعينهم نائب الرئيس. نسبة السبعة إلى ثلاثة استتبعت نضجياً لتعجيل الأقلية التركية بدلاً من مجرد التمثيل النسبي. واعتمدت النسبة نفسها في تركيبة المجلس التشريعي - ٣٥ عضواً ينتخبهم اليونانيون و١٥ ينتخبهم الأتراك - وفي التعيينات في المناصب الحكومية. كما اعتمدت نسبة ستة إلى أربعة لضمان الأثنية اليونانية في الجيش والشرطة، وإن كان فيها انحراف أكبر عن النسبية انصارية.

وقد ضمن الدستور أيضاً قدرأ كبيراً من الاستقلال الذاتي للثنتين الإثنتين عبر تشكيل مجلسين قنوين يتمتعان بسلطات تشريعية حصرية في الشؤون الدينية، والتربوية، والثقافية، والأحوال الشخصية، وأنص على مجلسين بلديين منفصلين في المدن الخمس الكبرى في الجزيرة. وقد أوغلت هذه البنود بعيداً في اتجاه تشكيل نظام «فيدرالي» من دون فيدرالية جهوية فعلية حال دونها نمط السائر البالغ لأماكن إقامة نتي السكان. يظهر الجدول رقم ١٠ أن متوسط التركيبة الإثنية لمحافظة قبرص الست إنما هو انعكاس لصورة التركيبة السائدة في الجزيرة بأكملها. أخيراً منح دستور ١٩٦٠ كلا الرئيس ونائب الرئيس مجتمعين أو منفردين سلطة الفيتو المطلقة حيال قرارات الحكومة أو

١٠٠-٥٣ (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1968), pp. 53-71.

١٠١-٢٤١، [جمهورية قبرص الأولى] T. W. Adams, "The First Republic of Cyprus: A Review of an Unworkable Constitution," *Western Political Quarterly* 19, no. 3 (September 1966): 475-50

المجلس التشريعي في حقوق الشؤون ائحارجية، والدفاع، والأمن. كما كان لا يد تكافة القرارات المتعلقة بالضرائب، والبلديات، والنظام الانتخابي من أن تتم بالأكثريتين المتراضيتين في المجلس التشريعي.

عمل النظام الدستوري بصورة غير مرضية تماماً من ١٩٦٠ حتى كانون الأول ١٩٦٣، يوم اندلعت الحرب الأهلية وانتشرت الحكومة إلى نظامين منفصلين: اليونانيون بقيادة الآلة الحكومية الرسمية المتورة والأتراك تحت سلطة نائب الرئيس، والأعضاء الخمسة عشر في المجلس التشريعي، والمجلس الفتوي التركي. أرسلت الأمم المتحدة قوة حفظ سلام إلى [p.159] الجزيرة للحفاظ على وقف هشر لإطلاق النار. وفي هذه الأثناء كان الميل نحو المزيد من الفصل المادي. بعد اندلاع الحرب الأهلية فرّ الأتراك نحو معاقل مدنية، ثم جاء الغزو العسكري التركي سنة ١٩٧٤ ليكرس التقسيم الجهوي؛ معظم اليونانيين الذين كانوا يقيمون في المنطقة الشمالية الواقعة تحت سيطرة الأتراك فرّوا إلى الجنوب، وأقلح الأتراك المقيمون في الجنوب في النزوح الجماعي نحو المناطق الواقعة تحت السيطرة التركية.

أخفق الدستور التوافقي الفيرصي في العمل لأن الأكرية اليونانية لم تقبله إلا على مفضض سنة ١٩٦٠ وتطرت إلى أهم بتوده يمزيد من الاشتمتواز في السنوات اللاحقة، بينما أصرت الأقلية التركية على الالتزام الوفي بكل بند توافقي وأفرطت في استعمال حق الفيتو. من ذلك أن الأعضاء الأتراك في المجلس التشريعي وفضرو منح أكثريةهم المتراضية على التشريعات الخاصة بالضرائب لا بسبب سماتها غير المرغوبة بحد ذاتها فحسب بل كسلاح لفرض تطبيق أسرع وأشمل لنسبة سبعة إلى ثلاثة في تعيينات الوظائف الحكومية. وفي تشرين

الثاني ١٩٦٣، تقدم المطران مكاريوس رئيس قبرص اليوناني بسلسلة من التعديلات الدستورية المصممة بحيث تلغي أكثره البنود التوافقية: القيتو الخاص بالرئيس ونائب الرئيس، الأكثرية المتراضية في المجلس التشريعي، والمجالس البلدية المنفصلة، ونصخيم التمثيل التركي في الوظائف الحكومية، والشرطة والقوات المسلحة. وقد رفض الزعماء القبارصة الأتراك والحكومة التركية هذه المقترحات وانتهت التجربة التوافقية كلها في الحرب الأهلية التي اندلعت بعد بضعة أيام^(٢٩).

السبب الأساسي لانهيار الحكم التوافقي في قبرص هو أنه لا يمكن أن يفرض ضد أماني فئة أو أكثر من فئة في مجتمع تعددي، ولا سيما ضد مقاومة فئة أكثرية. بهذا المعنى توازي الحالة القبرصية حالة إيرلندا الشمالية. فعدم توازن القوى المزيج شكل العامل غير المتواري الحاسم. علاوة على ذلك، كانت كافة الظروف الأخرى تقريباً أقل ملاءمة بوضوح [p.160] من تلك القائمة في لبنان وماليزيا، وعملت ضد نجاح الديمقراطية التوافقية. وإن عدد سكانها الذي يزيد قليلاً على نصف مليون نسمة كان أصغر بكثير من عدد سكان لبنان وإيرلندا الشمالية. المخاطر والتدخلات الأجنبية صدرت في معظمها عن تركيا واليونان وأصررت تالياً بدلاً من أن تنفع الوحدة الداخلية. والحركة المناوئة للاستعمار البريطاني لم تكن كفاحاً من أجل الاستقلال بل من أجل إيتوزيس أي الاندماج باليونان، وهو هدف كان القبارصة الأتراك يحارصونه معارضة مرة. لم تكن ثمة وظيفية قبرصية، ولا أي ولاء غالب لموازنة القوميتين اليونانية والتركية اللتان تتقاسمان

(٢٩) توماس إيرليش، [قبرص: ١٩٥٨ - ١٩٦٧] Thomas Ehrlich, Cyprus. [1958-1967 (London: Oxford University Press, 1974), pp. 36-60]

القبارصة. كما أن التفاوت الاقتصادي بين الفئتين، وإن لم يكن شديداً جداً، قد أضاف عملاً سلبياً آخر. فالجماعة التركية كانت أدنى عددياً واقتصادياً من اليونانيين. كان الفرز الفئوي، حتى العام ١٩٦٣، اجتماعياً لا جهوياً أو جهوياً بنسبة ضئيلة (أنظر جدول رقم ١٠). أما اتعصر الوحيد المؤثي إلى حد ما فكان تجربة قبرص التاريخية كمجتمع خضع لقانون الملة العثمانية. ولكن المثال القبرصي يظهر مرة أخرى أن تقاليد سابقة كهذه ليست لها أهمية حاسمة.

الإخفاق الديمقراطي في نيجيريا، ١٩٥٧ - ١٩٦٦

إن تدهور ديمقراطية نيجيريا وانحدارها إلى الحكم العسكري، وانفصال إقليم بيفراء والحرب الأهلية يمكن اعتباره إخفاقاً آخر للديمقراطية التوافقية. نيجيريا مجتمع واضح التعددية؛ سكانها البالغ عددهم ٤٥ مليون نسمة في أوائل الستينات، مقسم فئوياً إلى مئات من الجماعات الإثنية، وتكن الجماعات الكبرى الثمانية تشمل أكثر من ثلاثة أرباع مجموع السكان والجماعات الكبرى الثلاث أكثر من نصف السكان. كل الجماعات العرقية مركزة جغرافياً؛ والجماعات الكبرى الثلاث كانت مسيطرة في الولايات الثلاث للفيدرالية النيجيرية - الهوساس في الشمال، والإبير في الشرق، والبوروبا في الغرب - وكانت تسيطر على الأحزاب السياسية الكبرى في هذه الولايات. وقد استعمل دايفيد إي. أبتز، أول كاتب يحدث استخدم لفظة «توافقية»، نيجيريا كمثاله الأساسي على النظام التوافقي، وهو يعرف هذا النوع من النظام السياسي [p.161] باعتباره جمعاً لوحدات مكونة لا تفقد هويتها عند الاندماج في شكل من أشكال الاتحاد، ويضيف أنه «قد يتراوح بين الكونغفيدرالية التضامنية لجماعات وولايات وبين

الترتيبات الفيدرالية ذات البنية المعترف بها^{٣٠}، ومن بين سماته الأخرى استعداده «لتقبل تشكيلة من الجماعات متباينة الأفكار بقية تحقيق هدف الوحدة، والقيادة الجماعية أو المشتركة»، وضرورة صوغ اخلول الوسطى التي تشكل «برنامج الحد الأدنى المقبول من اجميع»^(٣١). تصور أيتز للتوافقية شبيه بالتصور المعروف في هذا الكتاب ولكنه أوسع بكثير: فعناصر الائتلاف الواسع، والاستقلال الذاتي، والفيتو يمكن اكتشافها فيه ولكنها غير واردة في نص صريح.

يتضح لنا عند تفحص احوالة التجريبية أنها لا تكاد نفي بالتحريف الضيق للديمقراطية التوافقية. فلا شك أن ائتلاف الأحزاب الثلاثة الكبرى في الحكومة الفيدرالية لما قبل الاستقلال من ١٩٥٧ إلى ١٩٥٩ قد أثر في توصيف أيتز لتجريبياً بأنها توافقية: فقد نشر كتابه بغيد ذلك سنة ١٩٦١. ولكن لم تشكل أية ائتلافات واسعة بعد الانتخابات الفيدرالية سنة ١٩٥٩ واستقلال نيجيريا سنة ١٩٦٠. فالحكومة التي تولت السلطة من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٤ كانت ائتلاًفاً لكبر الأحزاب النيجيرية، وقاعدته الانتخابية في الولاية الشمالية، والحزب الذي كان مسيطراً في الشرق. أما الحزب السياسي في الولاية الغربية فقد أصبح الحزب المعارض الأساسي. وبدلاً من أي تحرك باتجاه حكومة أشمل لجميع الفرقاء فقد تزايد الميل نحو حكم حزب الأكثرية الواحد. وقد استخدمت أزمة نشبت في الولاية الغربية إلى تعليق سلطة حكومتها،

(٣٠) دايفيد أيتز، [مملكة أوغندا السياسية] David F. Apter, *The Political Kingdom of Uganda. A Study in Bureaucratic Nationalism* (Princeton: Princeton University Press, 1961), pp 24-25 (states omitted)

وتقويض الحزب الغربي الأساسي، وسجن العديد من قادته. وفي هذه الأثناء حقق الحزب الشمالي الكبير أكثرية مطلقة في المجلس النيابي من البرلمان الفيدرالي جراء ارتداد أعضاء أحزاب أخرى وعدد من الانتخابات الفرعية، وأصبح موقفه من شريكه الأصغر في الحكومة موقف السيد الحازم^(٣١). وفي الحكومة التالية، التي شكلت بعد انتخابات ١٩٦٤ [p.162] وأسقطت بانقلاب عسكري سنة ١٩٦٦، كان الشماليون أشد سيطرة.

نصحت دستور ١٩٦٠ نصاً ضعيفاً في شأن حق الفيتو بصورة مجلس شيوخ تمثل فيه الولايات الثلاث تمثيلاً متساوياً. وقد منح ذلك الشيوخ الشرقيين والغربيين فرصة تعطيل القرارات المتخذة في المجلس النيابي ذي الأكثرية الشمالية المطلقة. ولكن هذا «الفيتو» لم يكن إلا سلطة لتأخير إقرار التشريعات مدة ستة أشهر، ولم يكن فعالاً في الواقع. ولم يكن لمعيار النسبية أي تأثير يذكر. وبصورة أخص، فإن اعتماد النظام الانتخابي البريطاني قد أفضى إلى سيطرة الفئات الكبرى الثلاث على الجماعات الإثنية الأصغر حجماً الموجودة في مناطق كل منها.

إن زعم نيجيريا الوحيد في الانصاف بالصفة التوافقية يجب أن يعتمد على نظامها الفيدرالي، الذي منح درجة عالية من الاستقلال الذاتي لحكومات الولايات. ولكن هذه الفيدرالية تبدو من الناحية التوافقية، مصممة بحيث يكون إخفاؤها مضموناً، من ذلك أن الحدود

(٣١) جون ماكينتوش، (الحكومة والسياسة في نيجيريا)، John P. Mackintosh, Nigerian Government and Politics (London: Allen and Unwin, 1966),

الفيدرالية لم تتبع الحدود الإثنية، ولذلك لم تحفظ الفئات الأصغر حجماً بولايات خاصة بها. ويكتب المحامي النيجيري بن أو. نوابويزي: «أخفقت الفيدرالية النيجيرية في تحقيق هدف بناء وحدات حكومية على مجموعات اجتماعية متجانسة بصورة معقولة بغية تمكينها من إدارة شؤونها الداخلية ضمن وحدة الكل». بدلاً من ذلك ركبت بنية ولايات الفيدرالية بصورة غير موقفة، حول نواة قبيلة كبرى، تتحكم بحوالي ثلثي سكان الولاية مع عدد من القبائل الصغرى المتجمعة حولها^(٣٢). يظهر الجدول رقم ١٠ التفتت الإثني في نيجيريا ككل والمتوسطات للولايات الثلاث ولإقليم العاصمة الاتحادية الصغير لاغوس، اعتماداً على بيانات إحصاء ١٩٥٢ - ٥٣ (الإحصاء الذي أجري بعد حوالي عشر سنوات كان مشكوكاً في دقته وموضع خلاف سيامي كبير). ورغم أن الفئات الإثنية العشر الكبرى هي وحدها المأخوذة في نظر الاعتبار، فإن مؤشر التفتت مؤشر عالٍ للغاية: ٠,٨٢. وبما لا يخلو من الدلالة أن المتوسط الموزون للوحدات الفيدرالية (٠,٥١) أدنى بكثير من المجموع الوطني ولكنه عالٍ مع ذلك. [p.163]

والعيب الأكبر في الفيدرالية النيجيرية كان أنها حوّلت توازناً إثنياً متعدد القوى، لا تكاد تقترب فيه أية فئة إثنية من وضع الأكثرية، إلى لتوازن فيدرالي في ولاية واحدة، وهي الشمال، تشمل على ٦٠ بالمئة من مجموع السكان و٧٥ بالمئة من مجموع مساحة البلاد. مشكلة

(٣٢) بن أو. نوابويزي، (الديمقراطية في الدول الحديثة النشوء)، Ben O. Nwabueze, Constitutionalism in the Emergent States (London: Hurst, 1973), p.

نيجيريا، على ما أوضح أولف هيملشتراند، لم تكن الإثنية بما هي إثنية بل التفاعل بين الانتماء الإثني، وحجم الجماعات الإثنية، والحدود الإدارية^(٢٣). كان إيجاد الولاية الغربية الوسطى سنة ١٩٦٣، تحسباً طفيفاً، ولكنها انقطعت من الغرب ولم تؤثر في السيطرة الشمالية. أما التحسن الأكبر فكان في تحويل البنية الفيدرالية كلها إلى فيدرالية من اثني عشرة ولاية، مما امتنع تقسيم الشمال إلى ست ولايات، على يد الحكام العسكريين سنة ١٩٦٧. وقد جاء ذلك متأخراً جداً لإنقاذ الديمقراطية في نيجيريا.

ربما كانت حفظ بقاء الديمقراطية في نيجيريا تحسنت لو اعتمد نمط توافقي أصلاً. فقد كان التوازن المتعدد للقوى الإثنية والتركيز الجغرافي للثغرات الإثنية عوامل مؤاتية، ولكن ضخامة حجم البلد، وفق المعايير الأفريقية، عملاوة على معظم الظروف الأخرى كانت بوضوح أقل ملائمة. وعلى أية حال، فإن التجربة الفعلية لنيجيريا في فترة ١٩٥٧ - ١٩٦٦ يمكن اعتبارها إخفاقاً للديمقراطية. وليست إخفاقاً للتوافقية.

ظروف العالم الثالث: تقويم عام

إن حالتي لبنان وماليزيا إضافة إلى التوازي الوثيق بين نموذج لويس لأفريقيا الغربية والنموذج التوافقي تدعم دعماً قوياً الاقتراح

(٢٣) أولف هيملشتراند: [أقباط، الجمهورية، الوطنية، والانفصان في نيجيريا] Olf Himmelstrand, "Trihalism, Regionalism, Nationalism, and Secession in Nigeria," in Building States and Nations: Analysis by Region, ed S.N. Eisenstadt and Stein Rokkan (Beverly Hills, Sage, 1979), p. 432.

انداعي إلى منح النموذج التوافقي ما يستحقه من الاعتبار الجاد كبديل عن النموذج البريطاني للديمقراطية في بلدان العالم الثالث التعددية. من ناحية ثانية، يظهر مثال قبرص أن السعي لإقامة ديمقراطية توافقية يمكن أن يبوء بالإخفاق، كما أن مجرد وجود مثال سلبي واحد [p.164] كاف لإثبات أن التوافقية ليست دائماً حلاً عملياً. الخطوة التالية هي محاولة مراجعة الظروف التي تزيد من حظوظ نجاحها أو تقلص تلك الحظوظ، وذلك بغية الوصول إلى استنتاج عام عن قابلية التوافقية للتطبيق في العالم الثالث. بلدان العالم الثالث تختلف اختلافاً واضحاً بعضها عن بعض في كثير من الجوانب، ولذلك لا يمكن تعميمها: أن تنطبق على أي بلد مخصوص منها. فالظروف المؤاتية عامة أو إجمالاً - لا دائماً ولا من دون استثناء - سوف تراجع أولاً. سوف نستخدم ماليزيا وبلدان أساسين للمقارنة. فكأننا الحاليتين تظهران - كما تفعل الأمثلة الأوروبية - أن الديمقراطية التوافقية ممكنة حتى عندما تكون عدة ظروف غير مؤاتية، وسوف نتخذ من خصائصهما المقارن التي الذي سنقيس عليه البلدان الأخرى: هل ظروف البلدان التعددية في بلدان العالم الثالث مؤاتية إجمالاً، على الأقل، بقدر ما هي مؤاتية ظروف لبنان وماليزيا، أم أقل بصورة واضحة، أم غير مؤاتية في معظمها كما هي في الحالة القبرصية؟

إن هذه الظروف، وهذا أمر يستحق التكرار، ينبغي اعتبارها عوامل مساعدة؛ واستناداً إلى ما بيّناه، ولا سيما على قاعدة تفحص التجريبيين الكندية والإسرائيلية، فإن هذه الظروف ليست ضرورية ولا كافية. وانسجماً مع هذا الاكتشاف التجريبي، فإن الديمقراطية التوافقية كنموذج معياري تستتبع رفضاً للحتمية الاجتماعية. وهي

تفترض أن التخب السياسية تُمنع بدرجة عالية من حرية الاختيار، وأنها قد تلجأ إلى الطرائق التوافقية في صنع القرارات جراء الاعتراف الراسخ بالمبول اللامركزية في المجتمعات التعددية والسعي الإرادي لدرء هذه المخاطر. إن مفهوم الدور الجوهرى للقيادة هذا شبيه بقناعة ماكياڤيلى بأن *virtù* شجاعة وحكمة القادة حاسمتان لأن «الزمن يولب معه كل الأشياء، ويمكن أن يولد بلا مبالاة الخير أو الشر»^(٢٤).

في مناقشتنا الأنفة للثقاليد التوافقية القائمة سابقاً باعتبارها [p.165] عاملاً مؤثراً للديمقراطية التوافقية، أتينا على ذكر الانتقاد الذى يوجهه هانز دالدر إلى مفهومي الاختيار الحر والهندسة السياسية الهادفة باعتبارها من صفات التخب السياسية. وهو يذهب إلى أن تقاليد التوافق والقيام بصنع القرارات بصورة ائتلافية كانت موجودة في سويسرا والنيدرلاندز (الأراضي الناطقة) قبل عملية التحديث السياسى وبناء الأمة. وهو يحاجج بالمثل أن هذه العملية تعتمد في البلدان النامية اعتماداً كبيراً على الخبرات السابقة للتخب ولكنه يلاحظ أن «الأفاق الأيديولوجية السائدة في الدول الجديدة ليست مؤاتية لتخيارات التوافقية» على الرغم من وجود تقاليد قديمة وقوية لتنهج الائتلافى في صنع القرارات وللاستقلال الفئوى الذاتى، لأن هذه التقاليد كثيراً ما تعتبر في نظر القادة الحاليين بمثابة عقيبات يجب

(٢٤) نيكولو ماكياڤيلى، [الأمير]، Niccolò Machiavelli, *The Prince*, trans. Luigi Ricci, in *The Prince and the Discourses* (New York: Modern Library, 1950), p. 11 (italics added). وانظر أيضاً تاكيتسوغو سورونافو، «ماكياڤيلى ومشكلة التنمية السياسية» Taketsugu Tsunoda, "Machiavelli and the Problem of Political Development", *Review of Politics* 30, no. 3 (July 1968), esp. 318-19.

تدليلها، بدلاً من اعتبارها ثبوتات بناء يمكن أن تُشيد منها أمة جديدة تعددية^(٣٥). هذه الملاحظات تسلّم بأن ثمة مجالاً لحرية الاختيار إذا: إذا كانت التخب تتخذ مواقف مناوئة للتوافقية على الرغم من وجود تقاليد سابقة مؤاتية للتوافقية، فهي تشكل إذا مواقع قرار ديناميكية ومستقلة قادرة لا على الانحراف عن تلك التقاليد السياسية القديمة المهدي بل ومن العفول أن تمود إلى اعتمادها .

ومن التضمينات الأخطر شأناً للملاحظات دالدر أن للعديد من الدول الحديثة النشوء تقاليد سابقة على عهد الاستعمار يمكن اتخاذها بمثابة أسس واسعة للديمقراطية التوافقية. وبالمقارنة، فإن النموذج البريطاني لحكم الأكثرية، وسياسة الحكومة - ضد - المعارضة، والحكومة الأحادية، غريب عن التقاليد غير الغربية. ويدعم الكثير من المراقبين هذا الزعم. ويذكر روبرت إمرسون أن «المسلّمة الغربية [أي المسلمة المتعلقة بالنموذج البريطاني] المتعلقة بحق الأكثرية في أن تغلب على إرادة الأقلية المخالفة بعد فترة من النقاش نسيء إلى مفاهيم أساسية في نظر الشعوب غير الغربية». هناك طبعاً اختلافات واسعة بين تقاليد المجتمعات الآسيوية والمجتمعات الأفريقية، ولكن «الميل النظري هو على وجه الإجمال نحو المداولات الموسعة والمتأنية المستهدفة الإجماع في نهاية المطاف. فالاكتشاف التدريجي لمواطن الاتفاق هو

(٣٥) هانز دالدر، [في بناء الأمم التوافقية] Hans Daalder, "On Building Consociational Nations: The Cases of the Netherlands and Switzerland," *International Social Science Journal* 23, no. 3 (1971): 368. وانظر أيضاً هانز دالدر، [الحكومة والمعارضة في الدول الحديثة النشوء]. Hans Daalder, "Government and Opposition in the New States". *Government and Opposition* 1, no. 2 (January 1966): 205-26

[p.166] السمة الهامة لا القدرة على التوصل إلى حل عجول للمسائل عبر تعداد الرؤوس^(٣٦). ويذهب مايكل هاس إلى أن نعمة «طريقة أسيبوية» عريقة في صنع القرارات مبنية على أفكار مثل *mufakat* (ولعلها الموافقة - المترجم) وهي الكلمة المثالية «المبدأ الإجماع من خلال المناقشة لا التصويت»، والمشاورة، وهي «الطريقة التقليدية الإندونيسية لبلوغ الاتفاق لا من خلال قرار الأكثرية بل من خلال التباحث عن شيء شبيه بحس الاجتماع» عند طائفة الكويكر^(٣٧). ويورد جوليوس نيريري الوصف التالي للحكومة في مجتمع القرية الأفريقية التقليدية مع الموافقة عليه: «يجلس الشيوخ تحت الشجرة الكبيرة، ويتكلمون حتى يقع الاتفاق بينهم»^(٣٨). وبمثل يشير لويس إلى أن

(٣٦) روبرت إيمرسون، [من الإمبراطورية إلى الأمة] Rupert Emerson, *From Empire to Nation: The Rise of Self-Assertion of Asian and African Peoples* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1960), p. 284

(٣٧) مايكل هاس، «الطريقة الأسيبوية (إلى السلام) 'Way' to Peace», *Pacific Community* 4, no 4 (July 1973): 503-05.

وتعريف المشاورة مأخوذ من كتاب هيربرت فايت، [إندونيسيا] Herbert Feith, "Indonesia," in *Governments and Politics of South East Asia*, ed. George McTurnan Kahin (Ithaca: Cornell University Press, 1959), p.

192

(٣٨) جوليوس نيريري، «الديمقراطية ونظام الأحزاب»، Julius Nyerere, "Democracy and the Party System", in *The Ideologies of the Developing Nations*, ed. Paul E. Sigmund, rev. ed. (New York:

Praeger, 1967), p.294. ونظر أيضاً أحمد محي الدين، [الوحدة الأممية في

المجتمع الأفريقي المثالي في فكر نيريري] Ahmed Mohiddin, "The Basic Unit of African Ideal Society in Nyerere's Thought", *Africa* 25, no 1

(March 1970) 3-24

تلقبائل الأفريقية تعاليد ديمقراطية قوية تنحرف عن النموذج البريطاني: "تتخذ القبيلة قرارها عبر المناقشة، بالطريقة نفسها التي تعمل بها الاختلافات"، وهذا النوع من الممارسة الديمقراطية هو في صميم مؤسسات الشعب الأصلية^(٣٩).

ومن الشهادات المقتعة بصورة خاصة في هذا المجال النتيجة التي بلغها م. ج. سميت بعد تحليله للمجتمعات الأفريقية في عصر ما قبل الاستعمار. فنصوره المتكرر للمجتمعات التعددية، الذي تمت مناقشته في الفصل الأول، استتبع القضية القائلة بأن سيطرة إحدى الفئات الثقافية كان نتيجة ضرورية ومعتومة لتعددية. ولكن، وبعد مراجعة مواد إثنوغرافية تتعلق بالمجتمعات الأفريقية في عصر ما قبل الاستعمار بحثاً عن دلائل على التعددية بقية امتحان الفرضية الأصلية القائضية بأن السيطرة كانت ترتبط ارتباطاً مطرداً بالتعددية، توصل إلى نتيجة غير متوقعة ألا وهي اكتشاف نمط من المجتمعات التعددية وسماه بـ«التوافقي»، أي ارتباط عدة جماعات منفصلة التكوين ارتباط الشركاء الأنداد المستقلين [p.167] داخلياً في مجتمع مشترك^(٤٠). هذا التعريف شبيه بتعريف النظام التوافقي كما استعمل في هذا الكتاب، ولكن كون المصطلح نفسه قد استعمل في الحائين هو محض مصادفة.

(٣٩) لويس، (السياسة في أفريقيا الغربية)، ص ٨٦.

(٤٠) م. ج. سميت، (التعددية في المجتمعات الأفريقية في عصر ما قبل الاستعمار و بعض التطورات في الإطار التحليلي للتعددية) [M. G. Smith, "Pluralism in Precolonial African Societies," and "Some Developments in the Analytic Framework of Pluralism," in Pluralism in Africa, ed. Leo Kuper and M. G. Smith (Berkeley: University of California Press, 1969), pp. 94, 439]

علاوة على تقاليد سابقة في اتخاذ القرارات بصورة ائتلافية، ثمة عدة عوامل أخرى مؤاتية إجمالاً للتوافقية في مجتمعات العالم الثالث التعددية. الولاءات الاصلية قوية والشعور الوطني يعيل إلى أن يكون ضعيفاً في المجتمعات التعددية، ولكن بقدر ما توجد بعض المشاعر الوطنية على مستويي النخبة والجماهير، تتعزز ظروف الديمقراطية التوافقية في النجاح. وفي معظم الدول الحديثة النشوء، يكون التعلق بالوطن ضعيفاً كما هي الحال في لبنان وماليزيا، ولكنه ليس معدوماً بصورة كلية. ففي البلدان التي تحتم عليها أن تكافح من أجل الاستقلال، وفرت القوى الاستعمارية الخطر الخارجي الذي زاد الوحدة الداخلية.

زد على ذلك أن التعاون عن صعيد النخبة يزداد سهولة بقدر ما تصدر دوافع القادة لا عن إدراك المصالح المشتركة فحسب بل وعن خلفية ونظرة إلى الأمور مشتركتين. وتجدد في هذا المضمار، أن الوضع في الدول الحديثة النشوء أفضل من لبنان وماليزيا. فخلال فترة اتصال من أجل الاستقلال تخصيصاً والسنوات التي تلت الاستقلال مباشرة، كان القادة السياسيون في كثير من الأحيان مجموعة متجانسة بصورة استثنائية. ويلاحظ وليام ج. فولتز أن معظم الدول الحديثة النشوء قد حبت محاسن الأقدار بمجموعة محدودة جداً ومتجانسة جداً من الشرائح الاجتماعية الفاعلة سياسياً. وقد توحدت كلمة قادتها بفعل روابط الصداقات الشخصية، وتعززت في كثير من الأحيان بتجارب تربوية وتعميرية مشتركة، وبالتفاني في سبيل القضية الوطنية^(٤١). ومن العناصر الموحدة ذات الأهمية الخاصة على مستوى

(٤١) وليام ج. فولتز، [بناء الأمم الأحدث عهداً] William J. Foltz,

النخبة في معظم الدول الأفريقية اعتماد الإنكليزية أو الفرنسية لغة رسمية. لما كانت هاتان اللغتان لا تنتميان إلى أية من العائلات الإثنية، فهي محايدة إثنيةياً. ولكن، وكما يلاحظ بيار فان دن برغه، فإن لغة رسمية ومع ذلك أجنبية كهذه إنما هي «وسيط للمكانة الخفية» يخلق «عري هامة تتجاوز الخطوط الإثنية الفاصلة في قمة الهرم الاجتماعي»^(٤٢).

والظرف الأخير المؤاني عموماً هو الدرجة العالية من العزل الفئوي. فخطوط الانشطارات الأصلية مرسومة بدقة بالغة عادة - وهو ميل يتعمز بممارسة الحكم غير المباشر من قبل القوي الاستعمارية السابقة - والسياسة تنظّم، إذا كانت مسووحة، على أساس فئوي. هذه السمة ليست شائعة في المجتمعات الأفريقية التعددية تماماً بقدر ما هي شائعة في المجتمعات الآسيوية التعددية. ويعمّم فان دن برغه عن الوضع الأفريقي بالكلمات التالية: «السمة الهامة للإثنية في السياق الأفريقي هي التعقيد، والمبوعة في الوقت نفسه، وذلك إذا ما قيست بالأوضاع المتحجرة القائمة في بلجيكا أو سويسرا حيث الانشطارات الأساسية أقل عدداً، وأكثر استقراراً، وأقل التباساً»^(٤٣). ومن هذه الناحية، فإن لبنان وماليزيا أقرب، في أرجح الفطن، من البلدين

Newest Nations: Short-Run Strategies and Long-Run Problems", in Nation-Building, ed. Karl W. Deutsch and William J. Foltz (New York: Atherton, 1963), pp. 118, 121

(٤٢) بيار فان دن برغه [الإثنية في التجربة الأفريقية] Pierre L. van den Berghe, "Ethnicity: The African Experience". International Social Sciences Journal 23, no. 4 (1971): 516

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٥١٣.

الأوروبيين منهما إلى المجتمع الأفريقي التعددي النمطي. من جهة ثانية، فإن تدني مستوى وضوح الانشطارات الفئوية في أفريقيا يعوضه كون العزل الفئوي يتعزز في أفريقيا بالتركيز الجغرافي للفئات، وهذه سمة يفتقر إليها كل من لبنان وماليزيا.

في أفريقيا وسواها من العالم الثالث يستتبع العزل الفئوي زيادة الامتكانة السياسية لغير النخبة من الجمهور ومواقف المراعاة والاحترام التي يتخذونها حيال القادة الفئويين. هذه سمة شاملة للعملية اتساقية غير الغربية، وفقاً لوصف لوشيان باي العام لهذه النمط من السياسة: «الإطار الطائفي/الفئوي للسياسة... يعني أن الولاء السياسي يخلب عليه شيء أقرب إلى النماهي مع الجماعة الملموسة منه إلى النماهي مع الأهداف السياسية التي تعلنها الجماعة... وطالما أن القادة يظهرون بمظهر التعامل لأجل مصلحة الجماعة ككل، فما عليهم أن يشغلوا بالهم باحتمال تأثر ولاءات الأعضاء بالقرارات الحزبية»⁽¹¹⁾.

ومن شأن هذا النوع من الولاء السياسي أن يعطي، على المدى القريب وخاصة، القادة السياسيين مزية كبرى تتمثل في درجة عالية من الحرية في علاقاتهم بقادة الجماعات الأخرى. ويتمتع القادة غير الغربيين بهذه المزية بمقدار أكبر مما يتمتع به القادة في الديمقراطيات التوافقية اتخارية. ولكن ثمة على المدى البعيد خطر إفراط القادة في التركيز على السياسة في مستوى النخبة وفقدان الصلة بقواعدهم.

(11) لوشيان باي (العملية اتساقية غير الغربية): "The Non-Western Political Process", Journal of Politics 20, no. 3 (August 1958)

فالمسافة الاجتماعية والتفسيية بين النخبة والجماهير في البلدان غير الغربية تعتبر في نظر الكثير من أدبيات التنمية السياسية كبيرة إلى حد أن مفهوم الاندماج الوطني يستعمل في كثير من الأحيان بمعنى مزدوج بحيث لا يعني التغلب على الولاءات الإثنية وسواها من الولاءات القنوية فحسب بل ودم الهوية الفاصلة ما بين النخبة والجماهير أيضاً. وفي الوقت نفسه فإن البحث عن التسويات السياسية على مستوى النخبة والحفاظ على علاقات وثيقة بالقواعد إنما هو عمل موازنة صعب، ولكنه ليس بالمشحبل على ما تبينه تجربة الديمقراطيات الأوروبية.

إن دور القيادة السياسية سيكون عظيم الأهمية في أي قرار يرمي إلى اعتماد النموذج التوافقي في الحكم أو أية سمات مخصوصة منه. ويتوقع لوبس، بصورة غير واقعية، أن يبدأ التحول باتجاه الحكم الائتلافي على مستوى الجماهير: «إن حظوظ الحكومة الائتلافية تتوقف في التحليل الأخير لا على المسألة بل على قرار الجماهير بأن هذا هو ما تريده». وهو يناشد الجيل الجديد من الأثارة الغربيين بأن «يعيدوا كتابة قواعد اللعبة السياسية» بغية إجبار الساسة على السلوك الائتلافي بدلاً من السلوك الخصومي⁽¹⁰⁾. لكن كان لا بد من القبول بالنموذج التوافقي فلا يد أيضاً من اعتماده من قبل النخب. فمناشدة الجماهير من فوق رؤوس النخبة لتحقيق هذه الغاية أمر غير مجد، والأرجح في العقل أيضاً أنه أمر سيء العاقبة.

(10) لوبس، (السياسة في أفريقيا الغربية) ص 81 - 85

العوامل المتبسة

الظرف الذي وجدناه بالغ الأهمية لنجاح الديمقراطية التوافقية في كل الحالات التي تفحصناها حتى الآن إنما هو توازن القوى بين الفئات. فالمجتمعات التعددية غير الغربية [p.170] تتباين تبايناً كبيراً في هذا المجال - من اللاتوازن المزدوج وغير المؤازر في قبرص وسيلان، إلى لاتوازن مثلث أكثر ملاءمة مع وجود فئة شبه أكثرية في ماليزيا، وصولاً إلى توازن متعدد مؤازر ومن دون سيطرة أية أكثرية في لبنان. معظم المجتمعات التعددية الأفريقية علاوة على بابوا غينيا الجديدة تتسم بتعدد توازن اقوى لكنها تعاني من مساويء التفتت إلى عدد كبير نسبياً من الفئات.

غير أن توازن القوى المحلية إذا كان غير مؤازر فمن الممكن أن يتحسن بقوى خارجية تصحح توازنه في بعض الحالات القليلة. من ذلك ان كليفورد غيرتز يشير إلى أن الصينيين والمالويين في ماليزيا تمسكوا جزئياً على الأقل جراء «خوف كلا القريفيين من أن يؤدي انفراط عقد الفيدرالية إلى تحويلهما إلى أقلية مغمورة في إطار سياسي آخر: المالويون جراء تحول أنظار الصينيين نحو سنغافورة والصين والصينيون جراء تحول أنظار المالويين إلى إندونيسيا». وهذا التصحيح الخارجي للتوازن الداخلي أهم بكثير في الحالة السيلونية المتسمة باللاتوازن المزدوج. ففي هذه الحالة «توصل كل من التاميل والسينهاليين إلى الشعور بأنهم أقلية: التاميل لأن ٧٠٪ من السيلانيين هم سينهاليون؟ والسينهاليون لأن الثعانة ملايين سينهالي القيمين في سيلون لا يوجد سواهم في مكان آخر، بينما يوجد بالإضافة إلى المليوين من التاميل القيمين في الجزيرة ٢٨ مليون آخر

من التاميل في جنوب الهند^(٤٦). ولكن هذا المزيج المؤاتي من موازين القوى الداخلية والخارجية ليس أمراً محتوماً لا محيد عنه، من ذلك أن فتى إيرلندا الشمالية لا تنظر أية منهما إلى ذاتها باعتبارها أقلية - أقلية بروتستانتية في إيرلندا ككل، وأقلية كاثوليكية في إيرلندا الشمالية - بل كأثريتين، واحدة فعلية، والثانية ممكنة، ولعل أسوأ وضع ممكن هو وضع فئة أكثرية تخشى من أن تحول إلى أقلية.

إن التفتت المفرط الذي تصادفه في البلدان الأفريقية يستتبع عادة انعدام أية فئة أكثرية، غير أن الانقسام إلى الكثير الكثير من الفئات يشكل أيضاً عفة في وجه الديمقراطية. ولكن ينبغي ألا نضخم درجة التفتت. [p.171] ففي العادة يتشكل نصف السكان من حوالي ست فئات لا أكثر، كما أن حوالي عشر إلى خمس عشرة فئة من هذه الفئات لا أكثر يشكلون ٩٠ بالمئة من السكان، على ما يوضح كارل دويتش^(٤٧). نيجيريا مثال مناسب على هذا، فقد أذنب الحكام المستعمرون في كثير من الأحيان في رسمهم صورة مضخمة للتعقيد الإنساني الشديد لمجتمعات مستعمراتهم، على الأقل كذريعة لتأجيل منحها الحكم الذاتي، والواقع أن الحصول على الاستقلال والتحديث

(٤٦) كليفورد غيرتز، [الثورة الاندماحية] *The Integrative Revolution: Primordial Sentiments and Civil Politics in the New States*, in *Old Societies and New States: The Quest for Modernity in Asia and Africa*, ed. Clifford Geertz (New York: Free Press, 1963), pp. 115-16

(٤٧) كارل فون دويتش، [بناء الأمة والتسمية الوطنية] *Nation-Building and National Development: Some Issues for Political Research*, in *Deutsch and Foltz, Nation Building*, pp. 5-6.

السياسي فد دفعا باتجاه تقليص النفثت إلى حد ما. ويلاحظ صموئيل هنتنغتون أنه من أدعي أوجه التحديث إلى الالفئات ما طراً من «زيادة الوعي، والتماسك، والتنظيم، والفعالية التي ولدها في العديد من القوى الاجتماعية التي كانت موجودة على مستوى أدنى بكثير من الهوية الراقية والتنظيم في المجتمع التقليدي»^(٤٨). ففي نيجيريا مثلاً يعتبر مفهومها يوروبا وإيبو من المفاهيم التي لم نكتسب معنى ومضموناً هامين إلا منذ عهد قريب. أما في بلدان أخرى فقد حدث هذا التكتيل وفق الخطوط العرقية، اللغوية، الدينية، والإقليمية. ويذهب غيرنز إلى أن هذا الميل إنما هو ميل عام في المجتمعات التعددية غير الغربية: «فسواء أسندعى ذلك كون المرء أونز أبلاندر فضلأ عن كونه بينأثغكاباؤ، أو كاشين زيادة على كونه دويلغ، مسيحياً إضافة إلى كونه مارونياً، أو يوروبا وليس مجرد إيغنا، فإن العملية... عامة. إنها توسيع تدريجي لحس التشابه والاختلاف الأولي المتولد من التلاقي المباشر والمتعاون لجماعات متنوعة ثقافياً في أطر محلية نحو جماعات أوسع تعريفاً، ومن نوع مشابه، تتفاعل ضمن إطار المجتمع الوطني بأكمله»^(٤٩). وتوفر هذه العملية، عبر دمج الوحدات الصغيرة في جماعات إثنية أكبر وأهم، لبنات البناء لتوافقية.

(٤٨) سامويل هنتنغتون، [الانتظام السياسي في المجتمعات المتغيرة] Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven: Yale University Press, 1968), pp. 38-39.

(٤٩) غيرنز، [الثورة الاندماجية] من ١٥٣ - ٥٤. وانظر أيضاً ريتشارد سكلار، [مساهمة القبيلة في توطنية في نيجيريا الغربية] Richard I. Sklar, "The Contribution of Tribalism to Nationalism in Western Nigeria", *Journal of Human Relations* 8, no. 3-4 (spring-summer 1960): 407-18.

المجال الموازية الوحيدة في التجربة التوافقية الأوروبية هي سويسرا. ليس في النمسا، وبلجيكا، والأراضي الناطقة [p.172] إلا بضع فئات كبرى. أما سويسرا فهي مفتحة بنمط معقد من الانشغارات اللغوية، الجهوية، الدينية، والأيدولوجية، إلى عدد كبير من الجماعات. لم يجل تعدد الجماعات الصغيرة هذا دون التفاوض المستمر والتعاون لأن هذه الوحدات الصغيرة قد كُتلت ضمن فئات لغوية - جهوية أكبر بفضل النظام الفيدرالي وضمن فئات دينية - أيدولوجية أكبر ضمن النظام الحزبي.

العامل المتبني الثاني - المؤاتي في بعض البلدان وغير المؤاتي في بلدان أخرى - من حيث حظوظ انديمقراطية التوافقية في النجاح، هو الحجم. يتفاوت حجم السكان في الدول غير الغربية تفاوتاً كبيراً، من بضعة بلدان كبيرة جداً يزيد عدد سكانها على مئة مليون كالهند وإندونيسيا إلى بعض البلدان الصغيرة كفرنس، والخابون، وغامبيا، التي لا يكاد عدد سكانها يبلغ المليون نسمة. معظم الدول الأفريقية تقع ضمن الطيف المؤاتي من حيث الحجم: فسكانها يعدون ببضعة ملايين على الأقل وهي لذلك أكبر من عدد سكان لبنان وإيرلندا الشمالية ولكن أصغر من سكان ماليزيا. نيجيريا عملاق استثنائي وفق المعايير الأفريقية. وبناء على ذلك فقد يكون النموذج التوافقي مثلاً معيارياً مفيداً للبلدان الأفريقية الأصغر حجماً.

العامل المتبني الأخير يتعلق بالمساواة الاقتصادية بين الفئات. فمن جهة، تنقسم الفئات الأولية للمجتمعات التعددية غير الغربية إجمالاً، على غرار الفئات الدينية واللغوية الأوروبية، إلى تجمعات «عمودية» تتقاطع معها الانقسامات الاجتماعية - الاقتصادية الأفقية.

ويصح هذا بصورة خاصة عندما تكون الفئات مركزة تركيزاً جغرافياً. إن مثل هذه البنية لا يسميه دونالد هوروفيتز «جماعات متوازية» لا تعاني من ذلك النوع من اللاشعرية المميز للأنظمة التي تتطابق فيها الانقسامات الإثنية والطبقية نطاقاً كلياً أو شبه كلي: «وهذا لا يعني طبعاً أن لكل جماعة أعداداً من أفرادها متناسبة في كل الشرائح أو أن فرص الحراك الاجتماعي تتناسب مع الطلب. والنفقات في هذه النسب تشكل بصورة مميزة سبباً مشيراً للسخط في علاقات الجماعات المتوازية...الفكرة هي أن لكل جماعة شريحتها من النخبة - التي ربما كانت تقليدية، أو حديثة، أو كلا الاثنتين أحياناً، وأن الجماعات لا تقع [D.173] في علاقة تراتبية معظمة بعضها حبال بعض^(٥٠). ويجد فان دن برغه أن «الطبقة والإثنية... مستفلتان كثيراً الواحدة عن الأخرى وهما في كثير من الأحيان مبدآن متضادان بالنسبة إلى التضامن والتنظيم الاجتماعيين». وفي هذا المجال، يمثل لبنان وماليزيا بفتاها المختلطة جغرافياً وتقسيم العمل على أساس إثني، استثنائين غير مؤاتين. من جهة ثانية، قد تتفاوت الاختلافات في التنمية الاقتصادية تفاوتاً كبيراً من حيث الجهات. ومن حيث الفئات تالياً، في كثير من الأحيان. ففي أفريقيا، قد تصل نسبة الاختلافات من حيث الدخل الفردي، نسب الأمية، وتيلومترات الطرق المعبدة والكثير غيرها من مؤشرات النمو إلى حد عشرة أضعاف أو حتى مئة ضعف^(٥١).

(٥٠) دونالد هوروفيتز. «ثلاثة أبعاد للسياسة الإثنية» [Three Dimensions of Ethnic Politics," World Politics 23, no. 2 (January 1971), 236-57

(٥١) فان دن برغه، [الإثنية] ص ٥١٠، ٥١٤.

وتبدو الاختلافات بين الفئات اللبانية أو الماليزية ضئيلة نسبياً، إذا ما قيست بتفاوتات على هذا القدر من الضخامة.

العوامل غير المؤاتية

تظهر عند تفحص ديناميات التطور في مجتمعات العالم الثالث مجموعة من العوامل غير المؤاتية، ألا وهي العوائق السياسية للتحديث الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات التعمدية. فالنظور السياسي يصاب بالركود في كثير من الأحيان وربما وصل إلى الانحطاط السياسي، أما التطور الاجتماعي والاقتصادي فيتحرك حتماً إلى الأمام وإن بخطى وثيلة أحياناً. بعد أطراح سلسلة من الفرضيات الأخرى التي تربط سمات الشرائح من غير النخبة باحتمال حل النزاعات وفق الأصول الشوافقية، يذهب نوردينغر، إلى أن العامل الهام الوحيد من هذا النوع إنما هي عملية التحديث الاجتماعي الاقتصادي، وأن أثره غير مؤات ياطراد: فهي تقتصر عن تحقيق النتائج التنظيمية في المجتمعات المنتظمة انقسامات عميقة متطابقة مع الخطوط الطائفية إذ تزيد عدد الأفراد غير المنتمين إلى النخبة ممن يعبرون عن اعتقادات ومشاعر عدائية، ويضمرون الحسد حيال الفئة المقابلة، وذلك عبر تكثيف أمثال هذه المواقف بين الأفراد الذين يتمسكون بها أصلاً، وعبر وضع الأفراد في أوضاع تسمح لهم أو تشجعهم على تجسيد مشاعرهم ومعتقداتهم العدائية بالأفعال^(٥٢).

[p.174]

إن لهذا العامل، كما لا يخفى، أهمية عظيمة، فهو يعني أن عددا

(٥٢) نوردينغر، (أسوية نزاعات) ص ١١٢.

من سمات المجتمعات غير الغربية التي أدرجت سابقاً في قائمة العوامل المؤاتية باتت تتحول إلى عوامل غير مؤاتية. وعلى وجه التحديد فإن مواقف الاحترام والمراعاة حيال النخب السياسية راحت تصعب وبذلك تزداد المفاوضات بين النخب عسراً؛ غير أن هذا التوجه يقابله في حد ما استمرار علاقات السيد والموالي في العالم الثالث، والتي يمكن أن تستعمل بديلاً عن سيطرة النخبة ومراعاة الجماهير لها والتي تميز المجتمعات غير الغربية أكثر بكثير مما تميز المجتمعات الغربية^(٥٣). إن ما كان يفضي إلى انعاش المسلمي بين الفئات من عزلة نسبية باتت تعرفله بصورة متزايدة عمليات التوسع المدني، والخراب الخرافي، والتجارة على امتداد البلد. ورغم أن مستويات المعيشة المادية ربما كانت تحسن ببطء فإن توقعات الناس في شأن الأرزهار راحت تزايد بسرعة كبيرة، بحيث أثقلت كواهل القرارات الحكومية بأعباء ثقيلة. ومن التوجهات غير المؤاتية أن الجهود المشتركة التي بذلت في البلاد التي كان عليها أن تناضل لتحقيق الاستقلال - وهي جهود كان لها مفعول توحيد قوي - قد راحت ذكرياتها تذوي وتلاشي بعد الحصول على الاستقلال منذ سنين.

ومع ذلك، فإن عواقب التحديث ليست سلبية بصورة كلية. فقد انضمت، كما أشرنا من قبل، إلى نمو تجمعات إنسية أكبر في المجتمعات التي كانت شديدة التفتت أصلاً وأرست بذلك الأسس تزيد من القدرة على إدارة النزاعات. كذلك، ومع متابعة النمو الاقتصادي مسيرته، فتمت فرص لأن تنقل الفوارق الجهوية والفتوية المفرطة: من كبرى سخريات التخلف أنه كلما كان البلد أكثر تخلفاً

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٨١ - ٨٢، ٨٦.

تعاضمت الفوارق الداخلية فيه^{٥٤٦}. أخيراً، هناك، وبصورة مفارقة، عنصر من الأمل في كون التطور السياسي لكثير من البلدان الحديثة الاستقلال قد أفضى إلى الاتحطاط السياسي والتدهور إلى دركات الدكتاتورية. معنى هذا أن هناك الآن خيبة شامة في شأن مثل الديمقراطية الغربية وممارستها، ونظراً إلى أن الغالب على النموذج «الغربي» أن يترادف في الأذهان مع النموذج البريطاني، فعسى أن يكون الأوان قد آن للنظر في النموذج التوافقي البديل.

تستدعي الفكرة الأخيرة الانتباه إلى ظرف آخر غير مؤات إجمالاً للديمقراطية التوافقية في العالم الثالث، فعلى الرغم من أن التقاليد النحوية ما قبل أجدائية تميل بقوة إلى توكيد الديمقراطية التوافقية - على ما أُلحنا إليه في بداية هذا التفويم العام لظروف العالم الثالث - فإن التقاليد التي أدخلها الحكام الاستعماريون كانت في جلتها غير مؤاتية، معظم المجتمعات التعددية المستقلة الآن في العالم الثالث كانت مستعمرات سابقة، ونماذج الديمقراطية التي مالت إلى اتباعها عندما حاولت تأسيس مؤسساتها الديمقراطية الخاصة إنما كانت تلك المعتمدة عند مستعمرها السابقين: النموذج البريطاني أو نماذج قريبة الشبه بالنموذج البريطاني، بدلاً من المثال التوافقي. ويلاحظ راوول نارول أن ثمة، على وجه الإجمال، ترابطاً قوياً بين «الانتماء إلى الامبراطوريات الاستعمارية... والعديد من المؤشرات السياسية والاقتصادية الجوهرية»^{٥٤٧} ويبدو من المعقول تماماً أن نتوقع علاقة ما

(٥٤) فان دن برغ، [الإنجليزية]، ص ٥١٤.

Raoul Naroll, "A Multinational Bibliography", Comparative Political Studies 5, no. 2 (July 1972), 212. انظر أيضاً رايك مون، [في الحسون على

بين الحياكم الاستعماري السابق ونمط الديمقراطية المعتمد، لا أن نتوقع في المجتمعات التعددية علاقة بين هذين العاملين ونجاح الديمقراطية أو إخفاقها. وسوف نبحث هذه الفرضية في الفصل التالي [p.176].

شمس بلاء مغايبا، "On Getting Something for Nothing: A Note on Causal Models of Political Development", *Comparative Political Studies* 7, no. 2 (July 1974): 150-52.

الفصل السادس

المثال التوافقي كميراث استعماري

أما أن يقيض المؤسسة الاستعمار اللاديمقراطية في التصميم أن تنحول، حسب تعبير روبرت إمرسون، «مدرسة للديمقراطية» فهو أمر يشير مفارقة مزدوجة. أولاً، من المفارقات أن أهم المستعمرين وأفعالهم في العالم احدث كانوا: دولاً ديمقراطية: بريطانيا العظمى، فرنسا، الولايات المتحدة، النيذرلاندز (الأراضي الواطنة)، وبلجيكا. المفارقة الثانية هي أن معايير الحكومة المستقلة الديمقراطية التي فُتح إليها الزعماء السياسيون في المستعمرات كانت بما وضعه وحدده هؤلاء المستعمرون أنفسهم. وقد كان ذلك عبر أدائهم في بلدانهم الخاصة لا عبر عناصر التمثيل الديمقراطي التي أدخلوها في مستعمراتهم، رغم أنه ينبغي أن لا نستهيئ بالتأثير الذي خلفته هذه الأواخر^(١). فقد مال الزعماء المحليون إلى اختيار الحكم الديمقراطي

(١) روبرت إمرسون، (من الإمبراطورية إلى الأمة)، Rupert Emerson, *From Empire to Nation. The Rise to Self-Assertion of Asian and African Peoples* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1960), pp. 227-28

في مسيرتهم نحو الاستقلال، وقد اختلط هذا الهدف مع شعور الأوروبيين بأنه إذا كان عليهم أن يغادروا، فينبغي أن يكون انسحابهم مشرفاً، مع تعريف المشرف وفق المعايير الأوروبية للحكم الصالح والديمقراطية^(٢١).

نماذج المستعمرين الديمقراطية

ربما كان من الممكن استخلاص نموذج أوروبا أو غربها عام للديمقراطية، غير أن الأمثلة ذات الصلة الأكثر مباشرة بالبلدان الحديثة الاستقلال كانت أمثلة القوى الاستعمارية الخاصة بها: الديمقراطية البريطانية، الفرنسية، الأميركية، الهولندية، أو البلجيكية. وقد كان للنموذج البريطاني التأثير الأكبر (p.177) لأن الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية كانت العظمى، بحيث تتضاءل إزاءها الإمبراطوريتان الهولندية والبلجيكية. زد على ذلك أن النموذجين الفرنسي والأميركي يختلفان عن النموذج البريطاني، وتكتسبهما أقرب إليه من النموذج التوافقي. تنتمي فرنسا، كما بينا في الفصل الرابع، إلى النمط اللامركزي وتنتمي الولايات المتحدة إلى النمط المركزي من الأنظمة الديمقراطية؛ ويتسم النمطان كلاهما بأسلوب خصومي في سنوك النخبة. ويشتمل النموذج الفرنسي، خلافاً للنموذج البريطاني، على نظام تعدد الأحزاب، غير أنه يشابه البريطاني في أنه يتسم بسلوك النخبة سلوكاً خصومياً لا ائتلافياً، وحكم أحادي لا فيدرالي، ونظام

(٢١) و.ج. م. ماكنتزي، [بعض الاستنتاجات] W. J. M. Mackenzie, "Some Conclusions," in Five Elections in Africa: A Group of Electoral Studies, ed. W. J. M. Mackenzie and Kenneth Robinson (Oxford: Clarendon Press, 1961), p. 465

انتخابي يعتمد الأكثرية ويقترّب من نظام التعددية البريطاني أكثر مما يقترّب من طريقة التمثيل النسبي المميّزة للديمقراطية التوافقية (وإن كان الفرنسيون قد اختبروا صورة من صور التمثيل النسبي لفترة وجيزة خلال الجمهورية الرابعة). كان للولايات المتحدة تأثير بالغ كنموذج معياري في أمريكا اللاتينية، ولكن ليس في أفريقيا أو آسيا، باستثناء الفيليبين. وهي تختلف عن النموذج البريطاني من حيث أنها فيدرالية، ولذلك، فإن و. آرثر لويس يلاحظ أن بلدان أفريقيا الغربية الحديثة العهد كانت عرفت تطوراً أفضل لو أنها اعتمدت الميراث الدستوري الأمريكي بدلاً من الميراثين البريطاني أو الفرنسي: عندها «كانوا سيغيرون الفكرة الفيدرالية أمراً مفروضاً منه وعندها يكون دعاء المركزية في وضع المروج لفكرة غير شعبية»^(٣). ولكن النموذج الأمريكي يشبه النموذج البريطاني في معظم الأوجه الأخرى. ومع أنه من الممكن اكتشاف بعض الترتيبات التوافقية في التاريخ السياسي الأمريكي، فإن النموذج الأمريكي نموذج خصومي بالدرجة الأولى. والواقع أنه ما كان الحكم الرئاسي يركز سلطة عظيمة في يدي رجل واحد، فهو لا يفضي إلى فكرة الحكم من خلال الائتلاف الواسع ولا إلى تطبيقها - ما لم يقدّم ترتيب استثنائي كقاعدة التناوب على الرئاسة بين الحزبين الأكبرين في كولومبيا، أو الطريقة اللبنانية في الائتلاف الواسع المؤنّف من رئيس جمهورية، ورئيس الحكومة، وسواء من كبار أصحاب المناصب العليا.

إن درجة ملاءمة الديمقراطية بالنموذج البريطاني - أو بصورة أعم

(٣) و. آرثر لويس، (السياسة في أمريكا الغربية) W. Arthur Lewis, Politics in West Africa (London: Allen and Unwin, 1965), p. 15

بالنموذج الخصومي في (p.178) أذهان الساسة غير الغربيين والعلماء من المراقبين تبين في التعليق التالي بقلم [دوارد شيلز: «لا توجد أية دولة حديثة النشوء في آسيا أو أفريقيا... لم تعتمد النخب التي طالبت بالاستقلال فيها، في اللحظة التي سبقت نجاحهم مباشرة، بأن الحكم الذاتي والحكم الديمقراطي يتماهيان». وقد كانت هذه النخب في معظمها تعتقد أن «الحكم الذاتي الديمقراطي يستتبع كامل أدوات التنظيم السياسي الحديث» وفي جملتها هيئة تشريعية تحت سيطرة الحزب الأكتري⁽⁴⁾. الفرضية الكاملة التي تربط الحكم الاستعماري السابق بنوع الديمقراطية المعتمد عند الاستقلال وبنجاح النظام الجديد أو إخفاقه بصوغها لويس. فبعد مراجعة سلسلة من التفسيرات الممكنة لإخفاق الديمقراطية ونشوء أنظمة الحزب الواحد في أفريقيا الغربية، يخلص لويس إلى أن «سبب إخفاق الديمقراطية يعزى إلى أن أفكار ومؤسسات الديمقراطية الموروثة من أوروبا كانت غير مناسبة لهذه المجتمعات التعددية. وبحسب قادتها قبل أن يستوعبوا أن ثمة نموذجاً من الديمقراطية مناسباً لهم إلى الكثير من «غسيل الدماغ» المعاكس⁽⁵⁾. لا شك أن ثمة مبالغة في القول إن التأثير الأوروبي - أي النموذج الخصومي البريطاني أو الفرنسي - هو المتهم الأساسي، وأن «غسيل الدماغ» ربما كانت كلمة قوية جداً لوصف الانحياز الفكري الذي

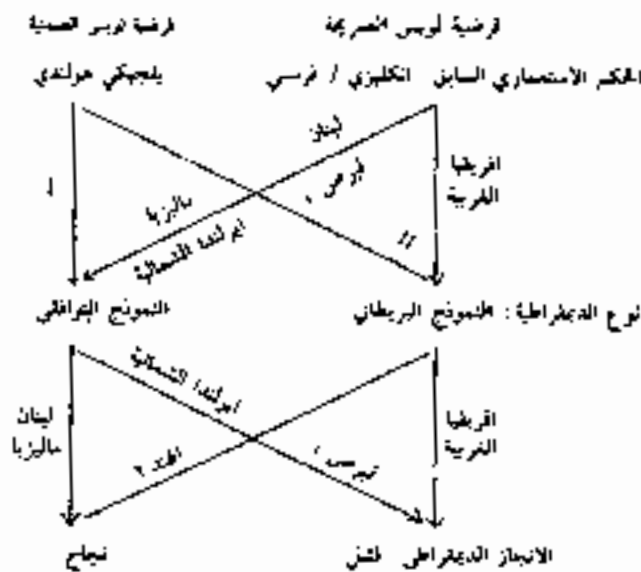
(4) إدوارد شيلز، [حفظوا الحكم الدستوري في التطور السياسي للدول الحديثة (الطبعة)، Edward Shils, "The Fortunes of Constitutional Government in the Political Development of the New States", in Development. For What? ed. John H. Hollowell (Durham: Duke University Press, 1964), p. 103 (italics added)]

(5) لويس، «السياسة في أفريقيا الغربية؟» ص ٥٥، ٨٦.

يفرضه النموذج. فالخليفة أن البلدين اللذين يمكن اعتبارهما مثالين على نجاح معقول لتوافقية في العالم الثالث خرجا من تحت السيطرة البريطانية والفرنسية: مالايا، سايباه، وساراواك كانت مستعمرات بريطانية، ولبنان كان تحت الانتداب الفرنسي. ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أنه حتى حين تدخل البريفانيون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في وضع دساتير للأراضي الواقعة تحت سيطرتهم، فإنهم لم يتمسكوا بصورة دائمة لا تشيخ بنموذجهم انديمقراطي الخاص: فقد حاولوا فرض النموذج التوافقي على إيرلندا الشمالية، كما شجعوا ووافقوا على التجربة التوافقية السبئة الحظ في مستعمرتهم السابقة قبرص.

[p.179]

رسم ٤ - الحكم الاستعماري السابق: نوع الديمقراطية والانجازات الديمقراطية في المجتمعات المتعددة.



تبين هذه الأمثلة الأربعة في الشكل رقم ٤، الذي يضع جنباً إلى جنب فرضية لويس وتكاملتها المنطقية. والفرضية المكتملة مضمرة فقط في عمل لويس، لأنه لا يأتي على ذكر أية حالات غريبة أو غير غريبة من نموذج الديمقراطية المفضل، الذي يعادل في جوهره النموذج التوافقي. دول أفريقيا الغربية تدعم فرضيته التصريحية، كما يمكن العثور على عدة أمثلة أخرى. والواقع أن معظم المستعمرات البريطانية والفرنسية السابقة المكونة من مجتمعات تعددية تتسق والفرضية. الاستثناءات الواضحة الوحيدة عن الجزء الأول من العلاقة المفترضة هي لبنان، ماليزيا، قبرص، وإيرلندا الشمالية: وقد ضمت الحانة الأخيرة إلى هذه الاستثناءات بغية تكميل الصورة، وإن لم تدرج في فئة المستعمرات السابقة كبقية الأمثلة. المثال العكس الأكبر للجزء الثاني من فرضية لويس يبدو أنه الهند، وهي مجتمع تعددي ذو نظام ديمقراطي لم يزل مستقراً استقراراً مقبولاً حتى سنة ١٩٧٥ على الأقل. ولكن، يمكن إثارة بعض الشكوك المشروعة حول مدى كون الديمقراطية الهندية تطبيقاً لا تخفيف فيه للنموذج البريطاني. فصنع القرارات في نيو دلهي لم يجر وفقاً لمبادئ الائتلاف الواسع: فحزب الكونغرس قد سيطر على العملية السياسية (حتى انتخابات سنة ١٩٧٧ [p.180]، وهو حزب نكتيلي إجمالاً وليس حزب تمثيل إنتي. ولكن النظام الهندي، حسب تعبير راجني كوثاري، ليس مجرد نظام يوفر وسائل التنافس والصراع بل هو أيضاً مساحة ائتلافية نستطيع فيها الجماعات الحاكمة والمعارضة أن تدخل مطالبها المتنوعة^(١). زد على

(١) راجني كوثاري، [السياسة في الهند] Rajni Kothari, Politics in India (Boston: Little, Brown, 1970), p. 421 (italics added)

ذلك، أن هيئة الهند الفيدرالية قد صممت تخصيصاً لتوفير الاستقلال الذاتي للفتات اللغوية، كما أن تركيزها الجغرافي يضمن تمثيلها العادل في المجلس التشريعي الفيدرالي على الرغم من طريقة الانتخاب التعددية.

ما زالت فرضية لويس، إذًا، قائمة حتى الآن. الاستثناءان الكاملان الوحيدان هما قبرص وإيرلندا الشمالية؛ ثمة علاقة بين الميراث البريطاني وإخفاق الديمقراطية في هاتين الحالتين، ولكن التأثير المعترض لعمال تطبيق النموذج البريطاني تطبيقاً حصرياً معدوم. لا تنسق حالتا لبنان وماليزيا مع الجزء الأول من الفرضية أيضاً، بل هما نمنجمان مع الجزء الثاني المقصر منها. أما الاختيار الحاسم فيستلزم امتحان التكملة المنطقية المضمرة لفرضية لويس بأكملها، والحالات الحاسمة هي تلك المتمتعة بميراث نوافقي بدلاً من الميراث البريطاني، الفرنسي، أو الأميركي، وهذه هي: المستعمرات الهولندية - إندونيسيا، سورينام، والأنتيل الهولندية - الكونغو البلجيكي سابقاً (زائير اليوم)، ورواندا وبوروندي، اللتان كانتا تشكلان محميات بلجيكية تحت اسم رواندا - أورووندي. ثم تكن سويسرا والنمسا الجمهورية من القوى الاستعمارية، ولكن لا بد من الانتصاف قليلاً إلى حالة الأوروغواي التي استلهمت النموذج الديمقراطي السويسري خلال مرحلتين من تاريخها السياسي. فبالى أي مدى تظهر هذه الحالات العلاقة الموسومة (I) في الشكل رقم 4 أو العلاقة (II) مراجعة، وما هو مصيرها من حيث نجاح الديمقراطية أو إخفاؤها؟

النموذجان البلجيكي والهولندي في ست دول حديثة النشوء

سنجيب عن السؤال الأخير أولاً: اثنان فقط، من بين البلدان الستة التي استفادت من هزية النموذج النوافي كجزء من ميراثها الاستعماري، تكون ملفات ديمقراطية ناجحة إلى حد معقول. في الكونغو، انهارت الديمقراطية بعد الاستقلال بصورة شبه مباشرة. ففي ظل دستور وضع على عجل بعد مشاورات بين الحكومة البلجيكية وعدة وفود كونغولية، جرت الانتخابات البرلمانية في أيار ١٩٦٠، ونصب رئيس للوزراء وحكومة ورئيس للجمهورية. استغل الكونغو في ظل هذه الديمقراطية الجديدة في أول تموز، ثم سرعان ما غرق في الفوضى. ففي تموز أعلن الجيش الكونغولي العصيان، وانفصلت مقاطعة كاتنغا، وتدخلت القوات البلجيكية، ثم بدأ تورط الأمم المتحدة في الكونغو. في تموز انفصل معقل فئة البالوبا الإثنية في جنوب كاساي، وتحولت محاولة استعادته وإخضاعه للسلطة المركزية إلى مجزرة للمدنيين من البالوبا وصفها الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد بأنها تتسم «بسمات جريمة الإبادة الجماعية»^(٧). نشأت أزمة دستورية في أوائل أيلول حول إقالة الرئيس لرئيس الوزراء، وقرر الجيش إثر ذلك «تحييد» الرجلين اللذين يحتلان هذين المنصبين وتعيين حكومة تصريف أعمال غير برلمانية. وقد أجهزت محاولة الانقلاب العسكري هذه على التجربة الديمقراطية الكونغولية. و جرت في سنوات الاضطراب التي أعقبت ذلك بضع محاولات للمعودة إلى الحكم

(٧) ج. جيرارد ليبوا وسواغيرهاغن: [الكونغو ١٩٦٠] J. Gerard-Liboux and Benoit Verhaegen, Congo 1960. 2 vols. (Brussels: Centre de Recherche ed d'information Socio-Politiques, 1961), 2: 806

الديمقراطي والبرلماني، ولكن الاستيلاء العسكري النهائي على السلطة سنة ١٩٦٥ كان فاتحة فترة طويلة من احتكم غير الديمقراطي في ظل الجنرال جوزيف موبوتو.

حققت رواندا وبوروندي الاستقلال سنة ١٩٦٢، بعد الكونغو بستين. وقد تطابقت عملية إنهاء الاستعمار في رواندا مع الثورة الاجتماعية التي قامت من خلالها جماعة الهوتو الأكثرية بخلع سلطة أقلية التوتسي المسيطرة تقليدياً. وقد وصفت لجنة الأمم المتحدة لرواندا أوروندي الوضع في أوائل العام ١٩٦٦ بأنه «دكتاتورية الهوتو العنصرية»^(٨). كما أسفرت أولى الانتخابات العامة التي جرت في وقت لاحق من تلك السنة عن انتصار ساحق لحزب الهوتو الأساسي. وبعد سنتين حاول بعض رجال التوتسي الذين فروا إلى البلدان المجاورة اجتياح رواندا، فقتل أكثر من عشرة آلاف توتسي كانوا لا يزالون يعيشون في رواندا في ما وصفه رينيه لومارشاند «بعريلة عنيفة ومجزرة لا سابق لها»، ووصفه راديو الفاتيكان بأنه «أفظع إبادة جماعية منظمة منذ إبادة اليهود على يدي هتلر»^(٩). هجر المزيد من التوتسي وصاروا لاجئين، ولم يبق من جماعة التوتسي التي كانت تمثل حوالي ١٥٪ من السكان البالغ عددهم قرابة ثلاثة ملايين نسمة سنة ١٩٦٠ إلا عدد ضئيل في رواندا. وأصبحت بذلك رواندا دولة حزب واحد تحت سيطرة الهوتو المطلقة.

(٨) رينيه لومارشاند، [رواندا وبوروندي] Rene Lemarchand, Rwanda and Burundi (London: Pall Mall Press, 1970, p. 194

(٩) المصدر نفسه، ص ٢١٦ - ٢٢١. وانظر أيضاً أرون سيغال، [مجزرة في رواندا] Aaron Segal, Massacre in Rwanda, Fabian Research Series, no. 240 (London: Fabian Society, 1964)

أما في بوروندي - الشبيهة جداً برواندا من حيث الحجم، والسكان، ونسبة الهوتو إلى التوتسي - فقد اتخذت الحوادث منحى مختلفاً وغير ديمقراطي أيضاً. فقد تأسس حكم ملكي دستوري، ومع أن المجلس التشريعي انتخب في انتخابات عامة سنة ١٩٦٦، احتفظ الملك المنتمي إلى التوتسي بنفوذ سياسي كبير عملياً. وبعد الانتصار الانتخابي للهوتو سنة ١٩٦٥ وما تلاه من تحول إلى الملكية المطلقة، قام ضباط من الهوتو بانقلاب فاشل ضد الملكية قتل فيه قرابة ٢٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ من الهوتو. ثم أسفر انقلابان قام بهما ضباط معظمهم من التوتسي عن تفويض النظام الملكي وتأسيس نظام حزب واحد بقيادة التوتسي.

أخفقت الديمقراطية في إندونيسيا أيضاً، غير أنها دامت فترة أطول من المستعمرات البلجيكية السابقة. فبعد إعلان الاستقلال من جانب واحد سنة ١٩٤٥ وكفاح ثوري ضد الهولنديين دام أربع سنوات، انتقلت السيادة رسمياً إلى حكومة إندونيسيا الفيدرالية سنة ١٩٤٩. وقد ألغيت الفيدرالية بعد وقت قصير، وشهدت سنة ١٩٥٠ بداية فترة من الحكم الدستوري المعقول مع قيام حكومات مسؤولة في بداية الأمر أمام برلمان غير منتخب ولكنه يتمتع بصفة تمثيلية واسعة. ثم بعد العام ١٩٥٥ أمام مجلس تشريعي منتخب شعبياً. ولكن، ابتداء من سنة ١٩٥٧ فصاعداً، تسلم الرئيس سوكارنو والجيش السلطة بسرعة على حساب الحكومة البرلمانية. فرض الحكم العسكري سنة ١٩٥٧، واندلع التمرد في أجزاء خارجية ضد السيطرة الجاوانية سنة ١٩٥٨؛ وأبطل الدستور سنة ١٩٥٩؛ وتم حل البرلمان [p 183] المنتخب سنة ١٩٦٠. وحل محل الديمقراطية الدستورية نظام حكم غير

دستوري سمي بطريقة التورية الديمقراطية موجهة».

وقد كان الحكم الديمقراطي أحسن حالاً في المستعمرتين الهولنديتين السابقتين في جنوب أميركا، سورينام والأنتيل الهولندية، اللتين يبلغ عدد سكان كل منهما نصف مليون وحوالي ربع مليون على التوالي. جرت الانتخابات العامة الأولى سنة ١٩٤٩ بينما كان البلدان ما يزالان في وضع المستعمرتين. وبعد خمس سنوات، بلغت الحكم الذاتي الكامل داخل مملكة الأراضي الواطئة كشرطيين مساويين للأراضي الواطئة الأوروبية. وقد أنهى ذلك وضعهما كمستعمرتين عندما اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد مناقشة مستفيضة لنصوص شرعة المملكة المثلثة الأضراف قامت بها لجنة المعلومات في الأراضي غير الخاضعة للحكم الذاتي^(١١). وقد تدهورت العلاقات بين الفئات الإثنية في سورينام بعد أواخر الستينات، وكانت إحدى المسائل التي انقسموا حولها مسألة الانفصال عن المملكة، وبالرغم من ذلك فعندما فصمت سورينام صلاتها بالمملكة سنة ١٩٧٥، فقد جرى ذلك لا بمباركة شركائها الهولنديين والأنتيل النيديرلاندية فحسب بل وبالخفا على السلم الداخلي والديمقراطية. وقد حافظت الأنتيل النيديرلاندية أيضاً على نظامها الديمقراطي ووجدتها حتى الآن ولكن هذا النظام همس جراء المزاومات الضارية بين الجزيرتين الكبيرتين كوراساو وأروبا والاحتمال الدائم لمحاولة أروبا أن تصبح دولة ذات سيادة.

(١١) ألبرت غاتسمان، (سياسة سورينام والأنتيل النيديرلاندية)، Albert L. Gatsmann, *The Politics of Surinam and the Netherlands Antilles* (Rio Piedras: Institute of Caribbean Studies, University of Puerto Rico, 1968), pp.

تظهر هذه النتيجة الواجزة عن مصير الحكم الديمقراطي في ست مستعمرات بلجيكية وهولندية سابقة أن العلاقة بين التراث التوافقي الاستعماري والديمقراطية الناجحة في هذه الدول الحديثة النشوء ضعيفة جداً - خلافاً لفرضية نوبس الصعبة المبينة في الشكل 4 أعلاه. ولذلك فمن المهم أن نستقصي العامل المتغير المؤثر والمتمثل في نوع الديمقراطية الذي تم اعتماده: [p. 184] (أي أي مدى كانت الديمقراطية التوافقية مطبقة عند الاستقلال؟ نؤكد نوبس في ما يتعلق بالتأثير الكبير الذي تمارسه نماذج الحكم التي خلفها الحكام الاستعماريون بغفل صائحاً، كما سنرى، عندما يمتحن في ست حالات تجريبية نوقشت هنا، ولكن تجدر الإشارة في الوقت نفسه أن لهذا التأثير حدوداً محددة: فقد نقل النموذج التوافقي بدرجات متفاوتة من الأمانة ولم ينقل قط بصورة كاملة من بلجيكا وهولندا إلى مستعمراتها السابقة.

هناك أربعة أسباب كبرى لهذا النقل غير الكامل: أولاً، الحالتان البلجيكية والهولندية إتعا هما، كما بينا من قبل، مثالان غير كاملين على الديمقراطية التوافقية، وهما يقاربان المثال الأعلى التوافقي لصنع القرارات أقل مما تقاربه النمسا وسويسرا. فالنموذجان البلجيكوي والهولندي ضعيفان من حيث مبادئ الائتلاف الواسع لأن طريقة الائتلاف الواسع لم تطبق بصورة متماسكة في حكومة أي من البلدين. ثانياً، النظامان السياسيان كانا تطبيقين محددين للنموذج التوافقي، والنموذج الذي نقل إلى المستعمرات كان يمثل تطبيق البدأ التوافقي المناسب لبلجيكا وهولندا وغير المناسب للمستعمرة، بدلاً من البدأ العام نفسه. فالاستقلال القطاعي تحديداً قد اتخذ شكلاً غير جهوي في

البلدان المستعمرة، والنموذج الذي قدم للمستعمرات - التي كان البعض منها مرشحاً واضحاً للترتيب الفيدرالي بسبب التركيز الجغرافي لفئاتها الإثنية - كان نموذجاً صالحاً للحكومة أحادية لا فيدرالية. زد على ذلك أن توجه بلجيكا نحو حل نصف فيدرالي لمشكلتها اللغوية جاء متأخراً جداً ليأخذ قدوة في مستعمراتها الأفريقية السابقة.

ثالثاً، من الواضح أن نسخ القواعد الشكلية الدستورية والقانونية كان أسهل من نقل الممارسات السياسية غير الشكلية. من ذلك أن النسبة كطريقة انتخابية كانت مثلاً أظهر للعبان وأيسر اتباعاً من نهج اتخاذ القرارات بصورة ائتلافية غير منصوص عليها في أي قانون أو دستور؛ والنسايي اللغوي في الحكومة البلجيكية لم يعتمد في الدستور حتى العام 1970. رابعاً، قامت بلجيكا، من أصل الديمقراطيات الغربية الخمس [p.185] التي كانت قوى مستعمرة، بأقل جهد لتأمين مستعمراتها على الحكم الذاتي، كما أن الأداء الهولندي في إندونيسيا كان بعيداً عن الكمال. وسوف نتفحص صعوبات نقل المثال اتوافقي بمزيد من التفاصيل في بقية هذا الفصل.

النظام التوافقي والقواعد الدستورية الشكلية

كانت قوة المثالين البلجيكي والهولندي بالنسبة إلى الترتيبات الدستورية الشكلية المكتوبة غالبية في كل الحالات إلا واحدة. ركز كثير من المؤلفين الذين حللوا انتقال المستعمرات البلجيكية والهولندية إلى الاستقلال أو الاستقلال الذاتي على التشابه الوثيق بين التماثل الجديدة وبين دستوري بلجيكا والأراضي الناطقة. فقد وصف الدستور الكونغولي الذي وضع سنة 1960، بأنه نسخة فعلية عن الدستور

البلجيكي، تنشئ نظام حكم يشبه في شكله الخارجي النموذج الأصلي [البلجيكي]»^(١١). كما أن دستور بوروندي المرحلي الذي وضع سنة ١٩٦٦ قد تأثر تأثراً كبيراً بالدستور البلجيكي، ويوصف أيضاً بأنه نسخة معدلة تحديلاً طفيفاً عن الدستور البلجيكي؛ أما الدستور الذي اعتمد سنة ١٩٦٢ بعد الاستقلال فقد استمد أيضاً «معظم بنوده من الدستور البلجيكي»^(١٢) الدستور الإندونيسي الذي وضع سنة ١٩٥٠ كان في معظمه «اقتباساً نظرياً، جامداً، مفتقراً إلى الخيال لدستور البلاد الواضحة»^(١٣) أما دستور الأثيل النيدرلاندية الذي وضع سنة ١٩٥٥، والذي لا يكاد يميز عن دستور سورينام الذي وضع في (p.186) السنة نفسها، فقد أصبح بوضوح وفق الدستور الهولندي، كما أن القانون الأساسي لحكومات الجزر «توسع في

(١١) كراوفورد يوغ، «السياسة في الكونغو» Crawford Young, *Politics in the*

Congo: Decolonization and Independence (Princeton: Princeton University Press, 1965), pp. 56, 182. ونظر أيضاً رينيه لرمارشيد: [البنية

السياسة في الكونغو البلجيكي] Rene Lemarchand, *Political Awakening in the Belgian Congo* (Berkeley: University of California Press, 1964), pp.

214-15. and Walter Geerts. *Bauza 10: De eerste tien onafhankelijkheidsjaren van de Democratische Republiek Congo* (Ghent: Story-Scientia, 1970), p. 57

(١٢) غابرييل مبولزافارا، [جمهورية بوروندي] Gabriel Mpozanga, *La*

Republique du Burundi (Paris: Berger-Levrault, 1971), p. 27, and Raymond Rozier, *Le Burundi Pays de la vache et du tambour* (Paris: Presses du Palais Royal, 1973), pp. 318, 374

(١٣) جورج مك. كاهن، [إندونيسيا] George McT. Kahin, "Indonesia". in *Major Government of Asia*, ed. George McT. Kahin, 2nd ed. (Ithaca: Cornell University Press, 1963), p. 627

استعمال أحكام إدارة البلديات الهولندي أمثلة لها⁽¹⁴⁾.

فالأحكام الدستورية الشكلية لا تقوم إلا بدور محدود، طبعاً، في الديمقراطية التوافقية، فالكثير من المراد المستعارة من الدستورين البلجيكي والهولندي لا علاقة مباشرة لها بالنظام التوافقي وهي في نقطة محايده بين النموذجين البريطاني والتوافقي. ويمكن اعتناز غيرها من المواد مساعده بطريقة غير مباشرة في الديمقراطية التوافقية. فكون بلجيكا والأراضي الواطئة تتميزان بنظام برلماني يمكن من ضمنه تشكيل ائتلافات واسعة بسهولة ومرونة أكبر مما هي الأنظمة الرئاسية؛ كان من العوامل المؤاتية. الاستثناء الواضح الوحيد لاعتماد النموذج البرلماني هو رواندا. فدستورها الانتقالي الذي وضع سنة ١٩٦١ نص على نظام حكم برلماني، ولكن دستور ١٩٦٢ - الذي يختلف في معظم النواحي عن النموذج البلجيكي - نص على نوع من النظام الرئاسي⁽¹⁵⁾. ولكن التبنّي الحرفي للأحكام الدستورية المطبقة على الملكين البلجيكي والهولندي من دون تكييفها على منصب رئيس الدولة المثابه وغير المثماهي في الكونغو وإندونيسيا، قد شرس، كما

(١٤) J.A.M. Kunst, *Receptie en oencordantie van recht* De invloed van het Nederlandse recht op dat van de Nederlandse Antillen (Willemstad: Rechtshogeschool van de Nederlandse Antillen, 1973), p.

(١٥) أنظر ف. نكوداباغينزي، [السياسة الرئاسية ١٩٥٨ - ١٩٦٠] P. Nkundabagenzi, *Rwanda Politique, 1958-1960* (Brussels: Centre de Recherche et d'Information Socio-Politiques, 1961), pp. 391-97. and J. Vanderlindt, *La République Rwandaise* (Paris: Berger-Levrault, 1970), pp. 28-56.

سوف نرى لاحقاً، الترتيبات البرلانية والنوابية في الدولتين الحديثتين
النشوء.

ومن المساهمات المباشرة والإيجابية للاقتباس الدستوري في
الديمقراطية النيابية ما قامت به كافة المستعمرات السابقة، مع استثناء
جزئي لسورينام، من اعتماد أنظمة القوائم لتمثيل النسبي المنصوص
عليها في الدستورين الهولندي والبنجيكسي والهولندي. فانقانون الذي أدخل
بموجبه البرلمان الهولندي الانتخابات بالاقتراع العام للمجلس
التشريعي السورينامي إنما نص على أن تنتخب باراماريبو، عاصمة
سورينام وأكبر مدنها، عشرة ممثلين وأن تنتخب بقية الدوائر (p.187)
أحد عشر ممثلاً. وقد أفضى توزيع المقاعد على هذا النحو إلى إفراط في
تمثيل باراماريبو التي لم يتجاوز عدد أصوات من يحق له الانتخاب فيها
ثلث العدد الإجمالي في أول انتخابات بالاقتراع العام جرت سنة
١٩٤٩، إذ حصلت على نصف المقاعد تقريباً. الدافع الرئيسي لهذا
الانحراف عن النسبية كان الرغبة في إعطاء أصوات سكان المدينة
الأفضل تعليماً ثقلاً أكبر من أصوات السكان الريفيين. لم ينصح
بالتمثيل النسبي، ولكن تقسيم البلد إلى باراماريبو أو أكثر وعدة دوائر
ريفية كان يضمن في تقدير الحكومة الهولندية، «توزيعاً منصفاً
للمقاعد وتمثلاً مناسباً لكافة الجماعات»، نظراً إلى ارتفاع درجة تركيز
الفئات الإثنية جغرافياً^(١٦).

نجحت فئة الكريول المسيطرة أصلاً (أولئك التحذرين إلى درجة

16 W. H. Van Helsdingen, De Staatsregeling van Suriname van 1955 (11)
Historische toelichting en praktijk (The Hague: Staatsdrukkerij- en
Uitgeverijbedrijf, 1957), pp. 178, 186

ما من أصول سوداء والذين باتوا يضمون في صفوفهم، في السنوات الأولى، بضعة أشخاص بقبض في جملة قاداتهم السياسيين) في تطبيق هذه الأحكام الانتخابية لمصلحتها الخاصة باعتبارها طريقة التعددية البريطانية وجعل باراماريو دائرة واحدة. هكذا حصل حزب الكريول الأساسي على مقاعد باراماريو العشرة، أما الحزب الهندي الشرقي (الهندوسثاني)، الذي كان من شأنه أن يفوز في ظل النظام النسبي بمقعدين على الأقل، فلم يقز بأي مقعد. وقد أدى اقتران الإفراط في تمثيل ناخبي باراماريو واستعمال تعددية التصويت في دائرة الأعضاء العشرة هذه إلى إعطاء الكريول - وهم الفئة الإثنية الكبرى، وإن لم يكونوا أكثرية - أكثرية مطلقة قوامها ١٣ مقعداً في المجلس التشريعي؛ والهنود الشرقيين ستة مقاعد؛ والجاوانيين مقعدين^(١٧). ولو أن الطريقة النسبية التامة اعتمدت في الانتخابات إذا لكان توزيع المقاعد بين الفئات الإثنية الرئيسية الثلاث في سورينام حوالي ٩ إلى ٨ إلى ٤ بدلاً من ١٣ إلى ٦ إلى ٢.

في العامين ١٩٦٣ و ١٩٦٦، خلال فترة التعاون الوثيق بين الكريول والهنود الشرقيين، حصلت ثلاثة تغييرات أساسية في قانون الانتخاب: (١) ألغي التمثيل المفرط لباراماريو؛ (٢) اعتمد التمثيل النسبي [p.188] لباراماريو ولدائرة كبيرة أخرى؛ و(٣) أعطي الناخبون الحق في الإدلاء بصوت ثانٍ لانتخاب حوالي ثلث عدد المجلس التشريعي المؤلف من ٣٩ عضواً، بالتمثيل النسبي في دائرة

(١٧) F. E. M. Mutasing. Tien Jaar Suriname: Van afhankelijkheid tot
gelijkgerochtigheid (Leiden: Luctor et Emerge, 1959), pp. 152-53.

واحدة تضم البلد كله. وقد أسقرت هذه التعديلات عن جعل قانون الانتخاب معقداً ولكنها جعلته نسبياً جديداً في مفاعيله. ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن تفاصيل قواعد التمثيل النسبي الجديدة - نظام القائمة، طريقة دهنوت، والعتبة الانتخابية التي تساوي احصاء الانتخاب، وإمكانية الإلقاء بصوت تفصيلي لمرشح معين على القائمة - قد اقتست كلها من قانون الانتخاب الهولندي^(١٨). وخلال الفترة نفسها أصبحت تركيبة الإدارات الحكومية أكثر نسبية إذ تم استخدام المزيد من الهنود الشرقيين وتلطيف سيطرة الكريول.

في المستعمرات البلجيكية والهولندية السابقة أيضاً أفلح التمثيل النسبي في تحقيق غايته في إنتاج مجالس تشريعية تعكس بأمانة القوى المختلفة لفئات السكان. فقد أصبحت انتخابات الكونغو سنة ١٩٦٠، على ما كتب كراوفورد يونغ، «إحصاءاً إثنياً في معظمها»^(١٩). وتتقد جورج ماكسي كاهين طريقة التمثيل النسبي المستلهمة من هولندا والمستعملة في الانتخابات الإندونيسية ويستنتج أنه: «لو كانت الانتخابات استندت إلى دوائر انتخابية ذات عضو واحد، إذاً لكانت تحركت آليات سياسية مختلفة ولربما كان من شأن العملية الانتخابية أن تحمل، كما في بريطانيا العظمى، على ردم هوة الاختلافات بدلاً من تعميقها»^(٢٠). هذا الاستنتاج هياكل كلياً، طبعاً، للنظرية التوافقية. كما

18 See C. D. Ooft, Kort begrip van de Staatsinrichting van Suriname (198) (Paramaribo, 1967), pp. 31-48.

التفصيل في التصويت الثاني على صعيد البلد كلثارة واحدة.

(١٩) يونغ، «السياسة في الكونغو»، ص ٢٧١.

(٢٠) كاهين، [إندونيسيا]، ص ٦٢٧، ٢٨.

ينبغي أن نلاحظ، علاوة على ذلك، أنه على الرغم من نظام التمثيل النسبي الإندونيسي المفروض الذي كان، كالنموذج الهولندي، مواتياً جداً للأحزاب الصغيرة، وعلى الرغم من ضخامة عدد سكان إندونيسيا وتنوعهم، فإن انتخابات ١٩٥٥ لم تسفر عن ترديد مرئى للأحزاب السياسية، بل إن البرلمان المنتخب كان في الواقع أقل تفتتاً من [p.189] سابقه غير المنتخب. ومن النتائج الأبلغ دلالة أن الأحزاب الأربعة الممثلة لفئات إندونيسيا الثقافية الأربع الأساسية أو الألبترانس - أي حزبا المسجونين ونهضة العلماء الممثلين على التوالي للمسلمين المتزيمين الإصلاحيين والسلفيين، والحزبان الوطني والشويعي اللذين يمثلان على التوالي الفئات العلمانية التقليدية والحداثوية - فازت في ما بينها بثلاثة أرباع الأصوات والمقاعد البرلمانية^{٢١١}.

ومن سوء الحظ أن الكثير من المجتمعات التعددية المنظور فيها هنا - رواندا، بوروندي، الأنشيل النيذرلاندية، وفي ناحية هامة إندونيسيا أيضاً - مصابة بعدم التوازن بين فئتها. فالتسوية قد لا تكون علاجاً كافياً في أحوال كهذه، وربما استلزمت حماية مصالح الأقليات الإفراط المقصود في تمثيلها أو التكافؤ في التمثيل. فاللاتوازن الهائل بين الهوتر والتونسي في رواندا وبوروندي قد جعل أي حل من هذا القبيل عسيراً جداً كما أنه لم تجر أية محاولة في هذا الاتجاه. أما في إندونيسيا، فإن اللامساواة بين جاوا الكثيفة السكان والتي يسكنها

(٢١١) لوصف منهجي وجير للترانس، انظر ذلك هنمل، [مأزق الإجماع والاقسام] Donald Hindley, "Dilemmas of Consensus and Division: Indonesia's Search for a Political Format," *Government and Opposition* 4, no. 1 (Winter 1969): 70-73

حوالي ثلثي عدد سكان البلد والجزر الخارجية لم تخففها طريقة الانتخاب النسبية سنة 1900: فقد حصدت جزا حوائث ثلثي المقاعد البرلمانية. وقد تنامي السخط في الجزر الخارجية إثر هذه النتيجة وتعزز جراء كون ثلاثة من الأحزاب السياسية الكبرى كانت أحزاباً من جزاا وكون حزب المسجومي وحده قد نال أصواتاً لا بأس بها خارج جزاا، وجراء الشباين بين هذا البرلمان وبين برلمان 1900 - 1905 غير المنتخب والذي تمثل فيه سكان الجزر الخارجية ثثيلاً مبالغاً فيه.

وحدها الأنتيل النيذرلاندية تمكنت من مواجهة هذه المشكلة مباشرة. فالتفاوت السكاني بين سكان هذه الجزر كان شبيهاً بالتفاوت القائم في إندونيسيا، وإن على نطاق أضيق بكثير. ففي السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، كان قرابة ثلثي سكان الأنتيل يقيمون في كوراساو. وكان السكان الأروبا لا يكادون يصلون إلى نصف عدد سكان كوراساو، وعدد الناخبين من الأروبا نسبة أصغر. أما الأقلية الصخيرة المتبقية [p.190] فكانت تنقسم بين بونير وجزر الوندوارد أيلاندز الثلاث. ويبدو أن التنافر بين جزيرتي كوراساو وآروبا الرئيسيتين يتبع في جزء منه عن التقاليد والحوادث التاريخية المتباينة. فخلال فترة الاستعمار كان الأروبا يستأثرون من إدارة أهل كوراساو لجزيرتهم بصورة متعالية أكثر من استيانتهم من الاستعمار الهولندي نفسه. وتكن يتبع أيضاً من وجود اختلافات واضحة في المظهر البدني بين سكان الجزيرتين وإن كانوا مختلطين عرقياً: فسكان كوراساو أغمق بشرة في المتوسط من متوسط سكان آروبا.

وعندما وضعت خطط لإجراء أولى الانتخابات بالاقتراع العام في الأنتيل، أصبح توزيع المقاعد على مختلف الجزر مسألة خلافية. فقد

وافق أهل كوراساو لا على التساوي في تمثيل أهالي جزر الأروبا فحسب بل وعلى الإفراط في تمثيل تلك الجزر الصغيرة أيضاً، وذلك بغية كيح الميول الانفصالية المتنامية في أوساط سكانها. وقد رضيت الحكومة الهولندية بعد لأي، وخصصت ثمانية مقاعد لكل من كوراساو وأروبا، واثنين لبونير، ومقعد لكل واحدة من جزر وتندوارد في انتخابات المجلس التشريعي ذي المقاعد الواحد والحشرين سنة ١٩٤٩. ثم تكن طريقة الانتخابات موضع خلاف: فقد اعتبرت كل جزيرة دائرة انتخابية، وفي الدوائر المتعددة الأعضاء اعتمد نظام القائمة الهولندي للتمثيل النسبي.

وسرعان ما راح أهل كوراساو يندمون على كرمهم، كما قررت الحكومة الهولندية أن توزع المقاعد التشريعية لسنة ١٩٤٩ يستتبع انحرافاً كبيراً عن النسبية، واقترحوا بدلاً من ذلك لامركزية جذرية للحكومة الأنتيلية - مقترين بذلك كثيراً من مطلب أروبا بالاستقلال عن كوراساو - مقرونة بإعادة توزيع المقاعد البرلمانية تنطوي على إفراط في تمثيل الجزر الأخرى ولكن من دون أن تصل إلى التساوي بين كوراساو وأروبا، ولا حتى بين كوراساو وبقية الجزر مجتمعة: ١٢ مقعداً لكوراساو، ٨ لأروبا، مقعد واحد لبونير، ومقعد واحد لجزر وتندوارد الثلاث في المجلس التشريعي التكون من ٢٢ مقعداً. غير أن الأغلبية من غير الكوراساو في برلمان الأنتيل المنتخب سنة ١٩٤٩ رفضت أن التنظر في أي تغيير في توزيع المقاعد. ثم آل الأمر إلى اطراح [D.191] الحكومة الهولندية لاعتراضاتهم، ووصف اقتراحاتها بأنها الحل المقبول الوحيد المتوسط بين النسبية الخالصة والتساوي، والتشكيك في الشرعية الديمقراطية للبرلمان الأنتيلي في تركيبته القائمة

سنة ١٩٤٩ والتي يستطيع بموجبها عشرو ٣٠ بالمئة ممن يملكون حق الاقتراع أن يفرضوا إرادتهم على الآخرين^(٢٢). وقد أجريت انتخابات ١٩٥٠ في ظل هذا الترتيب الجديد. وكان من الواضح أنه ليس ثريباً نسخه المستعمرة السابقة عن النموذج الهولندي بل تطبيق لمبدأ توافقي عام، تم تكيفه وفق مستلزمات البلاد التي خرجت من حكم الاستعمار، وفرض عليها من قبل الدولة التي كانت تستعمرها. وقد تبين أنه تسوية فاعلة وادرج من دون تعديل في دستور الأنتيل النيدرلاندية ذات الحكم الذاتي.

تكيف مبدأ الاستقلال الذاتي

اتخذ مبدأ الاستقلال الفتوي في الديمقراطية التوافقية البلجيكية والهولندية أساساً صورة محسوسة هي «الفيدرالية» غير الإقليمية، ولم تعتمد بلجيكا إلا منذ العام ١٩٧٠ نوعاً إقليمياً واضحاً من نصف الفيدرالية. من اللافت، ولا سيما بالنظر إلى ما استعرقه البلجيكيون من وقت طويل لاتباع ما اعتادوه هم أنفسهم من ممارسة ثقافتهم الفرعية الاستقلال الذاتي وتطبيقه في تعديلاته الجهوية على المشكلة الملعب الناشئة عن الانقسام إلى فليميش واليون، من اللافت إذا أن الحكومتين البلجيكية والهولندية لم تقاوما - لا بل إتعا شجعنا - الدساتير الفيدرالية أو نصف الفيدرالية في مستعمراتهما ذات المجتمعات التعددية والتركيز الجغرافي للفئات المتعددة. كإندونيسيا،

22. W. H. Van Helsen, *De Staatsregeling van de Nederlandse* (٢٢) *Aankten van 1955: Historische toelichting en praktijk* (The Hague.

Staatsdrukkerij- en Uitgeverijbedrijf, 1956, pp 156, 173.

الكونغو، والأنتيل النيذرلاندية. ولكن هذه الحلول الفيدرالية ونصف
الفيدرالية لم يكن لها إلا سجل نجاح ناقص.

أما دولة إندونيسيا التي اعترف الهولنديون بها كبلد مستقل سنة
١٩٤٩ فقد كانت رسمياً جمهورية فيدرالية للولايات المتحدة
الإندونيسية، غير أن هذه الفيدرالية لم تدم إلا أقل من سنة ثم
استُبعث عنها [p.193] بجمهورية إندونيسيا الأحادية سنة ١٩٥٠. كان
دستور الكونغو سنة ١٩٦٠ أحادياً في الشكل ولكنه لا مركزي إلى
حد أن يوقع يصف فلسفته بأنها «فيدرالية ضمنية» وأن الدولة التي
أنشأها «نظام فيدرالي» جراه «إعادة صوغ المقاطعة من بنية إدارية إلى
بنية سياسية» كما أنها وصفت بأنها «دستور فيدرالي لا يتجرأ على
البحر باسمه»^(٢٢). ولم تدم التجربة الديمقراطية في الكونغو مدة
تكفي لإعطاء بنيت الفيدرالية جزئياً على الأقل، اختباراً متصفاً. وحده
نظام الأنتيل النيذرلاندية المفرط في اللامركزية، والمشرف أيضاً على
الفيدرالية، ما زال يعمل بصورة مرضية منذ اعتماده سنة ١٩٥١.

كانت الفيدرالية الإندونيسية تشكو من عيبين خطيرين حكما
عليها بالزوال منذ البداية. وكان العيبان نفسيهما في فيدرالية الكونغو
الضمنية ولكنهما لم يصبيا الأنتيل. العيب الأول والأكبر هو التحديد
العشوائي للولايات والمقاطعات المكونة للفيدرالية. فحدودها لم تكن
تتطابق مع الحدود العنوية، وفي ذلك ما يقوض السوغات العقلية
للفيدرالية في المجتمعات التعددية. كانت معظم ولايات إندونيسيا
الفيدرالية مجرد كيانات أوجدها الهولنديون في المناطق التي كانوا

(٢٢) يونغ، [السياسة في الكونغو]، ص ٥١٦، ١٥١٥، p. 282، Geertz, *Rinca* 10.

يسيطرون عليها إبان النضال الإندونيسي للاستقلال كمثل مكافئ
 للجمهورية الخاضعة للوطنيين. وفي جاوا تحديداً، على قول هربرت
 فايت، «لم يكن للولايات التي أنشأها الهولنديون أية حقيقة اجتماعية
 فعلياً. فحدودها لا تتطابق مع أية كيانات إثنية، بل مع الحدود التي
 استطاع الهولنديون أن يسيطروا فيها احتلالهم العسكري». وقد تحولت
 الجمهورية الثورية إلى دولة واحدة مكونة من مناطق جاوا ومومطرا
 غير المتجاورة. ولم تتطابق حدود المقاطعات في إندونيسيا الأحادية مع
 حدود الولايات السابقة، ولكنها لم تهتم هي أيضاً بالمشاعر الجهورية أو
 الإثنية.^(٢٤)

المقاطعات الست التي كان يتألف منها الكونغو يوم استقل كانت
 هي نفسها أيام المقاطعات الإدارية التي أنشأها الحكم الاستعماري
 الهولندي، وكانت كلها متنافرة إثنياً. في العام ١٩٦٢، كانت
 المقاطعات الست تنقسم إلى [p.193] إحدى وعشرين وحدة أصغر
 حجماً وأكثر تجانساً: كانت المقاطعات الجديدة في معظمها إما
 متجانسة بوضوح أو «متجانسة جزئياً»، وقد عمل هذا العامل على
 تقويتها كثيراً، استناداً إلى بونغ^(٢٥). عاد نظام موبوتو إلى النمط
 الاستعماري للإدارة الأحادية والمركزية وعدد أصغر من المقاطعات
 بتطابق فعلياً مع المقاطعات الاستعمارية القديمة. التقسيم إلى مكونات

(٢٤) هربرت فايت، [انحطاط الديمقراطية الدستورية في إندونيسيا]، Herbert Feith،

The Decline of Constitutional Democracy in Indonesia (Ithaca:

Cornell University Press, 1962), pp. 72, 99. أنظر أيضاً آرثر شولر: [تكوين

إندونيسيا الفيدرالية] Arthur Schuler, *The Formation of Federal*

Indonesia: 1945-1949 (The Hague: Van Hoeve, 1955)

(٢٥) بونغ. [السياسة في الكونغو] ص ٥٢٩، ٥٥١، ٥٥٢

جغرافية في الأنبل النيذرلندية وحدها لم يشكل مشكلة، ولكن هنا كان الحل ظاهراً للعيان إلى درجة لا يمكن أن نفوت أحداً: فالجزر تشكل فئات المجتمع الأنتيلي التعددي وهي أيضاً الوحدات الجغرافية الطبيعية لأي تنظيم فيدرالي أو نصف فيدرالي. فقانون ١٩٥١ الأساسي نص على وجود أربع أقاليم جزرية (أيلاندغبيدن، باللغة الهولندية). جمعت جزر وندوارد الثلاث في إقليم جزري واحد بسبب ضآلة عدد سكانها، أما الجزر الأكبر حجماً، ولا سيما كوراساو وأروبا، فقد أصبحت وحدات مستقلة ذاتياً في البنية نصف الفيدرالية.

الصعوبة الثانية في تكيف مبدأ الاستقلال الذاتي مع الاحتياجات الفيدرالية الإندونيسية والكونغولية تمثلت في الارتباب من نوايا القوي الاستعمارية التي قد تكون غايتها من وراء الدعوة إلى البنية الفيدرالية أو نصف الفيدرالية إبقاء مستعمراتها السابقة ضعيفة ومقسمة وعبء ذلك خاضعة لسيطرتها الاستعمارية المستمرة وإن غير المباشرة. أهم مرتكز لهذا التشكيك كان أن بلجيكا والأراضي الواطئة ما كانتا تعتمدان الفيدرالية. كان الارتباب في الحالة الإندونيسية مسوّغاً إلى حد بعيد، إذ يحسن كاهين وصف الفيدرالية الإندونيسية القصيرة العمر بأنها «كيان شانه مستهجن في لاتوازنه» ويزعم أن ما يعنى الحكومة الهولندية من رعايته كان سياسة فرق تشد التي يتوخى منها الإفضاء إلى نظام سياسي تستطيع التحكم فيه بصورة غير مباشرة أكثر مما كان يعنيه إقامة نظام فيدرالي مندور بإخلاص لتلبية حاجة إندونيسيا الحقيقية جداً إلى لامركزية سياسية تتسق مع العوامل الجغرافية، والاقتصادية، والثقافية الأساسية^(٢٦). أما أن تكون إندونيسيا محتاجة

(٢٦) كاهين، [إندونيسيا] ص ٥٩١

إلى شكل ما من أشكال الفيدرالية ففكرة يدافع عنها أيضاً فـ. ج. كارنيل إذ يقول: «نظراً إلى عظم مساحة هذا البلد والتنوع الهائل بين مناطقه المختلفة، فإن هذا النوع من الحكم يبدو مناسباً جداً»^(٢٧). كان في استطاعة الفيدرالية بصورة خاصة، والمرجى منها، أن تمنح الجزر الخارجية (الأوتر أيلاندر) الاستقلال الذاتي والقوة المكافئة في وجه هيمنة جزيرة جاوا الضخمة. محمد هنا، المناطق الرئيسي بلسان النصارح غير الجاوانية في إندونيسيا المستقلة، كان ميالاً بقوة إلى الفيدرالية: «الفيدرالية مناسبة فعلاً لأرخبيل مترامي الأطراف كأندونيسيا وربما كان من شأنها أن تعزز الإحساس بالوحدة». ولكنه يتابع قائلاً: «إن طريقة الانتقال إلى الفيدرالية وثوقيته من قبل حكومة الإنديز النيذرلاندية قد أثار ذلك القدر من النفور حيال الأفكار الفيدرالية» بحيث أنه كان لا بد من إلغاء النظام الفيدرالي^(٢٨). ومع ذلك، فقد تم الانتقال إلى الدولة الأحادية سنة ١٩٥٠ على أيدي حكومة يرئسها محمد هنا نفسه.

وكانت ثمة شكوك مماثلة حيال دواعي بلجيكا في الكونغو. من ذلك، أن توماس كاتزا، الذي كان وزيراً في أول حكومة كونغولية يرئسها بانريس لومومبا، يكتب أن الحكومة البلجيكية أذنت انقادة الكونغوليين بقبول «الصيغ التي تكون بعرضها ديمقراطيتهم مفصلة

(٢٧) ف. ج. كارنيل، [اتضمبات السياسة للفيدرالية في الدول: الخديفة الشوم]. F. G. Carnell, "Political Implications of Federalism in New States," in Ursula K. Hicks et al., *Federalism and Economic Growth in Underdeveloped Countries* (London: Allen and Unwin, 1961), p. 27.

(٢٨) محمد هنا، [سياسة إندونيسيا الخارجية] Mohamad Hatta, "Indonesia's Foreign Policy," *Foreign Affairs* II, no. 3 (April 1953): 449

على النموذج البلجيكي^١، ثم يزعم بصورة غير متماشية أن هذا الاقتباس كان يستلزم قيوداً قاسية على سلطات الحكومة المركزية، قيوداً تمكن المقاطعات من أن تُقدم على قرارات مخالفة للمصالح الوطنية وملائمة لمصالح الشركات الأجنبية الكبرى^٢. وبالمثل، فإن القرار الذي صدر عن المؤتمر الذي عقده حزب لومومبا سنة ١٩٦٠، زعم أن الفيدرالية كانت أداة لإحلال الاستعمار الجديد، شقيق الشكل الرجعي الذي دقن لتوه^٣. كانت هذه الشكوك أضعف تسويقاً من نظيراتها في حالة هولندا - إندونيسيا. فقد كانت الحكومة البلجيكية تميل في البدء إلى كونغو أحادي، ثم تحولت ببطء إلى مقاربة نصف فيدرالية كحل متوسط بين الجماعات الكونغولية المتزاحمة. جوزف (p.195) كازافويو، أول رئيس للبلاد، كان يميل بقوة إلى كونغو فيدرالي يستلزم، كما كان يرى، انحرافاً مفضوفاً عن النموذج الدستوري البلجيكي: فالمثال البلجيكي أمثال لأن يمنح أهل الكونغو استقلالاً بلجيكياً لا أفريقياً... فنحن نحتاج ... إلى حكومة فيدرالية على غرار النموذج السويسري^٤. ومن اللافت أن نلاحظ اعتبار بلجيكا مثلاً سلبياً في هذا المجال. ويقدم بيان لحزب كازافويو ذي القاعدة الإثنية التحليل الحصيف التالي:

يكفي أن نشاهد الارتباب الدائم وسوء التفاهم بين الفليمنغ والوالون لنقتنع بخطئ توحيد أناس مختلفي الأصول. نحن لا نريد

(٢٩) توماس كانزا، [الصراع في الكونغو] Thomas Kanza, Conflict in the Congo: The Rise and Fall of Lumumba (Harmondsworth: Penguin Books, 1972), p. 89.

(٣٠) مذكور في جيرار ليوا ومبرهين، [كونغو ١٩٦٠]، ١٧٦-١٧٧.

التدخل في الشؤون الداخلية لأصدقائنا البلجيكين، ولكننا لا نستطيع نحاشي القول إنه لو كان الاتحاد بين الفليمينغ والوالبون قد أرسى على أساس فيدرالي، إذاً لا يمكن تغادي الشجارات التي تكاد لا تنتهي بين هاتين القبيلتين. فيلجيكاً نفسها تعطينا البرهان الكافي على المخاطر التي يستجرها توحيد أناس مختلفي الأصول^(٣١).

لم يكن للشكوك المتعلقة بدواعي الهولنديين لاعتماد الفيدرالية في الأنتيل النيديرلاندية محل، لأن المطالبة بشكل من أشكال الاستقلال الذاتي للجزر كان يصدر عن الأنتيليين أنفسهم ولم يكن له مناوئون أتواء في الأنتيل، ولأن النظام الذي اعتمد كان يركز بصراحة على النموذج الهولندي: القانون الهولندي لإدارة البلديات. فكان من نتيجة ذلك أن القانون الأساسي الصادر سنة ١٩٥٦ حول الأقاليم الجزرية يؤسس سلطات تنفيذية وتشريعية جزرية هي في الواقع نسخة طبق الأصل عن النمط الهولندي للمحافظ (بورغماستر)، والحاكم، والمجالس البلدية. وكان تطبيق نموذج الإدارة المحلية الهولندية يعني أيضاً أن الأنتيل تفتقر إلى بعض السمات الهامة المرتبطة عادة بالفيدرالية، كشمع كل جزيرة بدستور خاص بها^(٣٢). ومن [p.196]

(٣١) مذكور في يونغ، (الساسة في الكورتغو) ص ١٦٥ - ١٦٦، ٢٦٧ - ٢٦٨.

(٣٢) See J. W. Ellis, M. P. Giorsica, and F. C. J. Nuyten, De zelfstandigheid der eilandgebieden: Een bijdrage tot berziening van de Eilandenregeling Nederlandse Antillen (Willemstad, Eilandgebied Curacao, 1954), pp. 13-14, and W. C. J. van Leeuwen, Verslag aan de Parlementaire Statuutcommissie uit de Staten van de Nederlandse Antillen met betrekking tot onze toekomstige staatkundige statuut (Willemstad, Staten van de Nederlandse Antillen, 1970), pp. 68-73.

ناحية ثانية ، فقد طُعم النموذج الهولندي ببضع وسائل فيدرالية : تقسيم واضح المعالم للسلطات بضمن درجة عالية من اللامركزية ، ويند يشترط لتعديل القانون الأساسي توفر أكثرية قوامها ثلثي أعضاء البرلمان الأنتيلي : بحيث يتاح لممثلي أوروبا الثمانية قوة فيتو مطلقة ؛ ويتبغي لنا أن نلاحظ أن الدستور الأنتيلي نفسه يمكن أن يعدل بسهولة أكبر ، أي بأكثرية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمقترعين .

وفي مجال هام آخر ، كان من شأن نموذج فيدرالي تام أن يخدم المستعمرات الهولندية السابقة بأفضل مما يخدمها المثال الهولندي المكيف : فالفكرة الفيدرالية النمطية المشتملة على مجلسين تشريعيين ، يمثل أحدهما الولايات المكونة للدولة على أساس متساو أو يفرط في تمثيل الولايات الصخرى ، تحتوي على حل جذاب لمطالبي النسبية والتساوي المتزاخمين في المجتمعات المتحدية التي تتفوق فيها إحدى الفئات على نظائرها تفوقاً عددياً بيناً . ففي إندونيسيا ، ربما كان من شأن مجلس ثان ، تمثل فيه الجزر الخارجية تمثيلاً مفرطاً إلى جانب المجلس المكون على أساس نسبي ، أن يسهم في تلطيف التوترات الإقليمية . كان ثمة في الأصل مجلس شيوخ في إندونيسيا الفيدرالية يتكون من شيوخين عن كل من الولايات الست عشرة - ما يعني أن الجمهورية لم تحظ إلا بتمثيل ناقص جداً في هذا المجلس على الرغم من تشكيلها ما يقارب أغلبية السكان - ولكن الفيدرالية أبطلت سنة ١٩٥٠ . وكان من شأن هيئة تشريعية ذات مجلسين على النمط الفيدرالي أيضاً ، أن تشكل حلاً وسطاً منطقياً في المنازق الأنتيلي الناشئة عن تمتع كوراساو بالأكثرية السكانية ومطالب أوروبا بالتساوية في التمثيل . ففي مرحلة ما من مراحل المفاوضات حول توزيع المقاعد في البرلمان

الانتبيل، اقترح الهولنديون هيئة تشريعية ذات مجلسين أحدهما قائم على النسبية الشامة، والآخر يركز على التساوي بين كوراساو وأروبا والإفراط في تمثيل الجزر الأخرى⁽³³⁾. وقد قدم هذا الاقتراح بعد تردد واضح، ولما لم يلق أكثر من عدم الاكتراث في الانتبيل، أهمل سريعاً. [p.197]

الممارسات التوافقية العرقية: إندونيسيا

أهم المبادئ التوافقية - الحكم من خلال ائتلاف واسع، وما يترتب عليه من فينو الأقلية - كان أيضاً الأصعب على التنفيذ من بلجيكا وهولندا إلى مستعمراتهما في العالم الثالث، ذلك لأن مثالي الحكم البلجيكي والهولندي من خلال ائتلاف واسع كانا يمثلان تطبيقات عرقية للبدء التوافقي خارجة عن الدستور وعن الحكومة: فالائتلاف الواسع لم يكن منصوصاً عليه في أية قاعدة دستورية أو قانونية ولم يكن يمارس ممارسة كاملة على مستوى الحكومة في هولندا كما لم يمارس إلا بصورة منقطعة في بلجيكا. تتبين درجة الصعوبة في إدراك مثل الائتلاف الواسع عبر وجود دليل قوي على تعمد محاكاته في حالة وحيدة من حالاتنا الست، ألا وهي إندونيسيا.

وتذهب روث ت. ماكفيل، إلى أن المثال الهولندي أثر تأثيراً هاماً في تفكير سوكارنو وسواه من الزعماء الإندونيسيين: فنظراً إلى كون الأراضي الوطنية قد شكلت المثال الديمقراطي الغربي الذي عرض على

33 M. P. Gossira, De staatkundige emancipatie van de Nederlandse (٢٢) Antillen (The Hague: Staatsdrukkerij-en Uitgeverijbedrijf, 1950), pp

الإندونيسيين خلال فترة الاستعمار، فإن الوطنيين الإندونيسيين كانوا قد تمثلوا معظم المقاربة الهولندية للسياسة حتى عندما كانوا يقاومون الحكم الاستعماري وانطرق الغربية^(٣٤). بدأ الأسلوب الهولندي التوافقي في صنع القرارات في مجتمع تعددي دينياً وأيديولوجياً ملائماً للظروف الإندونيسية ملائمة تامة. فالانشطارات الأساسية في فترة ما قبل الاستقلال كانت تلك القائمة بين الأيراس - وهي الفئات الدينية والإيديولوجية المشابهة جداً للزويلن الهولندية. بعد الاستقلال، زادت هذه الأيراس نطاقها وفعاليتها التنظيميين زيادة فائقة في ظل قيادة الأحزاب السياسية الأربعة الكبرى الضاربة جذورها في الأيراس. ويصنف غيرنز الوضع بالكلمات التالية: «علاوة على تنظيمه السياسي الخاص، ارتبط كئي حزب بصورة رسمية أو غير رسمية، بالنوادي النسائية، والجماعات الطلابية والشبابية، والاتحادات العمالية، والتنظيمات الفلاحية، والروابط الخيرية، والمدارس الخاصة، والجمعيات الدينية والفلسفية، ومنظمات قدامى العاملين، ونوادي الادخارات، وما إلى ذلك». ويعمل تجمع كمل حزب من هذه الأحزاب مع [p.198] روابطه الملحقه به على توفير «إطار عام ينظم داخله طيف واسع من الأنشطة الاجتماعية، علاوة على مسرّع إيديولوجي شامل يعطي هذه الأنشطة وجهة وغاية»^(٣٥).

(٣٤) روث ت. ماكفييه، [الوطنية، الإسلام، والمزكبة] Ruth I. McVey, "Nationalism, Islam, and Marxism: The Management of Ideological Conflict in Indonesia", introduction to Soekarno, Nationalism, Islam, and Marxism, trans. Karel H. Warouw and Peter Weldon (Ithaca:

Modern Indonesia Project, Cornell University, 1969), p. 19

(٣٥) كليغورد عبرتزر، [الباعة المتجولون والأمرء] Clifford Geertz, Peddlers and

كان بيان سوكارنو السياسي المعنون Nationalism, Islam and Marxism [الوطنية والإسلام والماركسية] الصادر سنة ١٩٦٦، دعوة إلى قيادة الأيرانس ليشجاوزوا اختلافاتهم ويعملوا معاً من أجل هدف واحد هو استقلال إندونيسيا. وقد ظل سوكارنو في السنوات اللاحقة يفكر، على رغم ماكفيه، «أن فكرة الاضطرابات الاجتماعية الرأسمية الدائمة قادرة على التفاوض على مستوى القمة» كما نظر إلى انتخاب السياسية باعتبارها تمثل الاضطرابات الرأسمية في المجتمع والعامل المهدد للنزاعات» - وذلك يتسق انساقاً كاملاً مع مبدأ الانتلاف الواسع. وخلال سنوات الحكم الدستوري الديمقراطي أو شبه الديمقراطي بين ١٩٥٠ و١٩٥٧، اتخذ التعاون السياسي على مستوى النخبة شكلين. الأول هو القيادة المزدوجة لسوكارنو، اجناراني وغير الساتري، رئيساً، وهتا، الساتري السومطري، نائباً للرئيس. كان هذان الزعيمان، على ما كتب غيرتز، «يتكاملان لا سياسياً فحسب بل أساسياً، بحيث أن استقالة هتا في أواخر العام ١٩٥٦ «سحبت ختم الشرعية من الحكومة المركزية بقدر ما يتعلق الأمر بالكثير من الجماعات القيادية العسكرية، والمالية، والسياسية، والدينية في الجزر الخارجية»^(٣٦). الموقع الثاني لتعاون النخبة كان الحكومة الواسعة

Princes: Social Change and Economic Modernization in Two Indonesian Towns (Chicago: University of Chicago Press, 1963), p.14

See also Basuki Gunawan and G. D. van den Muijzenberg.

"Verzuilingstendities en sociale stratificatie in indonesie."

Sociologische Gids 14, no. 3 (May-June 1967), 146-158; and B.

Gunawan, "Aliran en sociale structuur", in C. Baks et al., Buiten de grenzen: Sociologische opstellen (Meppel: Boom, 1971), pp. 69-85.

Clifford Geertz, "The Integrative" (الثورة الاندماجية) كليفورد غيرتز،^(٣٦)

القاعدة عادة، فالسجومي شارك في كل الحكومات باستثناء واحدة، والوطنيون شاركوا في الحكومات الست التي شكلت بين العامين ١٩٥٠ - ١٩٥٧ ما عدا اثنين؛ أما نهضة العلماء فقد تمثلت في كافة الحكومات بعد انشقاقها عن السجومي سنة ١٩٥٢، ولم يبق من الأحزاب الأربعة الكبرى خارج الحكومة باستمرار إلا الحزب الشيوعي. (p.199)

تسبب التباين في الرأي حول دور الشيوعيين في السياسة الإندونيسية بضغط شديد على زعامة سوكارنو - هنا المزوجة، فقد حث سوكارنو نكارزأ، ولا سيما بعد انتخابات ١٩٥٥، على إدخالهم في الحكومة. ففي الجلسة الافتتاحية للبرلمان المنتخب حديثاً، أخبر أعضائه أن يعملوا على أساس الديمقراطية الإندونيسية الحقيقية لا على أساس أن أكثرية ٥٠١ بالمئة زائد واحد هم دائماً على حق^(٣٧). وبعد مرور حوالي السنة اقترح تشكيل حكومة ائتلاف واسع استعمل لوصفها عبارة «غوتونغ روجونغ» الإندونيسية أي التعاون؛ وأنا استعمل عمداً عبارة غوتونغ روجونغ لأن هذه عبارة إندونيسية أصيلة تمحضنا أنفي شبه بالروح الإندونيسية... لدينا حالياً حكومة تضم جزءاً من الأحزاب والجماعات السياسية. دعونا نحاول الآن تشكيل حكومة تضم جميع الأحزاب والجماعات السياسية. وقد أيد هذه الفكرة باقتباس قول هونندي ماثور، وقرله بالهولندية، بما معناه، «ينبغي أن

Revolution: Primalordial Sentiments and Civil Politics in the New States.» in *Old Societies and New States: The Quest for Modernity in Asia and Africa*, ed. Clifford Geertz (New York: Free Press, 1963), p. 132.

(٣٧) مذكور في فاجن: [انعطاط الديمقراطية]: ص ٥١٥

تجلس العائلة كلها إلى مائدة الطعام وإلى طاولة العمل»^(٢٨).

كانت ردة فعل هنا سلبية بلا مواربة، وإن لم يكن يعارض فكرة الائتلاف الواسع نفسها: «عندما تعكف على تفحص تصور بونغ كارنو [سوكارتو] لحكومة الغوتونغ روجونغ نجد أمامنا فكرة جيدة ومثالية في جوهرها ولكنها لا يمكن أن توضع موضع الممارسة... ولا سيما بين الشيوعيين من ناحية والأحزاب الدينية وبعض الجماعات الوطنية من ناحية ثانية، فتمه فرق أساسي في الأيديولوجية والأهداف بحيث يصعب جمع هذين الفريقين في حكومة غوتونغ روجونغ». فالشيوعيون، على قوله، ملتزمون بمثل غير ديمقراطية وسياسة خارجية متحازة إلى السوفييت الحياز العبيد. لذلك كان لا بد للائتلاف الواسع من أن يتفق: «فالامر أشبه بمحاولة خلط الزيت بالماء»^(٢٩). في أجواء الخمسينات من القرن العشرين المحسومة أيديولوجياً، سواء في إندونيسيا أم في غيرها، [p.200] كان من الصعب فعلاً إن لم يكن من المستحيل دمج الهوية الأساسية بين الشيوعيين وغير الشيوعيين كما لاحظ هنا. في نهاية المطاف سادت آراء سوكارتو، فتمسك بفكرة التعاون بين زعماء الألبيرانس الوطنيين، والمتدينين، والشيوعيين حتى عندما كان ينبغي على نظام تعدد الأحزاب والديمقراطية البرلمانية.

(٢٨) سوكارتو، [إنقاذ جمهورية الإعلان] Soekarno, "Saving the Republic of the Proclamation," in Indonesian Political Thinking, 1945-1965, ed. Herbert Feith and Lance Castles (Ithaca: Cornell University Press, 1970), pp. 85-86.

(٢٩) محمد هنا، [الزيت والماء لا يمتلطان] Mohammad Hatta, "Oil and Water Do Not Mix," in Indonesian Political Thinking, pp. 365-67

التحالفات بين الفئات في سورينام وجزر الأنتيل الهولندية

المثال الهولندي لتعاون التخبية لم يمارس تأثيراً مباشراً في تفكير زعماء المستعمرتين الهولنديتين السابقتين الآخرين. وبالرغم من ذلك فقد استفاد البلدان من تشكيل ائتلافات بين الفئات كانت تقارب هذا لبداً التوافقي مقارنة وثيقة وإن لم تكن ائتلافات واسعة حقيقية. ففي سورينام، وبعد فترة ابتدائية من سيطرة فئة الكريول، تطور نمط من الائتلافات المتحولة أعطى كافة الأحزاب الإثنية المهامة فرصة للمشاركة في الحكومة. بعد الانتخابات النيابية الأولى سنة ١٩٤٩، حيث حاكم سورينام الهولندي بلا طائل على تشكيل حكومة تركزت إلى «أوسع قاعدة ممكنة»، ولكن بعد ست سنوات تشكلت حكومة من عدة إثنيات ضمت ممثلين عن أحزاب الكريول والجاوانيين. وكانت الحكومات في الفترة الطويلة الممتدة من ١٩٥٨ حتى ١٩٧٣ أكثر دلالة من حيث التعاون الإثني المبني لأنها كانت ائتلافات بين الكريول والأحزاب الهندية الشرقية التي تمثل الفئتين الإثنيتين الكبريين في البلد. كان التعاون بين الكريول والهنود الشرقيين وثيقاً ومتمراً بصورة خاصة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٧، عندما كان الحزبان الكريول والحزب الهندي الشرقي الكبير متحدين في حكومة ائتلافية. وقد أطلق إدوارد ديو على الفترة الأخيرة وصف الفترة التي تمتعت فيها سورينام بأكثر فتراتها التقدمية توازناً وتطوراً^(٤٠).

(٤٠) إدوارد ديو، (سورينام: الصراع من أجل التوازن الإثني والهوية) Edward Dew, "Surinam: The Struggle for Ethnic Balance and Identity," *Plural Societies* 5, no. 3 (autumn 1974): 7. ج. فان لير، (مجتمع سرددي) R. A. J. van Lier, *Frontier Society: A Social Analysis of the History of Surinam* (The Hague: Nijhoff, 1971), p. 391.

يبدو أن المثال الهولندي لم يكن عاملاً (p201) مؤثراً في تشكيل هذه الائتلافات إلا بطريقة غير مباشرة: لم يصدر أي انتقاد، قد يكون مستلهماً من النموذج المعياري البريطاني لطبيعة الائتلافات الحكومية التي تكاد تكون واسعة وللمعارضة الضعيفة التي واجهتها في المجلس التشريعي. والنموذج الأجنبي الذي لم يؤثر في نخب سورينام هو المثال السلبي المتمثل في انصراف الإثني بين الكربول والهنود الشرقيين في غويانا المجاورة في أوائل الستينات^(١١). ومن اللافت أن نلاحظ هنا أن زعيم الكربول ج. أ. بسغل الذي صار رئيساً لنوزراء سنة ١٩٦٣، لم يعترف بأي مثال أجنبي كمصدر لإلهام لحكومته التي كانت أشبه ما تكون بائتلاف واسع في أول بيان رسمي له أمام البرلمان. بدلاً من ذلك اعتبر التعاون بين الإثنيات في سورينام قدوة ساطعة تصلح لأن تغتدي بها بقية البلدان: «لقد شُيد هنا صرح عظيم هو بمنابة قدوة صالحة للعالم كله»^(١٢).

لم تكن الائتلافات الحكومية الأنتيلية واسعة القاعدة كالائتلافات السورينامية، ولكنها كانت تجمع بين الفئات بانتظام أكثر منها. فعند سنة ١٩٥٠ فصاعداً تشكلت كل الحكومات من ائتلافات تجمع بين الجزر. وكما يبين الجدول رقم ١١، تمثلت أحزاب الكوراساو والأروبا دائماً في الحكومات الأنتيلية؛ كما أنها ضمنت بانتظام، علاوة على

(١١) Edward Dew, "De beleersing van raciale en culturele polarisatie in een onafhankelijk Suriname", *Heled en Maatschappij* 2, no. 9 (September 1975): 227

(١٢) J. A. Pengel, *Regeringsverklaring op 7 juni 1963 in de Staten van Suriname* utgesproken door J. A. Pengel, Minister-President van Suriname (Paramaribo, 1963), p. 6.

ذلك، ممثلين عن جزر بونير وروبنديوارد. غير أن الجدول يبين أيضاً أن هذه الائتلافات كانت ضيقة القاعدة عادة. حتى العام ١٩٦٦ لم تحتل أي من الأحزاب الحكومية الكبرى أكثر من نصف المقاعد العشرين المخصصة لكوراساو وأروبا في البرلمان الأنتيلي. ولذلك فقد احتاجت الحكومات للحصول على الأثنية إلى ممثلين عن الجزر الأخرى وأحياناً إلى أحد الأحزاب الصغرى. ولكن مشاركة زعماء الكوراساو والأروبا في كافة الحكومات كانت لها أهمية لا حدود لها في الحفاظ على وحدة الأنتيل.

كان بروز هذا النمط من الائتلافات بين الجزر نتيجة جانبية مقصودة لعملية إعادة توزيع المقاعد التشريعية التي قامت بها الحكومة الهولندية بالنسبة إلى الأنتيل سنة ١٩٥٠ بعد أن عجز الأنتيليون عن التوصل إلى تسوية فيما بينهم. [p.203] نظراً إلى أن لكوراساو أثنية سكانية واضحة، شعرت الحكومة الهولندية بأنه من المحتم منح الجزيرة أكثر من نصف المقاعد البرلمانية، ولكنهم واصلوا وضع الأثنية هذا بأنه «مخفف إلى أقصى حد». طبعاً، كانت المقاعد الإثنا عشر التي تمثلها كوراساو تمنحها نظرياً القدرة على استبعاد أروبا ذات المقاعد الثمانية والجزر الأخرى من الحكومة، غير أن الحكومة الهولندية أشارت إلى أن في كوراساو وأروبا عدة أحزاب وأنه من المستبعد تالياً أن «يتحد كل أعضاء البرلمان المنتعدين إلى كوراساو ضد كل الأعضاء التنميين إلى أروبا». وقد اعتبروا أن اقتراحهم ليس «الحل الأكثر إنصافاً» فحسب بل «هو الحل الذي يقدم أفضل الضمانات لأن تستمر الجزر على اختلافها في التعاون الطيب والنجاح لتحقيق المصالح

الجدول رقم ١١ -

الأحزاب الكبرى في حكومة الأنتيل النيديرلاندية وحكومات جزيرتي كوراساو وأروبا^(١)

الفترة	حكومة كوراساو		حكومة الأنتيل الهولندية	
	حصة المقاعد (%)	أحزاب كوراساو	أحزاب أروبا	أحزاب كوراساو
١٩٥٠-٥٤ ^(٢)	ح ش ف، ح د	ح ش ف	ح ش أ	ح ش ف
١٩٥٤-٥٥	ح ش ف، ح د	ح ش أ	ح و أ	ح د
١٩٥٥-٦١	ح ش ف، ح د	ح و أ	ح و أ	ح د
١٩٥٩-٦١	ح ش ف ^(٣)	ح و أ	ح و أ	ح د
١٩٦١-٦٢	ح د	ح و أ	ح و أ	ح د
١٩٦٢-٦٧	ح ش ف	ح و أ	ح و أ	ح د
١٩٦٧-٦٩	ح د	ح و أ	ح و أ	ح د
١٩٦٩-٧٢	ح د	ح و أ	ح و أ	ح د، ح ش ف، ح ع
١٩٧١-٧٢	ح د، ح ش ف	ح و أ، ح ش أ	ح و أ، ح ش أ	ح د، ح ش ف
١٩٧٢-٧٥	ح ش ف، ح أ	ح و أ، ح ش أ	ح ل ش	ح ش ف، ح أ
١٩٧٥-٧٦	ح ع، ح أ، ح أ	ح ل ش	ح ل ش	ح ش ف، ح ع
١٩٧٦-٧٧	ح ع، ح أ، ح أ	ح ل ش	ح و أ	ح ش ف، ح ع

(١) أحزاب كوراساو الكبرى هي: ح ش ف (حزب الشعب القومي)، ح د (الحزب

الديمقراطي)، ووجع (الجهة العمالية) مع إيد (الحزب الاجتماعي الديمقراطي).
أحزاب أوروبا الكبرى هي ح تر أ (حزب الشعب الأروما)، ح و آ (الحزب
الوطني لأروما)، و ح إ ش (الحركة الانتخابية الشعبية)

(٢) نسبة التوبة للمقاعد العشرين المخصصة لكوراساو وأروما التي فازت بها
الأحزاب الحكومية الكبرى في الانتخابات التشريعية للرغنية. والفترة البرلمانية
مقننية للحكومة لم تزل عادة أوسع قليلاً نتيجة للتأييد الذي تحصل عليه من بونير
روننوارد أبلاند والأحزاب الصغرى.

(٣) أولى الانتخابات على الجزيرة وأرل الحكومات شكلت سنة ١٩٥١

(٤) علفت حكومات الأحزاب مقناً في ١٩٦٠ - ٦١.

(٥) حصص د - ح رأ من المقاعد لترتقت إلى ٥٥٪ في انتخابات ١٩٦٦.

المصدر: استناداً إلى بيانات قدمها أ. ح. بوي: ب. فبحجه، ب. موسى الذين نشر
لهم من جزيل الاستناد [p. 203].

انشرتكة ومصالح كل جزيرة على حدة»^(٤٣). وقد تبين أن هذه
الضمانات ضمانات قوية حقاً، ويذهب بيتر فيرنون الذي راقب
التطورات منذ ١٩٥٠، أن التعاون بين الجزر قد قاملاء فعلاً توزيع
المقاعد في المجلس التشريعي^(٤٤) وكما قد أطفنا القول سابقاً، فإن
هذا الترتيب النافع لم يستعره الأتيليون طوعاً من المثال الهولندي بل
كان حلاً هولندياً فرضته الإرادة الهولندية. ولكن، في السنوات التي
أعقبت ذلك تعزز نمط الائتلافات بين الجزر الذي أطلقه الهولنديون
عبر اعتراف الأتيليين بفيجته وتطوره إلى تراث شرعي.

خضعت السياسة في كوراساو حتى أوائل السبعينات للحزب

Van Helsingen. De Staatsregeling van de Nederlandse Antillen, pp. (٤٣)
174, 176, 184.

Peter Verdon, Katoers en politieke in de Nederlandse Antillen (Aruba) (٤٤)
De Wit, 1973, p. 15

الديمقراطي وحزب الشعب القومي، اللذين كانا يتنافسان تنافساً ضارياً وإن لم تكن ثمة اختلافات برامجية صارخة بينهما. كان حزب الشعب القومي يستميل الساخين الريفين والكوراصويين الأصليين، وكان الديمقراطيون يستميلون القواعد الانتخابية المدنية والمهاجرين من الجزر الأخرى وسورينام المجتذبين إلى صناعة النفط، ولكن لم يكن ثمة انقسام حاد بين جمهوري [p.204] الحزبين⁽¹⁰⁾. وكانت أوروبا تخضع لنظام حزبي براغماتي شبيه بهذا: حزب الشعب الأروبا، الذي كان يلقي التأييد من أهل أوروبا الأصليين، يواجهه الحزب الوطني الأروبا المعتمد على أصوات المهاجرين (في الجزيرة). الاختلاف السياسي الأساسي بينهما هو موقف الحزب الوطني الأكثر اعتدالاً حيال مسألة الاستقلال. على المستوى الوطني تجامعت الأحزاب الأربعة في تحالفات ثابتة بين الجزر: الديمقراطيون والحزب الوطني الأروبا ضد الحزب القومي وحزب الشعب الأروبا، وهو نمط يذكر بالاختلافات بين المحافظين والزرقي من جهة وبين الإصلاحيين والحمري من جهة ثانية في ولاية كندا المتحدة.

(10) كانت كوراساو أثناء فترة الاستعمار مجتمعاً متديماً مكوناً من أغلبية هولندية برتغالية صغيرة وأخرى يهودية سفغارية وفتحة سوداء كبيرة، غير أن هذه الانططارات قد أصبحت ضائعة وغير ذات مضمون بالنسبة إلى سياسة الأحزاب في كوراساو الديمقراطية. أنظر H. Hootink. *De gespleten samenleving in het Caribisch gebied: Bijdrage tot de sociologie der raarelatie in gesegetenteerde maatschappijen* (Assen: Van Groenou, 1967), pp. 191-97; and R. A. Romer, *Naar de veltuoiing van de emancipatie: Beschouwingen naar aanleiding van het verschijnen 30 mei* (Willemsstad: Hogeschool van de Nederlandse Antillen, 1974), pp. 10-11.

الضامع البيبي الجزري للانتلافات الحكومية الأنتيلية حقق الغاية، المتماهية مع الانتلاف الواسع، والمتمثلة بجمع ممثلين عن جميع الفئات في عملية اتخاذ القرارات. غير أن ضيق الانتلافات الحكومية، من حيث الأحزاب لا من حيث الفئات المشمولة فيها، كان له عيب هام واحد: فكون الأحزاب الممثلة في حكومة الأنتيل ليست دائماً أحزاباً تتولى الإدارة المحلية في الجزر من شأنه أن يتسبب بتوترات خطيرة بين مستويي الحكم. وقد مرت فترات طويلة من عدم الانسجام في الستينات من القرن العشرين، كما يتبين من الجدول رقم ١١: فين العامين ١٩٦٣ و ١٩٦٧ لم يكن الحزب الكوراساوي الفائز في الانتخابات المحلية ممثلاً في حكومة الأنتيل، كما أنه منذ العام ١٩٦٧ وحتى العام ١٩٦٩ كان حزب الأروبا للفائز في الانتخابات البلدية في الوضع نفسه. وقد ألقى تقرير لجنة التحقيق الرسمية في أعمال الشغب الخطيرة التي هزت كوراساو سنة ١٩٦٩ القسم الأكبر من اللوم على العوامل الكوراساوية الداخلية ولكنه ذكر أيضاً العلاقة التنافرية بين الحكومة الوطنية وبلديات الجزر في الفترة الممتدة بين ١٩٦٣ و ١٩٦٧^(٤٦). ومنذ العام ١٩٦٩ فصاعداً، [p.205] أصبحت الانتلافات الحكومية أوسع قاعدة، وفي الفترة ما بين ١٩٧١ و ١٩٧٣ شكلت حكومات انتلافات واسعة تشمل الأحزاب الأربعة المتنافسة سابقاً على المستويين الوطني والمحلي. غير أن هذا التعاون أدى إلى انشقاق حزب الشعب الأروبا وإنشاء الحركة الانتخابية الشعبية الأشد ميلاً إلى الانفصال. وقد فاز هذا الحزب الجديد بأكثرية مقاعد أروبا في

46 R. A. Romer et al., *De Meidagen van Curaçao (Curaçao Ruku.* (11) 1970), pp. 34-35, 105-06, 164

الانتخابات الوطنية العامة سنة ١٩٧٢ كما حقق انتصاراً ساحقاً في انتخابات جزيرة آروبا سنة ١٩٧٥ وهذا ما مكّنه من احتلال موقع سياسي قوي للمطالبة بمزيد من اللامركزية والفيدرالية أو الإعداد لانفصال آروبا عن الأنتيل. وقد تزايد احتمال التحرك الثاني باندلاع الأزمة الحكومية الأنتيلية في أواخر العام ١٩٧٥ وطرده الحركة الانتخابية الشعبية من الحكومة في أوائل سنة ١٩٧٦.

الاتلافات في المستعمرات البلجيكية السابقة

لم تترك الاتلافات الواسعة بين الثقافات الفرعية أي أثر يذكر في المستعمرات البلجيكية السابقة. ويبدو أن هذا المثال لم يطبق لا من خلال عملية استعارة حرة ولا من خلال ضغط بلجيكي مباشر. ولا بد من الإشارة إلى استثناءين طفيفين في ما يتعلق بالكونغو. أحدهما، ما نص عليه دستور الكونغو الصادر سنة ١٩٦٠ من وجوب «أن تضم الحكومة مثلاً عن كل ولاية» - بما يشبه قاعدة سياسية بلجيكية غير مكتوبة^(٤٧). على الرغم من التعدد الإثني في تركيبة الولايات الست كلها، فقد كان لهذا النص الدستوري مفعول غير مباشر في التشجيع على توسيع القاعدة الإثنية للحكومات الكونغولية. الاستثناء الثاني كان إلحاح الوزير البلجيكي المقيم في الكونغو على «أن الصيغة الوحيدة لقبولها للحكومة الكونغولية الأولى التي ستشكل بعد انتخابات ١٩٦٠ هي صيغة الائتلاف الواسع الذي يشمل فيه أكبر عدد ممكن

(٤٧) جيرز - نيبوا وفيرهيغن، [كونغو ١٩٦٠] ج ١، ص ١١١، أندريه ماست، [بلدان البيلغوس] Librairie (Paris: Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, 1960), pp. 94-95

من الميول السياسية. كان لومومبا وكزافوبو، اللذان منحنا كل بدوره
مسؤولية تشكيل [p.208] الحكومة، بفضلان الائتلافات الضيقة،
ويعزى السبب جزئياً على الأقل إلى انضغاط البلجيكي في تشكيل
لومومبا ائتلاًفأ واسعاً. وكان يستد إلى ٨٨ بالته من مقاعد المجلس
الننننن. ولكن تشكيله لم يكن نسياً - فحزب كزافوبو تحديداً كان
ضعيف التمثيل - ولم تحصل تلك الحكومة على أكثر من ٥٤ بالته
من أصوات اللفة عندما مثلت أمام البرلمان^(٤٨). ولم تدوم أكثر من
بضعة أشهر، كما لم تستمر الديمقراطية الكونغولية أكثر من ذلك
بكثير.

عرفت رواندا فترة قصيرة من الحكومة الائتلافية شارك فيها
لهوتو والتونسي، ولكنها لم تشكل إلا بعد استعطفات ملحة من
الأمم المتحدة لا تحت ضغط بلجيكي. ففي رواندا تحديداً علق
الحكومة البلجيكية بصورة محرجة بين مطالب انهوتو والتونسي. كان
البلجيكيون يدبرون هذه الأراضي الواقعة تحت وصابتهم بواسطة نخبة
التونسي الأقلويين، وفي أواخر الخمسينات من القرن العشرين جاءت
الدعوة إلى استقلال رواندا من قادة التونسي. غير أن انهوتو الأكثرين
تحسوا من استمرار التونسي في وضع السيطرة في رواندا المستقلة
ولذلك مالوا إلى استمرار الوصاية البلجيكية إلى أن يتحسن وضعهم
الخاص. وقد استقبلت بعثة الأمم المتحدة التي زارت رواندا سنة
١٩٦٠ بشعارات متناقضة: «الاستقلال الفوري» - خلصونا من
البلجيكيين» (مطلب التونسي)، و«ليستقط إقطاع التونسي» - لنحيا

(٤٨) ليمارشاند، [القطعة السياسية]، pp. 229. Lemarchand, Political Awakening,

31; Gerard Libois and Verhagen, Congo 1960, I: 299

الوصاية البلجيكية (نظرة الهوتو)^(٤٩).

أخيراً اختار البلجيكيون جانب الهوتو الأكثرين، ويصف ليمارشاند هذه السياسة بأنها «محايدة فاضحة» أطلقت توجهاً لتفضيل «المتفوق العرقي» للهوتو. وهو يزعم أن إدارة البلجيكية هي التي ساعدت الهوتو على «التخلص من الرؤساء ونواب الرؤساء التوتسي» والتي شجرت بلا كلل بمساوي الإقطاع بينما تجاهلت عمداً جرائم القتل، والسرفقات، والاستنزافات التي كان يقوم بها أتباعها؛ والتي انضمت، في نهاية المطاف، إلى الهوتو الجمهوريين للقضاء على الملكية [التوتسي]^(٥٠). أما الأمم المتحدة فقد استبست في الحضيض على التعاون بين الهوتو والتوتسي. في أواخر العام ١٩٦٦، دعت الجمعية العمومية إلى إنشاء حكومة بالوكالة ذات قاعدة واسعة حتى إجراء انتخابات عامة، وبعد سنة من ذلك التاريخ، في شباط ١٩٦٢، كان للأمم المتحدة دور أساسي في تأمين حفيثين وزاريتين للتوتسي في الحكومة الرواندية التي شكلت بعد الانتخابات. استمر الائتلاف الواسع ستة واحدة فحسب: أقيل الوزيران المنتميان إلى التوتسي من الحكومة في شباط ١٩٦٢ كخطوة أولى نحو إبعاد التوتسي كلياً من السياسة الرواندية^(٥١).

(٤٩) ريشارد ف. نيروب وآخرين [دليل رواندا] Atea (Richard F. Nyrop et al.). Atea Handbook for Rwanda (Washington: U. S. Government Printing Office, 1969), p 18

(٥٠) ليمارشاند، رواندا ريبورندي، ص ١٩٧.

(٥١) فاندرلندن، [الجمهورية الرواندية] Vanderlinden, La République Rwandaise, pp.25-26

في بوروندي ما قبل الاستقلال، كان للانشطارات الإثنية بروز سياسي أدنى بكثير مما كان لها في رواندا، وقد فاز في الانتخابات العامة الأرقى التي جرت سنة ١٩٦١ فوزاً ساحقاً حزب عبر إثني يتزعمه الأمير لويس رواغاسور مع ثلثة من الفادة والأنصار التوتسي واليهوتو. سمات رواغاسور الشخصية جعلته زعيماً مثالياً لحزبه السياسي غير الإثني: فقد كان ابن الملك التوتسي، وإن لم يكن ولي العهد، وكانت زوجته من اليهوتو. وقد شكّل بعد فوزه الانتخابي حكومة متوازنة إثنياً، ولكنه اغتيل بعد بضعة أسابيع وانقسم حزبه إلى فصائل إثنية. في السنوات اللاحقة استمر الملك التوتسي المتزايد النفوذ في جمع اليهوتو والتوتسي في الحكومة: بدلاً من الانحياز... انخرط إنتاج في حسابات إثنية معقدة المراد منها إعطاء كل فصيلة حصة متساوية لما بقي من سلطة للحكومة. ففي الفترة الممتدة بين ١٩٦٣ و١٩٦٥ بخاصة، يوم باتت الحكومات مسؤولة أمام الملك بالدرجة الأولى بدلاً من البرلمان، يلاحظ نيمارشاند أن البلاط كان يقوم بمساعمة لضمان التساوي في التمثيل الحكومي. علاوة على ذلك كان تولي رئاسة الحكومة يتم بالتناوب بين الفئتين الإثنتين: فكل حكومة يرأسها رئيس من التوتسي كانت تعقبها أياً حكومة يتزعمها رئيس من اليهوتو ما إن تفقد الحكومة ثقة البلاط^(٥٢). كانت هذه السياسة تصدر عن حسابات راشدة تبغى الحفاظ على العرش وتعزيزه. ولم تقم الضغوط البلجيكية بأي دور هنا ولا كان لثقوة [p.208] المثال البلجيكي أي أثر. اختل التوازن الإثني عبر ترجمة أكثرية اليهوتو لغوتها العددية فوزاً في انتخابات ١٩٦٥. وقد أبطلت مكاسبهم الانتخابية

(٥٢) نيمارشاند، رواندا وبوروندي، ص ٢٩٦، ٢٦٥

أولاً بالإجراءات المضادة التي اتخذها الملك، ثم وبعد انقلاب فاشل قام به الهونو، بالقمع الوحشي: اعتقل كل زعماء الهونو تقريباً وتم إعدام العديد منهم وفي جملتهم، وفق شهادة بعثة المحامين والقضاة الدولية، كل ضباط مجلسي البرلمان^(٥٣).

عناصر مضادة للتوافقية في المثاليين البلجيكي والهولندي

يُظهر العرض السابق لتطور حكومات الائتلاف الواسع أو الحكومات الأضيق قاعدة في البلدان التي كان في وسعها أن تنتفع بأمنة الائتلافات الواسعة البلجيكية والهولندية أنه لم يكن لهذه الأمثلة إلا أثر محدود جداً، والسبب الرئيسي، وانتوه به أنفأ، هو أن الائتلافات البلجيكية والهولندية إنما هي ترتيبات من خارج الدستور والحكومة، وهذا ما حال دون كون هذه الأمثلة واضحة، مباشرة، وسهلة المحاكاة. أما في الحالة الوحيدة للأنتيل النيذرلاندية، فإن الضغط الهولندي عزز كثيراً تأثير المثال الغائم في الدولة المسيطرة، ولكن ذلك كان استثنائياً. ولم يكن في بلجيكا والنيذرلاندي بصورة عامة أي اعتراف واضح بالصلاحيات الخاصة التي قد تتصف بها أنظمتها السياسية بالنسبة إلى البلاد الواقعة تحت وصايتها.

ومن البيانات ذات الدلالة الخاصة في هذا المجال، التصريح التالي الذي أدلى به فييل استقلال الكونغو ورايموند شيفين الذي شارك في المفاوضات مع الزعماء الكونغوليين بصفته وزير الشؤون الاقتصادية الكونغولية في حكومة بلجيكا:

لا اعتقد أن البلدان المتخلفة جاهزة لتصبح الديمقراطية مثلما

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٤١٩.

نعرفها نحن تماماً... لقد عرضنا على الكونغو نظاماً سياسياً شبيهاً بنظامنا... فهناك مجالس محلية (كومونز)، [p.209] مجالس ريفية، برلمان ذو مجلسين، نظام سياسي لا يعتبر فيه رئيس الدولة مسؤولاً أمام البرلمان، بينما تحتاج معظم البندان الفنية إلى سلطة تنفيذية واحدة. أقمنا حكومة يمكن إسقاطها في إطار المجلس التشريعي، بينما استمر العمل التنفيذي جوهري في بلد قيد الإنشاء. وأقمنا نظاماً انتخابياً قُنت التمثيل^(٥٤)

أربع سمات بارزة تلفت النظر في تعليقات شيفين. أولاً، يندد على القوارق بين بلجيكا المتصورة والكونغو المتخلف وبقصر عن ملاحظة أوجه التشابه بينهما كمجتمعات متعددة. ثانياً، يغيب عنصران من عناصر التوافقية هما الائتلاف الواسع والاستقلال الذاتي الفئوي بصورة ظاهرة عن قائمة العناصر المميزة للنموذج البلجيكي التي يشير إليها. ثالثاً، يعيب طريقة الانتخابات النسبية، وهي الممارسة التوافقية الوحيدة التي يأتي على ذكرها. رابعاً، يوصي بسلطة تنفيذية واحدة - وهذه عقبة في وجه الديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية.

والمواقع أن ثمة وجهين ملعوسين من وجوه المثاليين الأوروبيين عوّفا بصورة بيّنة نقل مبدأ الائتلاف الواسع نقلاً موقفاً. أحدهما الشكل الملكي لنظامي الحكومة البلجيكي والهولندي، والبنود المتناسبة المتعلقة بالملك في دستوريهما. وعندما نقلت هذه القواعد الدستورية إلى دستوري الكونغو وإندونيسيا بخاصة، محضت الرؤساء سلطات سُزّست عمل البرلمان والحكومة. فقد اشتمل الدستور الكونغولي على

(٥٤) مذكور في بونغ، [السياسة في الكونغو] ص ١٧٦ - ١٧٧.

مادة تنص على أن: «لرأس الدولة حق تعيين رئيس الوزراء والوزراء وعزلهم» - وهي تكاد تكون متقولة نقلاً حرفياً عن المادة الموجودة في دستور بلجيكا الصادر سنة ١٨٣١ والتي لم تغير منذ ذلك الزمن، علماً بأنها ما عادت تعطي الملك البلجيكي أية سلطة سياسية فعلية^(٥٥). فالأزمة الدستورية حول استعمال الرئيس كازافوبو هذه المادة لإقالة رئيس الوزراء لومومبا، مع احتفاظ لومومبا بثقة المجلس التشريعي، كانت السبب الظاهر لأول انقلاب (p.210) عسكري قام به موبوتو. والمحاكاة الأكثر ملاءمة للمادة نفسها من الدستور البلجيكي هي عملية نقلها الحرفي إلى دستور مملكة بوروندي سنة ١٩٦٢. نظراً لأن الملك تصرف في بادئ الأمر بلا تحيز فيان تأثيرها هنا لم يكن مضاداً للتناقض بقدر ما كان مضاداً لتديمقراطية. لما كان الترات الدستوري غير المكتوب يضع حدوداً صارمة لسلطة الملك في بلجيكا ولما كان هذا الترات معدوماً في بوروندي فقد استعملت هذه المادة للدفاع عن سلطة الملك على حساب النظام البرلماني^(٥٦).

ومن الأمثلة على المحاكاة الحرفية التي كانت أقل فتكاً ولكنها كانت مع ذلك مصدراً للاضطراب المادة التي نصت في الدستور

(٥٥) جيرار - ليوارفيمين، [كرفو ١٩٦١] ج ١: ١١٠، Godlieve Craenen, Wilfried Dewachter, and Edith Lismont, *De Belgische Grondwet van 1831 tot heden: Nederlandse en Franse teksten* (Louvain: Acco, 1971), pp. 71-75

(٥٦) [الدستور النهائي لمملكة بوروندي، بتاريخ ١٦ تشرين الأول ١٩٦٢] "Constitution definitive du Royaume du Burundi, en date du 16 octobre 1962, *Chronique de politique étrangère* 16, no. 4-6 (July-Novembre 1963): 638; Lemarchand, *Rwanda and Burundi*, p. 364

الإندونيسي الصادر سنة ١٩٥٠ على أن: المرئيس ونائبه حرمة لا يجوز المساس بها. وقد نقلت هذه الجملة من نص في اندستور الهولندي يتصل بالمسؤولية السياسية للحكومة ويتضمن دوراً محدوداً جداً للملك. غير أن الرئيس سوكارنو استغل هذا البند ليزيد سلطته الخاصة على حساب الحكومات الائتلافية وليقضي على الديمقراطية البرلمانية في نهاية المطاف. «جلس سوكارنو في موقفه الدستوري الحصين الذي لا مسؤولية عليه فيه أمام أحد، وراح يفسر عدداً من المواد الملتبسة في الدستور بطرق أتاحت له أن يقوم بدور يتجاوز تجاوزاً كبيراً ما كان يعتبر عادة روح هذا الدستور وغايته»^(٥٧).

الحالة الثانية للتأثير السلبي المباشر الذي خلفه الاقتداء بالمثال الأوروبي هي تأثير زده الفعل الثلاثاوية الهولندية التي بدأت في أواخر الستينات على سياسة سورينام. فخط التعاون الوثيق بين أحزاب الكريول والهنود الشرقيين، نهار سنة ١٩٧٣، وغدت الحملة الانتخابية التي عقب ذلك مجابهة مباشرة بين كتلة من أحزاب الكريول وحزب الهنود الشرقيين الكبير، مع أن كلا الفريقين كان يتحالف مع شركاء جاواتيين أصغر حجماً. كان المرء يشعر، على ما كتب ديوز، «وكان إيرلندا شمالية ثانية كانت في طور النشوء». ومن العلامات السببية الغامضة التي لفتت استعمار الأثوان من قبل الفريقين المتخاصمين: الميرتقالي، [p.211] لون الأسرة الملكية الهولندية الذي أراد الهنود الشرقيون أن يقفوا متحدين في ضله مع مملكة النيذرلاندز، والأخضر، لون حزب الكريول الأكبر^(٥٨). فار الكريول في الانتخابات وشكلوا

(٥٧) كاهين، «إندونيسيا»، ص ٦٠٦.

(٥٨) ديوز، سورينام: الصراع من أجل التوازن الإثني والعرية، ص ٥.

حكومة ضيقة القاعدة: وللمرة الأولى منذ سنوات عديدة لم يكن في الحكومة هتود شرقيون ولا في الأحزاب الحكومية كما لم يكن للكربول أي تجمع في المعارضة.

اندفعت الحكومة الجديدة بتصميم للإسراع في قطع الصلات بالنيديرلانديز والانتيل ضد ما كان يجاهر الهتود الشرقيون بتفضيله. ثم نشأت مسألة شديدة الحساسية وهي اعتماد دستور جديد بأكثرية الثلثين التي ينص عليها الدستور القائم. أعلنت الحكومة التي يسيطر عليها الكربول والتي لم تكن تحوز إلا أكثرية برلمانية هزيلة أقل بكثير من هامش الثلثين، أن لأكثرية العادية تكفي لهذا الإجراء؛ لم تكن هذه سياسة مشكوكاً فيها من الواجهة الدستورية وحسب بل إجراء محفوقاً بالمخاطر لأنه يناول مسألة أساسية في مجتمع تعددي. ومما له دلالة أن الحكومة الهولندية التي تحكمها ذهنية الأكثرية أخفقت في الإعراب عن أي استنكار علاني. ولكن النص النهائي للدستور الجديد - الذي كان في رأي خبير هولندي في انقلاب العام، «أفضل في كثير من الأوجه» من الدستور الهولندي لأنه تأثر تأثراً عميقاً بالتعدلات المقترحة رسمياً وغير الساجزة في الدستور الهولندي^(٥٦) - أقر بالإجماع في برلمان سورينام بعد مصالحة عجائبية في الأيام الأخيرة قبل الاستقلال في أواخر العام ١٩٧٥، مباشرة باستئناف تشكيل الحكومات الائتلافية بين الكربول والهنود الشرقيين.

D. Roemees, "Ontwerp Suriname grondwet dichtbij ontwerp (29) CalsDonner," NRC-Handelblad, October 13, 1975. See also H. J. J. F. van Maarseveen, "De Grondwet van Suriname," Nederlands Juristenblad 50, no. 43 (December 13, 1975): 1381-90.

النموذج السويسري في الأوروغواي

نظراً للمصاعب الجمة التي تعترض نقل نموذج الائتلاف الواسع، فقد يكون من المفيد أن نلم بالمأ وجزئاً بشجارب الأوروغواي مع سلطة تنفيذية تعددية سويسرية الطراز [p.212] بنص الدستور على تشكيلها من الحزبين الأكبرين في ائتلافات واسعة. ولكن ينبغي أن نوضح بداية أن حالة الأوروغواي لا تقدم بيانات إضافية لاختبار فرضية لويس، التي سبق وصفها في الشكر رقم ٤ أعلاه، وذلك لانتهاء أية علاقة استعمارية بين سويسرا والأوروغواي، ولأن الأوروغواي ليست مجتمعاً متعدداً بل مجتمعاً متجانساً في الأصل. أما دلالتها بالنسبة إلى تحليلك فيقتصر على ثلاثة أوجه: أولاً، إنها حانة محيرة للحكومة ائتلاف واسع لم تنشأ جراء عرف غير رسمي بل مطلب دستوري رسمي؛ ثانياً، إنها تبرهن إمكانية الانحراف المتعمد عن التقاليد السياسية المستقرة؛ ثالثاً، قد تسلط بعض الضوء على قابلية الحياة لنظام منقول من مجتمع إلى مجتمع ربيته ثقافية مختلفين عنه تماماً.

من سنة ١٩١٩ إلى ١٩٣٣ ثم مجدداً من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٧، كانت الأوروغواي تحت حكم سلطة تنفيذية ودية زمانية collegial تتألف من تسعة ممثلين للحزبين الأكبرين - الكونفيجيدو - المشكل على صورة المجلس الفيدرالي السويسري ذي الأعضاء السبعة. التصغير الأبرز للاستعاضة عن الحكم الرئاسي هيئة تنفيذية عنى الطراز السويسري هو خوسيه باتل إي أوردونيز، الذي انتخب مرتين رئيساً في أوائل القرن العشرين والذي سافر بين ولايتيه الرئاسيتين وتجول في أوروبا وأصبح من المعجبين بنظام الحكم السويسري. وقد كان من نتيجة جهوده الحماسية والنزوية أن تجسد الكونفيجيدو في دستور

١٩١٧. غير أن انتصار باتل لم يكن كاملاً لأنه توجب على مجلس الكوليجيادو هذا أن يشاطر السلطة مع رئيس منتخب من الشعب وقادر أن يعين ويشرف على الوزراء المكلفين بالوزارات السياسية كوزنوة الداخلية، والخارجية، والحرب، تاركاً بقية الوزارات التي تخلب عليها الإدارة لأعضاء المجلس. وقد أطاح انقلاب رئاسي سنة ١٩٣٣ بالمجلس والهيئة التشريعية وأنهى الفترة الأولى مما كان مجرد تجربة محدودة فاقرة لمجلس سويسري الطراز^(٦٠).

وقد أتاح إنعاش الكوليجيادو في أوائل الخمسينات من القرن العشرين [p.213] بمبادرة من الرئيس أندريس مارتنز ترويبا الذي كان من أنصار باتل المخلصين (علماً بأن باتل نفسه كان توفي سنة ١٩٢٩)، اختياراً أفضل للفكرة نظراً إلى أنها عادت إلى الظهور في صيغتها المخالصة غير المخففة. وقد تشكل مجلس الكوليجيادو كسابقه من ستة ممثلين للأكثرية وثلاثة للأقلية، ولكنه لم يتعين عليه ممارسة السلطة التنفيذية بالمشاركة مع رئيس منتخب بصورة مستقلة. وبالرغم من ذلك فقد اختلف عن نظيره السويسري في عدد من الأوجه الهامة. أولاً، كان مجلس الأوروغواي بأعضائه التسعة أكبر فديلاً من المجلس السويسري، ولكنه كان مقتصرأ على ممثلي الحزبين الأكبرين خلافاً للمجلس السويسري المتعدد الأحزاب. ثانياً، كان مجلس الأوروغواي منتخباً من قبل الشعب لا من قبل البرلمان. ثالثاً، لم يكن يحق لأعضاء المجلس أن ينتخبوا مرة ثانية بعد انتهاء ولاية السنوات

(٦٠) غوران ليندال، [خريف الأوروغواي الجديد] Goran Li Lindahl, Uruguay's New Path. A Study in Politics during the First Colegado. 1919-33 (Stockholm Library and Institute of Ibero-American Studies, 1962)

الأربع مباشرة، خلافاً للتقليد السويسري التراسخ بإعادة انتخاب أعضاء المجلس الفعليين ثانية. رابعاً، يتناوب على رئاسة المجلس سنوياً أعضاء حزب الأكثرية الستة بدلاً من أن يتناوب عليها جميع الأعضاء كما في سويسرا. خامساً، أعضاء المجلس التسعة لا يتولون الوزارات التنفيذية بل يعينون بالتصويت وزراء لهذه الغاية؛ ولا وجود لحكومة منفصلة كهذه تحت إشراف المجلس في سويسرا. أخيراً، كان مجلس الأوروغواي يحمل في إطار نظام أحادي خلافاً للنهنية الفيدرالية السويسرية^(١١).

معظم هذه الانحرافات عن النموذج السويسري لم تؤثر في الأوجه استوافقية للنموذج تأثيراً ذا بال، نظراً إلى أن الأوروغواي تعتمد نظام الحزبين على الرغم من التزامها بطريقة التمثيل النسبي في الانتخابات، فإن المجلس التكوّن حصرياً من أعضاء في حزبي لكونورادو والبلاتكو يمكن بلا شك أن يعتبر بمثابة ائتلاف واسع، حصر رئاسة المجلس بأعضاء حزب الأكثرية هو الانتهاك الوحيد لبدأ الائتلاف الواسع، التمثيل النسبي في الانتخابات التشريعية سابق في الزمن على إقامة المجلس. وفي المجلس نفسه لم تكن نسبة سنة إلى ثلاثة تخضع بدقة لبدأ النسبية لأن الحزبين كانا عادة متقاربين *closely matched* في تأييد الناخبين [p.214] ثمة انتهاك أخطر لبدأ النسبية إلى حد ما، وهو أن تطبيق هذا البند لم يوسع ليشمل تعيين الوزراء في الحكومة من قبل المجلس. كما أن المجلس

(١١) انظر رسل هـ. فيتزجيرود، [اعتماد مجلس تنفيذي ودي في الأوروغواي] Russel H. Fitzgibbon, "Adoption of a Collegiate Executive in Uruguay".
Journal of Politics [4, no. 4 (November 1952): 620-22, 633-38]

كان يتخذ قراراته بأكثرية الأصوات في كافة المسائل الأخرى، ومن دون فيتو للأقلية.

ومع ذلك، فإن الشكل الأحادي لحكومة الأوروغواي حري أيضاً بأن يلفت الانتباه إلى واقع آخر، ألا وهو أن مجتمع الأوروغواي، وإن شهد في القرن التاسع عشر صراعات أهلية متكررة، لا يمكن اعتباره مجتمعاً تعديلاً. إذ لما كانت الديمقراطية التوافقية تعرف كنوع مخصوص من الأنظمة الديمقراطية في مجتمع تعددي، فإن نظام الحكم في الأوروغواي من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٧ لا يمكن أن يوصف بأنه نظام توافقي. وينبغي أن يشار هنا أيضاً إلى أن التسعات الانتلانية لهذا النظام إنما هي صدفة وليست من صميم غايته الكبرى. كان اهتمام باتل بتركز أصلاً في تفريق السلطة التنفيذية وتوزيعها على عدد من الأشخاص كي يحول دون ما كان يعتقد من ميل الرؤساء الأصيل إلى الهيمنة والديكتاتورية. وتظهر رسالة كتبها من سويسرا إلى صديق له في مونتيفيديو أي وجه من أوجه الحكومة السويسرية كان يعجبه أشد الإعجاب: هل تستطيع أن تصدق أن الناس لا يعرفون من هو الرئيس؟ وروى أنه عندما استأجر سيارة أجرة في برن وطلب من السائق أن يأخذه إلى «دار الحكومة»، وهي عبارة لها معنى واحد في نظر رجل من أميركا اللاتينية - أخذ السائق أولاً إلى مبنى البلدية ثم إلى مبنى البرلمان^(٦٢). المجلس الفيدرالي الذي راقه باتل خلال زيارته لسويسرا كان يسوده حزب الأكثرية بنسبة ستة إلى واحد، ولم يصح

(٦٢) مذکور في المصدر نفسه، ص ٦١٧.

انتحافاً واسعاً للأحزاب الأربعة الكبرى إلا سنة ١٩٤٣. وكان يذهب في تفضيله الخاص إلى كوليبيادو مكوّن من أعضاء الحزب الأكثر شيوعاً وحده، أما فكرة المشاركة coparticipacion فقد أضيفت كنتنازل تكتيكي للأقلية بغية تبني الاقتراح.

من الصعب أن نفهم نجاح الأوروغواي في تطبيقها للنموذج السويسري. فالشكوى الأساسية في شأن أدائه كانت تتعلق بافتقاره إلى الحزم والفعالية. كان هذا مقصوداً إلى حد ما طبعاً، على قول فيليب تايلور: «كانت خطة باتل [p 215] الخاصة بالمجلس التنفيذي مصممة عمداً بحيث تحد من فعاليته»^(٦٣). الواقع أن استخاله كان جيداً في سنواته الأولى. ويعلق ألكساندر ت. إدلمان أنه «انطلق انطلاقاً حسنة، وعالج أولى مشاكله الداخلية والدولية معاجزة فعالة»، ولكن ابتداءً من حوالي العام ١٩٥٦ راح أدائه يتدهور، بما يبرر الاستنتاج بأنه كان في السنوات العشر الأخيرة من وجوده «فاشلاً من عدة أوجه كهيئة تنفيذية فعالة، وقابلة للحياة»^(٦٤). ويقع القسم الأكبر من اللوم في هذا الإحفاق على البلاكو (حزب البيض) الذين قبلوا بانكوليبيادو

(٦٣) فيليب ب. تايلور الأصغر، «المصالح والمصالح في الأوروغواي»،

Philip B. Taylor, Jr., "Interests and Institutional Dysfunction in Uruguay," *American Political Review* 57, no. 1 (March 1963): 72.

(٦٤) ألكساندر ت. إدلمان نشور، «السلطة التنفيذية التعددية الثانية في الأوروغواي

وانهيارها»، Alexander T. Edelman, "The Rise and Demise of

Uruguay's Second Plural Executive". *Journal of Politics* 31, no. 1

(February 1969): 126, 128. See also Martin Weinstein, *Uruguay: The*

Politics of Failure (Westport, Conn: Greenwood Press, 1975), pp.

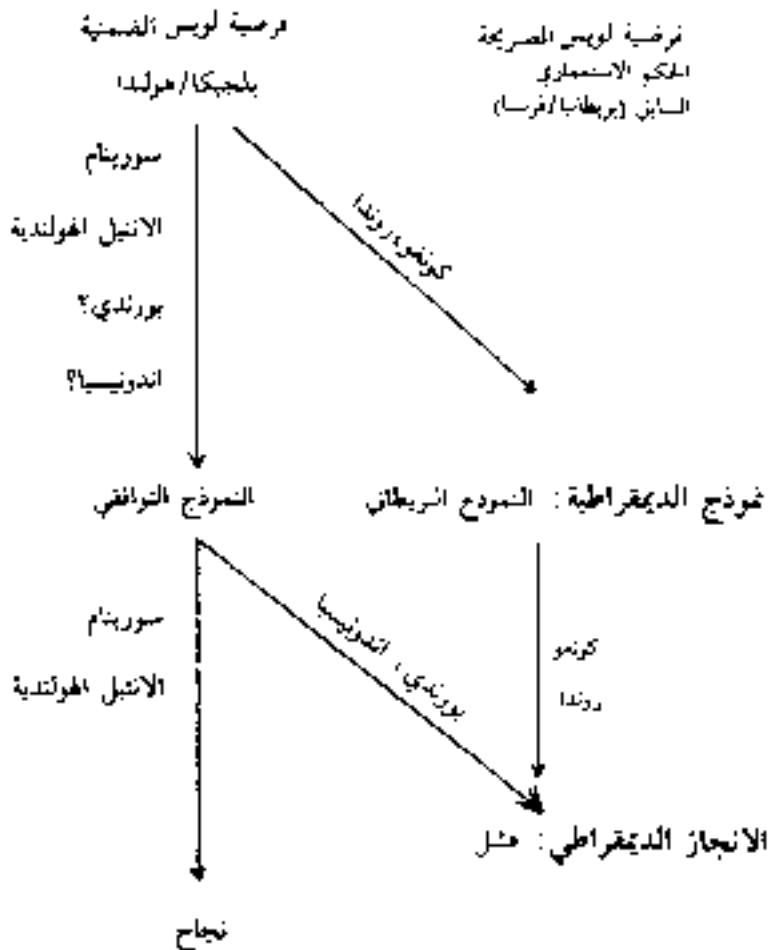
113-39.

على مفضن يوم كانوا أقلية، والذين راحوا يخربونه عندما أصبحوا هم حزب الأكثرية في انتخابات ١٩٥٨ - وهو ميل شبيه بمعارضة الأكثرية البروتستانتية الشراكة في السلطة في إيرلندا الشمالية، والأكثرية اليونانية في قبرص، والأكثرية الهونو في رواندا. والسؤال: هل كان من شأن النظام الرئاسي أن يخدم الأوروغواي بصورة أفضل في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات؟ هو سؤال خلافي. ومع ذلك، فقد اقتنع الزعماء السياسيون والناخبون في الأوروغواي بهذا الأمر، وقضى استفتاء أجري سنة ١٩٦٦ بإلغاء الكوليجيادو وإحياء النظام الرئاسي. ولكن سرعان ما تبين أن الحكم الرئاسي مصاب بالداء الذي شخّصه باتل وحشي غائلته: فقد نُحوّل إلى حكم دكتاتوري سنة ١٩٧٣.

قيمة التراث التوافقي

ينبغي لنا، استناداً إلى الينيات المقدمة في هذا الفصل، أن نتمكن من تكمنة الشكل رقم ٤، الذي تركناه غير مكتمل في بداية الفصل. كيف يجب أن نصنف الحالات الست التي تفحصناها آنفاً - مع اعتبار الحال السابعة، حالة الأوروغواي غير التعددية، واقعة خارج هذا الإطار - في الشكل رقم ٤: هل تتناسب مع العلاقة I، وفقاً لفرضية لويس الضمنية، أم العلاقة II؟ الشكل رقم ٥ يصف بصورة مفصلة استنتاجاتنا العامة:

رسم ٥ - النموذج الديمقراطي والانجاز الديمقراطي في المنحرفات
البلجيكية والهولندية السابقة.



يستتبع هذا التمييز الثنائي تبسيطاً مفرطاً لا بد من تعقيده
بالنسبة إلى بعض هذه الحالات. فالحالات التي تتضمن عمل الأقل
بعض العناصر التوافقية، وليس من السهل دائماً أن نقرر هل يفضي

مجموع هذه العناصر إلى درجة تسمح بتصنيفها في عداد الديمقراطيات التوافقية.

انتتان من هذه الحالات يمكن تصنيفها بلا صعوبة في فئة المستعمرات السابقة لديمقراطيات توافقية اعتمدت النموذج التوافقي: سورينام (حتى سنة ١٩٧٣ على الأقل) والأنتيل النيذرلاندية. بخلص ديو إلى أن العام ١٩٥٥، يفيد بلوغ سورينام الاستقلال الذاتي الداخلي ويشير إلى بروز ديمقراطية توافقية مكتملة بالمعنى الحقيقي الذي يحدده ليهارت^(٦٥). فإذا ما رضينا بالاتلافات الينة في جزر الأنتيل نظيراً عملياً للاتلافات الواسعة، فمن الممكن أن تحمل الأنتيل في الفئة نفسها. [p.217]

من ناحية ثانية، رواندا تدخل بلا شك في الفئة الأخرى؛ فما كان من ضم التوسعي الخائف والوجيز إلى الحكومة لا يمكن أن يحجب السمة الأكثرية والخصومية لنموذج الحكم الذي تم اعتماده. وربما وجب أيضاً إدخال الكوتغو في الفئة نفسها وإن كانت الفترة القصيرة حناً للنظام الديمقراطي لا تكاد تسمح بإصدار حكم يستحق الثقة. فحكومة لومومبا كانت بصورة سطحية على الأقل اتلافاً واسعاً، كما أن توزيع المنصبين الأعلىين توزيعاً براعي التوازن الإثني ربما كان

(٦٥) إدوارد ديو، سورينام: اختبار التوافقية، Edward Dew, "Surinam: The Test of Consociationalism," *Plural Societies* 3, no. 3 (autumn 1972).
45. R. Hoppe, "Het politiek systeem van Suriname: Elite-kartel democratie," *Acta Politica* 11, no. 2 (April 1976): 161; and by Christopher Bagley, *The Dutch Plural Society: A Comparative Study in Race Relations* (London: Oxford University Press, 1973), pp. 233-34.

شكل رئاسة ثنائية من لومومبا وكازافافوبو على غرار رئاسة سوكارنو - هنا الثنائية في إندونيسيا. غير أن هذه السمات التوافقية المحتمنة قد أبطلها التأييد البرقاني الضعيف والعلاقات الحصرية والمشوشة دستورياً بين الزعيمين الكبارين، كما عرقلها التطبيق المحدود وغير الملائم للمبدأ الفيدرالي. وقد ضمت إندونيسيا وبوروندي إلى الفئة الأولى - ولكن مع علامة استفهام للدلالة على أنه ربما كان من المرغوب أكثر أن تخصص لها فئة متوسطة لهما. فعلى الرغم من أن الديمقراطية الإندونيسية من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٧ كانت تحتوي على عدة ملامح توافقية، فقد اعتراها عيبان خطيران: انعدام النظام الفيدرالي المناسب، والاستبعاد المنظم للحزب الشيوعي الممثل لإحدى الفئات الأربع الكبرى في المجتمع عن الائتلافات الحكومية. كان من شأن سلسلة حكومات بوروندي الائتلافية الواسعة بين العاميين ١٩٦٦ و١٩٦٥ أن تسمح بتصنيفها في عداد الديمقراطيات التوافقية لولا الطبيعة غير الديمقراطية للفاعل السياسي المسؤول أساساً عن هذه الائتلافات: أي الملك كحكم ذي سلطان غير متحيز طوعاً.

البيانات الموجزة في الشكل رقم ٥ لا تمنح إلا دعماً ضعيفاً وعلتياً للقسم الأول من فرضية لويس: حالتان تتسقان معها، حالتان تتسقان جزئياً معها، وحالتان تناقضانها. غير أنها تتعزز كثيراً عندما تؤخذ درجة النفوذ الذي تمارسه السلطة الاستعمارية السابقة في نظر الاعتبار. وما يلفت الانتباه هنا أن الحالتين غير اللبستين من حالات الديمقراطية التوافقية هما أيضاً البلدان الوحيدتان اللتان حدث فيهما الانتقال من وضع المستعمرات إلى الحكم الذاتي (وفي حالة سورينام) وضع الاستقلال ذي السيادة عبر عملية تدريجية، وحيث تمت عملية

تصفية الاستعمار بروح [p.218] من الانسجام والإرادة الطيبة مع الدولة المستعيرة. إذ لم تضطر مورينام ولا الأنتيل في عملية التخلص من وضعهما كمستعمرتين للجوء إلى استخدام القوة الذي من شأنه أن يؤدي لا إلى رفض السلطة السياسية للقوة الاستعمارية فحسب بل ورفض مرجعيتها الفكرية والأخلاقية أيضاً. الطرف الآخر هو الكونغو. فالإدارة البلجيكية لم تقم بشيء يذكر لإعداد الكونغوليين للاستقلال، وأبغثهم، كما يلاحظ يونغ، في «عزلة شبه تامة» عن بقية العالم؛ فحتى العام ١٩٥٨ لم تكن قد سافرت إلى الخارج إلا حفنة، بكل معنى الكلمة، من الكونغوليين المثقفين^(١١). ثم سرعان ما منح الكونغو الاستقلال التام بعد أولى الحوادث الثورية، وبعد أسبوعين فقط من الاستقلال قطعت الحكومة الكونغولية علاقاتها الدبلوماسية مع بلجيكا.

الخطوة الثانية من الفرضية المبينة في الشكل رقم ٥ تشبهها تشبيهاً مؤكداً الحالات الست المنظور فيها هنا. اثنتان فقط من الديمقراطيات التوافقية الواضحة يمكنها أن تفتخر بإداء ديمقراطي مرضي. عندما تمتحن العلاقة ذات المتغيرات الثلاثة في كلا الشكلين ٤ و ٥، يتضح أن التراث الاستعماري البلجيكي أو الهولندي لم يكن شرطاً ضرورياً لنجاح الديمقراطية التوافقية - كما يتبين من حالتي لبنان وماليزيا - ولا شرطاً كافياً. كما يتبين من أربعة من الحالات الست التي تم فحصها في هذا الفصل. الاستنتاج الثابت الوحيد الذي يمكن بلوغه هو أن هذا التراث عامل مساعد، وهو بالتالي شبيه من حيث مفعوله بالشروط الأخرى المؤاتية للديمقراطية التوافقية التي تناولناها في الفصل الثالث.

(١١) يونغ، (السياسة في الكونغو)، ص ٢٧٩.

ولكن الجدير بالملاحظة هنا هو أن إندونيسيا وبوروندي - أي حالنا الديمقراطية أو شبه الديمقراطية المتسمتان بالميراث اليلجيكوي واليهولندي، واعتماد النظام التوافقي الجزئي، والإخفاق الديمقراطي في نهاية المطاف - كانتا قد تعززتا كثيراً وإن بصورة غير كافية جراء هذه العناصر التوافقية. من ذلك أن غيرتر يتعجب إلى أن التوترات الجمهورية في إندونيسيا ظلت تحت السيطرة حتى العام ١٩٥٧ لا بفضل التضامن الذي أوجده النضال من أجل الاستقلال بل وأيضاً جراء نظام تعدد الأحزاب الواسع التمثيل - والمشمول، ولا غنى عن إضافة ذلك، على نعط من المشاركة الواسعة في الحكومة - وفيادة [p.119] سوكانو وهنا المزدوجة^(١٧٧). كما يلاحظ ليمارشاند أنه وعلى الرغم من التوترات الإثنية الشديدة في بوروندي بين العامين ١٩٦٢ و١٩٦٥، فإن المناخ السياسي كان مدهشاً من حيث التسامح وخبلياً من ملامح «التعبئة» التي قد يصادفها المرء خلال تلك السنوات في دول أفريقية أخرى^(١٧٨). وينسب هذه اخالة المرحة إلى تشكيل حكومات ائتلافية واسعة: «فتفريق السلطة وتوزيعها على ممثلي كل جماعة كان يعني أنه لم يكن أي جانب منها يشعر بأنه مهدد مباشرة من قبل النظام»^(١٧٩).

يبقى سؤال أخير لا يد من الإجابة عنه: هل يمكن للعامل المساعد المنسوب إلى الميراث الاستعماري المؤاتي أن يعزى إلى الظروف المؤاتية الأخرى؟ لا يمكننا أن نقيم ضوابط صارمة لأنه لا بد من أخذ الكثير من المتغيرات في الاعتبار، بيد أن استنتاجنا الوقت سيضعف

Geertz, "Integrative Revolution," p. 130 (١٧٧)

Lemarchand, Rwanda and Burundi, p. 296 (١٧٨)

كثيراً أو حتى يبطل أساساً إذا ما تبين أيضاً أن نجاح الديمقراطية التوافقية في سورينام والأنتيل النيذرلاندية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكل العوامل المساعدة الأخرى أو بمعظمها. ولكن مقارنة هذين البلدين بالهندان الأربعة الأخرى التي كانت أقل نجاحاً في محاولاتها تطبيق الديمقراطية، يظهر أن الأولين لم يتمتعا بمزايا فائقة.

الطرف الوحيد المؤاتي جداً في سورينام، علاوة على ميراثها الاستعماري، هو اعتدال توازن القوى المتعددة بين فئاتها الإنسية. وسورينام أفضل بكثير في هذا المعال من الأنتيل النيذرلاندية المصابة بتوزيع للسلطة يقارب كثيراً نمط اللاتوازن المزدوج غير المؤاتي. ونجد أيضاً نمطاً مشابهاً من اللاتوازن المزدوج في إندونيسيا من حيث العلاقة بين جاوا والجزر الأخرى، ولكن ليس من حيث الأثيرانس، كما نجده إلى درجة مفرطة في رواندا وبوروندي. العامل الرئيسي المؤاتي في الأنتيل النيذرلاندية هو العزل القسوي شبه الكامل نظراً لكون فئاتها هم سكان جزر مختلفة، والسمة المشتركة بين سورينام والأنتيل هو صغر حجم السكان فيهما، وتديه عن النصف مليون نسمة. ولكن، واعتماداً على تحليلنا السابق، فإن هذه الأعداد الصغيرة من السكان - التي تقل عن سكان [p.220] لبنان، وقبرص، وإيرلندا الشمالية - لا توفر الشروط المؤاتية للديمقراطية التوافقية. كانت رواندا وبوروندي مع عددهم سكان يقارب اثنتي عشرة مليون لكل منهما، والكونغو مع عددهم سكان يناهز الخمسة عشر مليوناً عند الاستقلال أقرب إلى العدد المناسب، أما إندونيسيا التي كانت سادس دولة في العالم من حيث عدد السكان في الخمسينات - وعدد سكانها حينئذ يقارب المئة مليون - فكانت في أسوأ الأوضاع غير المؤاتية. والعامل

الذي يربط عادة بصغر الحجم هو خفة العيب الذي تمثله السياسة الخارجية. وقد استنفادت من هذه المزية سورينام والأنتيل جراء عضويتها في مملكة النيذرلاندز التي طغت عليهما فيها النيذرلاندز الأوروبية الأكثر سكاناً والأيسر حالاً، وأعفتنا جراء ذلك، وبصورة شبه تامة من أعباء رسم سياسة خارجية^(٦٩).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن كلا سورينام والأنتيل هما مجتمعات راضحة التعددية وأن سمتهما التعددية لا تغطي عندها ولاءات غالبية. فالنشات في سورينام تفصل بينها انشطارات ثقافية، ودينية، ولغوية، وعرقية يعزز بعضها بعضاً، ولا يكاد يوجد بينها أي شعور وطني غالب. ويكاد علماء الاجتماع الذين قاموا بأبحاث حول مجتمع سورينام وسياستها أن يجمعوا في أحكامهم بأن سورينام هي «هي أرجح الظن من أحسن الأمثلة على المجتمع التعددي»، وأنها «من دون أي شك ... من أكثر المجتمعات انشطاراً في المنطقة الكاريبية، وأنها ربما كانت أفضل مثال على أعلى نواتر للتعددية الثقافية» في نصف الكرة الغربي^(٧٠). الأنتيل مقسمة باختلافات جغرافية وباختلافات في لون البشرة، غير أن الجزيرتين الكبيرتين وبونير تتحد في ظل الديانة الكاثوليكية ولغة بابيامنتو التي لا يُنطق بها إلا في هذه الجزر - ورن

(٦٩) وقد استتبعت العضوية في المملكة وجود فرق عسكرية هولندية صغيرة ورمزية في أراضيها، ينسب إليها في بعض الأحيان تأثير مهدد لثقافات

(٧٠) فان لير، [مجتمع هوردي] J. D. Van Lier, *Frontier Society*, p. 11; J. D. Speckmann, "De plurale Surinamse samenleving," in A. N. J. den Hollander, et al. *De plurale samenleving: Begrip zonder toekomst?* (Meppel: Egel Reeks, 1966) p. 52, and Dew, *Surinam: The Test of Consociationalism*, p. 36

تباين موقف كوراساو وأروبا، وهذا تباين هام، حول الطريقة المثل
لنهجية هذه [p.221] اللغة. ويوجه الإجمال، فإن اختلافاتهم نفوق
بكثير انصلات المشتركة بينهم، وكما صرح ألبرت ل. غاستمان، فإن
هذه الاختلافات قد اختفت أي شعور بالولاء للأنتيل النيذرلندية
ككل.^(٧١)

يضاف إلى ذلك أن التفاوت الاقتصادي يعزز الانشطارات الفتوية
في كلا البلدين. هناك تقسيم إثني هام للعمل في سورينام فضلاً عن
اختلافات إثنية في التطور الاقتصادي؛ فئة الكريول الأوفر حظاً لم
تعرض إلا حديثاً للمنافسة من قبل الهنود الشرقيين، والجزر
الصغرى؛ في الأنتيل، تابعة اقتصادياً للجزر الأكبر منها؛ ولكن
العامل الأدمى إلى الانقسام هو أن أروبا أكثر ازدهاراً بكثير من
كوراساو. ولا تعزز الوحدة الأنتيلية بفعل الخطر الخارجي. فالأنتيليون
كلهم يندكون الشهيد المحتمل الذي يمثلهم من فنزويلا -
فكورسوا، أروبا، وبونير تقع كلها على الرف القاري القريب من
ساحل فنزويلا - ولكن هذا لا يخلق صلة أنتيلية مشتركة فيما بينهم
لأن أهل أروبا ينظرون إلى إمكانيات علاقات أوطد مع الفنزويليين
البيض البشرة بسلام أكبر من أهل كوراساو. القضية الخلافية الوحيدة
في سياسة سورينام الخارجية هي نزاع حدودي مع غويانا، ولكن هذا
لا يكاد يعتبر خطراً جدياً.

إن استنتاجات هذا الفصل لا تعزز بصورة لا لبس فيها قضية
كون الديمقراطية التوافقية نموذجاً معيارياً جيداً للمجتمعات التعددية

(٧١) غاستمان، [سياسة سورينام والأنتيل النيذرلندية] ص ٣٠.

في العالم الثالث. من النتائج الإيجابية اكتشاف مثاليين تحريبيين إضافيين يبرهنان على قابلية تطبيق التوافقية في ظروف العالم الثالث. غير أن النتائج التي بلغناها تشتمل أيضاً على عامل إضافي - التراث الاستعماري المؤاتي - الذي لم يتوفر إلا نادراً جداً والذي يتراجع تأثيره نحو طبقات الماضي. لذلك كان من الأهمية بمكان أن يُنشر النموذج التوافقي بوسائل أخرى كالحجج القوية التي قدمها توبس - وربما أيضاً بواسطة الاستكشافات المقارنة التي أجراها هذا الكتاب.

الفصل السابع

الهندسة التوافقية

رسالة هذا الكتاب إلى القادة السياسيين في المجتمعات التعددية إنما هي الحثُّ على الانخراط في صورة من صور الهندسة التوافقية فإذا ما أرادوا إقامة مؤسسات ديمقراطية أو رغبوا في تعزيزها في بلدانهم، فعينهم أن يصبحوا مهندسين توافقيين. ما زال علماء السياسة يترددون كثيراً أمام تقديم التوصيات في مجال السياسة بأدق تفاصيلها وحينما يتعلق الأمر بقضايا التنمية فإن التباين بينهم وبين زملائهم في علم الاقتصاد يكون حاداً جداً. وكما عبر جيوفاني سارتوري فأجاد: «في مجال تنمية اقتصادية يقوم الاقتصادي بدور المخطط! أما في مجال التنمية السياسية فإن عالم السياسة يقف موقف انتفراج الاقتصادي يتدخل: فمعرفة معرفة تطبيقية. عالم السياسة ينتظر: إنه يفسر ما يحدث ولكنه لا يجمعه يحدث»^(١). بيد أننا نجد أنفسنا في

(١) جيوفاني سارتوري، «التنمية السياسية والهندسة السياسية»، [Giovanni Sartori, "Political Development and Political Engineering," in Public Policy,

مأزق حقيقي. فمن ناحية، إذا تصورنا التنمية السياسية لا باعتبارها أي تغيير بل باعتبارها تغييراً مقصوداً يستهدف هدفاً مقصوداً - كتحقيق ديمقراطية مستقرة - فإن الحاجة إلى تحديد الوسائل التي سيتم من خلالها بلوغ هذه الغاية تبدو أمراً بديهاً في ذاته. ومن ناحية ثانية، هل يجوز لنا أن نتخبط في عملية الهندسة السياسية أو إسداء المشورة للمهندسين السياسيين عندما نكون معرفتنا ناقصة؟ وبصورة أكثر تحديداً، هل تكفي معرفتنا لتبرير التوصية بوسيلة الديمقراطية التوافقية تحقياً للهدف المتمثل بقيام نظام ديمقراطي فعال ودائم في مجتمع تعددي؟

الظروف المثالية لإسداء نصيحة كهذه بثقة تامة هي التالية: (١) ينبغي للمهندس السياسي أن يقبل بالديمقراطية هدفاً أساسياً. (٢) أن توصف البنى والإجراءات التوافقية بوضوح. (٣) أن يكون تطبيق النموذج التوافقي أداة ضرورية لبلوغ ديمقراطية مستقرة (أو، إذا كانت [p.223] تمة وسائل أخرى لبلوغ الغاية نفسها، أن تكون الطريقة التوافقية مفضلة في بعض النواحي الأخرى). (٤) ينبغي أن تكون الطريقة التوافقية وسيلة كافية لغاية الديمقراطية المستقرة. (٥) ينبغي أن تكون النتائج الأخرى للديمقراطية التوافقية معلومة، كما ينبغي أن لحصيلة محاسن هذه النتائج الثانوية ومساوئها أن تكون مقبولة وفقاً لمعايير المهندس السياسي^(٢). المعياران الأولان يتعلقان أولاً بأهمية

vol. 17, ed. Jolin D. Montgomery and Albert O. Hirschman
(Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1968), p. 261.

(٢) استلهمت قائمة المعايير هذه من A. Hoogerwerf, "Rationalisering en democratisering van beleid," *Bestuurswetenschappen* 27, no. 5 (September 1973) 306-7.

التصبيحة في مجال صنع السياسات؛ والمعيار الرابع يتضمن أن الديمقراطية التوافقية تنمّر فعلاً الفائدة المأمولة بأقل كلفة ممكنة.

لا يمكن لهذه المتطلبات أن تُلبى كلياً، ولذلك كان من غير الممكن أن نوصي بالهندسة التوافقية بثقة حليقة من أي قيد. اثنان من هذه المعايير يطرحان عدداً قليلاً من المشاكل. المساوي التي قد نتولد بصورة ثانوية عن الديمقراطية التوافقية قد تمت مناقشتها آنفاً في الفصل الثاني وقد وجدنا أنها يسيرة نسبياً. أما النصح المفضل والمحدد في شأن المؤسسات والإجراءات التوافقية فلا يمكن أن يقدم إلا بالنسبة لمجتمع تعددي محدد، وهو يتوقف على السمات الخاصة لهذا المجتمع، ولا سيما توازن القوى بين فئاته ودرجة تركيزها الخهوي. الأمثلة الملموسة والتنوع التي تفحصناها في هذا الكتاب تدل على الطرق التي يمكن اعتمادها في تطبيق المبادئ الأساسية للانتلاف الواسع، والقيتو التبادل، والنسبية، والاستئلال الذاتي. التوصية العامة التي يمكن تقديمها تتعلق بالمقولات التنفيذية للهندسة الدستورية. فمع أن الديمقراطية التوافقية لا تتنافى مع النظام الرئاسي، أنظمة الانتخابات الأكثرية أو التعددية، وأشكال الحكم الأحادية، فإن أصدادها تتيح إطاراً مؤسساتياً أفضل: أنظمة برلانية (أو أنظمة نصف برلانية مع سلطة تنفيذية تعددية كما في سويسرا)، أنظمة قوائم التمثيل البرلاني النسبي، وفي حالة المجتمعات ذات الفئات المركزة جغرافياً، أنظمة فيدرالية.

أضعف الحلقات في سلسلة الحجج التي تركز إليها التوصية بالهندسة التوافقية هي أنها [D.224] لا نستطيع الزعم بأنها طريقة ضرورية ولا كافية لتحقين ديمقراطية مستقرة. النجاح النسبي للهند

غير التوافقية واحقاق فيرص التوافقية بشيران إل مواطن الضعف هذه. علاوة على ذلك، من الجائز للمشككين أن يحتجوا بأن التميز فقط من حالات الديمقراطية التوافقية الأربع الناجحة إلى حد معقول في العالم الثالث استمرت تسنين عديدة ولكنهما لم تكونا ناجحتين في نهاية المطاف (لبنان وماليزيا)، أما الائتنان الأخرين فلم تيرحنا على استقرارهما تحت ظروف الاستقلال الناجز (سورينام والأنتيل النيذرلاندية). والتقد الثاني الذي يمكن مثل هؤلاء المشككين أن يشتموا به هو أن العوامل المعبرة مؤاتية للديمقراطية التوافقية قد استمدت أولاً من التحليل التجريبي للحالات الأوروبية التي طبقت واختبرت في عدة حالات غير أوروبية، وأن عملية التحليل هذه تحفي اختلافات هامة بين مجموعتي الحالات من شأنها إذا ما كشفت أن تضر إضراراً بليغاً بإمكانية الهندسة التوافقية في العالم الثالث. ثمة اختلافان بارزان: التباينات بين مستويات التنمية الاقتصادية ومدى عمق الاضطرابات الفئوية وحداثتها. هل تسبب هذه التباينات بالديمقراطية التوافقية من حيث هي نموذج معياري للبلدان العالم الثالث ضرراً لا يعوض؟

أهداف بديلة أو مسبقة

لا سد، قبل تفحص هذه الشكوك الأخيرة المتعلقة بقبالية الديمقراطية التوافقية للتطبيق خارج العالم الغربي - ومحاولة تهديتها - من إلقاء نظرة خاطفة على أول المعايير التي أدرجناها أعلاه. الاقتناع بأن الديمقراطية هدف يستحق العمل على تحقيقه⁽³⁾. ففي وسع المرء أن

(3) ليس هذا بالموضع المناسب لمناقشة المسألة العامة المتعلقة بمحاسن الديمقراطية. يقوم دوروت دال بذلك بفعالية عبر إعطاء سلسلة من الحجج الإيجابية والمنعمة على

يكون ديمقراطياً راسخاً وأن يعيل إلى المواضع على رأي زوبرت
بمرسوم بأن لنظام الحزب الواحد أو أي نظام آخر غير ديمقراطي
«مزايًا بيئية» في مجتمع تعددي [p.225] متخلف حيث «الوحدة هي
المغزب الأول؛ وحيث يجب إحداث مجتمع جديد، وحيث ينبغي أن
تكون الأولوية مُشتقات التنمية وانضباطها على التفضيلات
الشخصية»⁽¹⁾. هذه المسألة هي في جزء منها مسألة قيم: هل يجب
للتنمية الاقتصادية وبناء الأمة أن يحصل على مرتبة أعلى من
الديمقراطية في سلم قيمنا؟ ولكنها مسألة تجريبية أيضاً: هل يستطيع
نظام غير ديمقراطي أن يحقق هذه الأهداف بأسرع وأفضل مما يستطيع
تحقيقه نظام ديمقراطي؟

من المشكوك فيه جداً أن يحظى السؤال الأخير بإجابة إيجابية:
ذلك أن أداء الأنظمة غير الديمقراطية في المجتمعات التعددية كان
بعيداً عن الكمال. كما أن معظم المراقبين الذين راجعوا مجالات
أنظمة كهذه نوصفوا إلى استنتاجات سلبية تماماً. من ذلك أن أوستيد
و. زولبرغ يذهب إلى أن القادة الأفريقيين قد ضللتهم «فكرة أن

السؤال: هل للديمقراطية أهمية؟ من ذلك أن الأنظمة الديمقراطية إذا ما فورت
بشرها من الأنظمة غير الديمقراطية تقدم نسبة أكبر من الحريات الليبرالية
الكلابكية، قيادة سياسية أكثر ثديلاً. واحتمالاً أكبر لأن تقوم السياسات العامة
في خدمة تشكيلة واسعة من مصالح الناس: انظر، Robert A. Dahl, *Polyarchy, Participation and Opposition* (New Haven: Yale University
Press, 1971), pp. 17-32

(1) زوبرت إم. رن، [التحديث السياسي] Rupert Emerson, *Political Modernization: The Single-Party System*, Monograph Series in World
Affairs, no. 1 (Denver: University of Denver, 1963-64), p. 30

اتدابير السلطوية ضرورية للحفاظ على النظام وتحقيق الحدائة في المجالات السياسية، والاقتصادية، وسواها من المجالات^(٥) علماً بأن هذه السلطوية المقلّدة محكوم عليها بالإخفاق^(٦). ويرى آرثر لويس، الخبير المعروف في شروط النمو الاقتصادي، أن زعم نظام الحزب الواحد القدرة على تعجيل عملية النمو الاقتصادي زعم «زائف»، وأن هذا النوع من أنظمة الحكم «لا علاقة له» بالمشاكل الاقتصادية في أفريقيا الغربية^(٧). ربما كانت الحكومة الديمقراطية عاجزة عن تشجيع التنمية الاقتصادية السريعة لأن المطالب الشعبية قد تفرض تحويل الموارد إلى الاستهلاك الفردي وخدمات الرعاية الاجتماعية، ولكن الأنظمة غير الديمقراطية قد تهدر موارد الأمة بطرق أخرى: «أحياناً تستطيع الديكتاتورية أن نشط وتيرة الإنتاج؛ وأحياناً أخرى يمكنها أن تعوقها تعويقاً حاسماً»^(٨).

الزعم بأن الأنظمة غير الديمقراطية مطلوبة لبناء أمة متدججة في المجتمعات التعددية زعم مشكوك في صحته أيضاً. وكما يلاحظ آرنولد ديفكين، فإن هذه الأنظمة لم تستطع أن تبرهن على فعاليتها في صهر الفئات السكانية المتنوعة معاً لأن إمكانية فرض الوحدة

(٥) آرستيد ر. زولبيرغ، [خلق النظام السياسي] Arstide R. Zulberg, *Creating Political Order: The Party-State of West Africa* (Chicago: Rand McNally, 1966), p. 158

(٦) آرثر لويس، [السياسة في أفريقيا الغربية] W. Arthur Lewis, *Politics in West Africa* (London: Allen and Unwin, 1965), p. 44

(٧) وليام ماكورد، [ربيع الحزب] William McCord, *The Springtime of Freedom: Evolution of Developing Societies* (New York: Oxford University Press, 1965), p. 285

محدودة جداً^(٨). المشكلة الأساسية هي أن للولاءات الأولية حدوداً راسخة جداً وقوية جداً، وأن الزعيم الواحد أو الأوليغاركية إنما هي لا محالة تعابير عن فئات مخصوصة وهي غالباً غير مقبولة عند فئات أخرى. ثمة مثال جيد على ذلك وهو حالة سوكارنو، الذي كان كثيراً ما يعتبر في نظر المراقبين الأجانب - وفي نظر نفسه - زعيماً وطنياً، ذا جاذبية جماهيرية. الواقع أنه لم يكن إلا رجلاً جاوانياً وممثلاً لإحدى الثقافات الفرعية الإندونيسية. نتيجة لذلك، يرى ر. وليام ليدل في دراسته للإثنية والاندماج القومي، أن اجاذبية سوكارنو وأيديولوجيته كانتا تعنيان كثيراً لثمة واحدة فقط من سكان إندونيسيا (وكانتا مرفوضتين بصراحة من قبل الكثير غيرها)^(٩). ويختم ليدل بأنه، في إندونيسيا على الأقل، لم تكن السلطوية والمركزية فعاليتين كأداتين لبناء الأمة^(٩). نظام الحكم غير الديمقراطي الوحيد الذي يمكنه أن يتفادى هذه المشكلة هو ما يمكن وصفه بالأوليغاركية التوافقية، كنظام حزب واحد يكون اتسافاً واسعاً حقيقياً لكل الفئات الهامة.

إن أنظمة الحكم غير الديمقراطية لم تحقق في أن تكون باتية جيدة للأمة فحسب؛ بل إنها أخفقت حتى في تسيير سجلات جيدة في الحفاظ على النظام والسلام في العلاقات بين الفئات ضمن المجتمعات

(٨) أرنولد ريفكين [بناء الأمة في أفريقيا] Arnold Rivkin, *Nation-Building in Africa: Problems and Prospects* (New Brunswick, Rutgers University Press, 1969), p. 56

(٩) ر. وليام ليدل، [الإثنية، الحرب، والاندماج القومي] R. William Liddle, *Ethnicity, Party, and National Integration: An Indonesian Case Study* (New Haven: Yale University Press, 1979), pp. 220, 229

التعددية. وبما أنه دلالة أن أسوأ أعمال العنف بين الفئات المتصارعة في المجتمعات التعددية قد اندلعت في إندونيسيا وبوروندي بعد عدة سنوات من انتهاء الحكم الديمقراطي في هذين البلدين. ففي الثمانين ١٩٦٥ و١٩٦٦ قتل نصف مليون شخص عنى الأقل في أعقاب الانقلاب العسكري الذي أطاح بسوكارنو. أما قرابة المئة ألف نسمة، ومعظمهم من الهوتو، الذين قتلوا في بوروندي سنة ١٩٧٢ فيمثلون جريمة «إبادة جماعية انتقائية» أكثر إرهاباً، نظراً لكونها استهدفت الشرائع المثقفة ونصف المثقفة من [p.227] فئة الهوتو، ونظراً إلى صغر حجم سكان هذا البلد: فقد قتل حوالي ٣,٥ بالمئة من مجموع سكان البلد في غضون أسابيع قليلة^(١٠).

الواقع أنه يمكن للمرء أن يحتاج بصورة مقنعة أكثر بأن الديمقراطية، ولا سيما الديمقراطية في شكلها التوافقي، بانية للأمة أكثر من الأنظمة غير الديمقراطية. وعلى الرغم من أن الديمقراطية التوافقية تيل على المدى القصير إلى تعزيز الطابع التعددي للمجتمع التعددي، فقد يكون من شأن تطاول مدة الحكم التوافقي أن ينجح أن يسكنه من حين بعض الخلافات الكبرى بين الفئات وأن يعمل تالياً على نزع الطابع السياسي عن التباينات الفئوية، كما أن تطاول مدة هذا

(١٠) رينه ليمارشاند وديفيد مارتن، (الإبادة الجماعية الانتقائية في بوروندي) Rene Lemarchand and David Martin, *Selective Genocide in Burundi*, report no. 20 (London: Minority Rights Group, n.d.); Bernard Aupens, "L'engrenage de la violence au Burundi," *Revue Française d'études politiques Africaines* 5, no. 91 (July 1973): 48-69. Thomas Patrick Melady, *Burundi: The Tragic Years* (MaryKnoll, N. Y.: Orbis Books, 1974).

الحكم قد يخلق ما يكفي من الثقة المتبادلة على مستوى النخبة والجمهور بحيث يصبح نافلاً مع الوقت. إن نمو الإجماع الناتج عن التجربة المتراكمة للنجاح في حل النزاعات شبيه جداً بالعمدية التي يرى علي مزروعى أنه ينبغي للاندماج القومي أن يتم من خلالها في البلدان الأفريقية: «إن حل النزاعات عملية جوهرية في الاندماج، فتجربة انظر سوباً إلى طريقة للخروج من أزمة ماء ورؤية العداء المتبادل لدى الطرفين يتراجع إلى درجة من التسامح المتبادل، والإدراك العميق للتبادل لموقف الآخر والشعور مع ذلك بالحاجة إلى ردم الهوة - هذه محارب من شأنها مع مر الزمن أن تساعد فريقين من الناس على المضي قدماً نحو علاقة من الاندماج الأعمق»^(١١). الانتلاف الواسع الذي صمم لتحويل دون انباز الديمقراطية بعد الحرب العافية الثانية، مهد الطريق لاستئناف نمط من سياسة الحكومة ضد المعارضة سنة ١٩٦٦ من دون أي خطر على استقرار الديمقراطية. بحلول ذلك الزمن كان ما يكفي من الإجماع قد تكوّن عبر طريقة [p.228] الديمقراطية التوافقية غير المباشرة بحيث أصبح استعمال التوافقية بعد ذلك نافلاً. وبالمقابل، وكما يلاحظ وليام ت. بلوم، فإن محاولة بناء الأمة مباشرة من قبل «الجبهة الوطنية» وديكتاتورية الحزب الواحد في اثلاثينات من القرن العشرين قد أخفقت إخفاقاً محزناً^(١٢).

(١١) علي مزروعى، «التعددية والاندماج القومي» [Pluralism and National Integration], in *Pluralism in Africa* ed. Lee Kuper and M. G. Smith (Berkeley: University of California Press, 1969), p. 335

(١٢) وليام ت. بلوم، «بناء أمة سويسرية» [Building an Austrian Nation: The Political Integration of a Western State] (New Haven: Yale University Press, 1973), pp. 38-40. ينظر أيضاً للاحظة تشاب: روكان حول طريقة التمثيل

وثمة برهان مختلف بعض الشيء فوامه أن التنمية الاقتصادية والاندماج القومي ينبغي أن يتقدما على عملية التحول الديمقراطي، لا لأنها أهم في جوهرهما من الديمقراطية، بل لأنها يشكلان البنية الأساسية المطلوبة للديمقراطية، وتشجع على هذا نظريات التنمية السياسية ومعظم النظريات الديمقراطية الغربية (من النوع غير التوافقي) التي تعتمد بصورة أساسية على الترابط التجريبي بين وجود الديمقراطية ومختلف الملامح الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الغربية. ولكن هذا الترابط لا ينطوي على التضمين السياسي بأن الظروف المؤاتية للديمقراطية يجب أن توجد لها الطرق غير الديمقراطية. علاوة على ذلك ليس لأنظمة الحكم غير الديمقراطية إلا سجل سيئ في مجال شهيد الطريق للديمقراطية. وهذه الأنظمة وإن بررت حكمها بأهداف ديمقراطية في كثير من الأحيان، فالأرجح أن تكون معنية أكثر باحفاظ على سلطتها الالديمقراطية: «فاحتكار السلطة يتحول من وسيلة إلى هدف يبرر ذاته بذاته»^(١٣) ويلاحظ زفكين أن ليس في أفريقيا مثال واحد على نظام يحكمه حزب واحد لم يستعمل احتكاره للسلطة العامة لسحق المعارضة الحالية أو المحتملة باسم الوحدة التي

النسبي التوافقية كأداة غير مباشرة استعملت لبناء الأمة في المجتمعات الأوروبية المتعددة أن تؤخذ أيضاً في الحبان: إن اعتماد التمثيل النسبي كان في جوهره جزءاً من استراتيجية للاندماج القومي - كبدل لاحتكار النموذج أو الحزب الأهلية. ستاين روكسان، (مواطنون، انتخابات، أحزاب) Sten Rokkan, *Citizens, Elections, Parties: Approaches to the Comparative Study of the Processes of Development* (Oslo: Universitetsforlaget, 1970), p.

168

(١٣) روليفغ، (تعمير نظام سياسي)، ص 7٢. وهو يلفت الانتباه إلى مخاطر التولب التفضي للإكراه والتفضي (ص ٨٧)

تصبح مرادفة في هذا الصدد لما نعلمه برادة الحزب المتحكم أو قيادته^(١٤).

التخلف الاقتصادي والهندسة التوافقية

نعمد الحجة المقدمة في الفقرة السابقة على مسلمة أن التنمية الاقتصادية وبناء الأمة شرطان مسبقان للديمقراطية كما نفترض أيضاً أن الهندسة التوافقية في الدول المتخلفة اقتصادياً محكوم عليها بالإخفاق. ونستند هذه المنظرة التشاؤمية فيما يتعلق بعامل التنمية الاقتصادية إلى واحدة من أشهر العلاقات التجريبية في السياسة المقارنة: ألا وهي العلاقة بين مستوى التنمية الاقتصادية والديمقراطية^(١٥). زيادة على ذلك أنه لما كانت الديمقراطية التوافقية تستلزم نظاماً من توزيع الموارد بطريقة نسبية، فهي تستدعي من العمل على إيجاد موارد جديدة بغية تقليل إعادات التوزيع غير المتكافئة-zero-sum أكثر من العمل الذي تقوم به بقية أنواع الديمقراطية. أخيراً، وفي هذا ما يرجع هذه الحجة، يجب الإشارة إلى أن لبنان وماليزيا ينتميان إلى الفئة الأكثر تطوراً بين الدول الآسيوية والأفريقية، وأن سورينام والانتيل النيذرلاندية مزدهرتان اقتصادياً وفق معايير أميركا الجنوبية.

ومع ذلك، فهذه الوقائع لا تغير طبيعة العلاقة، من علاقة ذات

(١٤) رفقين، ابنه الأمة في أمريكا] ص ٥٠

(١٥) لم يربط في مراجعة نقدية لهذه الأدبيات، أنظر جون د. ماي، (في شروط الديمقراطية وإجراءاتها) [John D. May, Of the Conditions and Measures of Democracy (Marrastown, N. J. General Learning Press, 1973).

طبيعة إحصائية فقط، وبعيدة عن الكمال، ولا من وجود عدة استثناءات بارزة تشذ عنها. ويقدّر ما تشير هذه إلى علاقة سببية، فمن الجائز أن تكون الديمقراطية هي السبب وليس التنمية الاقتصادية. ومن اللافت أن نقرأ تقويم مايكل س. هيدسون لدور هذه المتغيرات في السياسة اللبنانية؛ فشهادته نكتسي أهمية خاصة لأن هيدسون قدم مساهمات مهمة في التحليلات الإحصائية الكمية في السياسة المقارنة. وهو يطرح السؤال حزين ما إذا كان ارتفاع مستوى المعيشة في لبنان هو الذي يدعم ديمقراطيت أم العكس. فلا شك في أن ثمة صلة تقريبية بين الثروة والديمقراطية المستقرة في العالم، ولكن على الرغم من أن هذه الصلة تصح بوضوح في حال لبنان، فإن هيدسون يرى أنها ليست علاقة سببية؛ «لئن كان ثمة علاقة سببية في لبنان... فقد يبدو أنها تعمل بالوجهة العاكسة» [p.230] علاوة على ذلك، فإن البلد لن يصبح «أكثر ديمقراطية أو أقل مما هو الآن إذا ما صارت حصة الفرد من الدخل نصف نسبتها الحالية أو ضعفها»⁽¹⁶⁾.

وقصارى القول، إن التخلف الاقتصادي يمكن اعتباره عاملاً غير مؤات للهندسة التوافقية؛ ولكنه لا يجعلها ممنوعة، بدلاً من شطب الهندسة التوافقية في البلدان المتخلفة اقتصادياً شطباً تاماً، فالأحرى أن تؤخذ متصلبات التحديث الاقتصادي في الحبان عندما تتم هندسة الديمقراطية التوافقية في بلد متخلف. وقد قدم كل من ديفيد إ. أبتز

(16) مايكل هيدسون، «الديمقراطية والتعبئة الانتخابية في سياسة اللبنانية»، Michael C. Hudson, "Democracy and Social Mobilization in Lebanese Politics," *Comparative Politics* 1, no. 2 (January 1969): 246n.

ومارتن دورنيوس اقتراحاً من هذا النوع مشيراً للاهتمام: بهما يقترحان إقامة «مجلس أعلى للتنمية» قوامه مهندسون ومسؤولون عن التخطيط الاقتصادي الطويل الأمد كجزء من دستور تنمية «ديمقراطي مصمم بصورة خاصة لبلدان النامية»^(١٧).

الانشطارات الحادة والهندسة التوافقية

التحدي الأكثر إضراراً بفكرة الهندسة التوافقية هو أن الدروس المستخلصة من التجارب التوافقية الغربية ليست قابلة للتطبيق في المجتمعات التعددية غير الغربية لأن نعمة علمياً كاملاً، بالمعنى الخرفي لكلمة عام، من الاختلافات بين المجتمعات التعددية في العالمين الأول والثالث^(١٨). واستناداً إلى هذا الاعتراض، فالاختلافات بين فئات المجتمعات التعددية غير الغربية أكبر إجمالاً من الاختلافات بين فئات المجتمعات التعددية الغربية إلى درجة أن فرض ردم انهوة بينها عبر الوسائل التوافقية تقارب الصفر أو هي ضئيلة للغاية. من الردود البينة على ذلك الإشارة إلى (p.231) مثال التوافقية في ماليزيا ذات الانشطارات العرقية، الثقافية، والاقتصادية

(١٧) دايفيد اتر ومارتن دورنيوس، التنمية ونسنة السابعة) David E. Apter and Martin R. Duricobos, "Development and the Political Process. A Plan for a Constitution," in David E. Apter, Political Change. Collected Essays (London: Frank Cass, 1973), pp. 118-46; and David E. Apter, Choice and the Politics of Allocation (New Haven: Yale University Press, 1974), pp. 167-75.

(١٨) ديفيد نيكولز، ثلاث أنواع من التعددية | David Nicholls, Three Varieties of Pluralism (London: Macmillan, 1974), p. 68

العميقة بين فئات السكان. ولكن ثمة أيضاً عبء كثيرة يمكن استخلاصها من امتحان بعض الحجج التي يقدمها أهم النقاد بشيء من التفصيل.

ال نظرة الأكثر تطرفاً هي نظرة ألفين رابوشكا وكينيث أ. شيبلي، فهما يريان أن الديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية مستحيلة في جوهرها ويرعمان أن العلماء الذين يرون غير ذلك إنما تضللهم التزاماتهم الديمقراطية: «يعبر كثير من الباحثين عن تحيز إلى الترتيبات السياسية الديمقراطية التي ساقتهم، في طئنا، إلى محاولات فاشلة تنطوي على شيء من مسامرة الأمل في البرهنة على أنه يمكن الحفاظ على الديمقراطية المستقرة في وجه التنوع الثقافي». والعيب في دليلهما - الاستنباطي بقدر كبير - على أن الديمقراطية مستحيلة هو أنهما ينظران إلى السياسة في المجتمعات التعددية باعتبارها لعبة رابح وخاسر: «عالم الجماعات الإنسانية هو عالم هوبزوي (نسبة إلى توماس هوبز) ويستنزج غالباً «حرب الجميع ضد الجميع». وهم يحنون، بخاصة، إلى الائتلاف الواسع غير عملي لأنهم «متضخم في جوهره» وفقاً لغير رابكر المرتكز على مبدأ الحجم الذي ينص على أنه في ظل ظروف الرابح والخاسر يتكون ائتلاف ذو أكثرية محدودة bare غير أن مسلمة الرابح والخاسر غير واقعية إلا في حالة التعددية القصوى للمجتمع التعددي. فإذا كان ثمة شيء من الولاء الجامع أو الإدراك العقلاني لكون السياسة ليست «لعبة» واحدة بل سلسلة مستمرة من الألعاب بحيث أن جزءاً من المكاسب التوقعة ينطوي على مزبة العلاقات السلمية في المدى البعيد، فإن مسلمة الرابح والخاسر تصبح غير صالحة - وكذلك تصبح انقرضية القائلة بأن الائتلاف الواسع لا

يستطيع أن يعمل بنجاح^(١٩).

ويورد المؤلفان جملة من الدلائل التجريبية المتعلقة بإخفاق الديمقراطية في المجتمعات التعددية. ولكن القسم الأكبر من هذه الدلائل لا يتعلق بالديمقراطيات التوافقية ولا يمكن اعتبار البعض منه دليلاً على الإخفاق من وجهة نظر النموذج التوافقي. من ذلك، أن سياسة أبانجاهت (انتخب جماعتك) في غويانا لا تتعارض أبداً مع الديمقراطية التوافقية، التي [p.232] يعتبر فيها وجود أحزاب تمثل جماعة إثنية معينة بصورة واضحة مزية. وبالمثل فإن الفيدرالية بين الفلبين والوالون ينبغي أن تعد خطوة إلى الأمام نحو تسوية النزاع الطائفي في بلجيكا بدلاً من أن تحسب دليلاً على إخفاق الديمقراطية^(٢٠). فالتحيز لشعوب بلغة الرابح والخاسر يقتصر إلى الواقعية بقدر ما تقتصر إليها مساهمة الأمان المبالة إلى الديمقراطية، غير أنه محبط لأنه يستبعد المحاولات الأخلاقية لجعل الديمقراطية تعمل على الرغم من الظروف غير المؤاتية.

إن إدانة رابوشكا وشيسلي التعميمية للمهندسة التوافقية في المجتمعات التعددية تغطي العالمين الأول والثالث، ولكنها تكتسي أهمية أكبر بالنسبة إلى العالم الثالث جراء كثرة المجتمعات التعددية هناك

Alvin Rabushka and Kenneth A. Shepsle, "Political Entrepreneurship (١٩) and Patterns of Democratic Instability in Plural Societies," *Race* 12, no. 4 (April 1971): 462, 467, 470.

(٢٠) ألفين رابوشكا وكينيث أ. شيسلي (السياسة في المجتمعات التعددية) [Alvin Rabushka and Kenneth A. Shepsle, *Politics in Plural Societies: A Theory of Democratic Instability* (Columbus, Ohio: Merrill, 1972), esp pp. 62-92

وسمايتها التعددية الأكثر حدة. ضمن الجائر لمقاتل أن يقول إن المجتمعات التعددية في العالم الثالث، تحديداً، أكثر تعددية من نظيراتها في العالم الأول من ناحيتين: فالاختلافات الثقافية فيها تميل إلى أن تكون أكبر، كما أنها تحظى بمزيد من التعزيز عبر الاختلافات الراسخة في المظهر الخارجي.

الجد الثاني يشهد عليه بريان باري إذ ينصح بتوخي الحذر عندما نحاول أن نطبق على المجتمعات المقسمة إثنيًا الصيغة التوافقية التي كانت ناجحة في حل النزاعات الدينية والإيديولوجية بين الثقافات الفرعية في أوروبا، وهو يرى أن الصراع الديني والطبقي إنما هو صراع منظمات. أما الصراع الإثني فهو صراع جماعات متضامنة لا تحتاج إلى منظمة لتقوم بأعمال شعب أو بمذبحة طالما أنها تملك طريقة ما للتعرف على من ينتمي إلى أية جماعة⁹. ولكن الاختلافات الظاهرة جداً، سواء أكانت ذات طبيعة مادية أو ثقافية، قد تفيد أيضاً في عملية تحديد الحدود الفئوية بصورة واضحة. ولتحذير بذلك من الاتصالات بين الفئات وتقليل من فرص الصراعات الفئوية. وبذهب باري أيضاً إلى أن الفئات الدينية والإيديولوجية تُعرف، خلافاً للفئات الإثنية، من خلال المنظمات ومن خلال أتباع بعض الزعماء، وينتج عن ذلك أن القادة يستطيعون الاعتماد على الدعم الوفي لأتباعهم في الاتفاقات التي يبرمونها مع قادة [p.233] الفئات المناهضة. يتجاهل هذا البرهان ميل المجتمعات التعددية على اختلاف أنواعها إلى أن تنتظم وفقاً لخطوطها الفئوية وإلى ميل الولاءات الفئوية الداخلية فيها إلى التزايد مع تزايد الاختلافات بين الفئات. أخيراً، إنه يزعم أن المسائل الدينية والإيديولوجية أطوع للحلول التوافقية لأن المسألة هي كيف

يجب أن يدار البلد لا «هل يجب أن يكون البلد بنفء في الأصل»^(٢١). ولكن الأمر هنا لا يتعلق بمجرء الاختلاف أنواع الانشطارات وحدثها بل يتعلق أيضاً بوجود ولاءات غالبة أو عدم وجودها.

تركز حجج باربي كلها تركيزاً مفرداً على مسألة سيطرة النخبه على الفئات ولا تركيزاً مركزياً كافياً على مسألة التوصل إلى اتفاق بين النخب الفئرية. الاختلافات الدينية والأيدولوجية تمثل عفة خاصة في المجال الثاني: فهي قد تفضي إلى توترات جراء محاولات الاقتناص المسي والأيدولوجي، وقد تكون متنافرة متطقياً لا عاطفياً فقط. فالمعارضة الشرعية لضم الشيوعيين إلى حكومات الائتلاف الواسع في إيطاليا وإندونيسيا تظهر بصورة وافية مدى حدة الانشطارات الأيدولوجية. وليس هذا لفي كون الانشطارات العرقية والإثنية تعزز انطباع التعددي للمجتمعات التعددية وتضعف احتمالات قيام ديمقراطية توافقية؛ والنتيجة هي أن مختلف أنواع الانشطارات الفئرية تولد درجات متفاوتة في الحدة وأنه ينبغي ألا تضخم اختلافات الدرجة هذه.

يشدد باربي فان دن برغه على الاختلافات الثقافية، ويميل على غرار رابوشكا وشبلي إلى اعتبار المجتمعات التعددية صراعية في جوهرها ولكنه يسلم أيضاً بأن بضعة مجتمعات تعددية بصورة معتدلة قد توصلت في ظل ظروف معينة إلى تحقيق ديمقراطية مقبولة.

(٢١) بريان باربي، [اشتراق السياسي والديمقراطية اشتراكية]، Brian Barry, "Political Accommodation and Consecutional Democracy," British Journal of Political Science 5, no. 4 (October 1975): 502-03

والأمثلة على الأنظمة التعددية والديمقراطية التي يذكرها هي سويسرا، بلجيكا، كندا، الهند، وإسرائيل. وهو يستخلص من تفحص هذه الحالات الخمس مجموعة من خمسة «شروط تعديدية» تستحق الامتحان نظراً إلى الضوء الذي تلقيه على آفاق الديمقراطية في المجتمعات التعددية. اثنان من شروط فان دن برغه (p.234) تُمَيِّز الديمقراطية التوافقية، فهو يشدد على أهمية التوافق على بعض الأصول الإجرائية كتحديد «طريقة عيش وطريقة تعامل واضحتين بما يضمن أن توزيع السلطة في المجتمع يتناسب تقريباً مع حجم الجماعات». وتتوقف الديمقراطية أيضاً على الاتفاق في شأن التعامل مع الانشطارات القسوية، وفي جملة ذلك «الأصول العامة المسلحة بشرعية التعددية والأصول الأخص المتعلقة بمقاومة التناقض بحيث تضمن سلامة الجماعات واستمرارها كما هي. وأهم القضايا هنا هي قضيتنا الاستقلال الذاتي الثقافي والجهوي». إن هذه الشروط هي شروط «تعديدية» أساساً بمعنى أنها تحدد أشكال الديمقراطية الفاعلة على البقاء في مجتمع تعددي وتُفَصِّرُها على تلك المتعبة إلى النمط التوافقي - وهي نظرة تتسجم مع أطروحة هذا الكتاب.

الشروط الثلاثة الأخرى تتعلق باللامع الاجتماعية. من هذه اللامع درجة تقاطع هذه الانشطارات المختلفة أو تعزيز بعضها لبعض، وهو أمر ناقشناه في الفصل الثالث، والشروط الجوهرية الذي يدرجه فان دن برغه أولاً هو أن فرص الديمقراطية «تناسب طرداً مع درجة الإجماع على القيم الأساسية، وتتناسب عكساً مع درجة التعددية الثقافية». الرأي القائل أن نمة درجات متفاوتة من التعددية وأن إمكانية استقرار الديمقراطية تتناسب عكساً مع درجة التعددية رأيت

معقول حقاً، والمسألة الأهم هي عند أية نقطة يصبح الديمقراطية مستحيلة أو مستبعدة جداً. يذهب فان دن برغه إلى أن الديمقراطية البلجيكية والسويسرية تتناغم مع تعددية هذين البلدين، لأنها ليست إلا «تعددية ثقافية متوسطة». ومن الأمثلة الأخرى على التعددية المتوسطة يوغوسلافيا، ودخل جنوب أفريقيا العلاقات بين الأفريكانر والبيض الناطقين بالإنكليزية، وتوجد درجة دنيا من التعددية أيضاً داخل جنوب أفريقيا بين الأفريكانر والملونين الناطقين بالأفريكانية، كما توجد درجة عالية من التعددية بين الأفريكانر والزولو. ويرى فان دن برغه أنه في حال التعددية الثقافية المصرية تتفلسف حفظ الديمقراطية في النجاح. وهكذا يبدو أن معظم المجتمعات التعددية في آسيا وأفريقيا تقع، وفقاً لهذه المعايير النظرية، في الفئة المتوسطة. أما درجة التعددية المصرية، كما في علاقات الأفريكانر بالزولو فلا تصادف إلا نادراً جداً. من هنا فإن هذا الشرط المحدد لا يستتبع [p.235] نظرة حصرية ولا متشائمة. والشرط الأخير عنده هو أن الديمقراطية تعتمد على المستويات العلمية والتكنولوجية لمختلف الفئات: فالديمقراطية مستبعدة في وضع تكون فيه إحدى الجماعات قادرة على تحييد احتكار وسائل العنف بسهولة جراء تفوقها التكنولوجي^{٢٢}. إن هذا التفاوت المفرط في درجات التطور نادر جداً أيضاً، ما خلا مجتمعات المستوطنين البيض في جنوب أفريقيا وروديسيا^(٢٢).

(٢٢) بيار فان دن برغه، [التعددية والتنظيم السياسي] Pierre L. van den Berghe, "Pluralism and the Polity. A Theoretical Exploration," in Kuper and Smith, Pluralism in Africa, pp. 70, 74-77

والأمثلة على الأنظمة التعددية والديمقراطية التي يذكرها هي سويسرا، بنجيكا، كندا، الهند، وإسرائيل، وهو يستخلص من تفحص هذه الحالات الخمس مجموعة من خمسة «شروط تحديدية» تستحق الامتحان نظراً إلى الضوء الذي تلقيه على آفاق الديمقراطية في المجتمعات التعددية. اثنان من شروط فان دن برغه [p.234] تميز الديمقراطية التوافقية، فهو يشدد على أهمية التوافق على بعض الأصول الإجرائية كتحديد «طريقة عيش وطريقة تعامل واضحتين بما يضمن أن توزيع السلطة في المجتمع يتناسب تقريباً مع حجم الجماعات». وتوقف الديمقراطية أيضاً على الاتفاق في شأن التعامل مع الانشطارات العشوية، وفي جملة ذلك «الأصول العامة السلمية الشرعية التعددية والأصول الأخص المتعلقة بمقاومة التشافف بحيث تضمن سلامة الجماعات واستمرارها كما هي. وأهم القضايا هنا هي قضيتا الاستقلال الذاتي الثقافي والجهوي». إن هذه الشروط هي شروط «تعددية» أساساً بمعنى أنها تحدد أشكال الديمقراطية القادرة على البقاء في مجتمع تعددي وتقتصرها على تلك المنتمية إلى النمط التوافقي - وهي نظرة تتسجم مع أطروحة هذا الكتاب.

الشروط الثلاثة الأخرى تتعلق باللامع الاجتماعية، من هذه اللامع درجة تقاطع هذه الانشطارات المختلفة أو تعزيز بعضها لبعض، وهو أمر ناقشناه في الفصل الثالث. وأشرط الجوهري الذي يدرجه فان دن برغه أولاً هو أن فرص الديمقراطية تتناسب طرماً مع درجة الإجماع على القيم الأساسية، وتتناسب عكساً مع درجة التعددية الثقافية. الرأي القائل أن شدة درجات متفاوتة من التعددية وأن إمكانية استقرار الديمقراطية تتناسب عكساً مع درجة التعددية رأى

معقول حقاً. والمسألة الأهم هي عند أية نقطة تصبح الديمقراطية مستحيلة أو مستبعدة جداً. يذهب فان دن برغه إلى أن الديمقراطية البلجيكية والسويسرية تتناغم مع تعددية هذين البلدين، لأنها ليست إلا «تعددية ثقافية متوسطة». ومن الأمثلة الأخرى على التعددية المتوسطة يوغوسلافيا، وداخل جنوب أفريقيا العلاقات بين الأفريكانر والبيض الناطقين بالإنكليزية. وتوجد درجة دنيا من التعددية أيضاً داخل جنوب أفريقيا بين الأفريكانر والملونين الناطقين بالأفريكانية، كما توجد درجة عالية من التعددية بين الأفريكانر والزولو. ويرى فان دن برغه أنه في حال التعددية الثقافية المقصودى تتفلسف حفظ الديمقراطية في النجاح. وهكذا يبدو أن معظم المجتمعات التعددية في آسيا وأفريقيا تقع، وفقاً لهذه المعايير التقريبية، في الفئة المتوسطة. أما درجة التعددية المقصودى: كما في علاقات الأفريكانر بالزولو فلا تصادف إلا نادراً جداً. من هنا فإن عدا «الشرط المعاد» لا يستتبع [p.235] نظرة حصرية ولا متشائمة. والشرط الأخير عده هو أن الديمقراطية تعتمد على المستويات العلمية والتكنولوجية مختلف الفئات: فالديمقراطية مستبعدة في وضع تكون فيه إحدى الجماعات قادرة على تخمين احتكار وسائل العنف بسهولة جراء تفوقها التكنولوجي. إن هذا التفاوت المقروط في درجات التطور نادر جداً أيضاً، ما خلا مجتمعات المستوطنين البيض في جنوب أفريقيا وروديسيا^{١٢٢}.

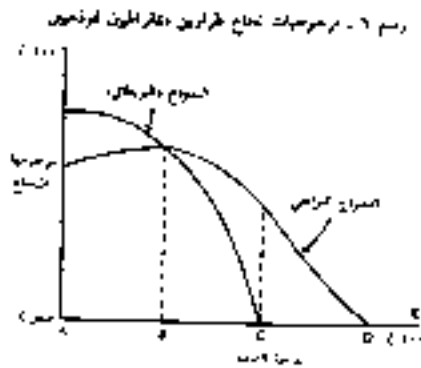
(٢٦) جان فان دن برغه، [التعددية والتنظيم السياسي]، Pierre L. van den Berghe, "Pluralism and the Polity: A Theoretical Exploration." in Kuper and Smith, Pluralism in Africa, pp. 70, 74-77

على الرغم من أن آفاق الديمقراطية التوافقية تضيق أكثر فأكثر مع تزايد درجة التعددية، ومع اختلال التوازن العددي بين الفئات أو مع نمته بصورة خطيرة، وما إلى ذلك، فهي تظل مواتية أكثر من فرص استقرار ديمقراطية بريطانية النمط. في الحالات القصوى للمجتمعات التعددية، كجنوب أفريقيا مثلاً، نجد أن آفاق الديمقراطية، أياً كان نوعها، ليست مشرقة، ولكن إذا ما قبضت لنديمقراطية أن تنشأ هناك فمن شبه اليقين أنها ستكون من النوع التوافقي. وما يستحق الملاحظة أن أعداء سياسات الأبارتهيد الألداء كألان باتون قد راحوا يفكرون بصورة متزايدة في حلول ممكنة لمأزق جنوب أفريقيا تشابه النموذج التوافقي. ويهيد باتون تأكيد اعتقاده الراسخ في المجتمع المشترك. في بلد جنوب أفريقيا الواحد، بلد الجميع، الذي يشارك جميع الأشخاص في حكمه، ولكنه يذهب إلى أن لا هدف المجتمع المشترك ينبغي أن يعمل لأجله الآن ضمن إطار النمو المنفصل... فهذه المخلوقات الإقليمية [أي الأوطان الأفريقية] تمتلك، على فقرها كله، دينامية ممكنة، قد تتمكن فعلاً من تعجيل التقدم المحتوم نحو مجتمع مشترك. ومن السبل الممكنة لتحقيق ذلك استبعاد الفصل الكلي من أجل أوطان ذات سيادة، وإقامة نوع ما من أنواع المجتمع الفيدرالي، مع برلمان فيدرالي تمثل فيه كل الدول أو الولايات وقدر كبير من الاستقلال الذاتي للدولة أو الولاية. وهو يشدد أيضاً على أن التطور في هذا الاتجاه ينبغي أن يواكب تقدم نحو المساواة السياسية والاقتصادية^(٢٣). الحل الذي يقدمه باتون هو في أساسه حل توافقي

(٢٣) آلان باتون، (بعض الأفكار حول المجتمع المشترك) Alan Paton, "Some Thoughts on the Common Society," in *Directions of Change in South*

[p.236] وإن كان يغفل احتمال الاستقلال الذاتي الفتوي غير الإفليمي أو الإفليمي جزئياً مقترناً بالتمثيل السياسي الفتوي الذي قد يكون تطبيقاً أكثر جاذبية للمبادئ التوافقية، أخلاقياً وعملياً، لأنه لا يستلزم سياسة خاصة لإعادة التوطين على نطاق واسع. فالحلول التوافقية من هذا النوع تتيح أفضل الفرص - أي الأقل تعويقاً - للتغيير الديمقراطي السلمي.

لا شك، في التحليل الأخير، أن اقتراح الهندسة التوافقية لا يلبي الشرطين المذكورين في مطلع هذا الفصل، وهما أن تكون التوافقية وسيلة ضرورية وكافية لبلوغ ديمقراطية مستقرة. ولكن الزعم الذي يتقدم به هذا الكتاب أكثر تواضعاً وإن كان عظيم الأهمية العملية للمجتمعات التعددية، وهو مخنزل في الشكل رقم ٦، الذي يستخدم مؤشراً تقريبياً للتعبير عن درجة التعددية في مجتمع ما (p.237) مع افتراض التساوي في جميع العوامل الأخرى) ومقياساً تقريبياً أيضاً:



African Politics, ed. Peter Randall (Johannesburg. Study Project on Christianity in Apartheid Society, 1971), pp. 46, 49-50

لاحتتمال نجاح نمطي الهندسة الديمقراطية^(٢٤). في المجتمعات المتجانسة (المساحة بين النقطتين «أ» و «ب» في الشكل ٦)، ينبغي أن ينصح بتطبيق النموذج البريطاني جراء الضعف النسبي للديمقراطية «غير المنبسة»^(٢٥). أما في المجتمعات ذات الدرجة القصوى من التعددية (١٥١ - ١٥١) فلا أمل في أي من النموذجين. مع ارتفاع درجة التعددية من «ب» إلى «د»، تتناقص فرص نجاح كلا النموذجين، ولكن فرص نجاح النموذج البريطاني تتهاوى بوتيرة أسرع من فرص نجاح النموذج التوافقي. بعبارة أخرى، إن فرص النموذج التوافقي النسبية تتحسن في هذه المساحة مقارنة مع فرص النموذج البريطاني. بين «ب» و «ج» يتيح النموذج التوافقي فرصاً أفضل من النموذج البريطاني، ولكن لا يقدم أي من النموذجين طريقة كافية أو ضرورية. غير أن النموذج التوافقي بين «ج» و «د» يصبح طريقة ضرورية بالرغم من أن فرص نجاحه تستمر في التناقص. لذلك، فالحيار الواقعي بالنسبة إلى الكثير من المجتمعات التعددية في العالم غير الخروي ليس خياراً بين النموذج المعياري البريطاني للديمقراطية والنموذج التوافقي، بل بين النموذج التوافقي للديمقراطي وبين انعدام الديمقراطية تماماً.

(٢٤) ومن المفترض أيضاً أن النموذجين التوافقي والبريطاني هما البديلان المثاليان وأن ليس ثمة حتى الآن من نمط بديل ثالث «غير مكتشف».

(٢٥) أنظر أملاء الصفحات ١٠٦ - ١٠٨ معرفة أرقام الصفحات في نسخة الاخراج (ضروري).

فهرس الأعلام والمصطلحات

- التعددي، ٤٦-٤٢: ٤٨، ٤٩،
 ١٢٢٨: في السيلبرلاندرز،
 ٤٢، ٤٣-٤٤، ٤٩،
 ١٨٥، ١٩٢: والمضراية، ٤٢-
 ٤٤، ٨٩: في النمسا، ٤٣-
 ٤٤، ٩٨-٩٩: في بلجيكا،
 ٤٣-٤٤، ١٨٥، ١٩٢، ٢١٠،
 مساوي، ٤٨-٤٩، ١٥١ والقوة
 السوداء، ٦١٣-٦١٤: في كندا،
 ١٢٦، ١٢٤: في إسرائيل،
 ١٣٠، ١٣٦: في إيرلندا
 الشمالية، ١٣٦: في ليتوان
 ١٤٩، ١٥٥: في ماليزيا،
 ١٥١: في قبرص، ١٥٨،
 ١٥٩، ١٦٠: في نيجيريا،
 ١٦٢، ١٦٣. انظر أيضا فدرالية
 ا: انشطار فتوي: تراخي، ١-٢،
- 1
 ا: أيك، كلود، ١٤٣
 ا: ألبرت، (ملك بلجيكا)، ٣٥
 ا: ألوند، غابرييل، ٦-٦٥، ١٧،
 ١٩، ٢٢-٢٣، ٢٧، ١٥٥، ١٦٢
 ٦٤، ٧٥، ٨٧-٨٨، ١٠٥
 ١١٠، ١١٢، ١١٩
 ا: ألومبوس، بوهانس، ا ح
 ا: أنتيل، نيدرلاندية
 ا: أبتر، دافيد، ١٦٦-١٦٦، ٢٣٦
 ا: أريان، ألان، ١٣١، ١٣٣
 ا: أرسطو،
 ا: أوستراليا، ١١١
 ا: استقلال ذاتي فتوي: كطريفة
 توافقية، ٢٥، ٤٤-٤٤، ١٤٦،
 ١٦٦-١٦٨، ٢٣٥: يعزز المجتمع

- ١٠٤-١٠٥، ١٠٩، تعريفه.
- ٣-٤؛ في العالم الأول، ٦-٨.
- ١٥-١٦، ١٧، ٢١-٢٢.
- ١١٠-١١٢ مواضع متفرقة.
- ١٣٤-١٣٦ مقاطع، ١٠-١٢.
- ٧٥-٨١، ٨٧، ٢٣٥؛ في العالم الثالث، ١٧-١٨، ١٤٧-٤٨، ١٥٠، ١٥٨، ٢٢١-٢٢٢.
- ١٤٤، ١٦٨؛ حلاته، ١٨.
- ٢٢٥، ٢٣١-٣٨؛ وأنظمة الأحزاب، ٢٠، ٨٢-٨٧؛ والتفتت، ٧٦-٧٤.
- ١؛ استعمار، وتعط الديمقراطية، ١٧٦، ١٧٧-٨١، ٢١٦-٢٠.
- ١؛ أكثرية مشراضية، ٢٥، ٣٧.
- ١٢٥، ١٢٧، ١٤٩. انظر أيضاً فيتو متبادل
- ١؛ [يستون، دايفيد، ٨٨
- ١؛ [كشتاين، هاري، ٣-٤، ٨١؛ ٨٧، ١١٠-١١١
- ١؛ [دنان، الكاتدر، ٢١٦
- ١؛ [نفلمان، فريدريك، ١٠٢-١٠٣
- ١؛ [سبان، ميتون، ١٥٦، ١٥٢، ١٥٥
- ١؛ أخطار خارجية. انظر أخطار أجنبية
- ١؛ أخطار أجنبية: كشرط مؤات، ٦٦-٦٨؛ في كندا، ١٢٨؛ في إسرائيل، ١٣٢؛ في إيرلندا الشمالية، ١٣٩؛ في لبنان، ١٥٤؛ في ماليزيا، ١٥٤؛ في قبرص، ١٦٦؛ في العالم الثالث، ١٦٨، ١٧٥؛ في سورينام والأنتيل، ٢٢٢
- ألمانيا؛ في تصنيف ألوند، ٦-٧، ١٥، ١١٤؛ سميتها اللامركزية، ٦٣، ١١٤، ١١٦؛ حجمها، ١٦٥؛ الضدالية فيها، ٩٠، ١٢٤؛ كديمقراطية مركزية، ١١٧-١١٨؛ الائتلاف الواسع في، ١١٨
- ١؛ ائتلاف واسع، كطريقة توافقية، ١، ٥، ١٦، ٢٥-٣١، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٦٦-١٦٨؛ ومبدأ الحجم، ٢٦-٢٧؛ والنظرية الديمقراطية؛ ٢٧-٢٨، ١٤٥؛ في السويد، ٢٨؛ في بريطانيا، ٢٨، ١٣٦، ١٣٨؛ والحكم الرئاسي، ٢٨-٢٩، ٣٣-٣٤، ١٨٧؛ في الولايات المتحدة، ٢٨-٢٩، ٣٤؛ والائتلافات المتحركة؛ ٢٩-٣٠.

الثالث، في إندونيسيا، ١٩٨ -
 ٢٠١، ٢١٨، ٢٣٤؛ فسي
 سورينام، ٢٠١-٢٠٢ في الأنتيل
 التيغولاسدية، ٢٠٢-٢٠٦ في
 الكونغو، ٢٠٦-٢٠٧، ٢١٨؛ في
 رواندا، ٢٠٧-٢٠٨؛ فسي
 بوروندي، ٢٠٨-٢٠٩، ٢١٨؛
 في الأوروغواي، ٢١٢-٢١٦
 أ، أيسلندا، ١٥، ١١٠، ١١١
 إ، إندونيسيا، ١٦٧، ١٢٢٧؛ وماليزيا
 ١٥٤، ١٧١؛ حجمها، ١٧٣،
 ١٢٢١ والحكم الاستعماري
 الهولندي، ١٨١؛ إختراق
 الديمقراطية في، ١٨٣-١٨٤
 دستورها، ١٨٦، ٢١١؛ التمثيل
 التسي في، ١٨٩-١٩٠؛ الفنزائية
 فسي ١٩٢-١٩٣، ١٩٤-١٩٥،
 ١٩٧، ١٢٢٠ الائتلاف الواسع
 فسي، ١٩٨-٢٠١، ٢١٨،
 ٢١٩-٢٠، ٢٣٤
 إسرائيل، جمهورية، ١٥، ٢٢؛
 كديمقراطية مركزية، ١١١؛
 وإيرلندا الشمالية، ١١١، ١٣٦-
 ٣٩ مواضع متفرقة. أنظر أيضاً
 إيرلندا الشمالية، عزك فنوي؛
 والمساواة، ٤٩؛ كشرط موافق،

١٣٣ في النجم، ٣٠-٣٦
 مواضع متفرقة، ٤٨، ٥٥، ٦٢،
 ٦٧-٦٩، ١٠٠-١٠٣، ١٠٥،
 ١١٠، ١١٨، ٢٢٨؛ فسي
 سويسرا، ٣١، ٣٤، ٣٦، ٦٧،
 ١٠٠-١٠١، ٢١٢-١١٥؛ أشكالهن
 ٣١-٣٦؛ في النيذرلاندز، ٣٢-
 ٣٣، ٣٤-٣٥، ٦٦-٦٧،
 ١٠١-١٠٢، ١٨٥، ١٩٨؛ فسي
 بلجيكا، ٣٢-٣٣، ٣٥-٣٦،
 ٦٧، ١٨٥، ١٩٨، ٢١٠؛ في
 تشيكوسلوفاكيا، ٣٣؛ في
 كولومبيا، ٣٣؛ في لبنان، ٣٣-
 ٣٤؛ والنسبية، ٢٩-٤١؛
 مساوته، ٤٧-٤٨، ٥٠-٥٢
 وعامل الحجم، ٦٥-٦٦؛ على
 المستوى المحلي، ١٠٠-١٠١؛ في
 ألمانيا، ١١٨؛ في إيطاليا،
 ١١٩، ٢٣٤؛ في كندا، ١٢٦-
 ٢٧، ٢٠٥؛ في إسرائيل،
 ١٣١-١٣٢، ١٣٣، ١٣٤؛ في
 إيرلندا الشمالية، ١٣٦-١٣٧،
 ١٣٨؛ في لبنان، ١٤٨؛ في
 ماليزيا، ١٥١، ١٥٣؛ في
 قبرص، ١٥٨-١٥٩؛ في
 سيجيريا، ١٦٢-١٦٣؛ في العالم

- ٥٤، ٨٧-٨٩ في بلجيكا،
٨٩، ٩٨-٩٩ في الولايات
المتحدة، ١١٣-١١٤ في كندا،
١٢٣، ١٢٧ في إسرائيل،
١٢٠ في إيرلندا الشمالية،
١٣٥، ١٤٠-١٤١ في ليجنان
وساليزيا، ١٥٦-١٥٧ في
قبرص، ١٥٩، ١٦١ في
نيجيريا، ١٦١، ١٦٤ في العالم
الثالث، ١٦٩-١٧٠، ١٧٥ في
الأنيل النيدرلاندية، ٢٢٠
- إ، إسرائيل: كمجتمع تعددي،
١٢٩-١٣٠، ٢٣٤ سمات
توافقية في، ١٣٠-١٣٢؛ ظروف
مؤاتية في، ١٣٢-١٣٤، ١٦٥
- إ، إيطاليا: في تصنيف ألوند، ٦-
٧، ٩، ١٤، ١٥، ١٦، ١١٤؛
طابعها اللامركزي، ١٦٣، ١١٤،
١١٨-١١٩، ١٣٢؛ حجمها،
١٦٥ تعاون النخبة في، ١١٩،
٢٣٤
- أ، أفريقيات. أنظر مبالغة في تمثيل
الأقليات
- أ، أنتيل نيدرلاندية، ١٨١، ٢١٢؛
الأداء الديمقراطي في، ١٨٤؛
دستورها، ١٨٦-١٨٧؛ التمثيل
- النسبي في، ١٩٠-١٩٢؛ الفدرالية
في، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤،
١٩٦-١٩٧ التحالفات في،
٢٠٢-٢٠٦، ٢١٧؛ تصفية
الامتعمار في، ٢١٨-١٩،
٢٢٥؛ الظروف المؤاتية في،
٢٢٠-٢٢٢، ٢٣٠
- إ، إيرلندا الشمالية: كمجتمع
تعددي، ١١٢، ١٣٤-١٣٦،
٢١١-١١٢؛ الحل التوافقي في،
١٣٦-١٣٧، ١٤١، ٢١٦
- الظروف المؤاتية في، ١٣٧-١٤٠
والشقايد البريطانية، ١٣٨،
١٧٩-١٨٠، ١٨١؛ حجمها،
١٣٩، ١٥٤، ١٦١، ١٧٣
- أ، أوبريان، كونور كروز، ١٣٥،
١٣٧
- أ، أوليري، كورتيلوس، ١٣٥
- أ، أروسي، وليام، ١٢٤
- أ، أحزاب سياسية. أنظر نظام
الأحزاب
- أ، استقرار سياسي: تعريفه، ١٤ في
تصنيف ألوند، ٧-٨؛ في
الديمقراطية التوافقية، ١٦، ٥٠-
٥٢، ١٠٧-١٠٩
- أ، استفتاء، ٤٠، ٩٥، ٩٦

انفيثو المتبادل في، ٣٨؛ وقاعدة
 التساوي، ٤١، ١٨٥؛ الفدرالية
 في، ٤٣-٤٤، ٩٧، ١٨٥،
 ١٩٢، ١٩٦، ٢٣٣؛ توازن
 القوى في، ٦٥-٦٦، ١٧٢-
 ١٧٣؛ حجمها، ٦٥، ٦٧؛ العزل
 الفئوي في، ٨٨؛ التتالييد
 السياسية في، ١٠١، ١٠٢؛
 كقوى استعمارية، ١٧٧-١٧٨،
 ١٨١-١٨٣، ١٨٥-١٨٦، ٢١٩؛
 ورواسدا، ١٨١، ١٨٢-١٨٣،
 ١٨٧، ١٩٠، ٢٠٨-٢٠٩،
 ٢١١؛ والكورنغز، ١٨١-١٨٢،
 ١٨٦، ١٨٩، ١٩٣-١٩٤،
 ١٩٥-١٩٦، ٢٠٧، ٢١٠-٢١١
 ب، بنتلي، آرثر ف، ١٠-١١
 ب، برلينغر، إنريكو، ١١٩
 ب، بايندر، ليونارد، ٢٠، ٢٤٩
 ب، بنسون، وليام، ٧-٨،
 ٨٣، ١٠٣، ٢٢٩
 ب، بدج، إيان، ١٣٥
 ب، بلي، هليل، ٤٧
 ب، بوروندي، ١٨١، ٢٢٠،
 ٢٢١؛ إخفاق الديمقراطية في،
 ١٨٢، ١٨٣، ٢١٩؛ العنف
 في، ١٨٣، ٢٢٧-٢٢٨

١، انفصال، ٤٤-٤٥، أنظر أيضاً
 تقسيم
 ١، إسبانيا، ٦٣، ١٠١، ١١٤
 ١، استقرار. أنظر استقرار سياسي
 ١، الأمم المتحدة، ١٥٩-٦٠،
 ١٨٢، ١٨٤، ٢٠٧-٠٨
 ١، الأورغواي، ١٨١، ٢١-١٦
 ١، أروين، ديريك، ٨٦، ٩٧

ب

ب، بلغور، تورد، ٢٨
 ب، باري، بريان، ٣٠، ٧٠،
 ١٣٨، ٢٣٣-٢٣٤
 ب، باتل إي أوردونيز، خوسه،
 ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦
 ب، بارز، أوتو، ٤٣
 ب، بلجيكا: تراجع التوافقية في،
 ١-٢، ١٠٤-١٠٥؛ كنموذج
 معياري، ٢٢، ١٦، ٢٠٩-١١٠
 كمجتمع تعددي، ١٤-١٥،
 ٧١-٨٥ مواضع متفرقة، ١٠٤،
 ١٢١، ١٣٠، ١٦٩، ٢٣٤
 ٢٣٥؛ الأشلاف الواسع في،
 ٣٢-٣٣، ٣٤، ١٠٤، ١٨٥
 الملكية في، ٣٥-٣٦، ٦٠-٦١،
 ٨٣ ح، ١٨٧، ٢١٠-١١١

- دستورها، ١٨٦، ١٣١١ التمثيل
النحسي في، ١٩٠؛ الائتلاف
الواسع في ٢٠٨-١٠٩، ٢١٨،
٢٢٠
- ب، بريطانيا العظمى، أنظر المملكة
المتحدة
- ب، بناء الأمة، ١٦، ١٩-٢٠،
٢٣-٢٤، ٤٤-٤٥، ١٤٢،
١٧٠، ٢٢٦-٢٩
- ب، باليل، ك. ز، ١٣٠، ١٣٤
ب، بايرانو غينيا، ١٧١
ب، باتون، الان، ٢٣٦-٣٧
ب، بينغل، ج. أ.، ٢٠٢
ب، بيكتا، ٣٣، ٤٠
ب، بوليس، أدامانتيا، ١٥٨
ب، بودنر، جون، ١٢٦
ب، بلوندر، نورمان، ٤٦
ب، باوك، ج. بنضم، ١٧، ١١،
٦٢، ٧٥ ج، ٧٨ ج
ب، برستوس، روبرت، ١١٩،
١٢٩
ب، باي، تومسيان، ١٦-١٧، ١٩،
٢٣، ١٦٩
- ت
- ت، تقاطع. زاوية (التقاطع)، ٧٦،
٨٠. أنظر أيضاً انشطارات فتوية
ت، تشيكوسلوفاكيا، ٣٣
ت، تنمية: سياسية، ١٦-٢١،
١٤٢-٤٣، ١٧٢، ١٢٢٢
اقتصادية، ١٧٤-١٧٥، ٢٢٥-
٢٢٦، ٢٢٩-٣١
ت، تقسيم، مساوئه، ٤٤-٤٥،
٤٦-٤٧؛ تألفه مع المسلمات
التوافقية، ٤٥، ٦٦؛ أنصاره،
٤٥-٤٦ ونظرية العلاقات
الدولية، ٤٧ كندا، ١٢٩؛
إيرلندا الشمالية، ١٣٧، ١٤١
قبرص، ١٦٠
ت، تنمية سياسية، أنظر تنمية
ت، تمثيل سببي: ومبدأ النسبية،
٣٩، ٤٠، ٥٢، ٦٤-٦٥،
١٢٥، ١٤٥-١٤٦، ٢٢٤؛ في
النيدلاندز، ٥٢، ١٣١، ١٨٧؛
في ألمانيا، ١١٨؛ في إسرائيل،
١٣١؛ في إيرلندا الشمالية،
١٣٦-٣٧؛ أنماطه، ١٣٦-٣٧،
١٣٨، ١٤٦-٤٧؛ في بريطانيا،
١٣٨؛ في كيبستان، ١٤٨-٤٩؛
في فرنسا، ١٧٨؛ في بلجيكا
١٨٧، ٢١٠؛ في سورينام،
١٨٧-٨٩؛ في الكونغو، ١٨٩؛

- ت، ترينيداد، ١٦
 ت، ترويبا، أندرس مارتينز، ٢١٣-
 ١٤
 ت، ترومان، دايفيد ١٠-١٦
 ت، نافت، إدوارد، ٤٦ ح، ٦٨-
 ٧٠، ٦٩
 ت، شركبان، ٤٦، ١٥٨، ١٦٠،
 ١٦١
 ج

- ت، تايلور، مايكل، ٥٩، ٦٣ ح،
 ٧١، ٩٠
 ت، تايلور، فيليب، ٦١٥-١٦
 ت، تنكر، إيريني، ١١٣
 ت، ترغو، ١٤٤
 ت، تغاليد نوافية سابقة: كضروف
 مؤاتية، ٥٤، ٩٩-١٠٣، ١٦٥-
 ١٦٦ والتوقع الذي يكذب ذاته،
 ١٠٠، ١٠١ فسي السون

- ج
- ج، جلر، شارل، ١٤٨
 ج، حكم الأكثرية: انحرافات عن،
 ٢٥-٢٦، ٢٨، ٣٦، ٣٨-٤١،
 ٤٧-٤٨، ١١٤٥ كطريقة
 انتخابية، ٤٠، ١٤٤، ٢٢٤،
 والامتداد، ١٠٠، في كندا،
 ١٢٥، في إيرلندا الشمالية،
 ١٣٦، في الانتخابات الماليزية،
 ١٥٢، في الانتخابات النيجيرية،
 ١٨٥-٨٦، ٢٢٠، ٢٢٢

في نيجيريا، ١٦٦، ١٧٣؛ في
العالم الثالث، ١٧٣؛ في
المستعمرات البلجيكية والهولندية
السابقة، ٢٢٠-٢٦

د

د، الديمقراطية اللامركزية، ١٠٥؛
عدم استقرارها، ١٠٧؛ في
النمسا، ١١٠، ١١٤؛ في
الولايات المتحدة، ١١٢؛ في
إيرلندا الشمالية، ١١٢، ١٣٤-
١٤١؛ في إسبانيا، ١١٤؛ في
ألمانيا، ١١٤، ١١٧-١١٨؛ في
إيطاليا، ١١٤، ١١٨-١١٩؛ في
فرنسا، ١١٤-١١٧، ١٧٨؛ في
كندا، ١٢٩؛ في إسرائيل، ١٣٤
د، الديمقراطية المركزية، ١٠٥،
١٠٨؛ استقرارها، ١٠٧،
١٠٩؛ في النمسا، ١١٠؛ في
اسكتلندا، ١١٠، ١١١؛ في
الدول الأنكلو-أمريكية، ١١١
في بريطانيا، ١١٢-١١٣؛ في
الولايات المتحدة، ١١٢-١١٤،
١١٧-١١٨، ١٧٨
د، ديمقراطية توافقية: تعريفها، ١،
٤-٥، ٢٥، ١٤٦، ١٦١-١٦٢،

١٦٣؛ كتواتر سياسي بريطاني،
١٦٦؛ في الانتخابات الهندية،
١٨١؛ في الانتخابات
السورينامية، ١٨٨-١٨٩؛ وانظر
أيضاً الائتلاف الواسع، الفيتو
المبادل، التنسية.

ح، حكم رئاسي، ٢٥، ٢٨-٢٩،
٣٣-٣٤، ٣٥، ١٤٨، ١٧٨،
١٨٧، ٢٦٠-٢٦١، مواضيع
متفرقة، ٢٢٤
ح، الحكم البرلماني، ٢٥-٢٦، ٣٣،
٣٤-٣٥، ١٨٧، ٢٢٤
ح، الحجم: كشرط صوات، ٥٤،
٦٥-٧٠؛ تأثيراته المباشرة، ٦٥-
٦٨
والدول الأوروبية الصغيرة، ٦٥-
٦٩؛ والمخاطر الخارجية، ٦٦-
٧٠، ٦٦-٦٨؛ تأثيراته غير
المباشرة، ٦٨-٧٠؛ والسياسة
الخارجية، ٦٩-٧٠؛ في كندا،
١٢٨؛ في إسرائيل، ١٣٣؛ في
إيرلندا الشمالية، ١٣٩، ١٦١،
١٧٣، ٢٢١؛ في لبنان، ١٥٤،
١٦١، ١٧٣، ٢٢١؛ فسي
ماليزيا، ١٥٤، ١٧٣؛ في
قبرص، ١٦١، ١٧٣، ٢٢١؛

- ١٦٧-١٦٨ انحطاطها، ١-٢، د، داغومي، ١١٤
- ٥٢، ١٠٤-١٠٥، ١١٠، ٢١١- د، ديمقراطية، تعريفها، ٤٤
- ١١٢: استقرارها، ٢، ١٦، أنماطها، ٦-٧، ١٢، ١٤-١٥،
- ١٠٧-١٠٨، ١١٠٩، ١١٠٩، ١١٠٩، ١٠٩-٣٣، ٣٦-٣٣، نوعيتها،
- ٤٧-٥٠، ٦٤
- ٤٤ مواضع متفرقة؛ مساوي، د، دانمارك، ١٤-١٥، ١١٠، ١١١
- ٤٧-٥٢، ٢٢٤؛ في كندا، د، ديمقراطية غير مستيمنة، ١٠٦-
- ١١٢، ١١٢٩؛ في إيرلندا، ١١٧-١٠٨، ١٠٧-١٠٨،
- الشمالية، ١١٢، ١٣٦-٣٧، ١٠٩، ٢٢٨؛ في النمسا،
- ١٤٤؛ في الولايات المتحدة، ١١٠
- ١١٢-١١٣، ١٧٨؛ في إسرائيل، ١١٠
- ١٣٤؛ وتحليل لويس، ١٤٣- د، دويتش، كارل، ٦٧ ح، ٨٩،
- ١٧٢
- ١٤٧؛ في لبنان، ١١٤٨؛ في د، ديواردا، ٢٠١، ٢١١-
- ماليزيا، ١٥٣، ١٥٤؛ في ١١٢، ١١٢
- قبرص، ١٥٨؛ في نيجيريا، د، ديانت، ألفرد، ٢٣
- ١٦١-١٦٢؛ في سورينام، د، ديفنباكر، جون، ١٢٦
- والأستيل، ٢١٧، ٢٢٢؛ في د، دوربوس، مارتن، ٢٣١
- بيروني، وإندونيسيا، ٢١٨، د، دن، جايمس، ٩٥، ٩٧
- ٢١٩-٢١ د، ديبرجيه، موريس، ١٢-١٣،
- ٢١٩-٢٢٠، ٢٦٩، ١٠٠، ١٠١، د، دييو، ١١٥
- ١٦٦
- د، دالدر، هانز، ٣٥، ٤٢، ٥٣، د، ديفرجيه، موريس، ١٢-١٣،
- ٥٥-٥٦، ٦٩، ١٠٠، ١٠١، ١٦٦
- د، دان، روبرت، ٢، ٤، ٢٨- د، دابوشكان ألفين، ٢٢٢-٢٢٣،
- ٢٩، ٣٤، ٤٦ ح، ٥٥، ٦٨- د، دن، جايمس، ٩٥، ٩٧،
- ١٠٨، ١١٢، ٢٢٥ ح

٤٣	٤٣	٤٣	٤٣
٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦
٢٢٢ ، ٢٧-٢٦ ، ٢٢٢	٢٢٢ ، ٢٧-٢٦ ، ٢٢٢	٢٢٢ ، ٢٧-٢٦ ، ٢٢٢	٢٢٢ ، ٢٧-٢٦ ، ٢٢٢
٢٢٩ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩	٢٢٩ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩	٢٢٩ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩	٢٢٩ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩
٢٢٩ ح ، ١١٧ ، ٢٢٩	٢٢٩ ح ، ١١٧ ، ٢٢٩	٢٢٩ ح ، ١١٧ ، ٢٢٩	٢٢٩ ح ، ١١٧ ، ٢٢٩
١٤٨	١٤٨	١٤٨	١٤٨
١٣٨ ، ١٣٥ ، ١٣٨	١٣٨ ، ١٣٥ ، ١٣٨	١٣٨ ، ١٣٥ ، ١٣٨	١٣٨ ، ١٣٥ ، ١٣٨
١٣٩	١٣٩	١٣٩	١٣٩
٢٨	٢٨	٢٨	٢٨
٢٨	٢٨	٢٨	٢٨
١١٠	١١٠	١١٠	١١٠
٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨
١٢٢١ ، ٢٢٠ ، ١٨٦	١٢٢١ ، ٢٢٠ ، ١٨٦	١٢٢١ ، ٢٢٠ ، ١٨٦	١٢٢١ ، ٢٢٠ ، ١٨٦
١٨٢	١٨٢	١٨٢	١٨٢
١٨٣	١٨٣	١٨٣	١٨٣
٢١٦ ، ٢٠٧-٢٠٨ ، ٢١٦	٢١٦ ، ٢٠٧-٢٠٨ ، ٢١٦	٢١٦ ، ٢٠٧-٢٠٨ ، ٢١٦	٢١٦ ، ٢٠٧-٢٠٨ ، ٢١٦
٢١٨	٢١٨	٢١٨	٢١٨
٢٧-٢٦ ، ٢٧	٢٧-٢٦ ، ٢٧	٢٧-٢٦ ، ٢٧	٢٧-٢٦ ، ٢٧
٥٧-٥٦ ، ٦٦-٦٥ ، ٨١	٥٧-٥٦ ، ٦٦-٦٥ ، ٨١	٥٧-٥٦ ، ٦٦-٦٥ ، ٨١	٥٧-٥٦ ، ٦٦-٦٥ ، ٨١
٢٣٣ ، ٢٣٢	٢٣٣ ، ٢٣٢	٢٣٣ ، ٢٣٢	٢٣٣ ، ٢٣٢
٨٨	٨٨	٨٨	٨٨
ز	ز	ز	ز
٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦
٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦

شريه شلينغر، آرثر، ١٠٧،	فسي، ٦٠، ٦١، ١٧٢-١٧٣،
شريه شيبسلي، كينيث، ٢٣٢-٢٣٣،	حجمها، ٦٥، ٦٧-٦٨،
٢٣٤	تفاليدها السياسية، ١٠٠-١٠١،
شريه شيلز، إدوارد، ٢٠، ٢١،	١٦٦؛ والأوروبي، ١٨١،
١٥٠، ١٧٩،	٢١٢-٢١٦
شريه شتاينر، يورغ، ٣٩، ٥١،	شريه سيراليون، ١٤٤
٥٦-٥٧، ٦٠، ٦٥-٦٦، ٩٤-	شريه ستانفورد، ١٥١، ١٥٤، ١٧١
٩٥	شريه سميت، م. ج.، ٦٨-٦٩،
شريه شاطن العاج، ١٤٤	٢٢ ح، ١٦٧-٦٨
ص	شريه سوكارتسو، ١٨٣، ١٩٨،
ص، ١٧١	١٩٩-٢٠١، ٢١١، ٢١٨،
ص، الصيغة السحرية، ٢١، ٣٩،	٢٢٧، ٢٢٠
١٠٠-١٠١	شريه سليمان، ماكل، ١٤٨، ١٤٩،
ص، صعب، حسن، ١٥١	شريه سورينام، ١٨١، ٢٠٤،
ص، صراع المدارس، ٣٢، ٤٢،	كمنجم تعددي، ١٦، ٢٢١-
٦٠-٦١	٢٢؛ الأداة الديمقراطية في،
ع	١٨٤؛ دستورها، ١٨٦-٨٧،
ع، عضويات متداخلة، ٦، ١٠-	٢١٢؛ التمثيل النسبي، ١٨٨-
١٢، وانظر أيضاً اضطرابات فتوية	١٨٩؛ تحالفات في، ٢٠١-٢٠٢،
غ	٢١١-٢١٢، ٢١٧؛ تصفية
غ، غابون، ١٧٣،	الاستعمار في، ٢١٨-١٩،
غ، غامبيا، ١٧٣،	٢٢٥؛ ظروف مؤاتية في،
غ، غامبمان، ألبرت، ٢٢٢	٢٢٠، ٢٢٢-٢٢٠
	ش
	شريه شاتشايدر، ٨٠-٨١، ٨٧

- غ، خيرتزا، كليغورد، ١٧١، ١٧
١٧٢، ١٩٨-٩٩، ٢١٩-٢٠
غ، غانا، ١١٤
غ، غربرغ، جوزف، ٥٩ ح
غ، غريغيث، إرنست، ٦٨
غ، غينيا، ١٢٢
غ، غوثمان، إيمانويل، ١٣٠
١٣٢، ١٣٤
غ، غويانا، ١٦، ٢٠٢، ٢٣٢

ف

- ف، فدرالية. كطريقة توافقية، ٤٢-
٢٤، ٦٢، ٨٩، ١٤٦، ٢٢٤
في سورسرا، ٤٣، ٥١، ٨٩-
١٩٧، ١٩٦، ٢١٤؛ في النمسا،
٤٣، ٨٩، ٩٨-٩٩؛ في
بلجيكا، ٤٣، ٩٧، ١٠٥
١٨٥، ١٩٢، ١٩٤، ٢٣٣؛ في
كندا، ٩٠، ١٢١-٢٤؛ في
إسرائيل، ١٣٠، ١٣٤؛ في
ماليزيا، ١٥١؛ في قبرص،
١٥٩؛ في نيجيريا، ١٦٣-١٦٤
في الولايات المتحدة، ١٧٨؛ في
الهند، ١٨١؛ في إندونيسيا،
١٨٣، ١٩٢-٩٣، ١٩٤-٩٥،
١٩٧، ٢١٨؛ في الأنسيل،
- النيفرلاندية، ١٩٣، ١٩٤،
١٩٦-١٩٧؛ في الكونغو، ١٩٣-
٩٤، ١٩٥-١٩٦؛ في جنوب
أفريقيا، ٢٣٦-٣٧
ف، فاين، ليونارد، ١٣٣
ف، فايت، هيربرت، ١٩٣،
ف، فنلندا، ١٥، ١١٠، ١١١
ف، فولتز، وليام، ١٦٨
ف، فرنسا: في تصنيف الموند، ٦-
٧، ٩، ١١، ١٤، ١٥؛ سمها
اللامركزية، ٦٣، ١١٤-١٧،
١٤٤؛ حجمها، ٦٥؛ تقاليدها
السياسية، ١٠١، ١٢٨، ١٤٤-
٤٥؛ كقوة استعمارية، ١٥٤،
١٥٥، ١٧٧-٧٨، ١٧٩-٨١
ف، فرسيفال، ١٧، ١٨، ٢٢،
٢٣-٢٤، ٤٥، ٤٤، ١٤٤
ف، فيتو متبادل: كطريقة توافقية،
٢٥، ٣٦-٣٨، ٤٠، ١٤٣؛
والأكثريّة المتواضعية، ٣٧؛ في
سويسرا، ٣٨؛ في النمسا، ٣٨؛
في بلجيكا، ٣٨، ٩٧، ١٨٥
في النيذرلاندز، ٣٨، ١٨٥؛
مساوئه، ٥٠-٥٢؛ في الولايات
المتحدة، ١١٣؛ في كندا،
١٢٥، ١٢٧؛ في إسرائيل،

١٦٤-٦٥، ٢٢٥؛ ظروف مؤنثية
قسي، ١٦٠، ٦١، ١٧١، ١٧٣؛
ميراث استعماري قسي، ١٧٩-
٨٠، ١٨١
ق، قاعدة التكافؤ في التمثيل، ٤٠-
٤١، ١٩٠، ١٩٧؛ في بلجيكا،
٤١، ٩٧، ١٨٥؛ قسي كندا،
١٦٢٧؛ في الأنتيل النيذرلاندية،
١٩١-٩٢

ك

ك، كلايس، لودو، ٣٨
١٧٠
ك، كولمان، جايمس س، ٢٢
ك، كوكوميا، ٣٣، ١٧٨
ك، كسونغفو، ١٢٢١؛ والحكم
الاستعماري البلجيكي، ١٨١،
٢٢١٩؛ إختناق الديمقراطية قسي،
١٨٢؛ دستور، ١٨٦، ٢٠٩-
٢١٠؛ التمثيل النسبي، ١٨٩؛
الفدرالية قسي، ١٩٢-٩٤، ١٩٥-
١٩٦؛ الائتلاف الواسع قسي،
٢٠٦-٠٧، ٢١٨

ك، كونور، وركر، ١٦، ٨٨
ك، كونفرس، هيليب، ١١٥
ك، كوكس، أوليفر، ٢٢ ح

١١٣١؛ في إيرلندا الشمالية،
١١٣٦؛ قسي لبنان، ١١٤٩؛ قسي
ماليزيا، ١١٥٢؛ قسي قبرص،
١٥٨، ١٥٩، ١٦٠؛ قسي
نيجييريا، ١٦٢، ١٦٣؛ قسي
الأوروغواي، ٢١٥
ق، فئة؛ تعريفها، ٤. أنظر أيضاً
انشطارات فتوية
ق، فيليبين، ١٧٨
ق، فولتا العليا، ١٤٤

ق، فان دن برغه، بيار، ١٦٨-
١٦٩، ١٧٤، ٢٣٤-٢٣٦
ق، فان دن براند، أن ٨٦
ق، فيريا، سدي، ١٦-١٢، ١٥،
١١٧
ق، فيرتون، بيتر، ٢٠٤
ق، فيتو، أنظر فيتو متبادل
ق، فون فوريس، كاركن ١٥٣
ق، فصل السلطات، ٦، ٨-١٠،
٣٤-٣٥. أنظر أيضاً حكم رئاسي

ق

ق، قبرص: سمات التوافقية قسي،
١٤٧، ١٥٨-٦٠، ٢١٦؛
كمجتمع تعددي، ١٥٨؛ إختناق
الديمقراطية قسي، ١٥٩-٦٠،

- ك، كرايغافون، لورد، ١٣٦ ح
ك، كروزيه، ميشال، ١١٦
ك، كاهين، جوزج ملكتي، ١٨٩، ١٩٤
ك، كاترا، توماس، ١٩٥
ك، كازافوبو، جوزف، ١٩٥-١٩٦، ٢٠٦-٢٠٧، ٢١٠، ٢١٨
ك، كيسينغر، كورت غيورغ، ١١٨
ك، كيرشهaimer، أرنو، ١٠٣
ك، كورنباوزر، وليام، ٤٨
ك، كوناري، راجني، ٢١، ٢٨١
ك، كوبر، ليو، ١٩ ح
ك، كلهون، جون، س.، ٣٧، ١٢٥، ١٤٩
ك، كندا، كمجتمع تعدي، ٢٢٢، ١١٢، ١١٩-١٢٣، ٢٣٤
الضدالية في، ٩٠، ١٢١-١٢٤
عناصر توافقية في، ١٢٤-١٢٩، ١٣٤، ١٦٥
ك، كازمابكل، ستوكلي، ١١٣
ك، كارتيل، فد. ج.، ١٩٤-٩٥
ل
-
- ل، لجنة الائتلاف، ٣٣، ٣٨، ٤٠
ل، لبتان: كديمقراطية توافقية، ٥، ١٢٧، ١٤٨-٥٠، ١٦٤
الائتلاف الواسع في، ٣٣، ٣٤، ١٤٨
كمجتمع تعدي، ١٤٧-٤٨
٤٨، ١٥٦: الأداة الديمقراطية
في، ١٤٩-٥٠، ٢٢٥: شروط
مواتية في، ١٥٣-٥٧، ٦٥، ١٦٨-٧٤
مواضع متفرقة، ٢٣٠-٣١: الميزات الاستعماري
في، ١٧٩-٨٠، ١٨١، ٢١٩
ل، ليمبروخ، غيرهارد، ٥، ٥٥، ٦٧، ٦٩، ١٠٠، ١٠٢، ١١٨
ل، لايس، ناتان، ١١٥
ل، ليمارشاند، رينيه، ١٨٣، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٢٠
ل، لوسس، و. آرثر، ١٤٣-٤٧، ١٦٤، ١٦٧، ١٧٠، ١٧٨
١٧٩-١٧٠، ١٨٤-٨٥، ٢١٣
٢١٦-١٧، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٦
ل، ليريا، ١٤٤
ل، ليدل، ر. وليام، ٢٢٧
ل، ليهارت، أرنو، ٢١٧
ل، ليبستا، سيصور ماترن، ١٠-١١، ٨٥، ٩١، ١١٧
ل، لوروين، فال، ٥، ١٥، ٣٠، ٥٠، ٦٥، ٧٩، ٨٢، ٨٦
٨٨، ١٠٢، ١٠٤، ١٢١
ل، لوي، ثيودور، ١٠٧، ١٠٨

ل، لومومبا، باتريس، ١٩٥،
٢٠٦، ١٠٧، ٢١٠، ٢١٨
ل، لوكسمبورغ، ١٥، ١٥، ٦٥

م

م، ميزان القوي، تعدد: كشرط
مؤات، ٤١، ٥٤، ٥٥-٥٦،
١٨١ في النمسا، ٥٥، ٦٠،
٦١، ٦٢، ١٧٢-١٧٣؛ في
النييفرلاتنغز، ٥٥-٥٦، ٦٠،
١٧٢-١٧٣؛ عناصر ٥٦-٥٩؛
ومؤشر التفتت، ٥٩؛ في
سويسرا، ٦٠، ٦١، ٩٤-٩٥،
١٧٢-١٧٣ في بلجيكا، ٦٠-
٦١؛ في كندا، ١٢٧-١٢٨؛ في
إسرائيل، ١٣٢-١٣٣ في إيرلندا
الشمالية، ١٣٧-١٣٨، في لبنان،
١٥٣؛ في ماليزيا، ١٥٣-١٥٤؛
في قبرص، ١٦٠؛ في نيجيريا،
١٦٤؛ في العالم الثالث، ١٧٠-
١٧٢، ١٧٥؛ في رواندا،
١٨٢-١٨٣، ١٩٠، ٢٢٠؛ في
بوروندي، ١٨٢، ١٩٠، ٢٢٠؛
في إندونيسيا، ١٩٠، ٢٢٠؛ في
سورينام، ٢٢٠
م، مساواة، اجتماعية اقتصادية،

والعزل القسوي، ٢٤٩؛ في
النييفرلاتنغز، ٤٩، ٧٨، ٨٢؛
كشرط مؤات، ٧٥، ٧٨-٨٠،
١٨٧؛ في النمسا، ١٧٨؛ في
سويسرا، ٧٨، ٨٠؛ في
بلجيكا، ٧٨، ٨٠-٨٢؛ في
الولايات المتحدة، ١١٣-١١٤؛
في كندا، ١١٩، ١٢٨؛ في
إسرائيل، ١٣٣؛ في إيرلندا
الشمالية، ١٣٨-١٣٩؛ في لبنان،
١٥٦؛ في ماليزيا، ١٥٦؛ في
قبرص، ١٦١؛ في العالم الثالث،
١٧٣-١٧٤، ١٧٥؛ في سورينام
والأنطيل، ٢٢٢؛ في جنوب
أفريقيا، ٢٣٦

م، مجلس فدراي، ٣١، ٣٤، ٣٦،
٣٩، ٨٣، ١٠١، ٢١٣-٢١٥
م، مؤشرات التفتت، ٥٩، ٧١،
٩٠
م، ماكدانيل، جيرالد، ١١١
م، ماكيايلي، نيكولو، ١٦٥
م، ماكنزي، و. ج. م، ١٧٧
م، ماكواري، دنكان، ١٦٥
م، ماكواري، كينيث، ١٠٩، ١٢٠-
١٢١، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩
م، ماكفي، روث، ١٩٨، ١٩٩

- م، مكارثوس، المطران، ١٦٠
م، ماليزيا: كديمقراطية توافقية، ٥٠
١٤٧، ١٥١-٥٣، ١٦٦٤
كمجتمع تعددي، ١٥٠، ١٥٦
الأداء الديمقراطي في، ١٥٢-
٥٣، ٢٢٥: الشروط المؤاتية
فسي، ١٥٣-٥٧، ١٦٦، ١٦٥-
٧٤ مواضع متفرقة، ٢٣٠
المبررات الاستعماري في، ١٧٩-
٨٠، ١٨١، ٢١٩
م، مالي، ١٤٤
م، موريتانيا، ١٤٤
م، مزروععي، علي، ٢٢٨
م، مينزا، غوردون، ١٥٥
م، مدينغ، بيتر، ١٣٢
م، مايزون، جون، ١٦٦، ١٦٨
م، ملون، روبرت، ١٤٢-٤٣
م، ميو، ليل، ١٥٦
م، مل، جون ستوارت، ١٨
م، ملقة، نظام، ١٥٥، ١٦١
م، ميلن، ر. س.، ١٥٢
م، موبوتو، جوزيف، ١٨٢، ١٩٤،
٢١٠-١١١
م، ملكية، ٣٥-٣٦، ٨٣ ح،
١٨٣، ٢٠٨-١٩، ٢١٠-١١١
٢١٨
م، مبالغة في تمثيل الأقليات، ٤٠-
٤١، ٤٢، ٤٤، ١٩٠ في
قبرص، ١٥٩، ١٦٠ في
سورينام، ١٦٨٨ في الأنتيل
النيذرلاندية، ١٩٠-٩١، ٢٠٤
في إندونيسيا، ١٩٧
م، عثمع تعددي: تعريفه، ٣-٤،
١٧-١٨، ٤١، ٦٦ في العالم
الأول، ٦-٨ في العالم الثالث،
١٦-٢٠: أنماطه، ١٧-١٨،
٧١، ٢٢٤: والاستقلال الذاتي
الغشوي، ٤١-٤٢، ٨٩، ٢٢٨.
أنظر أيضاً الشطارات قوية
م، مبدأ الحجم، ٢٦-٢٧، ٢٣٢
م، المجلس الاجتماعي والاقتصادي،
٣٢-٣٣
م، المملكة المتحدة: في تصنيف
ألوند، ٦-٧، ٨، ٩، ١٢،
١٥، ٢٣، ١١٠: والنموذج
الخصومي، ٢٥، ٢٨، ١١١-
١٢، ١٤٤-٤٥: طريقتيها
الانتخابية، ٤٠، ١٣٨، ١٤٤،
١٨٩: تقاليدها السياسية، ١٠١،
١٢٨-٢٩، ١٣٨: كقوة
استعمارية، ١٦٦، ١٧٦

١٧٧-١٧٨، ١٧٩-٨١. أنظر

أيضاً النموذج البريطاني
للديمقراطية، إيرلندا الشمالية

٥

١، نعمًا، تراجع التوافقية في، ١-

٢، ١٠٤-١٠٥، ١١١٠

كـ نموذج معياري، ٢، ١٦،

١٨١، ١٨٥؛ كـ مجتمع تعددي،

١٤-١٥، ٢٣، ٧٦-٨٥ مواضع

متفرقة، ١٠٤، ١٢١، ١٣٠؛

الائتلاف واسع في، ٣١-٣٢،

٣٣، ٣٤، ٣٦، ٤٨، ٥٥،

١٠٤، ١٤٣؛ فيتر متبادل في

٢٨؛ النسبية في، ٤٩؛ الفدرالية

في، ٤٣-٤٤، ٨٩-٩٠، ٩٨-

٩٩، ١٢٤؛ توازن القوى في،

٥٥، ٦٠، ٦١، ٦٢، ١٧٢-

١٧٣؛ حجم، ٦٥، ٦٦-٦٧،

٦٨؛ تقاليد سياسية في، ١٠٠

١٠١، ١٠٢-١٠٣؛ كديمقراطية

لامركزية، ١١٠، ١١٤

١، نموذج الديمقراطية البريطاني:

تعريفه، ٢٥؛ مقابلته بالنموذج

التوافقي، ٢٨، ٤٠-٤١، ٤٥،

٤٧-٤٨، ٤٩، ١٦٤، ٢٣٦-

٣٨؛ مناقشة لويس، ١٤٤-

١٤٧، ١٦٧، ١٧٨؛ كميرات

استعماري، ١٧٦، ١٧٧-٧٩،

وانظر أيضاً الديمقراطية

التوافقية؛ المملكة المتحدة

١، نظرية المركز والأطراف، ٢٠-

٢١، ٥٧

١، نخبية؛ دورها الجوهرية، ٤٩-

٥٠، ٥٢-٥٤، ١٦٨-٦٩،

١٧٠، ٢٢٣

١، نيتزلاندز؛ تراجع التوافقية في،

١-٢، ٥٢، ١٠٤-١٠٥، ٢١١-

٢١٢؛ كـ نموذج معياري، ٢،

١٦؛ كـ مجتمع تعددي، ١٤-

١٥، ٧١-٨٦ مواضع متفرقة،

١٣٠؛ الائتلاف الواسع في،

٣٢-٣٣، ٣٤-٣٥، ١٠٤،

١٨٥؛ الملكية في، ٣٥-٣٦،

٨٣ ح، ١٨٧، ٢١٠، ٢١١؛

الفيدر المتبادل في، ٢٨؛

الاستقلال الذاتي الفئوي في،

٤٢، ٤٤، ٤٩، ٩٩، ١٨٥،

١٩٢؛ النسبية في، ٥٢، ١٣١،

١٨٥، ١٨٧، ١٨٩؛ توازن

القوى في، ٥٥-٥٦، ٦٠،

١٧٢-١٧٣؛ حجمها، ٦٥، ٦٦-

- ٦٧: تقاليد سياسية في، ١٠٠، ن
- ١٠١-١٠٢، ١١٦٦: كفسوة
- استعمارية، ١٧٧-١٧٨، ١٨١: ن
- ١٨٣-١٨٤، ١٨٥-١٨٦، ٢١٨-
- ١٩: وإندونيسيا، ١٨١، ١٨٤،
- ١٨٦، ١٨٩-١٩٠، ١٩٢-١٩٥،
- ١٩٧، ١٩٨-٢٠٠، ٢١١:
- وسورينام، ١٨١، ١٨٤، ١٨٦،
- ١٨٧-١٨٩، ٢٠١-٢٠٢، ٢١١-
- ١٢، ٢١٨-١٩، ٢٢١ ح؛
- والأنثيل، ١٨١، ١٨٤، ١٨٦-
- ١٨٧، ١٩٠-١٩٢، ١٩٤، ١٩٦-
- ١٩٧، ٢٠٢-٢٠٤، ٢١٨-١٩
- ن، تويمان، سيفموند، ١٢، ١٣،
- ٦٣
- ن، نيوزيلندا، ١١١
- ن، نيجر، ١٤٤
- ن، نيجيريا، ١٤٤، ١٤٧، ١٦١-
- ٦٤، ١٧٢، ١٧٣
- ن، نيكسون، ريتشارد، ٢٨
- ن، نويل، س. ج. و، ١٢٦
- ن، نوردينغر، اريك، ١٥، ٤٤،
- ٤٩-٥٠، ١١٤، ١٤٣، ١٧٤-
- ٧٥
- ن، نروح، ١٤-١٥، ١٠٧، ١١٠-
- ١١
- ن، نوابريزي، بن، ١٦٣
- ن، نيرويه: جوليوس، ٢٩، ١٦٧
- ن، نظام الأحزاب: عدد الأحزاب
- فيه، ١٢-١٤، ٦-٦٤، ١٤٤،
- ١٤٦، ١٧٨: السويسري، ٣٦،
- ٨٣-٨٥: التسماري، ٣٢،
- ٦٢، ٨٣-١٨٥: البلجيكي، ٣٢،
- ٨٣-١٨٦: وتوازن القرى، ٦١-
- ١٦٢: الإيطالي، ٦٢، ٦٣،
- ١١٨-١١٩: صفته التمثيلية،
- ٨٣-١٨٧: الكندي، ١٢٦-١٢٣،
- ١٢٦، ١٢٧، ٢٠٥: فسي
- إسرائيل، ١٢٩-٣٠، ١٣١-
- ٣٣: في [إيرلسدا الشمالية،
- ١٣٥-٣٦: الماليزي، ١٥١:
- التيجيري، ١٦٦: في سورينام،
- ١٨٨-٨٩، ٢٠١، ٢١١-١١٣:
- الإندونيسي، ١٩٠، ١٩٩: في
- الأنثيل النيفرلاندية، ٢٠٣-٠٦
- ن، النسبية: كطريقة توافقية، ٢٥،
- ٣٨-٤١، ١٤٣، ١٤٥-٤٦،
- ١٩٧، ١٣٥: ومقائم السلطة،
- ٣٨-٣٩: والتتمثيل، ٣٩،
- ومقايضة الأصوات، ٣٩-٤٠:
- وتفويض السلطة، ٤٠: كنظام
- انتخابي، ٤٠، ١٥٢: تنوعاتها،

- ٢٠-٤١: مسار شهاء، ١٥٦: في
 كندا، ١٢٦-١٢٦: في إسرائيل،
 ١٣١، ١٣٤: في لبنان، ١٤٨،
 ١٤٩-١٥٠، ١٥٥: في ماليزيا،
 ١٥١-١٥٢: في قبرص، ١٥٨،
 ١٥٩: في سورينام، ١١٨٩: في
 الأوروغواي، ٢١٤-٢١٥
 ن، تنبو ينفي ذاته، ١٠٠، ١٠١-
 ١٠٣، ١٦٥-١٦٦
 ن، نارول، راورول، ١٧٦

هـ

- هـ، هاس، ارنست، ١٠٥-١٠٦
 هـ، هاس، مايكل، ١٦٧
 هـ، هاملتون، تشارلز، ١١٣
 هـ، همرشولد، داغ، ١٨٢
 هـ، هاريس، روز ماري، ١٣٥،
 ١٤٠
 هـ، هتا، محمد، ١٩٥، ١٩٩-
 ٢٠١، ٢١٨، ٢٢٠
 هـ، هونغ، ماري، ٧٤
 هـ، هارتن، ٢٥
 هـ، هرمان، فد، م، ٦٣ ح
 هـ، هيمشتراند، ألف، ١٦٤
 هـ، هوفمان، ستالين، ٥٣، ١١٦
 هـ، هولدا، أنظر نيدلاندز

- هـ، هورويتز، دنالد، ٥٧، ١٧٣-
 ٧٤
 هـ، هدمون، مايكل، ٢٣٠-٢٣١
 هـ، هنتنغتون، سامويل، ٢١،
 ١٤٦، ١٧٢
 هـ، هويز، لوسيان، ٦٠-٦١
 هـ، الهند، ١٧١، ١٧٣، ١٨٠-
 ١٨١، ٢٢٥، ٢٢٤،

٨١

و

- و، ولامات، أنظر ولاءات غانية
 و، وطنية، ٨٢-٨٣. أنظر أيضاً
 ولاءات عالية
 و، ولاءات عالية: كشرط مؤات،
 ٣٥، ١٥٤، ٨١-٣، ٨٧-
 والملكية، ٣٥، ٨٣ ح: في الدول
 الأوروبية الصغيرة، ٣٥-٣٦،
 ٨٢-٨٣: في كندا، ١٢٨: في
 إسرائيل، ١٣٣: في إسرائيل
 الشخصية، ١٣٨: في ماليزيا
 ولبنان، ١٥٥-١٥٦: في قبرص،
 ١٦٦: في العالم الثالث، ١٦٨-
 ١٦٩، ١٧٥: في سورينام
 والأنتيل، ٢٢١-٢٢٢
 و، الولايات المتحدة: في تصنيف

ألموند، ٦-٧، ٩، ١٢، ١٥،
١١١٠ كمجتميع تمدهي، ٢٢،
١٨٨، ١١٢-١١٣، ١٢٠، ائتلاف
واسع في، ٢٨-٢٩، ٣٤،
١٠٧، ١١٢-١١٤، حجمها،
٦٥، الفدرالية في، ٩٠، ١٢٤،
١٧٨، كفرة استعمارية، ١٧٧-
١٧٨، ١٨١

و، ولهلينا (ملكة النيذرلاندز)، ٣٥
و، ويرث، نوبس، ٤٥-٤٦
و، وله، هوارد، ١٢٢-٤٣
و، واي، لوزانس، ١١٥

ي

ي، يونغ، كراوفورد، ١٨٩،
١٩٣، ١٩٤، ٢١٩
ي، يوغوسلافيا، ٢٣٥
ي، يوزان، ٤٦، ١٥٨، ١٦١

ثبت المصطلحات

A

Accommodation: توافق / توفيق

Adversarial: خصومي

Affinity: تناسب

Aggregator: مُكثِّل

Aggregation: تكتيل

Allgemeinkoalitionsfähigkeit: القدرة على الائتلاف الشامل

Alternatives: بدائل

Ambivalent: ملتبس

Autonomy: استقلال ذاتي

Autonomy, segmental: استقلال قطاعي

C

Caesaristic breakthrough: الاختراق القيصري

Checks and balances: الضوابط والتوازنات

Champion: نصير

Centrifugal democracy: see democracy, centrifugal
 Centripetal democracy: see democracy, centripetal
 Cleavage: انقسام
 Cleavages, segmental: انقسامات قطاعية
 Cleavages, crosscutting: انقسامات متقاطعة
 Coalescence: تآلف
 Coalescent interest: مصلحة تلاحمية
 Collegial:
 Combined impact: التأثير المتضافر
 Communal: طائفي
 Constituency: دائرة انتخابية
 Concurrent majority: أغلبية مترافقة
 Consensus: إجماع الرأي
 Conduciveness: إفضاء
 Crosscutting: تقاطع
 Cross-tabulation: جدولة متقاطعة

D

Democracy, centrifugal: ديمقراطية لا مركزية
 Democracy, centripetal: ديمقراطية مركزية
 Democracy, concordant: ديمقراطية وفاقية
 Democratization: التحول الديمقراطي
 Descending order: ترتيب نزولي
 Diachronic grand coalition: الائتلاف الواسع غير المتزامن
 Dissensus: افتراق الرأي
 Deviant cases: حالات شاذة
 Division: انقسام

Division, sectional: انقسام قسوي

E

Embed: تجذر

Encapsulated: مكبسة

Epiphenomenon: ظاهرة عابرة

Ethnocentric: استعراقي، مستعرق

Extremization: تطريف

F

Floating voters: ناخبون مترددون

Fragmentation: تفتت

G

Game theory: نظرية اللعب

Grand coalition: ائتلاف واسع

I

Immobilist system: نظام الجمود

Inclusive: جامع

Input structures: هيكليات التزويد

Institutionalization: مؤسسة

Institutionalized: مؤسّس

Intersegmental: بيني قطاعي

Interest group: جماعة مصلحة

L

Linear: مطرد

Logrolling: مقايضة أصوات

M

Minimum winning coalition: أصغر الائتلافات الراححة

Model: نموذج

Multimember constituency system: نظام تعدد أعضاء الدائرة الانتخابية

Mutual social avoidance: اجتناب اجتماعي متبادل

N

Nation-building: بناء الوطن

National integration: اندماج وطني

O

Oligopolistic: قلة محتكرة

Output structures: هيكلية الإنتاج

Overarching: غالب

Overrepresentation: مبالغة في التمثيل

P

Parity: تكافؤ

Personality principle: المبدأ الشخصي

Polyarchy: تعدد السلطات

Polity: تنظيم سياسي

Preset: مسبق الضبط
President: رئيس الجمهورية
Prime minister: رئيس الوزراء
Primordial: أولي
Prototype: نموذج أصلي

R

Range: مدى
Regime: حكم نظام
Representative democracy: الديمقراطية البرلمانية
Role structure: هيكلية الأدوار

S

Scheme: منظومة
Sect: طائفة
Sectional division: see division, sectional
Sectionalism: فتوية
Secularization: علمنة
Segment: قطاع طائفي
Segmental: قطاعي
Segmental autonomy: see autonomy, segmental
Segmental cleavages: see cleavages, segmental
Segmentation: الفرز القطاعي
Segmented pluralism: تعددية مقطعة
Self-contained: قائم بذاته
Separation of powers: فصل السلطات
Size principle: مبدأ الحجم

Slate: قائمة مرشحين
Stability: استقرار
Structure: بنية، هيكلية
Structured elite predominance: سيادة النخبة المنظمة
Subsystems: نظم فرعية
Syndrome: متلازمة
System: نظام

T

Tautology: لغو
Territorial principle: المبدأ الإقليمي
Top officeholders: أصحاب المناصب العليا
Type: نمط
Typology: تصنيف

V

Value system: منظومة القيم
Versatile: زئبقى/ صليق الحركة

W

Weighted mean: المتوسط الموزون

Z

Zero-sum game: لعبة الرابح والخاسر

المحتويات

٥	مقدمة
١١	١. المجتمعات التعددية والأنظمة الديمقراطية
١٣	نحو الممتشائمين بالديمقراطية
١٥	تعريفات
١٨	المجتمعات التعددية والديمقراطية في العالم الأول
٢٢	فصل السلطات والعضويات المتداخلة
٢٧	المجتمعات التعددية والأنظمة الحزبية
٣٠	حالات شاذة
٣٣	المجتمعات التعددية والديمقراطية في العالم الثالث
٤١	التهابيات المبالغ فيها بين العالمين الأول والثالث
٤٧	٢. الديمقراطية التوافقية
٤٨	الائتلاف اتواسع
٥٦	أنواع الائتلافات الواسعة
٦٤	الغير المتبادل

٦٧	النسبية
٧٠	الاستقلال القطاعي والفيدرالية
٧٤	الانفصال والتقسيم
٧٩	مساوى الديمقراطية التوافقية
٨٧	٣. الظروف المؤاتية للديمقراطية التوافقية
٩٠	توازن القوى
١٠٠	الأنظمة المتعددة الأحزاب
١٠٥	الحجم والديمقراطية التوافقية
١١٤	بنية الانقسامات
١١٩	الانقسامات المتقاطعة
١٢٨	الولاءات الغالبة
١٣١	أنظمة الأحزاب التمثيلية
١٣٨	الانعزال القطاعي والفيدرالية
١٥٤	تقاليد التوافق عند النخبة
١٦١	٤. عناصر توافقية في ديمقراطيات غير توافقية
١٦٣	أنماط الأنظمة الديمقراطية
١٦٩	الديمقراطيات المركزية
١٧٥	الديمقراطيات اللامركزية
١٨٤	الديمقراطية شبه التوافقية: كندا
١٩٩	ديمقراطية شبه التوافقية: إسرائيل
٢٠٦	حدود التوافقية: إيرلندا الشمالية

٢١٧	٥. الديمقراطية التوافقية في العالم الثالث
٢١٩	نموذج لويس
٢٢٥	الديمقراطية التوافقية في لبنان، ١٩٤٣-١٩٧٥
٢٢٩	الديمقراطية التوافقية في ماليزيا، ١٩٥٥-١٩٦٩
٢٣٣	لبنان وماليزيا: الظروف المؤاتية وغير المؤاتية
٢٣٩	الإخفاق التوافقي في قبرص، ١٩٦٠-١٩٦٣
٢٤٤	الإخفاق الديمقراطي في نيجيريا، ١٩٥٧-١٩٦٦
٢٤٨	ظروف العالم الثالث: تقويم عام
٢٥٨	العوامل المتتسبة
٢٦٣	العوامل غير المؤاتية
٢٦٧	٦. المثال التوافقي كميراث استعماري
٢٦٨	نماذج المستعمرين الديمقراطية
٢٧٤	النموذجان البلجيكي والهولندي في ست دول حديثة النشوء
٢٧٩	النظام التوافقي والقواعد الدستورية الشكلية
٢٨٨	تكييف مبدأ الاستقلال الذاتي
٢٩٦	الممارسات التوافقية العرفية: إندونيسيا
٣٠١	التحالفات بين الفئات في موريتانم وجزر الأنجيل الهولندية
٣٠٨	الائتلافات في المستعمرات البلجيكية السابقة
٣١٢	عناصر مضادة للتوافقية في المثالين البلجيكي والهولندي
٣١٧	النموذج السويسري في الأوروغواي
٣٢٢	قيمة التراث التوافقي

٣٣٣	٧. الهندسة التوافقية
٣٣٦	أهداف بديلة أو مسبقة
٣٤٢	التخلف الاقتصادي والهندسة التوافقية
٣٤٥	الانشطارات الحادة والهندسة التوافقية
٣٥٥	فهرس الأعلام
٣٧٥	ثبت المصطلحات

هذا الكتاب

الديمقراطية التوافقية هي موضوع هذا الكتاب وهي مفهوم جديد تطور في أوروبا و بالذات في البلدان المفتقرة الى التجانس القومي.

هذا يعني أن التجانس القومي في أوروبا ليس أسطورة، وأن هذا النوع من الديمقراطية ينمو أيضاً في بيئات غير أوروبية. سندرس هذه البلدان غير المتجانسة و نستخدم ماليزيا و لبنان أساسين للمقارنة بين أوروبا و آسيا، أو العالمين الأول و الثالث، كما يقول المؤلف. فكلتا الحاليتين تظهران -كما تفعل الأمثلة الأوروبية- أن الديمقراطية التوافقية ممكنة حتى عندما تكون عدة ظروف غير مؤاتية، وسوف تكون خصائصهما المقياس الذي سنقيس عليه البلدان الأخرى: هل ظروف البلدان التعددية في بلدان العالم الثالث مؤاتية إجمالاً على الأقل بقدر ما هي مؤاتية في ظروف لبنان و ماليزيا، أم غير مؤاتية في معظمها كما هي في الحالة القبرصية؟

المؤلف: أرنت ليبهارت، أستاذ فخري في العلوم السياسية في جامعة يال بالولايات المتحدة. له أكثر من عشرة كتب في حقل الدراسات المقارنة للمؤسسات الديمقراطية.

المترجم: حسني زينه، كاتب و مترجم لبناني، حاصل على ماجستير الفلسفة من الجامعة الأميركية في بيروت. له عدة مؤلفات و ترجمات، منها: العقل عند المعتزلة، أطع الدولة ولا تنصرها، فكرة التاريخ عند العرب، وغيرها.



مركز الدراسات الاستراتيجية

سعر الكتاب: العراق: ٤٠٠٠ دينار - الدول العربية: ٨ دولارات أميركية أو ما يعادلها.

علي مولا